

بسم الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

قال الشيخ الفقيه العالم ، قاضى الجماعة بالبلاد الأندلسية ، وخطيب
حضرتها العليّة — أعادها الله للإسلام ! — أبو الحسن بن الفقيه أبى محمد
ابن عبد الله بن الحسين النّباهي — وصل الله سبحانه سعادتة ، وشكر إفادته ! (١)

أما بعد حمد الله ، والصلاة والسلام على محمد رسول الله ، فهذا كتابُ أرسمُ فيه
بحول الله بُنْدًا من الكلام فى خُطّة القضاء ، وسير بعض من سلف من القضاة ،
أو بلغ رتبة الاجتهاد ، وفيمن يجوز له التقليد ومن لا يجوز له ، وصفات المُفتى الذى
ينبغى قبولُ قوله ، والاعتداء به لمن ذهب إلى مقلّده ، وبالجارى من الفتاوى على
منهاج السداد ، وهل يجوز (٢) للمفتى قبول الهدية من المستفتى ، أم هى فى حقّه من
ضروب الرشاء المحرمة على الجميع .

ولستُ أجهلُ أنْ هذا الغرض قد سبق له غيرى ، وصنّف فى معناه أناسٌ قبلى ؛
لاكنى رأيتُ أن أُعيد منه الآن ما أُعيدُه على جهة التذكّرة لنفسى ، والتنبيه لمن هو
مثلى . وحاصلُ ما أريدُ إثباته من ذلك فى هذا الكتاب يرجع على التقريب إلى أربعة
أبواب . فأقولُ — والله الموفق للصواب :

(١) لا توجد هذه المقدمة إلا فى ق . — (٢) ق : يسوغ .

الباب الأول

في القضاء وما ضارعه

﴿فصل﴾ لفظ القضاء يأتي في اللغة على أنحاء ترجمها إلى انقطاع الشيء وتماه . يقال : « قضى الحاكم » إذا فصل في الحكم ؛ و « قضى دينه » أي قطع ما لغريمه قبله بالاداء ؛ و « قضيت الشيء » أحكمت عمله ؛ ومنه قوله تعالى : « إذا قضى أمراً ^(١) » أي أحكمه وأتقده .

وخطّة القضاء في نفسها عند الكافّة من أسنى الخطّط ؛ فإنّ الله تعالى قد رفع درجة الحكماء ، وجعل إليهم تصريف أمور الأنام ، يحكمون في الدماء والأبضاع والأموال ، والحلال والحرام . وتلك خطّة الأنبياء ومن بعدهم من الخلفاء : فلا شرف في الدنيا بعد الخلافة أشرف من القضاء . ولأجل منيف قدره في الأقدار ، ولسمو خطره في الأخطار ، اشترط العلماء في متولّيه ، من شروط الصّحة والكمال ، ما تقرّر في كتبهم ، واستبعد حصول مجموعه الأئمّة المقتدى بهم . فقد نقل عن مالك بن أنس — رحمه الله ! — أنّه كان يقول في الخصال التي لا يصلح القضاء إلا بها : لا أراها تجتمع اليوم في أحد ؛ فإذا اجتمع منها في الرجل خصلتان العلم والورع ، قدّم . قال عبد الملك بن حبيب في كتابه : وإن لم يكن علم ، فعقل وورع ؛ فبالعقل يسئل وبه تحصل خصال الخير كلّها ؛ وبالورع يُعف ؛ وإن طلب العلم وجده ؛ وإن طلب العقل ، إذا لم يكن عنده ، لم يجده . وقد قيل : كثير العقل مع قليل العلم أنفع من كثير العلم مع قليل العقل . وليس العلم بكثرة الرواية والحفظ ، كما قاله ابن مسعود — رضى الله عنه ! — : وإنما العلم نور يضعه الله في القلوب .

قال المؤلّف — أدام الله توفيقه ! — : ومن قلّد الحكم بين الخلق والنظر في شيء من أمورهم : فهو أحوج الناس إلى هذا النور وإلى اتّصافه بالتذكير والتيقّظ والتفطّن . ولذلك كان إسماعيل بن إسحاق ، قاضي القضاة ببغداد ، يقول : من لم تكن فيه ، لم يكن

له أن يلي القضاء . وقال ابن المَوَّاز : لا ينبغي أن يستقضى إلا ذكيٌّ ، فطنٌ ، فهمٌّ ، فقيهٌ ، مُتَّانٌ ، غيرُ عجول . وذكر أن عمر بن عبد العزيز قال : « لا يصلح للقضاء إلا القوىُّ على أمر الناس ، المستخفُّ بسخطهم وملامتهم في حقِّ الله ، العالمُ بأنَّه ، مهما اقترب من سخط الناس وملامتهم في الحقِّ والعدل والقصد ، استفاد بذلك ثمنًا ربيعًا من رضوان الله ! » .

﴿ فصل ﴾ قال عزَّ الدين* أبو محمد عبد العزيز^(١) بن عبد السلام : وقد أجمع المسلمون على أنَّ الولاية أفضل من غيرهم . وتفصيل ذلك أن الولاية تشتمل على غرض شرعيٍّ ، وغرض طبعيٍّ ؛ فنهى عنها من يغلبه طبعه وهواه ، وأمر بها من يكون قاهراً لطبعه ، غالباً لهواه . فلا يتولاها من لا يملك هواه إلا أن يتعَيَّن لها ؛ فيجب عليه أن يتولاها ، وأن يجاهد نفسه في دفع هواه ما استطاع . وممَّا يشير إلى الترغيب في الحكم لمن قدر على العدل فيه ، قولُ رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — : « إن المُقْسِطِينَ عند الله يوم القيامة ، على منابر من نور عن يمين الرحمن . وكلتا يديه يمين الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوه . » وقوله « عن يمين الرحمن »^(٢) معناه في الحالة الحسنة والمنزلة الرفيعة ؛ والعَرَب تنسب الفعل المحمود والإحسان إلى اليمين ، وضدَّه إلى الشمال أي المنزلة الخسيسة ؛ وأما الاقساط ، فهو العدل ؛ يُقال : « أَقْسَطَ » إذا عدل . قال الله تعالى : « وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ! »^(٣) وفي كتاب أبي حبيب ، عن ابن شهاب ، أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — قال : « ما من أحد أقرب مجلساً من الله يوم القيامة ، بعد ملكٍ مصطفيٍّ ، أو نبيٍّ مرَّسَلٍ ، من إمامٍ عدلٍ ! » وروى أن النبيَّ — صلى الله عليه وسلم ! — قال : « إنَّ الله مع القاضي ، ما لم يحِفْ عَمْدًا . » وفي « الصحيح » : إذا حكم الحاكم ، ثم اجتهد فأصاب ، فله أجران ؛ وإذا حكم فاجتهد ، ثم أخطأ ، فله أجرٌ واحدٌ . قال أهل العلم : والمرادُ هنا بالحاكم ، البصيرُ بالحكومة ، المتحرِّيُّ العدل . وقد استدلَّ بهذا الحديث من يرى أن كلَّ مجتهد مصيبٌ ، لأنَّه — صلى الله عليه وسلم ! — جعل له أجراً . واحتجَّ به أيضاً أصحابُ القول

الآخر بأن المصيب واحد والحق في طرف واحد، لأنه، لو كان كل واحد مصيباً، لم يسم أحدُهما مخطئاً، فيجمع الضدين في حالة واحدة. قال القاضي أبو الفضل بن موسى في «إكمال» ه: والقول بأن الحق في طرفين هو قول أكثر أهل التحقيق من المتكلمين والفقهاء؛ وهو مرئى عن مالك والشافعي وأبي حنيفة، وإن كان قد حكي عن كل واحد منهم اختلاف في هذا الأصل. وهذا كله في الأحكام الشرعية. وأما ما يتعلق بأصل وقاعدة، من أصول التوحيد وقواعده، مما مبتناه على قواطع الأدلة العقلية، فإن الخطأ في هذا غير موضوع، والحق فيها في طرف واحد، بإجماع من أرباب الأصول، والمصيب فيها واحد، إلا ما روى عن عبد الله العنبري، من تصويبه المجتهدين في ذلك، وعذره لهم؛ وحكى مثله عن داود وكله لا يلتفت إليه، وقد حكي عن العنبري أن مذهبه في ذلك على العموم؛ وعندى أنه إنما يقول ذلك في أهل الملة دون الكفرة؛ والاجتهاد المذكور في هذا الباب هو بذل الوسع في طلب الحق والصواب في النازلة. انتهى.

وفي حديث معاذ بن جبل أن النبي — صلى الله عليه وسلم! — أذن له أن يجتهد برأيه فيما لم يكن في الكتاب والسنة؛ وقد ورد: ما من قاض يقضى بالحق إلا كان عن يمينه ملك وعن شماله ملك، إلى غير ذلك مما جاء في هذا الباب.

﴿فصل في الخصال المعتمدة في القضاة﴾ من التنبيهات وشروط القضاء، التي لا يتم للقاضي قضاؤه إلا بها، عشرة: الإسلام؛ والعقل؛ والدكورية؛ والحرية؛ والبلوغ؛ والعدالة؛ والعلم؛ وسلامة حاسة السمع والبصر من العمى والصمم؛ وسلامة حاسة اللسان^(١) من البكم؛ وكونه واحداً لا أكثر؛ فلا يصح تقديم اثنين على أن يقضيا معاً في قضية واحدة، لاختلاف الأغراض، وتمذّر الاتفاق وبطلان الأحكام بذلك. ثم من هذه الشروط ما إذا عدم فيمن قلّد القضاء بجهل، أو غرض فاسد، ثم نفذ منه حكم، فإنه لا يصح ويرد؛ وهي الخمسة الأولى: الإسلام؛ والعقل؛ والبلوغ؛ والدكورية؛ والحرية. وأما الخمسة الأخرى، فينفذ من أحكام من عدمت منه

ما يوافق الحق ، إلا الجاهل الذي يحكم برأيه . وأمّا الفاسق ، ففيه خلاف بين أصحابنا ؛ هل يُردُّ ما حكم به ، وإن وافق الحق وهو الصحيح ، أم يمضى إذا وافق الحق ووجه الحكم .

وشروط الكمال عشرة أيضاً : خمسة أوصاف يُنتفى عنها ، وخمسة لا يُنتفى ؛ منها أن يكون غير محدود ؛ وغير مطعون عليه في نسبه بولادة اللعان والزنا ؛ وغير فقير ؛ وغير أمّى ؛ وغير مستضعف ؛ وأن يكون فطناً ، نزيهاً ، مهيباً ، حليماً ، مستشيراً لأهل العلم والرأى .

قال القاضي أبو الأصنع بن سهل : وللحكّام الذين تجرى على أيديهم الأحكام ست خُطَط : أوّلها القضاء ، وأجلّه قضاء قاضى الجماعة ؛ والشرطة الوُسْطى ؛ والشرطة الصُغرى ؛ وصاحب مظالم ؛ وصاحب ردّ ، ويُسمّى صاحب ردّ بما ردّ عليه من الأحكام ؛ وصاحب مدينة ؛ وصاحب سوق . هكذا نصّ عليه بعض المتأخّرين من أهل قُرْطُبة ، في تأليف له . وتلخيصه : القضاء ، والشرطة ، والمظالم ، والردّ ، والمدينة ، والسوق . وإنما كان يحكم صاحب الردّ فيما استرا به الحكّام . وردّوه عن أنفسهم ؛ هكذا سمعته من بعض من أدركته . وصاحب السوق كان يُعرف بصاحب الحسبة ، لأنّ أكثر نظره إنما كان يجرى في الأسواق ، من غشّ ، وخديعة ، وتفقد مكيال وميزان وشبه ذلك . ولا عجب للقاضى أن يرفع من عنده إلى غيره ، كما يرفع غيره إليه . وحدودُ القضاة ، في القديم والحديث ، معروفةٌ ، لا يعارضون فيها ، ولا تكون إلى غيرهم من الحكّام . وقد عدّها عليّ بن يحيى ، وفسرها في كتابه ؛ فقال : ويشتمل نظر القاضى على عشرة أحكام : أحدها : قطع التشاجر والخصام من المتنازعين ، إمّا بصلح عن تراضٍ يراد به الجواز ، وأمّا بإجبار بحكم بآية يعتبر فيه الوجوب . والثانى : استيفاء الحق لمن طلبه ، وتوصيله إلى يده ، إمّا بإقرار ، أو ببيّنة . والثالث : إلزام الولاية للسفهاء والمجانين ، والتحقّر على المفلس ، حفظاً للاموال . والرابع : النظر في الاحباس ، والوقوف والتفقد لأحوالها وأحوال الناظر فيها . والخامس : تنفيذ الوصايا على شروط الموصى إذا وافقت الشرع ؛ ففي المعينين يكون التنفيذ بالاقباض ، وفي الجاهولين يتعيّن المستحق لها بالاجتهاد فإن كان لها وصى ، راماه ، وإلاّ تولّاه . والسادس : تزوج

الأيامى من الإكفاء، إذا عدم الأولياء وأردنَ التزويج. والسابع: إقامة الحدود؛ فإن كانت من حقوق الله تعالى، تفرد بإقامتها، إمّا بإقرار يتصل بإقامة الحد، وإمّا ببيّنة أو ظهور حمل من غير زوج؛ وإن كانت من حقوق الأدميتين، فبطلب مستحقّها. والثامن: النظر في المصالح العامة، من كفّ التمدّد في الطرقات والأفنية. وإخراج مالا يستحق من الأجنحة والأفنية. والتاسع: نصّي الشهود، وتفقد الأمانة، واختيار من يرتضيه لذلك. والعاشر: وجوه التسوية في الحكم بين القوى والضعيف، وتوخي العدل بين الشريف والمشروف.

ومن «الإكمال»: لجمهور العلماء أن للقضاة إقامة الحدود، والنظر في جميع الأشياء، من إقامة الحقوق، وتغيير المناكر، والنظر في المصالح، قام بذلك قائم، أو اختص بحق الله. وحكمه عندهم حكم الوصي المطلق اليد في كل شيء، إلا ما يختص بضبط البيضة من إعداد الجيوش، وجباية الخراج. واختلف أصحاب الشافعي هل من نظره مال الصدقات، والتقديم للجُمع والأعياد، أم لا، إذا لم يكن على هذا ولاية مخصّصون من السلطنة، على قولين؛ ولا يختلفون، إذا كانت هذه مخصّصة بولاية من قبل السلطنة، أنّه لا نظر له فيها. وذهب أبو حنيفة أنّه لا نظر له في إقامة حد، ولا في مصلحة، إلا لطالب مخاصم، ولا تنطلق يده إلا على ما أذن له فيه، وحكمه حكم الوكيل الخاص. ومن «كتاب الإعلام بنوازل الأحكام»: خطة القضاء من أعظم الخطط قدراً، وأجلّها خطراً، لا سيّما إذا اجتمعت اليها الصلاة. وعلى القاضي مدار الأحكام، وإليه النظر في جميع وجوه القضاء.

﴿فصل﴾ وكل من ولي الحكم بين المسلمين، من أمير، أو قاض، أو صاحب شرطة، مسلط اليد. وكل ما كان في عقوبتهم من موت، وكان في حد من حدود الله تعالى، وأدب الحق، فهو هدر؛ وما آتى من ظلم بين، مشهور، معتمد، فعليه العود في عمده، والعقل في خطائه. وكذلك ما تعمّد من إتلاف مال بغير حق، ولا شبهة، فذلك في ماله، يأخذ به المظلوم إن شاء منه، أو من المحكوم له به. من «كتاب الاستغناء» لابن عبد الغفور. وفي «المقنّع»: قال سحنون: وإذا قضى القاضي

على رجل يحور في الأموال ، وكان الذي قضى له بالمال قد أكله ، واستهلكه ، ولم يوجد عنده ، كان ما قضى به على الرجل على القاضي في ماله . وإذا لم يجر في قضاؤه ، وهو عدلٌ ، رضى ، وإنما خطأً أخطأه ، أو غلطٌ غلطه ، لم يكن عليه شيءٌ من خطئه . وإذا أقرَّ القاضي على نفسه أنَّه جار في قضاؤه ، إذا كان قاضياً ، في قتل نفس ، أو قطع يد ، أو قصاص ، أو جراح ، فما أقرَّ به ، أو ثبت عليه من غير إقرار ، أُقيد منه . قال أبو أيوب ، في باب خطأ القاضي من الكتاب المسمَّى : وقد أقاد رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — وأبو بكر ، وعمر — رضى الله عنهما ! — من أنفسهم . ومما تقرَّر في الشريعة أنَّ حكم الحاكم لا يحلُّ الحرام ، وأنَّ الفروج والدماء والأموال سواها ، بدليل قوله — صلى الله عليه وسلم ! — : « إنَّكم تختصمون إليَّ ولعلَّ بعضكم أن يكون ألحن بحجَّتِه من بعضٍ ؛ فأقضي له على نحو ما أسمع . فمن قضيتُ له من حقِّ أخيه شيئاً ، فلا يأخذه ، فإنَّما أقطع له قطعةً من النار » . فأجرى الله تعالى أحكام رسوله — صلى الله عليه وسلم ! — على الظاهر الذي يستوى فيه هو وغيره من البشر ، ليصحَّ اقتداء أمته به في قضاياه ، ويأتون ما أتوا من ذلك على علم من سنَّته ، إذ البيان بالفعل أولى من القول وأرفع لاحتمال اللفظ . وقوله : « أقضي له على نحو ما أسمع » احتجَّ به من لا يميز حكم الحاكم بعلمه لقوله : « فلعلَّ بعضكم أن يكون ألحن بحجَّتِه من بعضٍ » أى أفطن لها ، وقوله : « على نحو ما أسمع » ؛ ولم يقل : « أعلم » ؛ ومن يرى حكم الحاكم بعلمه لا يلتفت إلى ما سمع ، خالف أو وافق .

قال عياض : وقد اختلف العلماء في حكم الحاكم بعلمه ، وما سمعه في مجلس نظره . فذهب مالك وأكثَر أصحابه أنَّ القاضي لا يقضى في شيء من الأشياء بعلمه ، إلَّا فيما أقرَّ به في مجلس قضاؤه ، خاصَّةً في الأموال . وبه قال الأوزاعيُّ ، وجماعةٌ من أصحاب مالك المدنَّيين ، وغيرهم ، وحكوه عن مالك . وقال الشافعيُّ في مشهور قوليه ، وأبو ثور ، ومن تبعهما ، أنَّه يقضى بعلمه في كلِّ شيء من الأموال ، والحدود ، وغير ذلك ، ممَّا سمعه أو رآه قبل قضاؤه وبعده ، وبمصره وغيره . وذهب أبو حنيفة إلى أنَّه يقضى بما سمعه في قضاؤه وفي مصره ، في الأموال ، لا في الحدود . انتهى .

ووقع كذلك في المسألة ، بين الفقهاء بقرطبة ، اختلافٌ ؛ فذهب منهم أبو إبراهيم ، ومحمد بن العطار ، في آخرين ، إلى أنَّ القاضي له أن يقضى بعلمه دون شهود . ومال قومٌ

إلى خلاف ذلك ، وقالوا : إنما لم يقض بعلمه ، دون بيئته ، لأن فيه تعريض نفسه للتهمة ، وإيقاعها في الظنون . وقد كره رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — الظن . قال القاضي أبو الأصبغ بن سهل : وهذا عندى القياس الصحيح المطرد لمن قال : لا يقضى القاضي بعلمه ، ولا بما سمع في مجلس نظره ، لكن الذى قاله أبو إبراهيم وابن العطار ، وجرى به العمل ، وهو عندى الاستحسان ، ويعضده قول مطرّف ، وابن الماجشون ، وأصبغ في كتاب ابن حبيب ، أن القاضي يقضى على من أقرّ عنده في مجلس نظره ، بما سمع منهم ، وإن لم تحضره بيئته . وقاله ابن الماجشون في « المجموعة » ، وبه أخذ أبو سعيد سخنون بن سعيد ، وقاله أئصبغ في كتابه ، وهو ظاهر قول النبي — صلى الله عليه وسلم ! — : « إنما أنا بشر ، وإنكم تختصمون إليّ ! فلعلّ بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ، فأقضى له على نحو ما أسمع منه » الحديث . وقوله — عليه الصلاة والسلام ! — : « إنما أنا بشر مثلكم وإنكم تختصمون إليّ ! » معناه حصره في البشرية بالنسبة الى الاطلاع على بواطن الخصوم ، لا بالنسبة إلى كلّ شيء ، فإنّ للرسول — صلى الله عليه وسلم ! — وصايا كثيرة . فللقاضي ، على ما تقرّر في المسألة من كلام ابن سهل وغيره ، أن يقضى بما صحّ عنده وسمعه من أمر الخصمين ، وأنّ له أن ينفذ ذلك بينهما ، ويمضيه من نظره وحكمه . قال مالك : وإذا قضى بما اختلف العلماء فيه ، فحكمه نافذ . ولحاكم المجتهد أن يتخير عن الاختلاف عليه ، وأن يأخذ بما يراه أحوط لدينه وعرضه . قال : وإن لم يكن على ما قضى به مذهب العلماء بذلك الموضوع ، فليس لقاض بعده نقضه ، ولا اعتراضه ؛ وإنّه نافذ تامّ ؛ وإن ظهر له في نفسه أن قول غير من أخذ بقوله خير ممّا أخذ به ، كان له نقضه هو خاصّة ، ولم يكن ذلك لأحد بعده . وفي « كتاب الاقضية » من « المدوّنة » : إذا تبين للقاضي أن الحقّ في غير ما قضى به ، رجع عنده ؛ وإنما لا يرجع به فيما قضت به القضاة (١) ممّا اختلف فيه . قال صاحب « التنبيهات » : حمل أكثرهم مذهبهم في الكتاب على أن الرجوع له ، كيف كان حاله من وهم أو انتقال رأى ، وهو قول مطرّف وعبد الملك .

ووقع في « مُنتخب » ابن مغيث : وتنقسم أحكام القضاة ، على مذهب مالك وجميع أصحابه ، على ثلاثة أقسام : أحدها في الحكّم العدل العالم : فأحكامه كلّها نافذة على الجواز ،

ولا يتعقَّب له حكمٌ ؛ والوجه الثاني في الحَكَمِ العدلُ الجاهلُ المقلِّدُ : فللحَكَمِ الذي يلي بعده أن يتعقَّب أحكامه ؛ فما وافق الحقَّ . منها ، نفذ ومضى ، وما خالف الحقَّ رُدَّه وفسخه ؛ والوجه الثالث في الحَكَمِ الجائر المتعسِّفُ : فللحَكَمِ الذي يلي بعده أن يفسخ أحكامه كلَّها ، ولا ينفذ له حكماً . ومن كتاب سليمان بن محمد بن بطَّال : قال ابن المَوَّاز : لو أن قاضياً نقض حكمَ قاضٍ قبله قد كان حكم به ، ثمَّ ولي قاضٍ ثالثٌ وعزل الثاني . نظرَ : فإن كان حكم القاضى الأوَّل مما يحكم به ، ومثلاً يختلف فيه القضاء والفتيا ، رأيت نقض الثاني له خطأً صراحاً ؛ فأرى للثالث أن ينقض حكم الثاني ، وينفذ حكم الأوَّل ، وإن كان خلافاً لما يحكم به الثالث ؛ وإن حكم الأوَّل خطأً صراحاً مما لا اختلاف فيه ، لم أرَ للثالث أن يردَّ حكم الثاني إلى ما حكم به الأوَّل .

﴿فَصَلِّ فِي التَّحْذِيرِ مِنَ الْحُكْمِ بِالْبَاطِلِ أَوِ الْجَهْلِ﴾ قال الله — عزَّ وجلَّ ! — : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى» (١) . و«يَجْرِمَنَّكُمْ» معناه يمحِّلنكم . قاله ابن حبيب . عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أنه قال : «الْحُكَّامُ ثَلَاثَةٌ . إِنْ نَازَ فِي النَّارِ وَوَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ . حَكَمَ حَكْمَ بَجَهْلٍ ، نَفْسٍ ، فَأَهْلَكَ أَمْوَالَ النَّاسِ ، وَأَهْلَكَ نَفْسَهُ ، فِي النَّارِ ؛ وَحَكَمَ حَكْمَ نَخْلٍ أَى جَارٍ ، فَأَهْلَكَ أَمْوَالَ النَّاسِ وَأَهْلَكَ نَفْسَهُ ، فِي النَّارِ ؛ وَحَكَمَ حَكْمَ عِلْمٍ ، فَعَدَلَ فَأَحْرَزَ أَمْوَالَ النَّاسِ وَأَحْرَزَ نَفْسَهُ ، فِي الْجَنَّةِ !» قال المَرْوِيُّ في «كتاب الغريبين» له في الحديث : ورجلٌ علم نخل أَى جارٍ يقال إنه نخل غير عدل . ذكر ذلك في باب الخاء والذال . قال ابن سيدة في باب الخاء مع الذال : خَدَلَ عَلَى خَدَلًا : ظَلَمَنِي ، وَخَدَلَ عَلَى خَدُولًا وَخَدَلًا : جَارَ . وفي الحديث : من ولي قاضياً ، فقد ذُبج بغير سكتين . وفي رواية لابن أبي ذؤيب : فقد ذُبج بالسكتين . وفيه : الولايه أوَّلها ملامه ، ووسطها ندامة ، وآخرها عذابٌ في القيامة ، إلا من اتقى الله عزَّ وجلَّ . وفي «الموطأ» باب ما يكره من القضاء مالك عن يحيى بن سعيد أن أبا الدَّرْدَاءِ كتب إلى سلمان الفارسي أن : «هَلُمَّ إِلَى الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ !» فكتب

إليه سلمان : « إنَّ الأرض لا تقدِّسُ أحداً ، وإنما يقدِّسُ الإنسانَ عملُهُ . وقد بلغني أنك جعلت طبيباً تداوى الناس : فإن كنتَ تبرى ، فنعماً لك ! وإن كنتَ متطبِّباً ، فاحذر أن تقتل إنساناً ، فتدخل النار ! » وكان أبو الدرداء ، إذا قضى بين اثنين ، ثم أدبر عنه ، قال : « ارجع ! أعيدا على قضيتكما متطبِّباً والله ! » ويحيى بن سعيد هو القائل : « وليت قضاء الكوفة ، وأنا أرى أنه ليس على الأرض شيء من العلم ، إلا وقد سمعته . فأول مجلسٍ جلستُ للقضاء ، اختصم إليَّ رجلان ما سمعتُ فيه شيئاً ! »

وفي « المُستخرجة » : قال مالك : قال عمر بن الحسين : « ما أدركتُ قاضياً استقضى بالمدينة إلا رأيتُ كآبة القضاء وكرهيته في وجهه ! » . وفي « الصحيح » عن أبي ذر : « قلت : « يا رسول الله ، ألا استعلمتني ! » فضرب بيده على منكبي ، ثم قال : يا أبا ذر ، إنك ضعيفٌ ، وإنها أمانةٌ ، وإنها يوم القيامة خزئٌ وندامةٌ ، إلا من أخذها بحقها ، وأدى الذي عليه فيها ! » فلا ينبغي أن يتقدَّم على العمل إلا من وثق بنفسه وتعيَّن له وأجره الإمام العدل عليه . وللإمام العدل إجباره إذا كان صالحاً ، وله أن يمتنع عنه إلا أن يتحقق أنه ليس في تلك الناحية من يصلح للقضاء سواه ؛ فلا يحلُّ له الامتناع حينئذ لتعيين الفرض عليه .

﴿ فُصِّلْ ﴾ من المجموع المسمَّى بـ « المَقْصَد المحمود » : القضاء محنةٌ وبليةٌ ، ومن دخل فيه ، فقد عرَّض نفسه للهلاك ، لأنَّ التخلُّص منه عسيرٌ ؛ فلهروبُ منه واجبٌ ، لا سيما في هذا الوقت ، وطلبهُ حقٌّ وإن كان حسبةً ^(١) . قاله الشعبي . ورخص فيه بعض الشافعية : إذا خلصت نيَّته للحسبة ^(٢) ، بأن يكون وليُّه من لا ترضى أحواله ؛ والأوَّل أصحُّ لقوله — عليه الصلاة والسلام ! — : إنا لا نستعمل على عملنا مَنْ أَرَادَهُ . وفي « إكمال المعلم » : اختلف العلماء في طلب الولاية مجرداً ، هل يجوز أو يمتنع ، وأما إن كان الرزقُ يرتزقه ، أو فائداً جائزاً يستحقُّه ، أو لتضييع القائم بها ، أو خوفه حصولها في غير مستوجبها ، ونيَّته في إقامة الحقِّ فيها ؛ فذلك جائزٌ له . وقد قال يوسف — عليه الصلاة والسلام ! — : « اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ ^(٣) » . ومن الحديث

(١) ق : حسنة . — (٢) ق : للحسنة . — (٣) حورة يوسف : ٥٥ .

الصحيح : من ابتغى القضاء ، واستعان عليه بالشُّفَعاء ، وكل إلى نفسه ؛ ومن أكره عليه ، أنزل الله عليه ملكاً يسدُّه . ومنه : من مال إلى الإمارة وكل إليها ، ومعناه : لم يُعْنِ على ما يتعاطاه ؛ والمتعاطى أبداً مقرونٌ به الخذلان ؛ فمن دُعِيَ إلى عمل ، أو إمامه في الدين ، فقصَّ نفسه على تلك المنزلة ، وهاب أمر الله ، رزقه الله المعونة . وهذا مبنى على « من تواضع لله ، رفعه الله » .

فمن الواجب على كلٍّ من ابتلى بالقضاء أن يكثر من التذلل لله ، والمراقبة له عند أمره ونهيه ، والاختذ بالشفقة على عباده . فقد ثبت في « الصحيح » عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أنه قال : « اللهم ! من ولي من أمر أُمَّتِي شيئاً فشقَّ عليهم ، فأشفق عليه ! ومن ولي من أمر أُمَّتِي شيئاً فرفق بهم ، فأرفق به ! » وكلُّ قاضٍ مطلوبٌ منه أن يحكم بالعدل على نفسه وعلى غيره ، وأن يعتقد أنَّه حاكمٌ في ظاهره ، محكومٌ عليه في باطنه . روى اللَّيْثُ بن سَعْدٍ عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أنه قال : « من ولي ولاية ، فأحسن فيها أو أساء ، أتى به يومَ القيامة ، وقد غلَّتْ يمينه إلى عنقه ؛ فإن كان عدلاً في أحكامه ، أطلق من أغلاله وجعل في ظلِّ عرش الرحمن ؛ وإن كان غير عدلٍ في أحكامه ، غلَّتْ شماله إلى يمينه ، فَيَسْبَحُ في عرقه حتى يغرق في جهنم . »

ولما تقرَّر من بلاء القضاء ، فرَّ عنه كثيرٌ من الفضلاء وتقيَّبوا ، حتَّى تركوا . وسجن بسببه عند الامتناع آخرون ، منهم أبو حنيفة ، وهو النعمان بن ثابت ، دعاهُ عمر بن هبيرة للقضاء ؛ فأبى ؛ فحبسه وضربه أياماً ، كلَّ يوم عشرة أسواط ، وهو متمادٍ على أبياته إلى أن تركه . وقد نقل عن عثمان بن عفَّان أنَّه قال لعبد الله بن عمر بن الخطَّاب : « اقضِ بين الناس ! » . قال : « لا أقضِي بين رجلين ما بقيت ! » قال : « لتفعلن ! » قال : « لا أفعل ! » قال : « فإنَّ أبالك كان يقضى . » قال : « كان أبي أعلم مِنِّي وأنتي ! »

ومن غريب ما يُحكى عن مسلمة بن زُرعة ، وقد تكلم في تباعات القضاء ، أنَّه قال : « رأيت في الأندلس قاضياً يُدعى مُهاجر بن نوْفَل القرشيُّ ، ما رأيتُ مثله في العبادة والورع . ولقد بلغني في موته أعظمُ العجب . أخبرني به ثقات من أهل بلده . وذلك أنَّه لمَّا مات دُفِنَ في مقبرتهم ليلاً ، وأظنُّه عهد بذلك ، فلمَّا أهيل التراب عليه ،

محموا من القبر كلاماً فاستمعوا له ^(١) ؛ فسمعوه يُنادى : أنذرکم ضيق القبر وطاقبة القضاء ! قال : « فكشفوا عنه ، وظنّوه حيّاً ، فوجدوه مكشوف الوجه ، ميتاً ، بحالته التي قُبر بها — رحمه الله وغفر لنا وله ! » وقال الحسن بن محمد في كتابه ، عند ذكر من عُرضَ عليه القضاء ، فأبى من قبوله : استشار الأمير عبد الرحمن بن معاوية ، أول الخلفاء بالأندلس من بني أميّة أصحابه ، في قاض يولّيه على قرطبة . فأشار عليه ولده هشام ، وحاجبه ابن مُغيث ، بالمصعب بن عمران ؛ ووقف الاختيار عليه . فوقع بنفس الأمير ، وأمر بالإرسال إليه ؛ فلما قدم مصعب ، أدخله على نفسه ، بحضرة ولده هشام ، وحاجبه ، وخاصّة أصحابه ؛ فعرض عليه القضاء . فأبى من قبوله ، وذكر أعذاراً تعوقه عنه ؛ فردّها الأمير وحمله على العزيمة ، وأصرّ مصعب على الإيابة البتّة ؛ فاغضب الأمير ، وهاج غضبه ، وأطال الإطراق ؛ ثمّ رفع رأسه إلى مصعب وقال : « اذهب ! عليك العفا وعلى الذين أشاروا بك ! »

ولما أراد هشام للقضاء بقرطبة زياد بن عبد الرحمن ، وعزم عليه ، خرج منها فارّاً بنفسه ، على ما حكاه ابن حارث . فقال هشام عند ذلك : « ليت الناس كلّهم كزياد ، حتى ألغى أهل الرغبة في الدنيا ! »

وممنّ عرض عليه القضاء من الفقهاء بالأندلس فأبى من قبوله ، إبراهيم بن محمد ابن بار ، دعاه إليه الأمير محمد بن عبد الرحمن لقصّة رفعت من قدره عنده ؛ فأباه فأرسل إليه بذلك هاشم بن عبد العزيز صاحبه ؛ فامتنع عليه ولم يجد فيه حيلة ؛ فأعاد إليه الأمير هاشماً بوصية يقول : « إذا لم تقبل قضاءنا ، فاحضر مجلسنا ، وكن أحد الداخلين علينا ، الذين نشاورهم في أمورنا ، ونسمع منهم في رعيّتنا . » فلما استمع رسالته ، قال : « يا أبا خالد ، إن ألحّ على الأمير في هذا ومثله ، هربت — والله ! — بنفسى من بلده ! فما لى وله ؟ » فأعرض عنه الأمير عند ذلك ، وعلم أنّه ليس من صيده . ومنهم أبان بن عيسى بن دينار ، ولأه الأمير محمد بن عبد الرحمن قضاء كورة جيّان ؛ فأبى وحلّ . فأمر الأمير بإكرهه على العمل وأن يوكل به ثقراً من الحرّس ، يحملونه إلى حضرة جيّان ، فيجلسونه هناك مجلس القضاء ، ويأخذونه بالحكم بين

الناس . فأتفد الوزراء أُمَرَّه ، وسار به الحرس ، فأقعدوه بجيَّان ؛ لحكم بين الناس يوماً واحداً . فلما أتى الليل ، هرب على وجهه ؛ فأصبح الناس يقولون : « هرب القاضي ! » فرفع الخبر إلى الأمير محمد ؛ فقال : « هذا رجلٌ صالحٌ فرَّ بدينه ! فليُستَمَلَّ عن مكانه ويؤمَّن ممَّا أكره ! »

ومن أهل سبرقُسطة ، قاسم بن ثابت بن عبد العزيز الفهريُّ ، صاحبُ « كتاب الدلائل في شرح غريب الحديث » . دُرِعي للقضاء ببلده ؛ فامتنع من ذلك . فلما اضطرَّه الأمير وعزم عليه ، استمَهَلهُ ثلاثة أيَّام ، يستخيرُ فيها الله — عزَّ وجلَّ ! — فأت خلال تلك المدَّة . فكان الناس يرون أنَّه دعا الله تعالى في الاستكفاء ؛ فكفاه وستره . وصار حديثه موعظةً في زمانه . قاله أحمدُ بن محمد .

وممَّن عُرض عليه القضاء ، في عصرنا هذا المستأخر ، فأباه وامتنع من قبوله ، الفقيه أبو عيسى أحمد بن عبد الملك الإشبيليُّ ، عرضه عليه المنصورُ محمدُ بن أبي عامر مدبِّرُ أمر الخليفة هشام المؤيَّد بالله ، عن أمر الخليفة مرتَّين ؛ فلم يجد فيه حيلة . أولاهمَّا إذ تَوَفَّى قاضي قرطبة محمدُ بن يتي بن زرب ، سنة ٣٨١ ؛ أحضره وخطبه مشافهةً بمحضر الوزراء ؛ فقال له : « إنَّ أمير المؤمنين المؤيَّد بالله اختارك للقضاء ، ورأى تقديمك مُباركاً لك فيه . » فقال : « أعوذ بالله من ذلك ! لستُ ، والله الذي لا إله إلاَّ هو ! اتهم إلى هذا ولا أقبله البتَّة ! فإنِّي لا أستطيع ولا أصالح وما أفنى الناس في ذلك إلا وأنا مضطجعٌ أكثر أوقاتي لكبرى وضعفى . والله ! لقد صدقتك ! فانظر للمسلمين وانصح لإمامك — وفقه الله ! » فتركه .

وممَّن جاهر بالإصرار على الإيابة من القضاء ، محمد بن عبد السلام الحشنيُّ ، أَراده الأمير محمدُ لتقليد القضاء بجيَّان ؛ وأمر الوزراء أن يجلسوه ويلزموه ذلك ؛ ففعلوا وأدَّوا إليه رسالة الأمير . فأبى عليهم ونفر نفوراً شديداً ؛ فلاطفوه وخوَّفوه بإدرة السلطان ؛ فلم يزد إلاَّ أباءً ونفوراً . فكتبوا إلى الأمير محمد بلجاجة واعياء الحيلة عليهم في إجابته . فوقَّع الأمير توقيعاً غليظاً معناه : « إنَّ من عاصانا ، فقد أحلَّ بنفسه ودمه . فلما قرأوه على الحشنيِّ ، نزع قلنسوته من رأسه ومدَّ عنقه وجعل يقول : « أبيتُ كما أبت السموات والأرض ، إِيابةً إشفاق ، لا إِيابة تفاق ! »

فكتبوا إلى الأمير بلفظه ؛ فكتب إليهم أن « سَمَّوْا أمره وأخرجوه عن أنفسكم ! » فقالوا له : « انصرف ! » فانطلق عنهم ولم يهيجوه بعد .

وقد شدَّد بعضُ العلماء على الفارِّ منه ، إذا كان مَمَّن توفَّرت فيه دواعيه . فنقِل عن سحنون أنه قال : إذا كان الرجل أهلاً لخطَّة القضاء ، فاستعفى منها ، عوفي منها إن وجد لها عوضٌ منه ؛ وإن لم يوجد ، أجبر عليها ؛ فإن أبي ، سجن ؛ فإن أبي ، ضرب . قال الشعباني : فإن لم يوجد غير واحدٍ مَمَّن يشكل للقضاء ، أجبر عليه بالسجن والضرب . ومن جامع « كتاب الاستغناء » : وإن كان الداعي له إلى العمل غير عدلٍ ، لم يجز لأحدٍ إعانتة على أموره ، لأنَّه مُتَعَدِّ في فعله ؛ فيجب له أن يصبر على المكروه ، ويدع العمل معه ؛ وإن كان عدلاً ، جاز بالعمل معه ، ويستحبُّ له إعانتة . انتهى . والذي يظهر من كلام مالك ، الأخذُ بالترك ، والتحذيرُ من الولاية على كلِّ تقدير ، فقد روى عنه ابن وهب في الرَّجُل يُدعى للعمل ، فيكره أن يُجيب إليه ، وخاف على دَمِهِ ، وجلَّدُ ظهْرهُ ، وهدم داره . كيف ترى في ذلك ؟ فقال : أمَّا هدم داره وجلَّدُ ظهْرهُ وسجنه ، فإنَّه يصبر على ذلك ، ويترك العمل خيراً له ، وأمَّا أن يُباح دَمُهُ ولا أدري ما حدث ذلك ، ولعلَّه في سعة من ذلك إن عمل . وقال الأبهري : إن دُرِعي إلى العمل ، فأبي ، وخشى ضربَ ظهْرهِ أو على دَمِهِ أو سجنه ، فأما الضرب والسجن ، فإن صبر ، فهو أفضل ؛ وأمَّا دَمُهُ ، فإن عمل ، فعَلَّه في سعة أن يجري العدل والإنصاف ؛ وإن لم يمكنه ، لم يجز له أن يتعدَّى الحقَّ ، ويصبر على ما يلحقه من المكروه ، إذ لا يجوز له أن يبطل حقَّ المسلمين وحريمهم لنفسه .

ومن كتاب ابن حارث . لمَّا توفي يحيى بن مَعْن ، بقى النَّاس بلا قاضٍ نحواً من ستَّة أشهر ، روى فيها الأميرُ عبد الرحمن في الإيتاء للقضاء . فقلق النَّاسُ لذلك ؛ فقال : « والله ! ما يمنعني من التعجيل إلاَّ النظرُ لهم ! فإنِّي لا أجِدُ رجلاً أرضاه ، غير واحدٍ ، وهو لا يجيبني ! » فقال له أحدُ جلسائه : « فإذا أرضيتَه للقضاء ، وأباه ، فلازمه أن أن يدُلَّكَ على سواه . » فأحضر يحيى بن يحيى وألزمه أن يشير عليه ، إذ لم يجبه . فامتنع من الوجهَين معاً ، الولاية والدلالة ، وقال : « قد صدقتُ عن نفسى لمعرفتى بها ؛ ولأنَّ

أثقلد الدلالة على غيري، فإنه، إن جار، شاركتته في جوره!، فاغضب ذلك الأمير
ولح في أن لا يعفيه. وألزمه صاحب رسائل غدا به إلى المسجد الجامع، فأجلسه مجلس
الحكم، وقال للخصوم: «هذا قاضيك!» فلبث يحجي على تلك الحال ثلاثاً، وهو لا يمدُّ
يده لكتاب، ولا يتكلَّم مع أحد، إلى أن ضاق صدره، فكتب إلى الأمير يشير بإبراهيم
ابن العباس، فقلده، وكفَّ عن يحجي.

ومن تخلف عن قبول خطَّة القضاء، الإمام محمد بن إدريس الشافعي. فراجع أمير
المؤمنين، عند العزم عليه في التولية، بأمر منها أن قال له: «إن هذا الأمر لا يصلح
له من يشركك في نسبك.» وتوقف عن العمل حتى ترك. وهو القائل: من ولي
القضاء، ولم يفتقر، فهو سارق؛ ومن لم يصن نفسه، لم ينفعه العلم. وبمثل
مقالة الشافعي في الاعتذار عن قبول القضاء، أشار عبد الملك بن حبيب على عبد الرحمن
ابن الحكم، في نازلة القاضي إبراهيم بن العباس القرشي؛ وهي النازلة التي تنسب له.
وللفقيه يحجي بن يحيى السورة على الخليفة؛ فقال له ابن حبيب: «واما القاضي، فلا ينبغي
للأمير — أعزه الله! — أن يشرك في عدله من يشركه في حسبه.» فعزل الأمير
القرشي قاضيه، وذلك آخر سنة ٢١٣. وولى القضاء مكانه محمد بن سعيد.

وعرض أمير المؤمنين الرشيد على المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي قضاء المدينة،
وجأزته أربعة آلاف دينار. فامتنع؛ فأبى الرشيد إلا أن يلزمه، فقال: «والله! يا أمير
المؤمنين! لأن يحقني الشيطان أحب إلي من أن ألي القضاء!» فقال الرشيد: «ما بعد
هذا شيء!» وأعفاه، وأجازه بألفي دينار.

ورأيت في «كتاب ترتيب المدارك» تصنيف القاضي عياض بن موسى بن عياض
ومن خطّه نقلت، وقد ذكر عبد الله بن فروخ الفارسي، فقيه القيروان في وقته؛
فقال: كان أكره الناس في القضاء. وكان يقول: «قلت لأبي حنيفة: ما منعك
أن تلي القضاء؟ فقال لي: يا ابن فروخ! القضاة ثلاثة: رجل يحسن العوم، فأخذ البحر
طولاً، فاعساه أن يعوم، يوشك أن يكل فيفرق؛ ورجل لا بأس بعومه، عام يسيراً
ففرق؛ ورجل لا يحسن العوم، ألقى بنفسه على الماء، ففرق من ساعته.»

ومن الكتاب المسمي أن روح بن حاتم أرسل إلى ابن فروخ ليؤليه القضاء فامتنع؛

فأمر به أن يُربط ويصعد به على سقف الجامع ؛ فقبل له : « تقبل ؟ » فقال : « لا ! »
 فاخذ ليُطرح ؛ فلما رأى العزم قال : « قبلتُ . » فأجلس في الجامع ومعه حرس ؛ فتقدم إليه
 خضمان ؛ فنظر إليهما وبكى طويلاً ؛ ثم رفع رأسه ، فقال لهما : « سألتكما بالله !
 ألا أغفيتما من أنفسكما ، ولا تكونا أول مشرّوشٍ عليّ ! » فرحاه ، وقاما عنه . فأعلم
 الحرس بذلك روحاً ؛ فقال : « اذهبوا إليه ، فقولوا له يشير علينا بمن نولّى أو ما قبل . »
 فقال : « إن يكن ، فمبداً الله بن غانم ؛ فإنّي رأيتُه شابّاً له صبابةٌ يعني بمسائل القضاة .
 فعليك به ! فإنّه يعرف مقدار القضاء . » فولى ابن غانم ؛ فكان يشاوره في كثير من
 أموره وأحكامه ؛ فأشفق ابن فروخ من ذلك ، وقال له : « يا ابن أخى ! لم أقبلها أميراً أقبلها
 وزيراً ! » وخرج إلى مصر هرباً من ذلك وورعاً ، ومات هنالك .

وممن عُرض عليه القضاء بإفريقية ، فامتنع منه ، أبو ميسرة أحمد بن رزار . فلما عُرض
 عليه قال : « اللهم ! إنك تعلم أنّي انقطعتُ إليك ، وأنا ابن ثمانى عشرة سنة ! فلا تمكّنهم
 منى ! » فما جاء المصر إلا وقد توفّى . فغسل وكفن وُخرج به . فوجّه إليه الأمير إسماعيل
 العبدى كفنّاً وطيباً في الأطباق ؛ فوافاه الرسول على النعش ؛ فجعل عليه الكفن من فوق .
 ومن غريب ما حكى عنه أنه بينما هو يتهجّد ليلة من الليالى ويبكى ويدعو ، إذا بنور عظيم ،
 خرج له من حائط المحراب ، ووجه كأنه البدر . فقال : « تمكلاً ، يا أبا ميسرة ! من
 وجهى : فإنّي ربك الأعلى ! » فبصق في وجهه وقال له : « اذهب يا ملعون ! يا شيطان !
 لعنك الله ! » قال المؤلف — رضى الله عنه ! — : التوفيق صحب ابن رزار عند مشاهدته
 لما أخبر عنه بحالط محرابه ؛ فثبتت المعرفة قدّمه ، وأنطق بالصواب لسانه . فذاتُ القديم
 سبحانه ذاتٌ موصوفة بالعلم ، مدركةٌ بلا إحاطة ، ولا مرئيةٌ بالأبصار في دار الدنيا ؛
 وهى موجودةٌ بحقائق الايمان ، من غير حدٍّ ، ولا إحاطة ، ولا حلول ؛ فالقلوب تعرفه ،
 والعقول لا تُدرّكه ؛ ينظر إليه المؤمنون في الآخرة بالأبصار ، بغير إحاطة ، ولا إدراك نهائية .
 ومن باب التمتّع عن المسارعة إلى الأمور التى يخاف من الدخول فيها ، السقوط في
 الفتنة ، ما جرى لجعفر بن الحسن بن الحسن الأمدى قاضى بلنسية آخر أيام قضائه بها .
 وذلك أنه بويج لمروان بن عبد العزيز ببلنسية ، عند انقراض الدولة الممتونية ، طلب بالشهادة
 في بيعته فقال : « والله ! لا أفعل وبيعةٌ تأسفين في عنقى ! » ثم قال : « اللهم !

أقبضني إليك ! » قال ابن الأبار في « تكملة » ، وقد ذكره : فتوفي في ليلته ودُفن في الغد . وكان رجلاً صالحاً ، ورعاً ، مجاب الدعوة . وكانت بيعة مروان في صفر سنة ٥٤٠ . وذكر يحيى بن إسحاق أن هشاماً ، لما ولي ، قيل له : « لا يتعدّل ما تريد إلا بولاية زياد بن عبد الرحمن على القضاء ! » فبعث إليه ؛ فتمنّع ؛ فألح عليه هشام ، وأحضر الوزراء ؛ وكلموه في ذلك عن الأمير وعرفوه عزمه . فقال لهم : « أما إذ عزمتم ، وأكرهتموني على القضاء ، فأخبركم ما أبدأ به على المشي إلى مكة . إن وليتموني ، وجاءني أحد متظلماً منكم ، إلا أخرجت من أيديكم ما يدّعيه ، ورددته عليه ، وكلفتكم البيّنة لما أعرف من ظلمكم ! » فلما سمعوا ذلك ، عرفوا صدقه ؛ فعملوا عند الأمير في معاقبته . فقبل ليحيى بن يحيى : « أهو وجه القضاء ؟ » قال : « نعم ! فيمن عُرف بالظلم والقدرة ! »

﴿ فصل ﴾ هذه المسألة ، التي هي إخراج ما يدّعيه الطالب من يد المطلوب الموسوم بالظلم ، وقع من أمثالها في أمّهات الكتب نظائر ؛ منها في « العُتبية » قال في سماع يحيى : قلت : فقومٌ عُرفوا بالغصب لأموال الناس من ذوى الاستطالة بالسلطان ؛ ثم جاء الله بوال أنصف منهم وأعدى عليهم ؛ فلا يجد الرجل من يشهد على معاينة الغصب ، ويجد من يشهد على حقّ أنهم يعرفونه ملك المدّعى ، ثمّ رأوه يبيد هذا الظالم ، لا يدرون بماذا صار إليه إلا أن الطالب كان يشكو اليهم ذلك ، أو لا يشكوه . قال : إذا كان من أهل القهرة والتعدّي ومن يقدر على ذلك ، والبيّنة عادلة ، فذلك يوجب للمدّعى أخذ حقّه منه ، إلا أن يأت الظالم ببيّنة عادلة على شراء صحيح ، أو علمية لمن كان يأمن ظلمه ، أو يأت بوجه حقّ ينظر له فيه . قال : فإن جاء ببيّنة عادلة على شرائه ، وزعم البائع أن ذلك البيع عن فوق من سطوته ، وهو لا يقدر عليه ؛ قال : يفسخ البيع إن ثبت أنه من أهل الظلم والاستطالة . قال : وإن زعم البائع أنه باع وقبض منه الثمن ظاهراً ، ثمّ دسّ إليه سراق ، أخذه منه . ولو لم يفعل له ذلك لقي منه شرّاً . قال : لا يقبل منه هذا ؛ وعليه دفع الثمن إليه ، بعد أن يحلف الظالم أنه ما ارتجعه ، ولا أخذه منه بعد أن دفعه إليه .

قال ابن رشد : أما ما ذكره من أن الظالم ، المعروف بالغصب لأموال الناس والقهرة لهم عليه ، لا ينتفع بحيازته مال الرجل في وجهه ، ولا يصدّق من أجلها على ما يدّعيه من

شراؤه ، أو هبة ، أو صدقة يريد ، وإن طال ذلك في يده أعواماً : أمّا إذا أقرّ بأصل الملك المدّعيه ، وقامت له بيّنةٌ بذلك ، فهو صحيحٌ لا أعلم فيه اختلاقاً ، لأن الحيّزة لا توجب الملك ؛ وإنما هي دليلٌ عليه بوجه تصديق غير الغاصب فيما ادّعاه من تصديره إليه ، لأنّ الظاهر أنه لا يجوز أخذُ مال أحدٍ ، وهو حاضرٌ لا يدّعيه ولا يطلبه ، إلا وقد صار إلى الذي بيده ، إذا حازه في وجهه العشرة الأعوام ونحوها ! لقول النبي — صلى الله عليه وسلم ! — : « من حاز شيئاً عشر سنين ، فهو له ! » معناه عند أهل العلم بدعواه مع يمينه ؛ وأما الغاصب فلا دليل له في كونه المال بيده ؛ وإن طالّت حيازته له في وجه صاحبه لما يعلم من غصبه لأموال الناس والقهرة لهم عليها . قال : وأمّا إن أثبت الغاصب الشراء ودفع الثمن ، فادّعى البائع أنّه أخذه منه في السرّ ، بعد أن دفع إليه ، فهو مُدّعٍ لا دليل له على دعواه ، فوجب أن يكون القول قول الغاصب المدّعي عليه ، كما قال في الرواية لقوله — عليه الصلاة والسلام ! — : « البيّنة على المدّعي ، واليمين على من أنكر . » وقد روى عن يحيى بن يحيى أنّه قال : « إذا قال البائع إنّهُ أعطاه الثمن بالظاهر ، فدسّ عليه من أخذه منه ، فإنّه ينظر إلى المشتري ؛ فإن عُرِف بالعداء والظلم والتسلّط ، فأُثِّبَ أرى القول قول الباع ، مع يمينه لقد دفع المال إليه قهراً وغلبةً ، ويردّ ماله عليه بغير أن يرده إليه الثمن . » وقاله ابن القاسم . دفع ذلك في بعض الروايات ، وهو إغراق . فإذا أقرّ أنّه دفع إليه ، ثمّ ادّعى أنّه أخذه منه ، وأمّا لو لم يقرّ أنّه قبض الثمن ؛ وقال : « إنّما أشهدتُ له على نفسي بقبضه ، تقيّةً وخوفاً منه ! » لا شبه أن يصدق في ذلك مع يمينه في المعروف بالغصب والظلم ؛ وإنّما يكون ما قال يحيى من تصديق البائع فيما ادّعاه من أنّه دسّ إليه في السرّ من أخذ الثمن منه ، إذ أشهد له أنّه فعل ذلك بغيره . ونرجع إلى ما كنّا بسبيله ؛ فنقول :

وممن عُرض عليه القضاء فأباه ، الشيخ الصالح بَيْتِيُّ بن مَخْلَد . كانت له خاصّةٌ بالأمير المُنذِر بن محمّد بن عبد الرحمن قبل ولايته الملك ؛ وكان قد قدّم إليه في حياة والده البُشَيْر بالخلافة ، لرؤيا قصّها عليه . فلما ولي الخلافة ، ضاعف له البرّ والكرامة والإعظام والتبجّل ، وأحضره وأراد له لولاية القضاء . فأبى عليه . فذهب إلى استكراهه . فقال الشيخ بَيْتِيُّ : « ما هذا جزاء محبّتي وانقطاعي وصاغيتي ؟ »

فقال له المُنذِر : « أَمَّا إِذْ أَبَيْتَهُ ، فَأَشْرُ عَلَى بَقَاضِ تَرْضَاهُ لِلْمُسْلِمِينَ ! » فَأَبَى عَلَيْهِ ، وَفَضِيقَهُ ، وَعَزَمَ عَلَيْهِ ؛ فَقَالَ : « لَا بُدَّ أَنْ تَتْلَى أَوْ تُشِيرَ ! » فَقَالَ : « أَشِيرُ عَلَيْكَ بِرَجُلٍ مِنْ آلِ زِيَادٍ ، يَسْكُنُ بَرِّيَّةً ، يُعْرِفُ بِعَامِرِ بْنِ مَعَاوِيَةَ . » فَقَبِلَ مِنْهُ ، وَأَرْسَلَ فِي عَامِرٍ ؛ فَوَلَّاهُ .

وَمِنْهُمْ أَبُو غَالِبٍ عَبْدُ الرَّؤُوفِ بْنِ الْفَرَجِ بْنِ أَبِي كِرْنَانَةَ . كَانَ الْإِمِيرُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بِهِ مَعْجَبًا ، وَلَهُ مَفْضَلًا ؛ وَكَانَ قَدْ اشْتَهَى رُؤْيِيَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَدْعِيَهُ ؛ فَتَعَرَّضَ لَذَلِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ طَاقِ السَّابِاطِ ^(١) : « فَرَأَاهُ عِنْدَ رَوَاحِهِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ ، وَأَعْجَبَهُ سَمْتُهُ ، وَأَحْبَبَ اجْتِنَابَهُ إِلَيْهِ ، وَقَالَ : « لَا بُدَّ أَنْ أُضْمِّهَ إِلَى الْوِزَارَةِ أَوْ الْقَضَاءِ ! » فَذَاكَ بِشَأْنِهِ الْوَزِيرُ ابْنُ أَبِي عَبْدَةَ ^(٢) ، وَكَانَ صَدِيقًا لِأَبِي غَالِبٍ ؛ فَقَالَ : « يَنْبَغِي لِلْإِمِيرِ أَنْ لَا يَهْجُمَ عَلَى الرَّجُلِ بِالْإِسْتِدْعَاءِ ، حَتَّى يَعْرِفَ مَا عِنْدَهُ فِي ذَلِكَ . » فَقَالَ لَهُ : « فَكُنْ أَنْتَ الَّذِي يَتَعَرَّفُ ذَلِكَ . » قَالَ الْكَاتِبُ الْمَدْعُوُّ بِسُكْنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ : « فَأَرْسَلَنِي الْوَزِيرُ إِلَيْهِ ؛ فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ مُرَادَ الْإِمِيرِ ؛ فَتَلَّقَنِي ذَلِكَ مَتْنً بِالنُّطْقِ وَالتَّضَاحِكِ ، حَتَّى أَطْمَعَنِي فِي نَفْسِهِ ؛ وَجَعَلَ يَقُولُ : « كَيْفَ كَانَ تَنْتَهِكُكُمْ لَنَا بَعْدَ طَوْلِ الْغَفْلَةِ ؟ وَمَا نَرَى هَذَا مِنْكُمْ عَنْ صِحَّةِ نِيَّةٍ : فَاتَمَّ أَشْحُ بَدَنِيَاكُمْ مِنْ أَنْ تَعْمُوا مِنْهَا أَحَدًا شَيْئًا ، وَتَشْرَكُوا فِيهَا صَدِيقًا ! » قَالَ سَكَنَ : « فَلَمَّا صَرْتُ بِهِ إِلَى الْجِدَّةِ ، تَنَمَّرَ لِي ، وَقَالَ آخِرُ قَوْلِهِ : « يَا اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ! لَيْتَ عَاوَدْتَنِي أَوْ غَيْرِكَ ، أَوْ بَلَّغْتَنِي فِيهِ عَنِ الْإِمِيرِ عَزِيمَةً ، لِأَخْرُجَنَّ عَنْ الْأَنْدَلُسِ ! فَلَا أَعُودَنَّ إِلَيْهَا آخِرَ الدَّهْرِ ! » فَتَرَكْتُ عَنْ ذَلِكَ .

وَقَدِّمُ لِلْقَضَاءِ بِالْجَزِيرَةِ الْخَضْرَاءِ وَمَا يَرْجِعُ إِلَيْهَا ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْجُذَامِيَّ النَّبَاهِيَّ ، وَذَلِكَ بِإِشَارَةِ شَيْخِهِ الْأَسْتَاذِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الزُّهْرِيِّ الْإِفْلِيلِيِّ ، أَيَّامَ وَلايَتِهِ الْوِزَارَةِ لِلْمُسْتَكْنَى بِاللَّهِ . وَالْمُسْتَكْنَى هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ [بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ] النَّاصِرُ مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ . فَأَبَى مِنَ الْقَبُولِ ؛ وَوَقَعَ الْعَزْمُ عَلَيْهِ فِي الْعَمَلِ مِنَ الْإِمِيرِ ، فَفَنَرَ ، وَقَصَدَ الْوَزِيرَ وَخَلَا بِهِ . وَكَانَ مِنْ جَمَلَةِ مَقَالِهِ : « سَأَلْتُكَ بِاللَّهِ ! أَتَعْلَمُ أَنَّ الْوَلَايَةَ لِمِثْلِي أَوَّلَى مِنَ الْإِبَابَةِ ؟ فَأَقِفْ عِنْدَ إِشَارَتِكَ ؟ أَمْ تَعْلَمُ أَنَّ الْأَمْرَ بِخِلَافِ ذَلِكَ ؟ » فَقَالَ لَهُ : « يَا ابْنَ أَخِي ! حَاصِلُ مَا أَرَاهُ أَنَّ الْوَلَايَةَ فِي الْوَقْتِ كِرَامَةٌ ، وَتَرْكُ الْعَمَلِ سَلَامَةٌ . »

فقال له ابن الحسن : « أبقاك الله ! أختارُ السلامة ! وليس يجمل بك أن تكون نتيجة معرفتي بك تكلفني ما يصعب عليَّ تحمُّله ! » خاول استبداله بغيره . وانقطع هو للاشتغال بإصلاح حاله ، والاقتصاد على التعيش من ماله . وقد ذكره خائف بن عبد الملك في « صِلَة » لكتاب القاضي أبي الوليد بن الفرّضى ؛ فقال فيه بعد اسمه : يُكنى أبا محمد ؛ أخذ عن أبي القاسم علي بن الإفلح كثيراً . وكان عالماً بالآداب واللغات والاشارات ؛ وله ردُّ على أبي محمد بن حزم فيما انتقده على الإفلح في شرحه لشعر المتنبي ؛ أخذ عنه أبو عبد الله محمد بن سليمان شيخنا — رحمه الله !

وعن سحنون قال : مات بعض قضاة إفريقية . فقدم رسولُ الخليفة ، وجمع العلماء ، واستشارهم في قاضٍ يولّيه . فقبل لشيخه أبي الحسن بن زياد : « هذا رسول الخليفة ، يشترك في قاضٍ يولّيه . » فحوّل وجهه إلى القبلة ؛ فقال : « وَرَبَّ هذه القبلة ! ما أعرف بها أحداً يستوجب القضاء . قوموا عني ! »

قال مُطرّف وابن المارّجشون وأصبغ : لا يستقضى إلا من يؤتق به في عفافه ، وصلاحه ، وفهمه ، وعلمه بالسُنّة والآثار ووجه الفقه ؛ ولا يصلح أن يكون صاحب حديث لا فقه له ، أو فقيهاً لا حديث عنده . ولا يفتى إلا ما كان هذا وصفه إلا أن يخبر بشيء سمعه ؛ ولا ينبغي ، وإن كان صالحاً غفياً . أن يؤلّى إلا أن يكون له علم بالقضاء . وممن عُرضت عليه الولاية بمالقة ، من أهلها ، فأبى وتمنّع منها ، الحسن بن محمد بن الحسن الجذامي النباهي . واعتذر بأمر ، منها كثرة ولده ، وتعدّد ذوى رحمه (وقد ورد : لا يحكم القاضي إلا لمن تجوز له شهادته من قومه) ؛ واستنقل مع ذلك القهرة لأهل بلده بالحكم من قبله ؛ وكان قد جرى لوالده محمد بن الحسن ، آخر أيام ولايته القضاء بكورة ريّة ، ما هو معروف عند الكثير ، من أعمال الحيلة في غدره ، والإقدام على قتله . فقبل الأمير عند ذلك معاذيرَه ، وترك سبيله . ثم جدّد العزم عليه في الولاية . قال ابن فريد في كتابه : فاستقضى بغرناطة ؛ وكان من أهل النباهة والجلالة . توفّي سنة ٤٧٣ . وذكره ابن بشكّو وال في « صِلَة » .

ومن الفقهاء المتأخرين ، المتقدمين في العلم والدين ، أبو عبد الله محمد بن عيّاش الأنصاري ثم الخزرجي ، أحدُ أشياخ بلدنا مألقة ، وفريد عصره بها عقلاً ، وفضلاً ،

وورعاً ، وزهداً ؛ استدعاه أميرُ المسلمين أبو الحجاج يوسف بن إسماعيل بن نصر — رحمه الله وأرضاه ! — لحضرته ؛ فقلّده بها قضاء الجماعة والخطبة أيام الجمعة بمسجد كهرائها ؛ فخطب الجمعة واحدةً ، وأقام رسم القضاء ثلاثة أيامٍ حسبةً ، إذ كان أوّلاً قد عزم على تركه ، والخروج عن عهده ؛ فلم يقبل كسوةً ، ولا أخذ جرايةً ، وأفصح رابعَ يومه بالاستمعاء عن خطبة القضاء . وكان أن علم قضاء زمانه بالأحكام ، وأحفظهم للمسائل ، وأبصرهم بالنوازل ؛ لا كنه — نفعه الله بقصده ! — هاب أمر الله ، وأثر مع ذلك راحة بدنه ، وخلاص نفسه من تبعاته . وعلم الأميرُ صدق مقالته ، وصحة عزيمته ؛ فأعفاه . وارتحل عند ذلك بقيّةَ يومه إلى بلده ، وتقدّم للخطبة والصلاة بالجامع منه . وتولى ذلك إلى وفاته ، ولم يأخذ عليه مرتبةً مدّة حياته . فكان في انقباضه عن الولاية أشبه الناس بموسى بن محمد ابن زياد ، إذ ولّاه الأميرُ عبدُ الله من بني أمية القضاء بقرطبة ، والصلاة معاً بأهلها ؛ فصلّى بالناس الجمعة واحدةً ، واستعفى في الثانية ، والتزم القعود بداره والتقوّت من فائد عقاره . وإضافةً لفظ القضاء إلى الجماعة ، جرى التزامه بالاندلس منذ سنين إلى هذا العهد . والظاهرُ أن المراد بالجماعة جماعة القضاة ، إذ كانت ولايتهم قبل اليوم غالباً من قبل القاضي بالحضرة السلطانية ، كائناً من كان ؛ فبقى الرّسم كذلك . وأما قاضي الخلافة ، بالبلاد المشرقية ، فيُدعى بقاضي القضاة . ومن دُعي بهذا اللقب بالاندلس من قضاة قرطبة ، وكتب له بذلك عند اسمه في السّجّلات المنعقدة عليه والمخططات الموجهة إليه ، أبو العباس أحمد بن عبد الله بن ذكوان الأمويّ ، وأبو بكر يحيى بن عبد الرحمن بن وافد اللخميّ ؛ ولم يكن الأمر بمحدثان ذلك كذلك . قال الحسن بن محمد ، وقد ذكر في كتابه يحيى بن يزيد اللخميّ : لما دخل عبد الرحمن بن معاوية قرطبة ، وقام بالإمامة ، ألّفى فيها يحيى بن يزيد قاضياً ، فأثبتته على القضاء ، ولم يعزله إلى أن مات . قال : وكان يُقال له وللقضاة قبله بقرطبة ، قاضي الجُند . قال محمد بن حارث : وقد رأيتُ سجلاً عقده سعيد بن محمد ابن بشير بقرطبة ، يقول فيه : حكم محمد بن بشير قاضي الجُند بقرطبة . قال : وإن تسمية القاضي اليوم بقاضي الجماعة اسمٌ محدثٌ ، لم يكن في القديم .

هذا ما ظهر لي رُسمه صدرَ هذا الكتاب ، من الكلام . وفيه ، بحسب الغرض المقصود من الاختصار ، غنيةٌ كافيةٌ لمتأمّله بعين الإِصاف . والله الموفق للصواب !

الباب الثاني

في سير بعض القضاة الماضين وفقر من أنباء الأئمة المتقدمين

منها ، قال حميد الطويل : لما ولي إياس بن معاوية القضاء ، دخل عليه الحسن ، وإياس يبكي ؛ فقال له : « ما يبكيك ؟ » فذكر إياس الحديث : « القضاة ثلاثة » ، إثنان في النار ، وواحد في الجنة ! » فقال الحسن : « إن مما نص الله عليه من نبي سليمان وداوود ما يرد قول هؤلاء الناس . » ثم قرأ : « وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَخُكِّمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتَ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ؛ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ^(١) » ولم يذم داوود . و يروى عن الحسن أيضاً أنه قال : لولا ما ذكر الله تعالى من أمر هذين الرجلين ، لرأيت أن القضاة قد هلكوا ؛ فإنه أتني على هذا بعلمه وعذر هذا باجتهاده .

وأول من قدّم قاضياً في الإسلام ؛ على ما حكاه ابن عبد البر ، عمر بن الخطاب : ولأه أبو بكر الصديق وقال له : « اقض بين الناس ؛ فإنني في شغل . » وقد تقدّم قول عثمان ابن عفان لعبد الله بن عمر : « اقض بين الناس ؛ فإن أباك كان قاضياً . » ونقل عن مالك أن معاوية كان أول من استقضى في الإسلام . ولما جاءت خلافة عمر بن الخطاب ، وفتحت البلاد ، قدّم بها جملة من الأكابر ؛ فاستقضى شريحاً على الكوفة ، ووجه عبادة بن الصّامت ، وهو أحد النقباء الاثني عشر ، إلى الشام قاضياً وممّلاً . وقدّم على قضاء البصرة كعب بن سور بنجر عجيب ؛ وذلك أن كعباً كان جالساً عند عمر ، فجاءت امرأة فقالت : « ما رأيت رجلاً قط أفضل من زوجي ! إنّه بيت ليّله قائماً ، ويظلّ نهاره صائماً ! » فاستغفر لها عمر وقال : « مثلك اثني بالخير ! » فاستحيّت المرأة وقامت راجعة . فقال كعب : « يا أمير المؤمنين ! هلاً أعيدت المرأة على زوجها ؟ » فقال : « أذاك أرادت ؟ » قال : « نعم ! » قال : « ردّوا على المرأة ! » فردّت . فقال : « لا بأس بالحقّ تقولينه ! إن هذا يزعم أنك جئت تشكين ! » قالت : « أجل ! إني

امراً شابّة ، وإني أبتغي ما يبتغي النساء ! » فأرسل إلى زوجها وقال لكُفِّب : « اقض بينهما . » قال : « فإني أرى لها يوماً من أربعة أيام (وكان زوجها له أربعة نسوة) فإذا لم يكن له غيرها ، فإني أقضيه له بثلاثة أيام ولياليها يتعبّد فيها ، ولها يومٌ وليلة . » قال عمر : « والله ! ما رأيك الأول بأعجب إليّ من الآخر ! اذهب ! فانت قاضٍ على البصرة ! »

وهذا من حقوق الزوجة ، إذا فرّط فيه الرجل ، ودعت إليه المرأة ، فحكم به عليه وتطلّق من أجله على زوجها إذ امتنع عنه بغير عذر ، حسبما تضمّنّت مسائل هذا الباب ، في موضعه من كُتُب الفقه .

وعلى قول الزُّهريّ : أوّل قاضٍ في الاسلام ابن يزيد بن سعيد . وقيل : بل ، أوّل قاضٍ كان زيد بن ثابت . وقيل أيضاً مثل ذلك عن أبي الدرداء . وأما أرسخ الصحابة في العلم بالقضاء — رضوان الله عليهم أجمعين ! — فهو عليّ بن أبي طالب من غير خلاف . قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — : « وأقضاهم عليّ ! » وكان عُمر بن الخطّاب يتعوّد من معضلة ليس فيها أبو حسن . وقال في المجنونة التي أمر برجمها ، وفي التي وضعت لستة أشهر : فأراد عُمر إقامة الحدّ عليها ؛ فقال له عليّ : « إنّ الله تعالى يقول : وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا (١) . » وقال له : « إنّ الله رجع القلم من المجنون الحديث . » فكان عُمر يقول : « لولا عليّ ، هلك عُمر ! » وقيل لعطاء . « أكان من أصحاب محمّد — صلى الله عليه وسلم ! — أحدٌ أعلم من عليّ ؟ » قال : « والله ما أعلمه ! » وكان معاوية يكتب فيما ينزل به ليسأل له عليّ بن أبي طالب عنه ؛ فلمّا بلغه قتله ، قال : « ذهب العلم بموت عليّ ! » ومن كلام ضرار فيه ، وقد طلب منه معاوية وصفه بعد وفاته ؛ فقال : « كان ، والله ! بعيد المدى ، شديد القوى ، يقول فصلاً ، ويحكم عدلاً ، يتفجر العلم من جوانبه ، وتنطق الحكمة من نواحيه ، إلى غير ذلك من صفاته . » وفي مُصنّف أبي داود عن عليّ — رضي الله عنه ! — قال : « بعثني النبيّ — صلى الله عليه وسلم ! — إلى اليمين قاضياً ؛ فقال : « إنّ الله عزّ وجلّ سيهدى قلبك ، ويثبت لسانك ؛ فإذا جلس بين يديك الخصمان ، فلا تقض حتى تسمع من الآخر ، كما سمعت من الأوّل ! فإِنَّهُ أُخْرَى

أن يتبين لك القضاء . » قال : « فإزلت قاضياً ، وما شككت في قضاء بعد . »
ولما أفضى الأمر إلى معاوية بن صخر جري بمجده على سنن من تقدمه من ملاحظة
القضاة ؛ وبقي الرسم على حذو ترتبه زماناً . ثم فتر أيام يزيد بن عبد الملك وابنه الوليد
إلى أن ظهر بنو العباس ؛ فظفروا بالملك ، فاشتدوا في شأن القضاء ، وتحيروا للأعمال
الشرعية صدور الحكماء . فدعوا مالك بن أنس ، وابن أبي ذئب ، وأبا حنيفة للقضاء :
فأما مالك ، فاحتج بأن قال : « إني رجل محدود ، ولا يصلح أن يلي القضاء محدود . »
واحتج ابن أبي ذئب بأن قال : « إني فُرشي » ؛ ومن يشرك في النسب ، لا ينبغي أن
يشرك في الحكم ! » وقال أبو حنيفة : « إني لمولى » ؛ ولا يصلح أن يلي القضاء
مولي . » فاحتج كل واحد منهم بما علم الله صدق نيته فيه ؛ فعافاهم من محنة القضاء .
وفي طبقات قضاة مصر « لأبي عمر الكندي : ولي الحارث بن مسكين القضاء من
قبل أبي الفضل جعفر المدعو بالمتوكل بن المعتصم . وأتاه كتابه ، وهو بالإسكندرية
فلما قرأه ، امتنع من الولاية ؛ فأجبره أصحابه على ذلك ، وشرطوا عونهم له . قال بعضهم :
رأى أحدُ أشياخ بمصر كأن ابن أكتَم ذبح الحارث . فلم يكن حتى جاء قضاء مصر ،
وكان على يد ابن أكتَم قاضي القضاة حينئذ . وفي « تريب المسالك . » : « حكي القاضي
يونس قال : ولي جعفر المتوكل الحارث قضاء مصر ، بعد أن سجنه على إياية ذلك زماناً .
قال محمد بن عبد الوارث : كنا عند الحارث ، فأتاه علي بن القاسم الكوفي ؛ فقال له :
« رأيت في النوم الناس مجتمعين في المسجد الحرام ؛ فقلت : « ما اجتماعكم ؟ » فقالوا :
« عمر بن الخطاب جاء ليقعد الحارث بن مسكين للقضاء ! » فرأيته أخذه ، وسمر مقعده
في الخائط ، وانصرف ؛ فتبعته . فلما أحسن بي ، قال : « ما تريد ؟ » قلت : « أنظر
إليك . » قال : « اذهب إلى الحارث ، واقرأه مني السلام ، وقل له يقضى بين الناس
بإمرة أنك كنت بالعراق ؛ فقامت من الليل ، فعمرت ، فنكت إصبعك ، ودعوت بذلك
الداء ، فجئت من الغد . فقال الحارث : « صدقت وهذا شيء ما أطلع عليه أحد إلا الله .
فسألته عن الداء ؛ فقال : « يا صاحبي عند كل شدة ، يا غياثي عند كل كربة ، يا مؤتمني
في كل وحشة ، صل على محمد ، وعلى آل محمد ، واجعل لي من أمري فرجاً ونجراً . »
ومن القضاة بمصر عيسى بن المنكدر بن محمد بن المنكدر ، أيام ابن طاهر . أشار به

عبدُ الله بن عبد الحَكَم ، وأعلمه أنه فقيرٌ ، فأجرى له سبعة دنانير في كل يوم ، وأجازه بألف دينار . وكان رجلاً صالحاً . وهو أول قاضٍ أجرى عليه المرتب بمصر .

ولما امتنع ابن فرُّوخ من القبول لخطبة القضاء ، وأشار بابن غانم ، وهو عبد الله بن عمر ابن غانم ، تقدَّم من قِبَل هارون الرشيد بإفريقية ، وذلك في رجب سنة ١٧١ ، وهو ابن اثنين وأربعين سنة ، في حياة مالك . ولمَّا بلغته ولايته ، قال : « ما ذلك بخير له ! » وكان يوجه بمسائله أيام قضائه إليه ، فيما ينزل به من نوازل الخصوم ، ويكتب إلى ابن ركنانة ، فيأخذ له الأجوبة من مالك . وكان له حظٌّ من صلاة الليل ، فإذا قضاها وجلس في التمشُّد آخرها ، عرض خصمٌ يريد أن يحكم له على ربِّه ، فيقول في مناجاته : « ياربُّ ! إن فلاناً تازع فلاناً وادَّعى عليه بكذا ، فأنكر دعواه ، فسألته البيِّنة ، فأتى بيِّنة شهدت له بما ادَّعى . وقد أشرفت أن آخذله من صاحبه بحقه الذي تبين لي أنَّه حقٌّ له ، فإن كنتُ على صواب ، فنبئتني ! وإن كنتُ على غير صواب ، فاصرفني ! اللهم ! لا تُسليسني ! اللهم ! سَلِّسْني ! » فلا يزال يعرض الخصوم على ربِّه حتى يفرغ منهم . وواكب يوماً الأمير إبراهيم بن الأغلب ، فزادت دابة إبراهيم في المشي . فحوَّل ابن غانم دابته وعرَّج إلى داره . فعاتبه على ذلك ، فقال له : « أصلح الله الأمير ! إنما تُنفِّذُ أحكامُ القاضى على قدر جاهه . ولو سأعدُّثك ، وحركتُ دابَّتِي ، سقطتُ قلنسوتي ، فلعب بها الصبيان ! » وراكبته مرةً أخرى ، فشقَّ إبراهيم زرعاً ، فلم يسلكُ ابن غانم معه . ورأيتُ بخطَّ القاضى أبى الفضل ما نصَّه : قال ابن غانم : دخلتُ مجلس إبراهيم ابن الأغلب . فبينما نحن قمودٌ ، إذ أشرَف علينا إبراهيم ، فقام إليه من كان في البيت غيبري ، فجلس مغضباً ، ثم قال لي : « يا أبا عبد الرحمن ! ما منعك أن تقوم ، كما قام إخوانك ؟ » فقلتُ : « أيها الأمير ! حدَّثني مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — : من أحبَّ أن يتمثل له الرجال قياماً ، فليتبوأ مقعده من النار ! » فنكس إبراهيم رأسه وأطرق . فكان هذا القاضى يكثرُ إنشاد هذين البيتين :

إذا انقضت عني من العيشُ مدتي فإن غناء الباكيات قليلُ
سيُعرض عن ذكرى وتُنسى مودتي ويحدثُ بعدي للخليل خليلُ

وتوفي قاضياً في ربيع الأول سنة ١٧٩ : فكانت ولايته ثمانى عشرة سنة وتسعة أشهر —
غفر الله لنا وله ، ورحمنا وإيَّاه !

﴿ فَصْلٌ ﴾ مسألة القيام التى تكلم فيها ابن غانم تحتاجُ إلى تفصيل . وحاصله ما قاله أبو الوليد فى « بيان » ٤ . ونصّه : القيام للرجال على أربعة أنواع : وجهٌ يكون القيام فيه محظوراً ؛ ووجهٌ يكون فيه مكروهاً ؛ ووجهٌ يكون فيه جائزاً ؛ ووجهٌ يكون فيه حسناً . فأما الوجه الأول ، الذى يكون فيه محظوراً ، لا يحلُّ : فهو أن يقوم إكباراً وتعظيماً لمن يجب أن يُقام إليه تكثيراً وتجبراً على القائمى عليه . وأما الوجه الذى يكون القيام فيه مكروهاً ، فهو أن يقوم إكباراً وتعظيماً وإجلالاً لمن لا يجب القيام إليه ولا ينكر على القائمى إليه ؛ فهو يُكره للتشبه بفعل الجبارة ولما يُخشى أن يدخله من تغير نفس المقوم إليه . وأما الوجه الذى يكون القيام فيه جائزاً ، فهو أن يقوم بتجملته وإكباراً لمن لا يريد ذلك ، ولا يُشبهه حاله حال الجبارة ، ويؤمن أن تتغير نفس المقوم إليه لذلك ؛ وهذه صفة معدومةٌ إلاّ فيمن كان بالنبوة معصوماً ، لأنّه ، إذا تغيرت نفسُ حُمَر بالدابة التى ركب عليها ، فن سواه بذلك أخرى ١ وأما الوجه الرابع الذى يكون القيام فيه حسناً ، فهو أن يقوم الرجل للقادم عليه من سفر ، فرحاً بقدمه ليُسلم عليه ، أو إلى القادم عليه مسروراً بنعمة أولاه الله أيَّاه ، لهيبه بها ، أو القادم عليه المُصاب بمصيبة ليعزّيه بمصابه ، وما أشبه ذلك . وعلى هذا يتخرج ما ورد فى هذا الباب من الآثار ، ولا يتعارض شيء منها .

قال شهاب الدين أحمد بن إدريس ، وقد أشار إلى الأوجه (١) المُفسّرة فى « البيان » : وبهذا يجمع بين قوله — عليه الصلاة والسلام ! — : « من أحب أن يتمثل له الرجال قياماً ، فليتبوأ مقعده من النار ! » وبين قيامه — عليه الصلاة والسلام ! — لعكرمة ابن أبى جهل ، لما قدم من اليمن ، فرحاً بقدمه ، وقيام طلحة بن عبيد الله لكعب بن مالك ، لهيبه بتوبة الله عليه ، بحضوره — عليه الصلاة والسلام ! — ولم ينكر عليه ، ولا قام من مجلسه . فكان كعْب يقول : « لا أنساها لطلحة ! » وكان — عليه الصلاة والسلام ! —

يكره أن يُقام له ؛ فكانوا إذا رأوه ، لم يقوموا له ، لعلمهم بكرهه ؛ لذلك . وإذا قام إلى بيته ، لم يزالوا قياماً حتى يدخل بيته . قال : لمّا يلزمهم من تعظيمه ، قبل عليهم بكرهه ؛ لذلك . وقال — عليه الصلاة والسلام ! — للأَنْصار : « قوموا لسيدكم ! » قيل : تعظيماً له ، وهو لا يريد ذلك ؛ وقيل : ليعينوه على النزول عن الدابة .

وحكى أحمد أنه كان عند عزّ الدين بن عبد السلام ، من أعيان علماء الشافعية . فخرّنه فثياً : « ما تقول في القيام الذي أحدثه الناس في هذا الزمان ؟ هل يُحرم ، أم لا ؟ » فكتب — رحمه الله ! — : قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — : « لا تباغضوا ، ولا تحاسدوا ، ولا تدابروا ، وكونوا عباد الله إخواناً ! » وترك القيام في هذا الوقت يفضي للمقاطعة والمدابرة . فلو قيل بوجوبه ، ما كان بعيداً . فقرأتها بعد كتابته والناس يتحدثون لهم أحكامٌ بقدر ما يحدثون من الأحوال ، من السياسات والمعاملات والاحتياجات ؛ وهي على القوانين الأول . ثم قال : ويلحق بالقيام النعوت المعتادة وأنواع المكاتبات ، على ما قرّره الناس في الخطابات ؛ وهذا النوع كثيرٌ لم تكن أسبابه في السلف ، غير أنه تقرّر في قاعدة الشرع اعتبارها ، كما قال الشيخ : فإذا وجدت ، وجب اعتبارها . انتهى .

وروى بعضهم أن مالكا قيل له : « ما تقول في الرجل يقوم الرجل له للفضل والنفقة ؟ فيجلسه في مجلسه . » قال : « يكره له ذلك . ولا بأس أن يُوسّع له . » قيل : « فالمرأة تتلقّى زوجها ، فتبايع في برّه وتزوّج ثيابه ونعكيه متى يجلس ؟ » قال : « ذلك حسنٌ غير قيامها حتى يجلس . وهذا فعل الجبارة » ورَبَّما كان الناس ينتظرونه حتى ، إذا طلع ، قاموا له . ليس هذا من فعل الإسلام في شيء . وفعل ذلك لعمر بن عبد العزيز ، أوّل ما ولى حين خرج إلى الناس ، فأنكره ، وقال : « إن تقوموا ، نَقُمْ ! وإن تقعدوا ، نَقْعُدْ ! وإنما يقوم الناس لربّ العالمين ! » قيل له : « فالرجل يقبل يد الرجل أو رأسه ؟ » قال : « هو من عمل الأعاجم ، لا من عمل الناس ! »

ونقل أيضاً عن مالك أنّه كان — رحمه الله ! — يقوم لتلقّي أصحابه عند قدومهم عليه من السّفَر . ومن ذلك ما ذكره القاضي أبو الفضل في كتابه المسّمى بـ « ترتيب المدارك » ، وتقريب المسالك ، وقد ذكر عبد بن مُسلمة بن قُصَيب التميمي . ومن أصله الذي بخطه نقلت : قال ابن رُشد فيما حكاه عن الجُهني . كنّا عند مالك ؛ فجاءه

رجلٌ، فأخبره بقدم القعنبى؛ فقال: «متى؟» فقرب قدمه فقال: «قوموا بنا إلى خير أهل الأرض نسلم عليه!». «فقام، فسلم عليه»^(١). وكان مالك، إذا جلس، قال: «لِيلِئْنى منكم ذوو الأحلام والنهى!». فربما جلس القعنبى عن يمينه. وهو أحدُ عبّاد البصرة فى زمانه. قال أحمد بن الهيثم: «كُنّا إذا أتينا القعنبى، خرج إلينا؛ فزاده كأنّه مُشرفٌ على جهنّم!». وتوفى بمكة سنة ٢٢٠ أو ٢٢١. وفى «الاستيعاب» عن عائشة أم المؤمنين — رضى الله عنها! — أنها قالت: «مارأيتُ أحداً كان أشبه كلاماً أو حديثاً برسول الله — صلى الله عليه وسلم! — من فاطمة؛ وكانت إذا دخلت عليه، قام لها، فقبلها ورَّحَّب بها، كما كانت تصنع هى به — صلى الله عليه وسلم. وفى هذا القدر من الكلام على مسألة القيام الكفاية.

ذكر عبد السلام بن سعيد بن حبيب الملقَّب بسَحْنُون قاضى إفريقية

وتقدّم لولاية القضاء بإفريقية، بعد ابن غانم بزمان، أحدُ الآخذين العلم بها عنه، وهو عبد السلام بن سعيد بن حبيب التَّنُوخى الملقَّب بسَحْنُون^(٢)؛ وذلك سنة ٢٣٤. قال عياض بن موسى، ومن خطّه نقلتُ: «وَسَنَّهُ إِذْ ذَاكَ أَرْبَعٌ وَسَبْعُونَ سَنَةً. فَلَمْ يَزَلْ قَاضِيًا إِلَى أَنْ مَاتَ. ثُمَّ ذَكَرَ عَنْ أَبِي الْعَرَبِ أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا عَزَلَ ابْنُ أَبِي الْجَوَادِ، قَالَ سَحْنُونُ: «اللَّهُمَّ! وَلِهُ هَذِهِ الْأَمَّةُ خَيْرُهَا وَأَمْعَدُهَا!». فكان هو القى ولى بعده. وقال: «لَمْ أَكُنْ أَرَى قَبُولَ هَذَا الْأَمْرِ حَتَّى كَانَ مِنَ الْأَمِيرِ مَعْنِيَانِ، أَحَدُهَا: أَعْطَانِي كُلَّ مَا طَلَبْتُ، وَأَطْلَقَ يَدِي فِي كُلِّ مَا رَغِبْتُ، حَتَّى أَتَى قُلْتُ: «أَبْدَأُ بِأَهْلِ بَيْتِكَ وَقَرَابَتِكَ وَأَعْوَانِكَ؛ فَإِنَّ قَبْلَهُمْ ظِلَامَاتٍ لِلنَّاسِ وَأُمُوالاً مُنْذُ زَمَانٍ طَوِيلٍ!». فقال لى: «نعم! لا تبدأ إلا بهم، وأجر الحق على مفرق رأسى». «وجارنى من عزِّ منه مع هذا ما يخاف منه المرء على نفسه، وفكّرت؛ فلم أرجدُ لنفسى سعةً فى ردّه». ولما تَمَّتْ وَلايَتُهُ، سار حتى دخل على ابنته خديجة؛ وكانت من خيار النساء. فقال لها: «اليوم ذُبِحَ أبوك بغير سكين!»، فعلم الناس قبوله للقضاء؛ ويومئذٍ

(١) ناقص فى ق. — (٢) يوجد بهذا الشكل فى ر.

كتب له عبدُ الرحمن الزاهدُ بما نصَّه : « أما بَعْدُ ، فَإِنِ عَهْدُكَ وشَأْنُ نَفْسِكَ اليك مَهْمَا تَعْلَمُ الْخَيْرَ وَتُؤَدِّبُ عَلَيْهِ . وَأَصْبَحْتَ ، وَقَدْ وَلَيْتَ أَمْرَ هَذِهِ الْأَمَةِ ، تُؤَدِّبُهُمْ عَلَى دَنِيَاهُمْ ، يَذُلُّ الشَّرِيفُ بَيْنَ يَدَيْكَ وَالْوَضِيعُ ؛ وَقَدْ اشْتَرَكَ فِيكَ الْعَدُوُّ وَالصَّدِيقُ . وَلِكُلِّ خَطَّةٍ مِنَ الْعَدْلِ : فَأَيُّ حَالَتَيْكَ أَفْضَلُ ؟ الْحَالَةُ الْأُولَى أَمْ الثَّانِيَةُ ؟ وَالسَّلَامُ . » فَرَاغَهُ سَحْنُونُ بِأَنْ قَالَ لَهُ : « أما بَعْدُ ، فَإِنَّهُ جَاءَنِي كِتَابُكَ وَفَهِمْتُ مَا ذَكَرْتَ فِيهِ ؛ وَإِنِّي أَجِيبُكَ إِنَّهُ لَا حَوَالَ وَلَا قُوَّةَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأُمُورِ إِلَّا بِاللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ! وَمَا كَتَبْتَ أَنَّكَ عَهَدْتَنِي وَشَأْنُ نَفْسِي إِلَى مَهْمَا أَعْلَمُ الْخَيْرَ وَأُودِّبُ عَلَيْهِ ، وَقَدْ أَصْبَحْتُ وَقَدْ وَلَيْتَ أَمْرَ هَذِهِ الْأَمَةِ وَأُودِّبُهُمْ عَلَى دَنِيَاهُمْ . وَلَعَمْرِي إِنَّهُ مِنْ لَمْ تَصْلَحْ دَنِيَاهُ ، فَسَدَتْ أَخْرَاهُ . وَفِي صَلَاحِ الدُّنْيَا إِذَا صَحَّ الْمُطْعَمُ وَالْمَشْرَبُ ، صَلَاحُ الْآخِرَةِ . وَقَدْ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهَبٍ (وَرَفَعَ سَحْنُونُ سَنَدَهُ) أَنَّ النَّبِيَّ — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — قَالَ : « نِعْمَ الْمَطِيَّةُ الدُّنْيَا ! فَارْتَحِلُوهَا ! فَإِنَّهَا تُبْلَغُكُمْ الْآخِرَةَ ! وَلَنْ تُبْلَغَ الدُّنْيَا الْآخِرَةَ مِنْ عَمَلٍ فِي الدُّنْيَا بَغَيْرِ الْوَاجِبِ مِنْ حَقِّ اللَّهِ ! » وَأَمَّا قَوْلُكَ « وَلَيْتَ أَمْرَ هَذِهِ الْأَمَةِ » ، فَإِنِّي لَمْ أَزَلْ مُبْتَكِي ، يُنْفِذُ قَوْلِي مُنْذُ أَرْبَعِينَ سَنَةً فِي أَبْشَارِ الْمُسْلِمِينَ وَأَشْعَارِهِمْ . وَمِنْ كَلَامِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ : لَنْ تَزَالُوا بِخَيْرٍ مَا تَعَلَّمْتُمْ . فَإِذَا احْتِيجَ إِلَيْكُمْ ، فَانْظُرُوا كَيْفَ تَكُونُونَ . وَإِنَّمَا الْمَفْتَى قَاضٍ يَجُوزُ قَوْلُهُ فِي أَبْشَارِ الْمُسْلِمِينَ وَأَمْوَالِهِمْ . فَعَلَيْكَ بِالْدَّاءِ ! فَالْزَمْ ذَلِكَ نَفْسَكَ ! وَالسَّلَامُ . »

وكَانَ سَحْنُونُ يُؤَدِّبُ النَّاسَ عَلَى الْإِيمَانِ الَّتِي لَا تَجُولُ ، مِنَ الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ ، حَتَّى لَا يَحْلِفُوا بَغَيْرِ اللَّهِ ؛ وَيُؤَدِّبُهُمْ عَلَى سُوءِ الْحَالِ فِي لِبَاسِهِمْ وَمَا نُهَى عَنْهُ ، وَيَأْمُرُهُمْ بِمَحْسَنِ السَّيْرِ وَالْقَصْدِ . وَتَخَاصَّمَ إِلَيْهِ رَجُلَانِ صَالِحَانِ مِنْ أَصْحَابِهِ ؛ فَأَقَامَهُمَا ، وَأَبَى أَنْ يَسْمَعَ مِنْهُمَا ، وَقَالَ : « اسْتَزَا عَنِّي مَا سَتَرَ اللَّهُ عَلَيْكُمَا ! » وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ نَظَرَ فِي الْحُسْنَةِ مِنَ الْقَضَاةِ ، وَأَمَرَ بِتَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ ؛ وَأَوَّلُ مَنْ فَرَّقَ حِلَقَ الْبَدْعِ مِنَ الْجَامِعِ ، وَشَرَّدَ أَهْلَ الْإِهْوَاءِ مِنْهُ ؛ وَأَوَّلُ مَنْ جَعَلَ الْوَدَائِعَ عِنْدَ الْأَمْنَاءِ ؛ وَكَانَتْ قَبْلَ فِي بَيُوتِ الْقَضَاةِ . قَالَ عِيسَى بْنُ مَسْكِينٍ : فَصَلَ النَّاسُ بَوْلَايَتَهُ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْحَقِّ ؛ وَلَمْ يَلِ قَضَاءَ إِفْرِيقِيَّةٍ مِثْلَهُ . وَيَقَالُ إِنَّهُ مَا بُورِكَ لِأَحَدٍ ، بَعْدَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — مَا بُورِكَ لِسَحْنُونٍ فِي أَصْحَابِهِ ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا أَعْمَةً بِكُلِّ بَلَدَةٍ . وَكَانَ الَّذِينَ يَحْضُرُونَ مَجْلِسَهُ مِنَ الْعُبَّادِ أَكْثَرَ مِنْ طُلَّابِ الْعِلْمِ . وَكَانَ يَقُولُ : « مَا أَحَبُّ أَنْ يَكُونَ عَيْشُ الرَّجُلِ إِلَّا عَلَى قَدَرِ

ذات يده . ولا يتكلف ما في وسعه ؛ وأكل أموال الناس بالمسكنة والصدقة خير من أكله بالعلم والقرآن . « وهو القائل : « من لم يعمل بعلمه ، لم ينفعه العلم ، بل يضره . وإنما العلم نور يضعه الله في القلوب ؛ فإذا حمّل به ، نور الله قلبه ؛ وإن لم يعمل به ، وأحب الدنيا ، أعمى حب الدنيا قلبه ، ولم ينور به العلم ! » وكان يقول : « ترك الحلال أعظم من جميع عبادة الله ؛ وترك الحلال لله أفضل من أخذه وإتفاه في طاعة الله ! » وقال : « ترك داني مما حرّم الله أكثر من سبعين ألف حجّة ، يتبعها سبعون ألف عمرة مبرورة متقبّلة ، وأفضل من سبعين فرساً في سبيل الله بزادها وسلاحها ، ومن سبعين ألف بدنة يهديها إلى بيت الله العتيق ، وأفضل من عتق سبعين ألف رقبة مؤمنة من ولد إسماعيل ! » قال صاحب « المدارك » : فبلغ كلامه هذا لعبد الجبار بن خالد ؛ فقال : « نعم ! وأفضل من ملء الأرض إلى عنان السماء ذهباً وفضّة كسبت وأنفقت في سبيل لا يراد بها إلا وجه الله ! » وهذا القول بناء على أنّ التروك لا توازيها الأفعال . وكذلك القول في مسألة ترك الحلال لله إنه أفضل من أخذه وإتفاه في طاعة الله ممّا وقع فيه الاختلاف بين العلماء . قال عزّ الدين أبو محمد بن عبد السلام السكّمي : فقالت طائفة تركها أفضل . وقال آخرون : بل ! فعله مع السلامة أولى . قال صاحب « الرأية » : لانه قد اكتسب من العمل ما لم يكتسب غيره وإنما يسأل عن ذلك كما يسأل عن الصلاة والصيام ليثاب عليه وإنما أمر بالترك خوفاً أن لا يسلم .

وتوفّي سحنون — رحمه الله ! — صدر شهر رجب سنة ٢٤٠ ودفن من يومه . وصلى عليه الأمير محمد بن الأغلب . ولم يأخذ لنفسه ، مدّة قضاؤه ، من السلطان شيئاً .

ذكر القاضي عيسى بن مسكين

ومنهم عيسى بن مسكين بن منصور . سمع من سحنون بالقيروان ، وسمع بمصر من الحارث بن مسكين ، ومحمد بن المؤاز ، وغيرهم . وكان رجلاً صالحاً ، فاضلاً ، طويل الصمت ، رقيق القلب ، متفنناً في العلوم . وكيفيّة ولايته القضاء أنّ الأمير إبراهيم بن أحمد بن الأغلب كان قد اضطرّ يحيى بن عمر إلى ولاية القضاء . فقال له : « إن دلتك على

من هو أفضلُ مني ، في الوجه الذي تحبُّ ، تعفيني ؟ فقال له : « نعم ! » فدلَّه عيسى ابن مسكين . وكان بالحضرة حمديس ؛ فقال : « إنه ، والله ! أيها الأمير ، صاحبنا عند سحنون . جمع الله فيه خلال الخير بأسرها ! » فأرسل فيه إبراهيم إلى كورة السارجل ، وأوصله إلى نفسه ، وقال : « تدري لم بعثتُ لك ؟ » قال : « لا . » قال : « لاشاورك في رجل قد جمع الله فيه خلال الخير . أردتُ أن أوليَّه القضاء ، وألم به شعث هذه الأمة ؛ فامتنع . » قال : « يلزمه أن يبلى . » قال : « تمتنع . » قال : « يُجبر على ذلك ! » قال : « تمتنع . » قال : « يجلد ! » قال : « قُم ! فأنت هو ! » قال : « ما أنا الذي وصفت ! » وتمنع . فأخذ الأمير بمجامع ثيابه ، وقرب السيف من نحره ؛ فتقدم إليه بخنجره . قال حمديس : « وكنت في المجلس ؛ فقُمتُ من مكاني ، لئلا يصيبني من دمه . » فلم يزل به حتى ولى على شروط ، منها قال له : « استعفيك في كل شهر ! » قال : « نعم ! » قال : « وأجعلك ، وبني عمك ، وجندك ، وفقراء الناس ، وأغنياءهم في درجة واحدة . » قال : « نعم ! » قال : « ولم نوجَّه ورأى ، وكذا وكذا . فتى لم تف^(١) لي بشرط ، عزلتُ نفسي . » قال : « نعم ! » وعرض عليه عند ذلك الكسوة والصُّلَّة . فامتنع وقال له : « أنا رجل طويل الصمت ، قليل الكلام ، غير نشيط في أمور ، ولا أعرف أهل البلد . » فقال له الأمير : « عندي مولى نشيط ، قد تدرَّب في الأحكام . أنا أضفه إليك : يكون عنك كتاباً يصدر عنك في القول . فارضيتَ منه ، أمضيتَ ؛ وما سخطت ، ردَّدت . » فضمَّ إليه عبد الله بن محمد بن مُفرَّج . قال المُخِير : « فكثيراً ما كنتُ آتي مجلِّسه وهو صامتٌ لا يتكلَّم ؛ وابن مُفرَّج يقضى . وسُئِل عن فرط انقباضه في قضائه . فقال : « ابتليتُ بجبار عنيد ، خفت أن يبعث إليَّ من طعامه ، أو يدعوني إليه . ولا آتبه ؛ فملتُ نفسي على ذلك ، ليقطع طمعه مني ! »

ومن كلام هذا القاضي — رحمه الله ! — : « من قاس الأُمور ، علم المستور . من حصَّن شهوته ، صان قدره . في تقلُّب الأحوال ، عِلْم جواهر الرجال . الحسن النية ، يصحبه التوفيق . المعاش مُذِلٌّ لأهل العلم . كفاك أدباً لنفسك ما كرهته لغيرك . قارب الناس في عقولهم ، تسلم من غوائلهم . » وكان ، إذا تحدَّث عن أيام قضائه ، يقول : « كنت

في بَلَيْتِي . . . » ، و « كُنْتُ أَيَّامَ تِلْكَ الْحَنَةِ . . . » ولما تاب الأمير وتخلَّى عن الملك وتوجَّه للجهاد ، أتاَه عيسى بن مسكين ؛ فقال له : « إِنَّ اللَّهَ عَافَاكَ مِمَّا كُنْتَ فِيهِ . فشاركُنِي في الخروج عَمَّا أُدْخَلْتَنِي فِيهِ ؛ فقد كبر سني ، وضعف بدني . » وعلى الأثر وقع انفصاله . وكانت ولايته ثمانية أعوام ونصف عام .

ذكر القاضي ابن سَمَّاك الهمدانيّ

وولي من أصحاب سحنون القضاء بإفريقية أبو القاسم حماس بن مروان بن سَمَّاك الهمدانيّ الفقيه الزاهد . وكان من زهده وتواضعه يفتح القناة بنفسه ، على ما حكاه عياض وغيره ، ويكسر الحطب على باب داره ، والناسُ حَوِّله يختصمون إليه ويسألونه . وكان يلبس الصوف الخليش . ولم يركب دابةً في البلد ، أَيَّامَ ولايته ؛ فإذا خرج إلى منزله بالبادية على حمار ، يشتدُّ دونُ خُفٍّ ، يتقوت ممَّا يَأْتِيهِ من ماله ؛ ولم يأخذ على القضاء أجراً .

ذكر القاضي إسماعيل بن حمَّاد بن زَيْد الأزديّ

ومن أئمة الفقه على مذهب مالك بن أنس ، ومشيخة الحديث ، وأعلام القضاة ، إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حمَّاد بن زَيْد الأزديّ . قال الفرغانيّ التَّارِخِيُّ : لا نعلم أحداً من أهل الدنيا بلغ مُسْبَكُغَ آل حمَّاد بن زَيْد ، ولم يَصِلْ أَحَدٌ من القضاة إلى ما وصلوا إليه من اتِّخَاذِ المنازل ، والضياع ، والكسوة ، والآلة ، ونفاذ الأمر في جميع الآفاق .

ومن « كتاب تقريب المسالك » بمعرفة أعلام مذهب مالك ، وقد ذكرهم فيه ، فقال : كانت هذه البيت ، على كثرة رجالها ، وشهرة أعلامها ، من أَجَلِ بيوت العلم بالعراق ، وأرفع مراتب السُّودَدِ في الدين والدنيا ؛ وهم نشروا هذا المذهب هناك ، وعَنهم اقتبس وتردَّد العلمُ في طبقاتهم وبيتهم نحوَ ثلاثمائة عام ، من زمان جدِّهم الإمام محمد بن زَيْد وأخيه سعيد . ولما ولي عبدُ الله بن سليمان الوزارة للمُعْتَصِدِ ، وكان سَيِّءَ الرهن فيهم لما أراد الإيقاع بهم وأعمال الحيلة ، فلم يقدر على ذلك إلى أن مات إسماعيل بن إسحاق ؛ ففتح الباب لعبد الله في ذلك ؛ فقال : « يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ! بنو حمَّاد مشاغلُ بخدمةِ

السلطان، وأسباب النفقات، والمظالم عن الحكم. « فلم يقدح ذلك فيهم. ولم يزل به بعد مدة حتى جعله، ووُلى أبا حازم الحنفي قضاء الشرقية، وعلى بن أبي الشوارب قضاء مدينة المنصور، واقتصر بآل حماد على قضاء عسكر المهدي. ثم بعد ذلك رجع قضاء القضاة لهم. وكان ابن الطيب، مؤدب المعتضد، يُعظَّم أمر آل حماد، ويقول: «حسبك أن لهم بتادرياً ستمائة بستان، غير ما لهم بالبصرة وسائر النواحي». وكان فيهم على اتساع الدنيا رجالٌ صدق وأيمّة ورع وعلم وفضل.

وفي إسماعيل بن إسحاق المترجم له أولاً، قال أبو محمد بن أبي زيد: هو شيخ المالكيين في وقته، وإمام تامّ الإمامة، يُقتدى به. وكان الناس يصيرون إليه؛ فيقتبس كل فريق منه علماً لا يشاركه فيه الآخرون: فمن قوم يحملون الحديث، ومن قوم يحملون علم القرآن، والقراءة، والفقه، وغير ذلك. وقد نقل عنه أبو علي الفارسي في «تذكرته» أشياء من العربية.

قال القاضي أبو الوليد الباجي، وسمي من بلغ درجة الاجتهاد، فقال: ولم تحصل هذه الدرجة بعد مالك إلا لإسماعيل القاضي. وذكره المقرئ أبو عمرو الداني في «طبقات القراء» فقال: أخذ القراءة عن قالون؛ وله فيه حرف. وحكى أبو عمرو أيضاً عن أبي المثاب القاضي قال: «كنت عند إسماعيل يوماً؛ فسئل لم جاز التبديل على أهل التوراة، ولم يجوز على أهل القرآن؛ فقال: «قال الله تعالى في أهل التوراة: «بما استُحِفُّوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ (١)». فوكل الحفظ إليهم. وقال في القرآن: «إِنَّمَا نَحْنُ نَزَّلْنَا آيَاتُ كُرْ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ (٢)». فلم يجوز التبديل عليهم». فذكر ذلك المحاملي فقال: ما سمعتُ كلاماً أحسن من هذا. وقد روى أن نصرانيّاً سأل محمد بن وُضّاح عن هذه المسألة؛ فأجاب بمثل هذا الجواب.

وحصل لإسماعيل هذا في القلوب من القبول ما لم يحصل لغيره من أهل زمانه. قال يوسف بن يعقوب: قرأت في توقيع المعتضد إلى عبد الله بن سليمان بن وهب الوزير: «استَوْصِ بالشَّيْخَيْنِ الْخَيْرَيْنِ الْفَاضِلَيْنِ إسماعيل بن إسحاق الأزدي وموسى بن إسحاق خيراً؛ فإنهما مَن، إذا أراد الله بأهل الأرض سوءاً، دفع عنهم بدعاهما!»

وقال يقطويه : كنت عند المبرّد؛ فرّ به إسماعيل بن إسحاق ؛ فوثب المبرّد اليه وقبّل يده وأنشد :

فَلَمَّا بَصُرْنَا بِهِ مُقْبِلًا حَلَلْنَا الْحَبِيَّ وَابْتَدَرْنَا الْقِيَامَا
فَلَا تَنْكُرُنَّ قِيَامِي لَهُ فَإِنَّ الْكَرِيمَ يُجِلُّ الْكِرَامَا

قال ابن الأنباري : وأنشدنا إسماعيل القاضي لنفسه :

لَا تَعْتَبَنَّ عَلَى النَّوَائِبِ فَالْهَرُ يُرِغُمُ كُلَّ عَاتِبٍ
وَأَصْبِرْ عَلَى حَدَثَانَا إِنَّ الْأُمُورَ لَهَا عَوَاقِبُ
وَلِكُلِّ صَافِيَةٍ قَذَى وَلِكُلِّ خَالِصَةٍ شَوَائِبُ
كَمْ فَرْجَةٍ مَطْوِيَةٍ لَكَ بَيْنَ أَثْنَاءِ النَّوَائِبِ
وَمَسْرَةٍ قَدْ أَقْبَلَتْ مِنْ حَيْثُ تُتَذَكَّرُ الْمَصَائِبُ

قال إسماعيل القاضي : « ما عرض لي همٌّ فادحٌ ، فذكرتُ هذه الأبيات ، إلا ووجدتُ من روح الله ما يحملُ عقالي ، ويُنعم بآلي ؛ ثم تقولُ عاقبةُ ما أُنْذِرُهُ فَاتِحَةٌ ما أُؤَثِّرُهُ . » وذكر بعضهم قال : اجتمع أبو العباس بن شريح القاضي ، وأبو بكر بن داود الإصبهاني ، وأبو العباس المبرّد على باب القاضي إسماعيل . فأذن لهم ؛ فتقدّم ابن شريح ، وقال : « قدّمني العلمُ والسنُّ » وتأخّر المبرّد وقال : « أخّرني الأدبُ » وقال ابن داود : « إذا صحّت المودّة سقطت المعاذير . » وأوّل ما ولى قضاء الجانب الشرقي ، في أيام المتوكّل ، سنة ٢٤٦ ، إلى سنة ٢٦٢ ، فجمعتُ له بغداد كلّها ؛ فكان يُدعى قاضي القضاة . قال وكّيع في كتابه في القضاة : وأما شدائد ^(١) إسماعيل في القضاء ، وحسن مذهبه فيه ، ومهولة الأمر عليه فيما كان يلتبس على غيره ، فهو شيءٌ شهيرٌ تغني عن ذكره . وكان في أكثر أوقاته ، وبعد فروغه من الخصوم ، متشغلاً بالعلم ، لانه اعتمد على حاجبه أبي عمر محمد بن يوسف ، وعلى كاتبه أبي العباس المعروف بالباز

الاشتهب ، فكانا يحملان عنه أكثر أمره ، من لقاء السلطان وغيره ، وأقبل هو على الحديث والعلم . وكان شديداً على أهل البدع يرى استنابتهم ، حتى ذكر أنهم تحاموا ببغداد في أيامه ، وخرج داوود بن عليّ من بغداد إلى البصرة لإحداثه منع القياس . وحبس أبا زَيْد ^(١) إذ انكر عليه بعض ما حدث به . وقد تقدّم صدر هذا الكتاب أنه كان يقول : « من لم تكن له فِرَاسة ، لم يكن له أن يلي القضاء ^(٢) » . وقيل له : « لا تؤلف كتاباً في أدب القضاء ؟ » فقال : « اعدلْ ومُدَّ رَجْلُكَ في مجلس القضاء ! وهل للقاضي أدبٌ غير الإسلام ؟ »

قال أبو طالب المكيّ ، وقد ذكره : كان إسماعيل من علماء الدنيا ، وسادة القضاة ، وعقلائهم . وكان مؤاخياً لأبي الحسن بن أبي الورد أحد علماء الباطن . فلما ولي إسماعيل القضاء ، هجره ابن أبي الورد . ثم اضطرّ أن دخل عليه في شهادة ؛ فضرب بيده شتف إسماعيل ، وقال : « إن علماً أجلسك هذا المجلس ، لقد كان الجهلُ خيراً منه ! » فوضع إسماعيل رداءه على وجهه ، وبكى حتى بَلَ . ولما كانت محنة غلام الخليل ، ومطالبة الصوفية ببغداد ، ونسبتهم إلى الزندقة ، وأمر الخليفة بالقبض عليهم ، وكان فيمن قبض عليه شيخهم إذ ذاك أبو الحسن النوويّ ، فلما دخلوا على الخليفة ، أمر بضرب أعناقهم ؛ فتقدّم النوويّ مبتدئاً إلى السيّاف ليضرب عنقه . فقال له : « مادعاك إلى هذا دون أصحابك ؟ » قال : « آثرت حياتهم على حياتي بهذه اللحظة ! » فرفع الأمر إلى الخليفة ؛ فردّ أمرهم إلى قاضي القضاة إسماعيل . فقدّم اليه النوويّ وسأله عن مسائل من العبادات . فأجابه ؛ ثم قال له : « وبعد هذا ، لله عباد يسمعون بالله ، وينطقون بالله ، ويصدرون بالله ، ويردون بالله ، ويأكلون بالله ، ويلبسون بالله ! » فلما سمع إسماعيل مقالته ، بكى . ثم دخل على الخليفة ؛ فقال : « إن كان هؤلاء القوم زنادقة ، فليس في الأرض موحّدون ! » فأمر بإطلاقهم .

ولإسماعيل جملة تاليف في فنون العلم . وحكى أنه توفي فجأة ، وقت صلاة العشاء الآخر لثمان بقين من ذي الحجة سنة ٣٨٣ ، وهو قاضٍ . وحكى الكاتب ابن أزهري : ارتفع المطر . فخرج إسماعيل إلى المصلى ؛ فصلى ركعتين بسبح « وَهَلْ أَتَاكَ ^(٣) »

(١) ق : أبا سعيد . — (٢) راجع أعلاه ، ص ٢-٣ . — (٣) سورة ص : ٢١ .

ثمَّ صعد المنبر ، وخطب خطبتين ، وحوّل رداءه ، وحدث بحديث طويل خشع له الناس ، وبكى ، وانصرف خاشعاً ؛ فقبضَ ليُلمتَه يومَ استسقاؤه ، وهو ابنُ إثنين وثمانين سنة .

ومن المنظوم المنسوب إليه :

مَنْ كَفَاهُ مِنْ مَسَاعِيهِ	رَغِيفٌ يَفْتَدِيهِ
وَلَهُ بَيْتٌ يُوَارِيهِ	وَنُوبٌ يَكْتَسِيهِ
فَلِمَاذَا يُبْذَلُ الْعَرُ	ضَ لَدَلٍّ وَتَسْفِيهِ
وَلِمَاذَا يَتِمَادِي	عِنْدَ ذِي كِبَرٍ وَتِيهِ

ذكر القاضي أبي عمر محمد بن يوسف

ومن القضاة بتلك البلاد المشرقية ، أبو عمر محمد بن يوسف ، حاجب القاضي إسماعيل المتقدم الذكر ، وابن عمه . وفي أيام هذا القاضي قُتِلَ الحلاج . وابن عمه هو الذي أفتى بقتله ، بعد تقريره على مذهبه ، وقيام الشهادات عليه بالحجاده . فُضِرَبَ ألف سوطٍ ، ثمَّ قُطِعَت يداه ورِجلَاهُ ، ثمَّ طُرِحَ جَسَدُهُ ، وبه رُمِيَ من أعلى موضع ضربه إلى الأرض وأُحْرِقَ بالنار . والعياذ بالله !

وحضر يوماً بين يدي أبي عمر رجلٌ يَدْمَى قَبْلَ الآخر مائة دينار ، ولم تكن له بيتنة . فتوجّهت اليمين على المطلوب بئني ما زعمه الطالب فأخذ الخنصر الدواة وكتب :

وإني كذو حليفٍ فاجبر إذا ما اضطررتُ وفي الحال ضيقُ
وهلْ لا جناح على مُعْسِرٍ يدافعُ بالله ما لا يُطيقُ

فأمر القاضي بإحضار مائة دينار ودفعها عنه . فعجب الراضى من أدب الرجل وكرم القاضي ، وبحث عن الناظم ؛ فلما وجدته ، أمر له بألف دينار ، وخمس خلع ، ومركوب حسن ، وملازمة دار السلطان .

ذكر القاضي أبي بكر الباقلانيّ

ومن القضاة بالعراق أيضاً ، أبو بكر محمد بن الطيب ، المعروف بالباقلانيّ ، المالكيّ ، المتكلم على مذهب أهل الحديث وطريقة الأشعرية . إمام وقته ، وعالم عصره ، المرجوع إليه فيما أشكل على غيره . ومن كلام التصيرفيّ فيه : كان صلاح القاضي أكثر من علمه . وما نفع الله هذه الأمة بكُتُبِهِ وبشُها فيهم ، إلا بحُسن نيّته ، واحتسابه بذلك ما عند الله من الثواب . وتقلتُ من خطّ القاضي أبي الفضل ، وقد ذكره في «مداركه» ما نصّه : حكى أبو بكر الخطيب أنّ وردَ القاضي كلّ ليلة ، كان عشرين ترويحاً ؛ ما تركها في حضر ولا سفر . وكان كلّ ليلة ، إذا صلّى العشاء ، وقضى ورّده ، أخذ الدواة بين يديه ، وخمساً وثلاثين ورقة ، تصنيفاً يكتبها عن حفظه . وكان يذكّر أن كتابه بالمداد أسهل عليه من الكتاب بالخبر . فإذا صلّى الفجر ، دفع إلى بعض أصحابه ما ضبطه ليلته ، وأمر بقراءته عليه ، وأوماً إلى الزيادات فيه . وكان بعضهم يقول : جاء في الأثر أن الله تعالى يتعاهد عباده بأنبيائه ورُسُلِهِ ؛ فلما ختم الرسالة بمحمّد — صلى الله عليه وسلم — — تعاهد أمّته برَبّانيّ من عُلمائِها ، يُحيي أحاديثها ، ويُجدّد شريعتها . فكان إمام رأس الأربعمائة أبو بكر بن الطيّب . أخذ عنه العِلْمُ جماعة لا تعدّد لكثرتها ؛ ودرسوا عليه أصول الفقه والدين : منهم القاضي أبو محمد عبد الوهّاب بن كنصر ؛ ومن أهل المغرب أبو عمران الفاسيّ رحل إليه ولازمه ببغداد ، وأخذ عنه . وكان أعرفَ الناس بعلم الكلام ، وأحسنهم فيه خاطراً ، وأجودهم لساناً ، وأوضحهم بياناً ، وأصحهم عبارة .

وصار له اختصاصٌ ببعض الدولة . ولما وجّهه سفيراً عنه إلى ملك الروم ، ليُظهر به رفعة الإسلام ، ويُغضّ من النصرانيّة ، وتهيئاً للخروج ، قال له وزير الدولة : «أأخذت الطالِعَ لخروجك ؟» فسأله أبو بكر . فلما فسر مراده ، قال : لا أقول بهذا ، لأنّ السعد والنص والخير والشر بيد الله ! ليس للكواكب هاهنا مثقالُ ذرّة من القدرة ؛ وإنما وُضِعَتْ كُتُبُ النجوم لِيَتَمَعَّشَ بها الجاهلون من العامة ؛ ولا حقيقة لها . فقال الوزير : «احضر إليّ ابن الصوفيّ !» وقد كان له تقدّم في هذا الباب . فلما حضره ، دعاه الوزير إلى مناظرة القاضي ، ليصحّح ما أبطله بزعمه . فقال ابن الصوفيّ : «ليست المناظرة من

شأني ، ولا أنا قائمٌ بها . وإنما أحتفظ علم النجوم وأنا أقول : إذا كان من النجوم كذا ، يكون كذا ! وأما تلميذه ، فهو من علم أهل المنطق وأهل الكلام .

وجرت له في ذلك الوجه بالقُسْطَنْطِينِيَّة بين يدي مَلِكها ، مع بطارقتها ونبلاء مَلَّتِه ، مُناظرات ومحاورات : منها أن الملك قال له : « هذا الذي تدعونه في مُعْجِزات نبيكم من انشقاق القمر ، كيف هو عندكم ؟ » قلت : « هو صحيحٌ عندنا . وانشقَّ القمر على عهد رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — حتى رأى الناس ذلك ، وإنما رآه الحضور ومن اتفقَ نظرُهُ له في تلك الحال . » فقال الملك : « وكيف لم يَرَهُ جميع الناس ؟ » قلتُ : « لأن الناس لم يكونوا على أهبة ووعدٍ لشقوقه وحضوره . » فقال : « وهذا القمر بينكم وبينه نسبةٌ وقِرابَةٌ . لآيَ شَيْءٍ لم تعرفه الرُّومُ وغيرُها من سائر الناس ، وإنما رأيتموه أتمَّ خاصَّةً ؟ » قلتُ : « فهذه المائدة بينكم وبينها نسبةٌ ؛ وأتم رأيتموها دُونَ اليهود ، والمجوس ، والبراهمة ، وأهل الإلحاد ، وخاصَّةً يونان جيرانكم ؛ فإنهم كلُّهم مُنْكَرُونَ لهذا الشأن ! » فتَحَيَّرَ الملك وقال في كلامه : « سُبْحَانَ اللَّهِ ! » وأمر بإحضار فلان القسِّيس ليكلِّمَنِي ، وقال : « نحن لا نطيعه . » فلم أشعر إذ جاءوا برجل كالدبِّ أشقر الشعر ؛ فقمعد . وحَكِيتُ له المسألة ؛ فقال : « الذي قال المسلم لازمٌ . ما أعرف له جواباً ، إلا الذي ذكره . » فقلتُ له : « أقول إن الكسوف ، إذا كان ، يراه جميع أهل الأرض ، أم يراه أهل الإقليم الذي في مُحاذاته ؟ » قال : « لا يراه إلا من كان في مُحاذاته . » قلتُ : « فما أنْكَرْتُ من انشقاق القمر ، إذا كان في ناحية لا يراه إلا أهلُ تلك الناحية ومن تأهَّب للنظر له ، فأما من أعرض عنه أو كان في الامكنة التي لا يرى القمرُ منها ، فلا يراه ! » فقال : « هو كما قُلْتُ ! ما يدفعك عنه دافعٌ ! وإنما الكلام في الرواة الذين نقلوا . وأما الطعنُ في غير هذا الوجه ، فليس بصحيح ! » فقال الملك : « وكيف يطعن في النقلة ؟ » فقال النصرانيُّ : « تَنْسِبُهُ هذا من الآيات : إذا صَحَّ وجهُ أن ينقله الجُمُّ الغفير ، حتى يتَّصِلَ بنا العلمُ به ؛ ولو كان كذلك ، لوقع لنا العلمُ الضروريُّ به . فلما لم يقع ، دلَّ على أن الخبر مفتعلٌ باطلٌ . » فالتفت الملك إلى وقال : « الجواب ؟ » قلتُ : « يلزمه في زول المائدة ما لزمي في انشقاق القمر ؛ ويُقال له : لو كان زول المائدة صحيحاً ، لوجب أن ينقله العددُ الكثيرُ ؛ فلو نقله العددُ الكثيرُ ،

فلا يبقى يهوديٌّ ولا نصرانيٌّ، إلا ويعلم هذا بالضرورة؛ ولما لم يعلموا ذلك بالضرورة، دلَّ على أن الخبر كذبٌ! « فبهت النصرانيُّ والملك ومن ضمَّه المجلسُ. وانفصل المجلس على هذا. قال القاضي : سألتني الملك في مجلس آخر فقال : « ما تقولون في المسيح عيسى ابن مريم؟ — عليه الصلاة والسلام! » قلتُ : « رُوحُ الله، وكلمته، وعبدُه، ونبِيُه، ورسولُه، كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ : « كُنْ فَيَكُونُ » (١) ! » وتلوتُ عليه النصَّ. فقال : « يا مسلم ! تقولون : المسيح عبدٌ؟ » فقلتُ : « نعم؟ كذا تقول وبه ندين ! » قال : « ولا تقولون إنه ابن الله؟ » قلتُ : « معاذ الله ! ما آتخذَ الله مِنْ وَلَدٍ وما كانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ (٢) ». الْآيَتَانِ . « إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا (٣) ». فإذا جعلتم المسيح ابن الله، فمن كان أبوه، وأخوه، وجدُّه، وخاله، وعمُّه؟ » وعددتُ عليه الأقارب. فتحَيَّرَ وقال : « يا مسلم ! العبدُ يخلق ويُحيى ويُميت ويُبرئ الأكمه والأبرص؟ » فقلتُ : « لا يقدر العبدُ على ذلك . وإنما ذلك كُلُّه من فضل الله تعالى ! » قال : « وكيف يكون المسيح عَبْدَ الله، وخلقاً من خلقه، وقد أتى بهذه الآيات، وفعل ذلك كُلُّه؟ » قلتُ : « معاذ الله ! ما أحْيى المسيحُ الموتى، ولا أبرأ الأكمه والأبرص ! » فتحَيَّرَ وقلَّ صبرُه، وقال : « يا مسلم ! تنكر هذا، مع اشتغاره في الخلق، وأخذِ الناس له بالقبول ! » فقلتُ : « ما قال أحدٌ من أهل الفقه والمعرفة إن الأنبياء يفعلون المعجزات من ذاتهم؛ وإنما هو شيء يفعلُه الله تعالى على أيديهم، تصديقاً لهم، يجري مجرى الشهادة ! » فقال : « قد حضر عندي جماعةٌ من أولى (٤) دينكم والمشهورين فيكم وقالوا إن ذلك في كتابكم . » فقلتُ : « في كتابنا إن ذلك كُلُّه بإذن الله تعالى ! » وتلوتُ عليه منصوص القرآن في المسيح « بِإِذْنِي (٥) ... » وقلتُ : إنما فعل المسيح ذلك كُلُّه بالله وحده لا شريك له، لا من ذات المسيح . ولو كان المسيح يحيي الموتى ويبرئ الأكمه والأبرص من ذاته وقوَّته، لجاز أن يقال إنَّ موسى فلق البحر، وأخرج يده بيضاء من غير سوء من ذاته ! وليست معجزات الأنبياء — عليهم السلام ! — من ذاتهم دون إرادة الخالق ! فلما لم يَجْزُ هذا، لم يَجْزُ أن تُسَنَدَ المعجزات التي ظهرت على يد المسيح، للمسيح ! »

(١) سورة آل عمران : ٥٩ . — (٢) سورة المؤمنون : ٩١ . — (٣) سورة الاسراء : ٤٠ .

(٤) ق : اولاد . — (٥) سورة المائدة : ١١٠ .

وذكر ابن حبان ، عمَّن حدَّثه أنَّ الطاغية وعد القاضي أبا بكر بالاجتماع معه في محفل من محافل النصرانية ، ليوم ستماء . فحضر أبو بكر ، وقد احتفل المجلس ، وبُورِغ في زينته . فأدناه الملكُ ، وألطف سؤاله ، وأجلسه على كرسى دون سريره بقليل ، والملكُ في أبهته ؛ وخاصَّتُه ورجالُ مملكته على مراتبهم . وجاء البطرِكُ ، قَيِّمُ دياتهم ، آخر الناس ، وحوَّلَه أتباعُه يتلون الأناجيل ويبخرون بالعود الرطب ، في زى حسن . فلما توسَّط المجلس ، قام الملكُ ورجاله ، تعظيماً له ؛ فقضوا حقَّه ، ومسحوا أعطافه . وأجلسه الملكُ إلى جنبه ، وأقبل على القاضي أبي بكر ؛ فقال له : « يافقيه ! البطرِكُ قَيِّمُ الديانة ، وولى النُّحْلَةَ ! » فسَلَّمَ القاضي عليه أَحْفَلُ سلام ، وسأله أحنى سؤال ، وقال له : « كيف الأهلُ والولد ؟ » فعظم قوله هذا عليه وعلى جميعهم وطبقوا ^(١) على وجوههم ، وأنكروا قول أبي بكر عليه . فقال : « ياهؤلاء ! تستعظمون لهذا الإنسان اتِّخَاذَ صاحبة الولد ، وتربُّون به عن ذلك ، ولا تستعظمونه لرَبِّكم — عزَّ وجهُه ! — فتُضيِّفون إليه ذلك سدةً لهذا الرأى ! ما أبين غلظه ! » فسُقِرَط في أيديهم ، ولم يردُّوا جواباً ، وتداخَلَتهم له هيبةٌ عظيمة ، وانكسروا . ثمَّ قال الملكُ للبطرِكُ : « ما ترى في أمر هذا الرجل ؟ » قال : « تقضى حاجتَه ، وتُلاطف صاحِبَه ، وتُخْرِج هذا العراقيَّ عن بلدك ، من يومك إن قدرت ؛ وإلَّا لم تأمن الفتنة على النصرانية منه ! » ففعل الملك ذلك ، وأحسن جواب عَضُد الدولة وهداياه ، وعجَّلَ تسريح الرسول . وبعث معه عدَّةً من أسرى المسلمين ، ووكل به من جنده مَنْ يحفظه حتَّى يصل إلى مأمنه . قال غيره : وكان سَير القاضي إلى ملك الرُّوم سنة نَيْفَ وثمانين وثلاثمائة .

ذكر القاضي عبد الوهَّاب

ومن أعلام العلماء ، وصدور القضاة الرواة ، الشيخُ الفقيه المالكيُّ ، أبو محمَّد عبد الوهَّاب بن نصر بن أحمد بن الحسين بن هارون البغداديُّ . ولى القضاء بمواضع منها الدُّيْنُور . فما قدره ، وشاع في الآفاق ذكره . قال الشَّيرازيُّ في « تعريفه » :

أدركته ^(١) وسمعتُ كلامه في النَظَر . وكان قد رأى أبا بكر البَصْرِيَّ ، إلاَّ أنَّه لم يسمعُ منه شيئاً . وكان فقيهاً متأدِّباً . وخرج في آخر عمره إلى مصر ؛ فحصل له بها حالٌ من الدُّنْيَا . قال عياض بن موسى : قوله « لم يسمعُ من أبي بكر » غيرُ صحيح ، بل : قد حدث عنه ، وأجازَه ، وتفقَّه على كبار أصحابه كأبي الحسن بن القِصَّار ، وأبي القاسم بن الجلاب . ودرس الفقه والكلام والاصول على القاضي أبي بكر الباقلانيِّ المتقدم الذكر وصحبَه وألَّفَ في المذهب والخلاف والاصول تواليِفَ بديعةً مفيدةً ، منها « كتاب التلقين » ، وكتاب شرحه ، وكتاب شرح « الرسالة والنصرة » ، لمذهب دار الهجرة ، و « كتاب المعونة » و « أوائل الأدلَّة » ، في مسائل الخلاف بين فقهاء الملة » ، و « كتاب الإشراف » ، على نُكُتِ مسائل الخلاف » ، و « كتاب الإفادة » في أصول الفقه ، وكتاب التلخيص فيه ، وغير ذلك . وعليه تفقَّه أبو عمر وأبو الفضل الدمشقيُّ ؛ وروى عنه هارون الفقيه ، والمازريُّ البغداديُّ ، وأبو بكر الخطيب ، وجماعةٌ من أهل الأندلس ، منهم القاضي ابن شِمْخ الغافقيُّ ، وصاحبُه مَهْدِي بن يوسف ، وغيرُ مَنْ ذُكِرَ . وسببُ خروجه عن حضرة بغداد ، كلامٌ نُقِلَ عنه أنَّه قاله في الشافعيِّ ؛ وطلب لاجله ؛ فمَجَّلَ بالفرار منها ، خائفاً على نفسه . قال الشيرازيُّ : وأنشد بعد ارتحاله عنها :

سَلَامٌ على بغداد في كلِّ موطن
لعمرك ما فارقتُها عن قلبي لها
ولا كنتُ ضاقتُ على برحبيها
فكانت كخيلٍ كنتُ أهوى دنوَه
وَحَقٌّ لها مِنِّي السلامُ المضاعفُ
وإني بشطى جانيبيها كعارفُ
ولم تكن الأرزاقُ فيها تساعِفُ
وأخلاقه تنأى به وتخالِفُ

ونسب له بعضهم :

وقائلة لو كان ودُّك صادقاً
يقيم الرجال المومنون بأرضهم
وما هجروا أوطانهم عن ملاحظِ
لبغداد لم ترحل فكان جواييا
وترى القوى بالمفتنين السراميا
ولا كن حذاراً من شمات الاعاديا

(١) ناقص في ر إلى « فقيهاً » .

ولمّا وصل مصر ، وبنيت له المصغر ، وصفت له بلاده ، فزهد فيها ، وقد كان خاطبَ فقهاء القيرَوان ورام القدومَ على الأندلس ، وكتب أيضاً في ذلك إلى مجاهد الموفق صاحب دانية ؛ فماجلتَه منيَّته . وتوفى بمصر في شعبان سنة ٤٢٢ ، وقد جاز المُعْتَرَك . وحكى أنّه ، لما أحسَّ الموت ، وهو بمصر ، إثرَ ما اتَّسعت حاله ، قال : « لا إله إلاَّ الله ! لمّا عشنا مُتَمَنّا ! » غفر الله لنا وله ورحمنا وآياه !

ذكر القاضي مَهْدِيّ بن مُسْلِم

ومن أقدم القضاة بالاندلس ، قبل توطن الدولة المروانية بها ، مَهْدِيّ بن مُسْلِم ؛ استقضاء على قرطبة عُقْبَةُ بن الحجاج ، واستخلفه عليها ، وأمره بالقضاء بين أهلها وكان من أهل العلم والورع والدين المتين . وقبره عند المصريين . ولما أراد عقبة توليته ، قال له : « اكتب عهدك لنفسك ! » فكتبه بخط يده . قال ابن الحارث : وإنَّه اليوم لأصل من الأصول للمهد في القضاء .

ذكر القاضي عَنَتَرَةُ بن فلاح

ومنها عَنَتَرَةُ بن فلاح . حدّث عنه الشاميُّون ، ووصفوا فضله . وكان تقياً ، ورعاً ؛ استسقى يوماً بالناس على ما حكاه ابنُ زُرْعَةَ ؛ فأحسن في قيامه في الخطبة ، وخشع الناس بوعظه وتذكيره ، وحرّكهم بدعائه وابتهاله . فلما فرغ ، قام إليه رجلٌ من عامّة الناس ؛ فقال له : « أيها القاضي الواعظ ! قد حسن عندنا ظاهرك ؛ فحسن الله باطنك ! » فقال : « اللهم آمين ولنا أجمعين ! فهل أضمرت ، يا ابن أخي ، شيئاً ؟ » فقال له : « نعم يا قاضي ! يتفرغ أهرائك ، يتمُّ فضلُ استسقاائك ! فقال : « عمرى ! لقد نصحتني وإنّي أشهدُ الله أنّ جميع ما حوَّاهُ ملكي من الطعام صدقةٌ لوجه الله الكريم ! » ثمّ أقسم أن لا يضع مقامه حتّى يرسل إلى داره ؛ فيفرق جميع ما ادّخره . قال : فغيث الناس من يومهم غيثاً عامّاً .

ذكر القاضي يحيى بن زيد

ومنهم يحيى بن زيد التجيبي . ولأه القضاء بالاندلس عمر بن عبد العزيز ، على ما روى عن محمد بن وضاح . وكان رجلاً صالحاً ، ورعاً ، منقضباً ، وقد وقع التنبيه على سيرة مهاجر بن نوفل : وكان من رسمه ، إذا اجتمع الناس عنده للحكومة ، بدأ بوعظهم وتذكيرهم ؛ فلا يزال يخوِّفهم الله تعالى ، ويحذِّرهم وبال الجدال بالباطل ، وما يلحق المُبْطِل من سخط الله — عزَّ وجلَّ ! — وعقوبته ، ويمثِّل لهم مواقفهم بين يديه في القيامة ، ثمَّ يذكر ما يلزم القاضي من الحساب ، وما يجب عليه من التحرُّي لإصابة الحقِّ ، والاجتهاد لتخليص نفسه ؛ ثمَّ يأخذ في النوح والبكاء على نفسه . فيكون ذلك دأبه ، حتَّى لربَّما انصرف عنه أكثرُ المختصمين ، باكين ، وجلين ، قد تعاطوا الحقَّ بينهم .

ذكر القاضي معاوية بن صالح الحضرمي

ومن القضاة المتقدمين ، معاوية بن صالح الحضرمي الحمصي . خرج من الشام إلى الأندلس ؛ فوصلها سنة ١٢٣ . فاستوطن مدينة مالقة ، وبني بأسفل قصبها مسجداً هو منسوبٌ حتَّى الآن له . ثم انتقل إلى إشبيلية ؛ فسكنها . ثمَّ ولَّاه الأميرُ عبد الرحمن ابن معاوية القضاء بقرطبة . وكان من جلة أهل العلم ، وكبار رواة الحديث ؛ شارك مالك بن أنس في بعض رجاله كيحيى بن سعيد وأمثاله . وأخذ عنه جملة من الأئمة ، منهم سُفيان الثوري ، والليث بن سعد ، وابن عُيَينة . وُذكر أن مالك بن أنس روى عنه حديثاً واحداً . وكان ممَّن يُستَغْنى بعقله وعلمه وفهمه عن مشاورة غيره . ورحل إليه زيد بن الحباب من الكوفة ؛ فسمع منه بالاندلس حديثاً كثيراً . وتوفى بقرطبة ، ودفن ببيق رُبضها ؛ وصلى عليه الأمير هشام بن عبد الرحمن ومشى على قدَمَيْهِ في جنازته ؛ وذلك سنة ١٦٨ .

ذكر القاضي نصر بن ظريف اليحصبي

ومنهم نصر بن ظريف اليحصبي. ولى القضاء زماناً، على ما حكاه أبو عمر بن عبد البر. فسار فيه بأجل سيرة: منها كمله في قضية حبيب القرشي؛ وذلك أنه دخل على الأمير عبد الرحمن بن معاوية؛ فشكى إليه بالقاضي، وذكر أنه يريد أن يسجل عليه في ضيعة قيم فيها، وادعى عليه الاغتصاب لها، ولذا بالأمير من إسراع القاضي إلى الحكم عليه من غير تثبت. فأرسل الأمير إليه، وكلمه في حبيب، ونهاه عن العجلة عليه؛ فخرج^(١) ابن ظريف من يومه، وعمل بضد ما أراد الأمير، وأتخذ الحكم. وبلغ الخبر حبيباً؛ فدخل إلى الأمير^(٢) متغبراً غيظاً؛ فذكر له ما عمله القاضي، ووصفه بالاستخفاف بأمره والنقض له، وأغراه. فغضب الأمير على القاضي واستحضره؛ فقال له: «من أمرك على أن تنفذ حكماً، وقد أمرتك بتأخيرهِ والإلانة به؟» فقال له: «قد منى عليه رسول الله — صلى الله عليه وسلم! — فإنما بعثه الله بالحق، ليقضى به على القريب والبعيد، والشريف والدنيء. وأنت أيها الأمير، ما الذى حملك على أن تتعامل لبعض رعييتك على بعض، وأنت تجد مندوحة بأن ترضى من مالك من تعنى به، وتعد الحق لأجله؟» فقال له: «جزاك الله، يا بن ظريف، خيراً!» وخرج القاضي؛ فعدا بالقوم الذين صارت الضيعة اليهم بالاستحقاق، وكلمهم؛ فوجدهم راضين ببيعها؛ إن أجزل لهم الثمن. فعقد فيها البيع معهم، وصارت إلى حبيب. فكان بعد ذلك يقول: «جزى الله ابن ظريف عنا خيراً! كانت يدي ضيعة حرام؛ فجعلها حلالاً!» وكان هذا القاضي، من زهده وورعه، إذا شغل عن القضاء يوماً واحداً، لم يأخذ لذلك اليوم أجراً.

ذكر القاضي يحيى بن معمر

ومنهم يحيى بن معمر. له رحلة إلى المشرق، لقي فيها أشهب بن عبد العزيز، وسمع منه ومن غيره. وكان في مذهبه ورعاً، زاهداً، فاضلاً. استقضاه الأمير عبد الرحمن.

وكان صليب القناة ، قليل المبالاة بالعتب في سبيل الحق ؛ وكان ، إذا أشكل عليه أمر من أحكامه ، كتب فيه إلى أئصبغ بن الفرج ونظرائه بمصر : فكشفهم عن وجه ما يريد علمه ؛ فيحقق عليه ذلك فقهاء الأندلس . وكان هو قليل الرضا عن طلبه قرطبة ، شديد التقضي عليهم ، لا يلين لهم في شيء مما يريدون ، ولا يصغي اليهم ؛ وبلغ من تجأه له عليهم أن سجل بالسخطة على تسعة عشر منهم ؛ فنفروا عنه بأجمعهم . ونشأت بينه وبين يحيى بن يحيى لأجل ذلك عداوة ؛ فسعى في عزله عند الأمير ، وأقام عليه بما زعمه الشهود : فعزله .

ولما احتضر ابن معمر ، وهو ببلد إشبيلية ، وأيقن بالموت ؛ قال لموتى له ، على ما حكاه الزاهد بن سعيد : « أقسمت عليك ، إذا أنا مت ، إلا ما ذهبت إلى قرطبة ؛ فقيف يحيى بن يحيى ، وقل له : يقول لك ابن معمر : « وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيْ مُنْقَلَبِ يَنْقَلِبُونَ ! »^(١) . ففعل ذلك مولاه لما مات سيده . وبلغ يحيى ما تفرعه به . قال : فبكى وقال : « إنا لله وإنا إليه راجعون ! ما أظن الرجل إلا خدعنا فيه » ثم ترحم عليه ، واستغفر له ! »

ذكر القاضي المصعب بن عمران

وقد تقدم الكلام في إبانة المصعب بن عمران عن القضاء ، أيام خلافة الأمير عبد الرحمن بن معاوية^(٢) . فلما ولى ابنه هشام الملك ، اختار المصعب للقضاء ، واستحضره ، وقال له : « قد علمت أنه إنما منعه عن القبول من أبي — رحمه الله ! — الأخلاق التي كانت فيه . وقد عرفت أخلاقه وبلوتها : فأجل عني هم القضاء ! » فأباه واستغفاه ؛ فغضب هشام ، وعزم عليه عزماً شديداً ، وتهدده ، وأوعده . وذكر بعضهم أنه قال : « لئن لم تعمل على القضاء ، لاسطون بك سطوة تزيل اسم الحلم عني ! » فلما رأى ذلك ، وخاف على نفسه ، تولى له العمل كرهاً ؛ واشترط على هشام أن يأذن له في اطلاع ضيعته يومين في الجمعة : السبت والاحد ، ويحكم لسائر الأيام . فأجابه إلى

(١) سورة الشعراء : ٢٢٧ . — (٢) راجع أعلاه ص ١٢ .

ذلك . ولم يزل على قضاء الامير هشام إلى أن توفي ؛ فأقره ابنه الحكم ؛ وكان قد عرف صلابته وتنفيذه الأحكام ؛ فاشتد معه ، وصار يؤيده ، ولا يسمع فيه مقالة طاعن ، ويجيز أفعاله ، وينفذ أحكامه ، وإن وقعت بغير المحبوب منه .

وفي كتاب الحسن بن محمد : إن العباس بن عبد الملك المرواني اغتصب رجلاً من أهل جيان ضيعته . فبينما هو يُنازعه فيها ، هلك الرجل ، وترك أيتاماً صغاراً . فلما ترعرعوا ، وسمعوا بعدل القاضي مُصعب وقضائه ، قدموا قرطبة ، وأنهبوا إليه مظالمهم بالعباس ، وأثبتوا ما وجب إثباته ؛ فبعث القاضي في العباس ، وأعلمه بما دفعه إليه الأيتام ، وعرفه بالشهود عليه ، وأعذر اليه فيهم ، وأباح له المدافع ، وضرب له الآجال . فلما انصرمت ، ولم يأت بشيء ، أعلمه أنه ينفذ الحكم عليه . ففزع العباس إلى الامير الحكم ، وسأله أن يوصى إلى القاضي التخلي عن النظر في قصته ، ليكون هو الناظر فيها . فأوصل إليه الامير ذلك مع خليفة له من أكابر فتيانه ؛ فلما أدّى الوصية اليه ، اشتدت عليه ، وقال : « إن القوم قد أثبتوا حقهم ! ولزمهم في ذلك عناء طويل ونصب شديد ، لبعد مكانهم ، وضعف حالتهم . وفي هذا على الامير — أعزه الله ! — ما فيه ! فلست أتحلى عن النظر وإنفاذ الحكم لوجهه . فليفعل الامير بعده ما يراه صواباً من رأيه ! » فرجع الرسول إلى الامير بجوابه ، فجزم منه ؛ وجعل العباس يغريه بمصعب ، ويقول : « قد أعلمت الامير بشدة استخفافه وغلطه في نفسه ، وتقديره أن الحكم له ، ولا حكم للامير عليه ! » فأعاد الإرسال اليه بعزمه منه ، يقول : « لا بد لك من أن تكف عن النظر في هذه القضية ، لا كون أنا الناظر فيها ! » فلما جاءه بعزمته ، أمره بالعود ؛ ثم أخذ قرطاساً ، فسوّه ، وعقد فيه حكمه للقوم بالضبيعة ؛ ثم أنقذه لوقته بالاشهاد عليه . ثم قال للرسول : « اذهب إلى الامير — أصلحه الله ! — فأعلمه أنني قد أنقذت ما لزمى إنفاذه من الحق خوف الحادثة على نفسي ، ورهبة السؤال عنه . وإن شاء نفعه ، فذلك له ! يتقصد منه ما شاء ! » فذهب مغضباً ، وحرق كلام القاضي ؛ وحكى عنه أنه قال : « قد حكمت بالعدل ؛ فلينقضه الامير إن قدر ! » فاستشاط غيظاً ، وأطرق ملياً ، والعباس يهيج غضبه ؛ وهم بمصعب ، إلى أن تداركتهم عصمة من الله ، ثبتت بصيرته ، فسرى عنه ، وقال للعباس : « إرابع على ظلعك ! فما أشقاء

مَنْ جَرَى عَلَيْهِ قَلَمُ الْقَاضِي ! فَقِفْ عِنْدَ أَمْرِهِ ! فَإِنَّهُ أَشْبَهَ بِنَا وَأَوَّلَى بِكَ ! » وَأَقَامَ عَلَى حُسْنِ رَأْيِهِ فِي الْقَاضِي ، وَلَمْ يَرْضَهُ .

وقول الأمير : « إِرْبَعْ عَلَى ظَلَمِكَ ! » معناه : « إنك ضعيفٌ فَاَنْتَهُرْهُمَا لَا تَطِيقَهُ ! » قال صاحب « الأفعال » : أَرْبَعْتُ عَلَى الشَّيْءِ : عَطَفْتُ عَلَيْهِ ؛ وَمِنْهُ : إِرْبَعْ عَلَى نَفْسِكَ : قَالَ أَبُو عَثْمَانَ : مَعْنَاهُ : الزَّمِ أَمْرَكَ وَشَأْنَكَ . قَالَ : وَتَمَثَّلَ الْمَأْمُونُ ، حِينَ وَضَعَ رَأْسَ مُحَمَّدٍ الْمَخْلُوعِ بَيْنَ يَدَيْهِ ، بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

يَا صَاحِبَ الْبَغْيِ إِنَّ الْبَغْيَ مِصْرَعَةٌ فَارْبَعْ عَلَيْكَ نَفِيرَ الْقَوْلِ أَعْدَلُهُ
فَلَوْ بَنَى جَبَلٌ يَوْمًا عَلَى جَبَلٍ لَأَنْدَكَ مِنْهُ أَهَالِيهِ وَأُسْفَلُهُ

وَقَالَ الْهَرَوِيُّ : فِي حَدِيثٍ بَعْضُهُمْ ، إِنَّهُ لَا يَرْبِعُ عَلَى ظَلَمِكَ مَنْ لَيْسَ يَحْزَنُهُ أَمْرُكَ . سَمِعْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ الْقَرَشِيَّ يَقُولُ : مَعْنَاهُ : لَا يَقِيمُ عَلَيْكَ ، فِي حَالِ ضَعْفِكَ ، مَنْ لَيْسَ يَحْزَنُهُ أَمْرُكَ ، أَيْ لَا يَهْتَمُّ بِشَأْنِكَ إِلَّا مَنْ يَحْزَنُهُ حَالُكَ . قَالَ : وَأَصْلُهُ مِنْ « رَبَعَ الرَّجُلُ يَرْبَعُهُ رُبُوعًا » إِذَا أَقَامَ بِالْمَقَامِ . وَالظَّلْعُ الْمَرْجُوحُ كَأَنَّهُ يَقُولُ : لَا يَقِيمُ عَلَى عَرْجِكَ ، إِذَا تَخَلَّفَتْ عَنْ أَصْحَابِكَ ، إِلَّا مَنْ يَهْتَمُّ بِشَأْنِكَ .

وَكَانَ الْمُصْعَبُ يَشَاوِرُ فِي شَأْنِهِ صَعَصَعَةَ بْنِ سَلَامٍ ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ مُوسَى ، وَعَبْدَ الْمَلِكِ بْنِ الْحُسَيْنِ ، وَالْغَازِيَّ بْنَ قَيْسٍ ، وَأَمْثَالَهُمْ . وَقَالَ فِيهِ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ، وَقَدْ ذَكَرَهُ : يَكْنَى أَبُو مُحَمَّدٍ ؛ شَأْمِيُّ الْأَصْلِ ، دَخَلَ الْأَنْدَلُسَ فِي أَيَّامِ الْأَمِيرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ وَاسْتَقْضَاهُ هِشَامُ . وَكَانَ يَرَوِي عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ وَغَيْرِهِ . وَكَانَ لَا يَقْلُدُ مَذْهَبًا ، وَيَقْضِي بِمَا يَرَاهُ صَوَابًا . وَكَانَ خَيْرًا فَاضِلًا .

نَبَذَهُ مِنْ أَخْبَارِ مُحَمَّدِ بْنِ بَشِيرِ الْمَعَاْفَرِيِّ وَبَعْضُ سِيرِهِ

كَانَ هَذَا الرَّجُلُ — رَحِمَهُ اللَّهُ ! — مِمَّنْ لَقِيَ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ عِنْدَ تَوَجُّهِهِ إِلَى حَجَّةِ بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ . فَلَمَّا عَادَ إِلَى الْأَنْدَلُسِ ، اسْتَقْضَاهُ الْحَكَمُ بْنُ هِشَامٍ ؛ وَقَبِلَ قَضَاءَهُ عَلَى شُرُوطٍ : مِنْهَا نَفَاضُ مُحْكَمِهِ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ ، مِنَ الْأَمِيرِ إِلَى حَارِسِ السُّوقِ ؛ وَأَنَّهُ ، إِذَا ظَهَرَ لَهُ الْعُجْزُ مِنْ

نفسه ، أعنى ، وأن يكون رزقه كفافاً من المال النقي . وكان من صدور القضاة ، وذوى المذاهب الجليّة ، شديد الشكيمة ، ماهر العزيمة .

قال أحمد بن خالد : وكان أوّل ما أنقذه فى قضائه التسجيل على الأمير الحُكَم ؛ فى رَاحى القنطرة ، إذ قيم عليه فيها ، وثبت عنده من المدعى وسمع من يَئِنَّته ما أعذر به إلى الأمير الحُكَم ؛ فلم يكن عنده مدفع . فسجّل فيها ، وأشهد على نفسه . فلما مضت مُدَّتُهُ ، ابتاعها ابتياعاً صحيحاً . فكان الحُكَم بعد ذلك يقول : « رحم الله محمد بن بشير ! لقد أحسن فيما فعل بنا على كره منا : كان بأيدينا شئٌ مُشْتَبِهٌ ؛ فصَحَّحه لنا ، وصار حلالاً ، طيَّب الملك فى أعقابنا ! » ومما يُذكر عليه أن رجلاً كان يدلس فى كتب الوثائق ، وإنه عقد وثيقة باطل على رجل من التجار ، وقام بذلك عند محمد بن بشير . فلما صحّ لديه تدليسه ، أمر بقطعه ؛ فقطعت يده . وكان إذا اختلفت عليه الفقهاء بقرطبة ، وأشكل عليه الأمر فى قضية ، كتب إلى عبد الرحمن بن القاسم بمصر ، وإلى عبد الله بن وهب ، وأشباههما ؛ وربما قبل الشاهد على التوسّم ^(١) .

ونُقِلَ عن عُبيد الله بن يحيى عن أبيه أنه قال لـ محمد بن بشير : « إن الحالات تتغيّر ، ولا تثبت . فإذا عدل عندك الرجل بحكم شهادته ، ثمّ تطاول أمره ، وشهد عندك ثانية ، فكلفه التعديل ، وأخّر فيه الكشف ؛ فاعمل بحسب الذى يبدو لك . » فقبل ذلك منه ابن بشير . فلما أشعر الناس به أخذوا حذرهم منه .

ومن كتاب محمد بن حارث ، حديثُ أحمد بن خالد ؛ قال : سمعنا محمد بن وضاح يقول : وكّل سعيدُ الخير بن الأمير عبد الرحمن بن معاوية عند القاضى محمد بن بشير وكيلاً يخاصم عنه فى شئٍ اضطرّ إليه . وكانت بيده فيه وثيقةٌ ، فيها شهادات من أهل القبول ، وقد آتى عليهم الموت ؛ فلم يكن فيها من الأحياء إلا الأمير الحُكَم بن هشام وشاهدٌ آخر مُبرّرٌ . فشهد ذلك الشاهدُ عند القاضى ، وُضِرَت الآجال على وكيله فى شاهدٍ ثانٍ رَجى به الخصام فدخل سعيد الخير بالكتاب إلى الأمير الحُكَم ، وأراه شهادته فى الوثيقة (وكان قد كتبها قبل الإمارة ، فى حياة والده) وعرفه مكان حاجته إلى أدائها عند قاضيه ، خوفاً من بطول حقّه . وكان الحُكَم يعظّم سعيد الخير عمّه ، ويلزم مبرّته ؛ فقال له : « يا عم !

إننا لسنا من أهل الشهادات ؛ فقد التبسنا من فتن هذه الدنيا بما لا تجهله ؛ ونخشى أن توقفنا مع القاضي موقف غزاة ، كُنَّا نفعديه بملكنا . فصر في خصامك إلى ما صيرك الحق إليه ؛ وعلينا خلف ما انتقصك ! « فأبى عليه سعيد الخير ، وقال : « سبحان الله ! وما عسى أن يقول قاضيك في شهادتك ، وأنت وليتته ، وهو حسنة من حسناتك ! ولقد لؤمك في الديانة أن تشهد لي بما علمته ، ولا تكتنني ما أخذ الله عليك ! » فقال له الأمير : « بلى ! إن ذلك لمن حَقُّك كما تقول . ولكنك تُدْخِلُ به علينا داخلة ؛ فإن أعفينا منه ، فهو أحبُّ إلينا ؛ وإن اضطررنا ، لم يمكننا عقوبك . » فعزم عليه سعيد الخير عزم من لم يشك أن قد ظفر بحاجته . وضايقته الآجال ؛ فألح عليه ؛ فأرسل الأمير الحكم عند ذلك عن فقيهين من فقهاء حضرته ، وخطَّ شهادته تلك بيده في قرطاس ، وختم عليه بخاتمه ، ودفعها إلى الفقيهين ، وقال لهما : « هذه شهادتي بحطِّي تحت طابعي ! فأدِّياها إلى القاضي ! » فأتياه بها إلى مجلسه ، في وقت قعوده للسمع من الشهود فأدِّياها إليه ؛ فقال لهما : « قد سمعتُ منكما ؛ فقصُوما راشدين ! » وانصرفا . وجارت دولة وكيل سعيد الخير ؛ فتقدَّم إليه مذلاً ، واتفقا بالخلاص ؛ فقال له : « أيها القاضي ! قد شهد عندك الأمير — أصلحه الله ! — ما تقول ؟ » فأخذ القاضي كتاب الشهادة ، ونظر فيه ؛ ثم قال للوكيل : « هذه شهادة لا تعمل بها عندي ! خُيُّ بشاهد عدل ! » فدهش الوكيل ، ومضى إلى موكله ؛ وأعلمه ؛ فركب من فوره إلى الأمير الحكم وقال له : « ذهب سلطاننا وأزيل بهاؤنا ! ويجتري هذا القاضي على ردِّ شهادتك ، والله تعالى قد استخلفك على خلقه ، وجعل الأمر في دمائهم وأموالهم إليك ! هذا ما لا ينبغي أن تحتمله عليه ! » وجعل يغريه بالقاضي ، ويمحرضه على الإيقاع به . فقال له الحكم : « وهل شككتُ أنا في هذا ؟ يا عم ! القاضي ، والله ! رجلٌ صالحٌ ، لا تأخذه في الله لومة لائم ! فقلْ الذي يجبُ عليه ، ويلزمه ، ويسدُّ باباً كان يصعبُ علينا الدخول منه ! فأحسن الله عنا وعن نفسه جزاءه ! » فغضب سعيد الخير من قوله ، وقال له : « هذا حَسْبِي منك ! » فقال له : « نعم ! قد قضيتُ الذي كان عليَّ ؛ ولستُ ، والله ! أعارض القاضي فيما احتاط به لنفسه ، ولا أخون المسلمين في قبض يد مثله ! » ولما عوتب ابن بشير فيما أتاه من ذلك ، قال لمن عاتبه : « يا عاجز ! ألا تعلم أنه لا بدَّ من الإِعْذار في الشهادات ؟ فمن كان يجتري على

الدفع في شهادة الأمير لو قبلتها ؟ وإن لم اعذر ، بنحستُ المشهود عليه بعض حقه ! »
 وكان القاضي محمد بن بشير لا يجيز الشهادة على الخطّ في غير الأحباس ، ولا يرى القضاء
 باليمين مع الشاهد . ولذلك اعتلّ عند شهادة الأمير الحكم في خصومة عمّه سعيد الخير
 بما اعتلّ . ومسألة اليمين مع الشاهد مما اختلف فيه أهل العلم ؛ فأما مالك ، فإنه كان
 يرى ذلك ؛ وأما اللّيث ، فإنه كان يرى أنّ كلّ حقّ لم يشهد عليه عدلان بالله
 تعالى لم يرد إتمامه . قال عُبيد الله بن يحيى : وكان أبي — رحمه الله ! — يحتجّ بقول
 اللّيث . ويحكى عن محمد بن بشير أنّه لم يحكم في ولايته باليمين مع الشاهد ، ولا حكماً
 واحداً . وفي « أحكام » ابن أبي زياد : قال محمد بن عمر بن لبابة : قد علم القاضي
 — حفظه الله ! — اختلاف أهل العلم ، وما ذهب إليه مالك ، وأصحابه من اليمين مع الشاهد ،
 وما ذهب إليه قضاة بلدنا منذ دخلتّه العرب ، من أنّهم لا يرون اليمين مع الشاهد ،
 ولا يقضون به . فليتخير القاضي ما أراه الله . وإني لتوقّف على الاختيار في هذا ، لما
 ظهر لى من فساد الناس ، وقلة الدعة في الشهادة . ومن « نوازل » أبي الأصبع بن سهل :
 قال ابن حبيب : حدثني ابن أبي أويس ، عن سليمان بن بلال ، عن يونس بن يزيد ، عن سلمة بن
 قيس ، أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — استشار جبريل — عليه الصلاة والسلام ! —
 في القضاء باليمين مع الشاهد الواحد ؛ فأمره بذلك . وعن عليّ بن أبي طالب أن رسول الله
 — صلى الله عليه وسلم ! — قضى في الحقوق به ؛ وقضى بذلك عليّ وشريح . قال مالك :
 مضت به السنّة ؛ يحلف الطالب مع شاهده ، ويستحقّ حقه ؛ فإن نكل ، حلف
 المطلوب ، وإلا غرم . وذلك في الأموال خاصّة ، لا في الحدود ، ولا في النكاح ، ولا في
 الطلاق ، ولا في العتاق والسرقة والفرية . وأجمع عليه القائلون باليمين مع الشاهد من
 الحجازيين وغيرهم ، أنه لا يُقضى به إلا الأموال والديون وغيرها . وقاله عمرو بن دينار ،
 وهو حديث ابن عبّاس عن النبيّ — صلى الله عليه وسلم !

وقال ابن حبيب ، عن مُطَرِّف ، عن مالك : يجوزُ اليمين مع الشاهد في الحقوق ،
 والجراح عمدتها وخطئها ، وفي المشاتمة ، ما عدا الحدود من الفرية والسرقة والطلاق .
 قال : وحدثني أصبغ بن الفرّج ، عن ابن وهب ، عن أبي الزناد ، عن أبيه ،
 أن عمر بن عبد العزيز كان يقضى به في المشاتمة وفي الجراح العمد والخطأ ، ولا يجيزه

في الفرية والطلاق والعتاق وأشباهه . ثم قال القاضي : ومسائل هذا الباب كثيرة . والمراد منه الإِعلام بالمذاهب في الشاهد واليمين . وما جرى به العمل في الأندلس وقد ذكرناه ، ومن صحَّ نظره في أحوال الناس اليوم والمعرفة باختلاف الشهادات لم تطب نفسه على القضاء ، ولا مع الشاهد المبرَّر في العدالة والنباهة . والله الموفق للصواب !

وترك الحكم بالشاهد الواحد مع اليمين من المسائل الأربع التي خالف أهل الأندلس فيها قديماً مذهب مالك بن أنس ؛ وهي أن لا يحكموا بالخلطة ، ولا بالشاهد اليمين . وأجازوا إكراء الأرض بالجزء ممَّا يخرج منها ، وهو مذهب الليث بن سعد ، وأجازوا غرس الشجر في المساجد ، وهو مذهب الأوزاعي .

ولم يزل محمد بن بشير متولياً خطة القضاء إلى أن توفِّي سنة ١٩٨ . قال عنه بَقيُّ بن مخلد ، وقد ذكره ، وأثنى عليه : كانت له في قضاياها مذاهب ودقائق ، لم تكن لأحد قبله بالأندلس ، ولا بفاس ، ولا بمن تقدَّم من صدور هذه الأمَّة — رحمه الله وأرضاه !

ومن المطالب التي للقاضي على سلطانه ، حسباً شرطه ابن بشير محمد بتوليته ، الإِيانة له على ما أهله إليه من القيام بخِطَّته ، وإمضاء أحكام الحق على جهته والأقربين من عشيرته ، فضلاً عن خَوَلِه وحاشيته . وقد كان الخليفة المدعوُّ بالمنصور ، من بني العبَّاس بن عبد المطلب ، بالثابة التي كان عليها من شموخ أنفه وسمو سلطانه . فإزاده التذلل للحكم الشرعي إلا رفعة إلى رفعته ، وعزَّة إلى عزَّته . فقد جرى حتَّى الآن المثل بما حدث له مع محمد بن عمران ، قاضي المدينة في وقته : وذلك أنه لما وصل إليها حاجباً ، تظلم منه الجَّالون ، وصاحوا على القاضي . قال الشَّيبانيُّ : « فكنتُ كارتبته ؛ فأمرني أن أكتب إلى المنصور رقعة في الحضور مع من تظلم منه . فقلتُ : « تفيني من هذا ! فإنه يعرف خطي ! » فقال : « إذاً لا يحملها غيرك ! » فكتب ، ثم ختم الكتاب ، ومضيتُ ، ودفعته إلى الربيع ، واعتذرتُ . وقال : « لا عليك ! » ودخل بالكتاب ، ثم خرج ؛ فقال : « أيها الناس ! إن أمير المؤمنين يقرأ عليكم السلام ، ويقول لكم : قد دُعيتُ إلى مجلس الحكم الشرعي ؛ فلا يتبعني أحدٌ منكم ، ولا يكلمني ، ولا يقيم إليَّ إذا خرجتُ . »

قال : « ثمَّ برز ، وبعضُ وزرائه بين يديه ، وأنا خلفه ، وهو في مِثْرَرٍ ورداءٍ ؛ فلم يَقمْ إليهِ أحدٌ . فلما دخل المسجد ، بدأ بالقبر ؛ فسَلَّمَ على رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — ثمَّ قال للربيع : « أخشى أن تدخل ابنَ عمران مَنى هَيْبَةً ، فيتحوَّلَ عن مجلسه . ولئن فعل ، لا ولى لى ولايةً أبداً ! » ثمَّ سار الى القاضى . فلَمَّا رآه ، وكان مَتَكِيًّا ، أطلق رداءه عن عاتقه ، ثمَّ احتبى ودعا بالخصوم ، ثمَّ قضى لهم بحَقِّهم ، وانفصل الخليفة إلى محله . فلَمَّا وصل ، أمر الربيع بإحضار القاضى ، فلما دخل عليه ، قال له : « جزاك الله عن دينك وعن نفسك وعن خليفتك أحسن جزائه ! » وأمر له بعشرة آلاف درهم . فبقى هذا الفعل من المنصور عبد الله العباسى معدوداً ، على مرِّ الأيام ، فى مناقبه ، معروفًا من فضائله ، مرسوماً فى كتاب حسناته .

وينبغى للقاضى أن يكون شديد التثبُّت فيما أسند إليه من أماته ، غيرَ هائب فى الحقِّ لسلطانه ، ولا متبَعاً له فيما يقدح فى وجه ورعه وظاهر أحكامه . ولقُضاة العدل فى هذا الباب أخبارُ حسان ، منها قصَّةُ أحمد بن أبى داود مع الواثق ، فى المسألة التى أغراه بها كاتبه عبد الملك بن الزيات ، ورام إغضابه عليه ؛ وهى مسألة الأعراب الذين كتب له فيهم عتَّاب بن عتَّاب ؛ فإنهم كسروا السجن ، وهربوا ، فقطعوا الطريق ، وارتكبوا العظائم ، واتهكوا المحارم ؛ ولقد ظفر بهم . ووافق الدواة التى كان الواثق يكتب بها بين يدي قاضيه ابن أبى داود ؛ فقال له : « قدَّمها الىَّ ، لأوقِّعَ بها فى ضرب أعناق هؤلاء الفثكة ! » فأمسك ؛ فقال له الواثق : « أنت قرأتَ علىَّ قديماً أن خالد بن الوليد كتب إلى عمر ابن الخطَّاب — رضى الله عنهما ! — فى قوم عَتَوْا وأفسدوا وقتلوا ، يستأمره فى أمرهم . فكتب إليه بضرب أعناقهم . أفلا ترضى أن أكون مثل خالد وأجرى مجراه ؟ » فأقبل القاضى عليه وقال : « سألتُك بالله العظيم ! أنت كعُمَرَ وعتَّاب كخالد ! أشركك فى دمايهم وأعينك على ما تريد من أمرهم ! » فأمسك الواثق على المراجعة وقال لغلامه : « قدَّم الدواة ! فإنَّا لا نُكلِّفُ أبَا العباس ما يشقُّ عليه ! »

وعلى كلِّ حاكم أن يكون شديد الحذر من دسائس نفسه ، قاطعاً أسباب مطامعه ، وأن لا يكون من شأنه حبُّ المدح فى وجهه ، والركون إلى الثناء على شيمه ؛ فإنه مهما عُرف بذلك ، تُضوِّحك به ، وأكثر الوقوعُ فى جنابه ، والتهاونُ بناحيته . قال

ابن يونس : بل يكون همه في ثلاث خصال : رضاء ربه ، ورضاء سلطانه ، ورضاء من يلي عليه . وكان الشافعي يقول : « لما رأيتُ الناس لا يجتمعون على حالة ، أخذتُ لنفسى بالذي هو أولى . » ونظم بعضهم هذا المعنى ، فقال :

اعمل لنفسك صالحاً لا تحتفل بكبير قيل في الأنام وقال
فالناس لا يُرجى اجتماع قلوبهم لا بُدَّ من معنٍ عليك وقال

ذكر القاضي الفرج بن كنانة

ومن الفقهاء المعدودين بالأندلس في صدور القضاة ، الفرج بن كنانة الكِنَانِيُّ . رحل إلى المشرق ، وسمع من عبد الرحمن بن القاسم وغيره . ولما قدم من رحلته ، استخلصه الأمير الحكيم بن هشام ، وولاه قضاء الجماعة بقرطبة . وهو كان القاضي بها أيام الهرج المعروف بوقعة الربض . ومما جرى له حينئذٍ ، أن بعض أصحاب الأمير الحكيم ، الذين أرسلهم على الناس ، تعلّقوا بجار الفرج بن كنانة ، أتهموه بالحركة في الصبح ، وتسوّروا عليه . وصاح نساؤه ؛ فسمع القاضي الصراخ ؛ فقال : « ما هذا ؟ » فقيل : « جارك فلان ! تعلّق به الحرس ؛ فأخرجوه ليقتل ! » فبادر الخروج ، وكفّ القوم عن جاره ، وقال لهم : « إن جرى هذا برئء الساحة ، سليم الناحية ، وليس فيه شيء مما تظنّون . » فقال له رئيس الحرس ، المرسل معهم : « ليس هذا من شأنك ؛ فعليك بالنظر في أحباسك وحكومتك ! ودع ما لا يعينك ! » فغضب الفرج عند ذلك ، ومشى إلى الأمير الحكيم ؛ فاستأذن عليه . فلما دخل ، قال له بعد السلام : « أيها الأمير ! إن قُرَيْشاً حاربت رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — وناصبته العداوة في الله تعالى ؛ ثم إنه صفح عنهم ، لما أظفره الله تعالى بهم ، وأحسن إليهم . وأنت أحق الناس بالاعتداء به ، لقرابتك منه ، ومكانك من خلافة في عباد الله ! » ثم حكى له قصّة جاره ، وما عرض له في الدفاع عنه . فأمر بتخليّة سبيله ، وبمقاب الناظر الذي عارض القاضي ؛ وعفا عند ذلك عن بقيّة أهل قرطبة ، وبسط الأمان بجماعتهم ، وردّهم إلى أوطانهم .

وكان القاضي فارساً شجاعاً ، يقود الخيل ، ويتصرف للسلطان في الولايات . وقد غزا مع عبد الكريم بن عبد الواحد بن مُغِيث ، مَعْقُوداً له على جُنْد كَشْدُونَةٍ بَكْدِهِ ، إلى جَلْبِيقِيَّةَ وقَدَّمَهُ عبدُ الكريم إلى جَمْع النصرانيَّة ؛ فعضَّهم ؛ وقتل فيهم قتلاً ذريعاً . وبقي قاضياً وصاحب صلاةٍ زماناً . ثُمَّ استعفى . وأُخرجهُ الأميرُ إلى الثَّغَرِ الأقصى ؛ فقام مقامُ صُدُورِ الغُزاة . وكان له قدرٌ جليلٌ في الناس .

وكذلك كان أَسَدُ بنُ الفرات بن سنان ، أحدُ صُدُورِ الشجعان : ولأَهْ زيادةُ الله القضاء بإفريقية ، وقَدَّمَهُ على غَزْوِ صِقِلِيَّةَ ؛ فخرج في عشرة آلاف رجل ، منهم ألف فارس . فلَمَّا خرج إلى سُوسَةَ ^(١) ليتوجَّه منها إلى صِقِلِيَّةَ ، خرج معه وجوهُ أهلِ العلم ، يشيِّعونهُ ، وقد صهلت الخيلُ ، وضربت الطبولُ ، وخفقت البنودُ ، قال : « لا إله إلاَّ الله وحده لا شريك له ! يا مَعْشَرَ الناس ! ما بلغتُ ما تَرَوْنَ إلاَّ بالأقلام ! فاجهدوا أنفسكم فيها ، وثابروا على تدوين العِلم ، تناوَلوا به الدُّنْيَا والآخرة ! » قال عياض ، وقد سَمَّاهُ في « مَدَارِكِ » ه : حكى سليمان بن فارس أن أَسَداً القاضي لقي مَلِكَ صِقِلِيَّةَ في مائة ألف وخمسين ألفاً . قال الراوى : فرأيت أَسَداً ، وفي يده اللواء ، وهو يُزْمِرُ ، وأقبل على قراءة كَيْسٍ ؛ ثُمَّ حرض الناس ، وحمل ، وحملوا معه . فهزم جموع النصارى . وتوفَّى — رحمه الله ! — في حصارِ سِرْقُوسَةَ ^(٢) من غزوِ صِقِلِيَّةَ وهو أميرُ الجيش وقاضيه ، وذلك سنة ٢١٣ .

ذكر القاضي سعيد بن سليمان الغافقي

ومن القُضاة ، سعيد بن سليمان الغافقي . قال فيه مُحَمَّد بن وَضَّاح : ولى القضاء في الأرض أربعةً في وقتٍ واحدٍ : فانتشر العدلُ بهم في آفاقها . وَهُمْ دَحِيمُ بن اليتيم بالشَّام ، والحارث ابن مُسْكِين بمصر ؛ وَسَحْنُون بن سَعْبِد بالْقَيْرَوان ؛ وأبو خالد سعيد بن سليمان بقُرْطُبَة . وحكى عنه ابن عبد البرَّ أَنَّهُ كان يخطب بخطبة واحدة طول أيامه ، لم يبدلها مدَّةً ولايته ، وَأَنَّهُ خرج ليستسقى للناس في بعض أوقاته ؛ فلما بدأ خَنَقَتُهُ العبرة ، وتخبَّلت عليه الخطبة ؛ فلم يكمل الاستسقاء واختصر الكلام ، وانصرف . فسقى الناسُ في ذلك النهار .

(١) روق : شرشة . — (٢) روق : سرقطة .

ذكر القاضي معاذ بن عثمان الشعباني

ومنهم معاذ بن عثمان الشعباني . ولآه الأمير عبد الرحمن القضاء ، فأقام قاضياً سبعة عشر شهراً ؛ ثم عزله . وسبب ذلك أنه كان ، على ما حكاه ابن حارث ، يعجل بالحكومة فأحصى عليه ، في تلك المدّة ، سبعون قضية أنفذها ، فاستنكرت منه . وخيف عليه الزلّ ؛ فعجل عزله . قال أبو عمر بن عبد البر : وكان عابداً ، زاهداً ، خيراً .

ذكر القاضي محمد بن زياد اللخمي

ومنهم محمد بن زياد اللخمي . سمع من معاوية بن صالح سماعاً كثيراً . ولما احتضر الفقيه يحيى بن يحيى ، أسند وصيته في أداء دين وبيع مال إلى ابن زياد ؛ وكان هو القاضي يومئذ ؛ فكان وصيته في ذلك الوجه خاصّة .

قال ابن حارث : وكان السبب في عزله عن القضاء ما كان من أمر ابن أخي عجب حظيّة الأمير الحكم . وذلك أنه شهد عليه بلفظ نطق به عابثاً في يوم غيث . فأمر الأمير عبد الرحمن بحبسه ، وطلب الشهادات عليه . وأبرمته نجب عمته في إطلاقه ؛ وكانت مدلّة عليه لمكانها من أبيه . فقال لها : « مهلاً ! يا أمّاه ، فلا بُدّ ، والله ! من أن نكشف أهل العلم عمّا يجبُ عليهم في لفظه ذلك الذي شهد به عليه ؛ ثمّ يكون الفصلُ بعدُ في أمره . فإنّا ، معشر بني مروان ، لا تأخذنا في الله لومة لائم ! وما نرى أن الله رفع ملكنا ، وجمع بهذه الجزيرة فلّنا ، وأعلى فيها ذكرنا ، حتى صرنا شجى في خلق عدونا ، إلّا بإقامة حدوده ، وإعزاز دينه ، وجهاد عدوه ، مع مجانبة الأهواء المضلّة ، والبرّد المردية . » ثمّ تقدّم الأمير عبد الرحمن إلى محمد بن السليم الحاجب أن يحضر القاضي محمد بن زياد ، والفقهاء بالبلد . فجمعهم ، وفيهم عبد الملك ابن حبيب ، وأصبغ بن خليل ، وعبد الأعلى بن وهب ، وأبو زيد بن إبراهيم ، وأبان ابن عيسى بن دينار . فشاوَرهم في أمر ابن أخي عجب ، وأخبرهم بما كان من لفظه . فتوقّف

القاضي محمد بن زياد على القول بسفك دمه . وتبعه في ذلك من الفقهاء أبو زريد وعبد الأعلى وأبان . وأفتى بقتله عبد الملك بن حبيب ، وأصنع بن خليل معاً . فأمرهم محمد ابن السليم أن ينصّوا فتّواهم على وجوها في صكّ ، ليرفعها إلى الأمير ، ليرى فيها رأيه . وفعلوا . فلمّا تصفّح الأمير أقوالهم ، استحسن قول ابن حبيب وأصنع ، ورأى ما رأيا من قتله . وأمر الفتى حسّاناً ؛ فخرج إليهم ؛ فقال لابن السليم : « قد فهم الأمير ما أفتى به القوم من أمر هذا الفاسق . وهو يقول لك : أيّها القاضي ! اذهب ؛ فقد عزّزناك . وأما أنت ، يا عبد الأعلى ! فقد كان يحيى بن يحيى يشهد عليك بالزندقة ؛ ومن كانت هذه حاله ، فحرّى ألاّ تسمع فتواه ! وأما أنت ، يا أبان بن عيسى ! فإننا أردنا أن نوليّك قضاء جيّان ؛ فزعمت أنك لا تحسن القضاء . فإن كنت صادقاً ، فعليك أن تتعلّم ؛ وإن كنت كاذباً ، فالكذب لا يكون أميناً مُفتياً ! » ثم قال حسّان لصاحب المدينة : « يأمرُك الأمير أن تخرج الآن مع هذين الشخصين عبد الملك وأصنع ؛ فتأمر لهما بأربعين من الغلمان ينفذون لهما في هذا الفاسق ما رأياه ! » ثم أخرج المحبوس ، ووفقا معاً حتى رُفع فوق خشبة ، وهو يقول لعبد الملك : « يا أبا مروان ! اتّقوا الله — عزّ وجلّ ! — في دمي ! فإنّي أشهد أن لا إله إلاّ الله ، وأن محمّداً رسول الله ! » وعبد الملك يقول : « الآن ! وقد عصيت ! » حتى طعن . وانصرفا .

نُبَذَ من أخبار سليمان بن الأسود الغافقيّ

منها قال القاضي أبو عمر بن عبد البر : كان القاضي سليمان بن الأسود رجلاً صالحاً مُتَقَشِّفاً ، صليباً في حكمه ، مُهيباً . وكان السبب في تقليد الأمير محمّد أيّاه قضاء قرطبة ، حكمهم أمضاه بمدينة ماردة ، وهو قاضٍ عليها للأمير عبد الرحمن والده ، ومحمّد أميرٌ عليها : وقد احتبس لرجل يهودي من تجار جليقية مملوكة أعجبتّه ، واشتطّ اليهودي في سؤمها ، فدسّ غلمانَه لاختلاسها من اليهودي . وفزع اليهودي إلى سليمان بمظلمة ، واستشهد بمن حوّل دار الإمارة ممّن عرف خبرها . فأوصل سليمان إلى محمد ، يُعرّفه بما ذكره اليهودي ، وما شهد به لديه ، ويقبّح عنده سوء الأحداث عنه ، ويسأله

دفعَ مملوكته إليه . فأنكر محمد ما زعمه اليهوديُّ ، ولواه بحقه ، فأعاد القاضي إليه الرسالة يقول له : « إنَّ هذا اليهوديَّ الضعيفَ لا يقدر أن يدَّعي على الأمير بباطلٍ ! وقد شهد عندي قومٌ من التجار ! فليأمر الأميرُ بإنصافه ! » فلجَّ محمد ^(١) ولجَّ سليمان . فأرسل إليه سليمان ثانيةً ، يقسم بالله العظيم لئن لم يصرف على اليهوديَّ جاريته ، ليركبنَّ دابَّته من فوره ، ويكون طريقه إلى الأمير والده ، يُعلمه الخبر ، ويستغفیه من قضائه . فلم يلتفتَ محمد إلى وصيته . فشدَّ سليمان على نفسه ، وركب دابَّته سائراً إلى قرطبة ؛ وكانت طريقه على باب دار الإمارة ؛ فدخل الفتيان إلى محمد ؛ فعرفوه بسيره . فأشفق من ذلك ، وأرسل خلفه فتى من ثقاته ، يقول له إنَّ الجارية قد وُجد خبرُها عند بعض فتيانه ، وقد كان أخفاها بغير أمره ، وها هي حاضرةٌ ، تُردُّ إلى اليهوديَّ . فلحقه الرسول على ميل أو نحوه من ماردة ، وأعلمه . فقال : « والله ! لا أنصرف من موضعي راجعاً ، أو أوتى بالجارية إلى هذا المكان ، ويقبضها اليهوديُّ ها هنا ! وإلا مضيتُ لوجهي ! » فأرسل محمد الجارية إليه . فلما صارت بين يديه ، أرسل في اليهوديَّ مولاها ، وفي رثات من ثقلت أهل البلد ، ودفعها إليه بمحضرم . وأعجب الأميرُ محمداً ما كان منه ، واسترجعه واعتقد تفضيله . فلما ولي الخلافة ، واحتاج إلى قاضٍ ، ولّاه وأعزَّه .

قال أسلم بن عبد العزيز : سمعتُ أخى هاشماً يقول : إنني لقاعدٌ يوماً بين يدي الأمير ، إذ دخل عليه فتاهُ بذُرُون الصَّقْلَبِيَّ (وكان أنيراً لديه) باكياً . فقال له : « مادهاك ؟ » فقال له : « يا مولاي ! عرض لي الساعة مع القاضي ما لم يعرض لي مثله قطُّ ! ولوددتُ أن الأرض انضمتْ عليَّ ولم أقف بين يديه ! » قال : « وما ذاك ؟ » قال : « دُستُ على امرأةٍ تُطالِبُنِي في دار في يدي ؛ فأغفل ما كنتُ إذ جاءني بطابع القاضي ، وكنتُ أنت أمرتني بما تعلمه ؛ فاعتذرتُ إليها وقلتُ : أنا اليوم مشغولٌ بشغل الأمير — أعزّه الله ! — وسأكتبُ إلى القاضي ، واستعلم ما يريد . ثمَّ إنني أقبلتُ إلى القصر وقد أتيت باب القنطرة ؛ فإذا برسول من أعوان القاضي بادر إليَّ ؛ فضرب على عاتقي ، وصرفني عن طريق إليه ؛ فدخلت عليه في المسجد الجامع ؛ فوجدته غضبان . فنبهني وقال : « عصيتني ، ولم تأخذ طابعي ! » فقلتُ له : « لم أفعل ! وقد عرفتُ المرأة بوجه تأخيرى . » فقال لي :

« وَرَبُّ هَذَا الْبَيْتِ ! لَوْ صَحَّ عِنْدِي عَصِيَانُكَ ، لَأَذَبْتُكَ ! » ثُمَّ قَالَ لِي : « أَنْصِفْ هَذِهِ الْمَرْأَةَ ! » فَقُلْتُ : « أَوْ كُلُّ مَنْ يَخَارِصُهَا عَنِّي ! » فَأَبَى عَلَيَّ إِلَّا أَنْ أَتَكَلَّمَ . فَلَمَّا رَأَيْتُ صَعُوبَةَ مَقَامِي ، أُعْطِيتُهَا بِدَعْوَاهَا ، وَنَجَوْتُ بِنَفْسِي . أَفِيحَسُنَ عِنْدَكَ ، يَا مَوْلَايَ ! أَنْ يَرْكَبَ مَتْنِي فَاضِيكَ مِثْلَ هَذَا ؟ وَمَكَانِي مِنْ خِدْمَتِكَ مَكَانِي ! » قَالَ : فَتَغَيَّرَ وَجْهُهُ الْأَمِيرُ مُحَمَّدٌ ، وَقَالَ لَهُ : « يَا بَدْرُونَ ! اخْفِضْ عَلَيْكَ ! فَحُكِّكَ مَتْنِي تَعْلَمُهُ ؛ فَسَأَلْنَا بِهِ حَوَائِجَكَ ، نَحْبِيبُكَ إِلَيْهَا ! مَا خَلَا مُعَارَضَةَ الْقَاضِي فِي شَيْءٍ مِنْ أَحْكَامِهِ ؛ فَإِنَّ هَذَا بَابٌ قَدْ أَغْلَقْنَاهُ ؛ فَلَا نَحْبِيبُ إِلَيْهِ أَحَدًا مِنْ أَبْنَائِنَا ، وَلَا مِنْ إِخْوَانِنَا ، وَلَا مِنْ أَبْنَاءِ عَمَّتِنَا ، فَضْلًا عَنْ غَيْرِهِمْ . وَالْقَاضِي أَدْرَى بِمَا فَعَلَ ! » فَسَحَّ بِدُرُونٍ عَيْنَيْهِ ، وَانْصَرَفَ .

قَالَ الْقَاضِي أَسْلَمُ : وَإِنَّمَا كَانَ يَحْتَمِلُ مِثْلَ هَذَا مِنْ أَوْلَئِكَ الْقُضَاةِ . وَأَمَّا أَمْثَالُنَا نَحْنُ فَلَا . وَصَدَقَ أَسْلَمُ — رَحِمَهُ اللَّهُ ! — فَالْقَهْرُ بِالْحُكْمِ لَا يَحْتَمِلُ فِي الْغَالِبِ ، إِلَّا لِمَنْ تَخْلُصُ نِيَّتُهُ فِي الْقَصْدِ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ . وَمَا تَسْرِعُ مَلَامَةُ النَّاسِ إِلَّا لِمَنْ يَتَّقِيهَا وَيَتَخَوَّفُ عَاقِبَةَ أَمْرِ أَهْلِهَا . وَسَخَطُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَلَامَةِ الْخَلْقِ . وَنَسَأَلُ اللَّهَ الْهُدَايَةَ وَالْوَقَايَةَ ! وَكَثِيرًا مَّا كَانَ ابْنُ أَسْوَدَ يَنْشُدُ :

تُضْحِي عَلَى وَجَلٍ تُمَسِّي عَلَى وَجَلٍ بَيْنَ الْأَقَارِبِ وَالْجِيرَانِ وَالْخَوْلِ
كُلَّ التَّرَابِ وَلَا تَعْمَلُ لَهُمْ كَمَلًا فَالْشَّرُّ أَجْمَعُ فِي ذَلِكَ الْعَمَلِ

وَكَانَتْ فِيهِ دُعَابَةٌ تُسْتَحْسَنُ وَتُسْتَظَرَفُ ، مِنْهَا أَنَّهُ كَانَ يَعْلَمُ شِدَّةَ شَهْوَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ بِالنَّاسِ ، وَتَرْشِيحَهُ نَفْسَهُ لَهَا ؛ وَتَرْبُصَهُ بِهِ الدَّوَائِرُ لِيُثْبِتَ عَلَيْهَا . فَلَمْ يَشْعُرْ سَلِيمَانُ غَدَاةَ يَوْمٍ مِنْ بَعْضِ الْجَمْعِ ، وَقَدْ أَحَبَّ الدَّعَاةَ فِي بَيْتِهِ ، إِذْ اسْتَأْذَنَ عَلَيْهِ إِبْرَاهِيمُ الْمَذْكُورُ . فَذَهَبَ إِلَى الْمَدَاعِبَةِ بِهِ ، وَقَالَ لَغَلَامِهِ : « اخْرُجْ إِلَيْهِ مُتَبَاكِيًا ، وَاطْظَهِّرْ الْإِشْفَاقَ عَلَيَّ ، وَقُلْ لَهُ : أَحْسَبُ مَوْلَايَ فِي الْمَوْتِ ! ثُمَّ أَدْخِلْهُ ! » فَدَخَلَ ، وَقَدْ اضْطَجَعَ سَلِيمَانُ ، وَسَجَى عَلَى نَفْسِهِ ، وَجَمَلَ يَتَنَفَّسُ تَنْفُسَ الْهَالِكِ . فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهِ ؛ تَرَجَّعَ وَاسْتَغْفَرَ . ثُمَّ خَرَجَ عَنْهُ ، فَمَضَى مِنْ فُورِهِ إِلَى هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَيِّمِ الدَّوْلَةِ ؛ فَعَرَفَهُ حَالُ سَلِيمَانَ « وَأَنَّهُ يُعَالَجُ ^(١) الْمَوْتِ ، وَمَا أَظُنُّهُ يَبْلُغُ وَقْتُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ ؛ وَإِنْ بَلَغَ دِمَاؤُهُ ،

فإنَّه لا يُصلِّيها ! » وحمله على إعلام الأمير محمد بذلك ، والكتب إليه ، ليرتاد الصلاة قبل الضيعة . فقال له هاشمٌ : « انظر ما تحكيه ! فليست له عندنا مقدمة » . أنت رأيتَه بعينك الساعة على هذه الحال ؟ » قال : « نعم ! هذا خروجي من عنده إليك . » فقال هاشمٌ : « ما بعد هذا شيء ! » ثمَّ وضع يده ، وكتب إلى الأمير يُخبره بما حكاه ابن يزيد ، من شدَّة مرض القاضي سليمان ، ويأسه من قيامه للصلاة ، وتحركه للنظر فيمن يُصلي مكانه . فلمَّا قرأ الأمير كتابه ، استراب فيه ، وفكر في الأمر . فوقف على أنَّ إبراهيم شديد الشهوة في الصلاة ، واستحال عنده أن لم يسمع بأول مرض قاضيه ولا باتِّهائه ؛ فلم يعلم بجودة نظره أنَّ في الخبر خُلقاً . فقال لخادم من خدامه ، من وجوه صقاليته : « انطلق الساعة » ، وادخل على القاضي سليمان بن الأسود ، وانظر حاله وما تجده عليه ! فإنَّ وجدته متخففاً ، يتكلَّم ، ويُهين عن نفسه ، فتسَّله إن كانت به طاقةٌ على الصلاة والخطبة أم لا ؟ » فأبى الفتى إلى سليمان ، ودخل عليه ؛ فوجده جالساً جلوساً صحيحاً ؛ فروى له عن بعض الخبر ، وألطف مسأله ؛ فأنكرها سليمان وقال : « ها أنا راغٌ بحمد الله ! » ودعا بوضوئه بحضرة الرسول ؛ فتوضأ ، ولبس ثيابه ، وخرج مع الرسول ، ساعياً على قدميه ، إلى المسجد الجامع . فرجع الفتى إلى الأمير ، وأعلمه بالقصة على وجهها ، وبخروجه معه . فضحك منه وقال : « لقد طيَّب سليمان في ابن يزيد وكعب به كعب الصبا وحرك منه ساكناً ! » وصار يضحك مع هاشم بذلك عدَّة أيَّام ، حتَّى شاع ذكره في العامَّة .

وعاش ابنُ أسود هذا تسعة وتسعين عاماً وعشرة أشهر . وكانت مدَّة قضائه منها ، على ما حكاه ابن عبد البرِّ ، اثنين وثلاثين عاماً — غفر الله لنا وله ، وأرضى عنَّا خلقه وعنه !

ذكر القاضي محمد بن عبد الله بن أبي عيسى

ومن القضاة ، محمد بن عبد الله بن أبي عيسى . ولى قضاء عدَّة من الكُور ، ما بين مُطايطة وبجَّانة ، بسيرة عادلة ، التزم فيها الصرامة في تنفيذ الحقوق ، وإقامة الحدود ، والكشف عن الشهود . قال ابن الفرَضي : وكان حافِظاً للرأى ، مُعتنياً بالآثار ، جامعاً

للسُّنن ، متصرفاً في علم الإعراب ومعاني الشعر . استقضاء الناصر ؛ وكان آخر ما ولّاه قضاء البصرة ، وقلّده مع القضاء أمانة الكورة ، والنظر على عمّالها ؛ فكانوا لا يُقدّمون ولا يُؤخّرون إلاّ عن أمره ، ولا يظلم أحدٌ في جانب من جوانبها إلاّ نصره وكان معه . ثمّ نقله منها ، فولاه قضاء الجماعة بقرطبة في ذي الحجة سنة ٣٢٦ . وأقرّ محمد بن أيمن على الصلاة ، إلى أن ضعف ابن أيمن ، فاستعفى ؛ ففعاها الناصر لدين الله ، وجمعها لابن أبي عيسى ؛ فتولّاها إلى أن مات . وكان الخليفة لا يخلّيه ، مع قيامه له بالقضاء . من تصرفه في مهمّات أموره ، وإخراجه في السفارات إلى كبار الأمراء ، والأمانات إلى الثغور والأطراف للإشراف عليها ، وللإعلام بمصالحها ، والبيان لحصونها ، وترتيب مغازيها ، وإدخال جيوشها إلى بلد الحرب ؛ ورُبما أقامه في ذلك مقام أصحاب السيوف من قوّة جيوشه ؛ فيغني غنائهم بحسن تديره ، وصحيح ديارته ، وصريح مناصحته . فاستخلف في خرجة من خرجاته الفقيه ابن زونان ؛ فصلى جمعة . ثمّ كتب إلى الخليفة عبد الرحمن بن محمد يقول : « إنّه شيخٌ من شيوخ المسلمين ، ومن أهل العلم فيهم ، وولّاه أشرف الولاء ، إذ كان مولّى لرسول الله — صلى الله عليه وسلم — . فكيف يكون مع هذا مُخالفاً لابن أبي عيسى ؟ وهو صبيٌّ في عدد ولده ! يسأل أمير المؤمنين أن يأنف له من هذا . » فأعرض الخليفة عنه ؛ ولم يرَ بابن أبي عيسى بديلاً . وانصرف القاضي من وجهته مستعجلاً ، وقد اتّصل به ما كان من ابن زونان ؛ فاضرب عنه ، واستخلف غيره .

وذكر ابن مفرّج أن رجلاً من أصحاب ابن أبي عيسى أتاه ليلاً ، فذكر له أن فقيهين مشهورين يقدمان عليه في قصّة سمّاها له بشهادة مدخولة . فلما كان من الغد ، أتاه أحدهما ؛ فأعرض عنه القاضي ، وتبسّم في وجهه لعلّه يقوم ، فيكفي شأنه . فتبادى ولما رأى عزمه على أداء الشهادة ، تناول القاضي سحاة بين يديه ؛ فكتب فيها ، وطواها ، وألقاها في حجره . فلما تصحّفها ، وجد مكتوباً فيها :

أَتَتْنِي عَنْكَ أَخْبَارُ لَهَا فِي الْقَلْبِ آثَارُ
فَدَعُ مَا قَدْ أَتَيْتَ بِهِ فِيهِ الْعَارُ وَالنَّارُ

فلم يكذبها حتى قام منطلقاً ، ولقي صاحبه ؛ فقال له : النجاة ! فقد شعر بنا !

قال القاسم بن محمد ، كاتبه أيام قضاءه بالبصرة : ركبنا مع القاضي في مركب حافل ، مع وجوه البلد ، إذ عرض لنا فتى متأدب ، قد خرج لنا من بعض الازقة يتمايد سكرأ ؛ فلما رأى القاضي ، هابه ، وأراد الفرار ؛ فغائته رجلاه . فاستند إلى الحائط وأطرق . فلما قرب منه القاضي ، رفع رأسه إليه ، ثم أنشأ يقول :

ألا أيها القاضي الذي عمَّ عدله فأضحى به في العالمين فريدا
قرأتُ كتاب الله ألف مرة فلم أرَ فيه للشراب محدودا
فإن شئت أن تجلد فدونك منكبا صبورا على ريب الخطوب جليدا
وإن شئت أن تعفو تكن لك منة تروح بها في العالمين حميدا
وإن كنت تختار الحدود فإن لي لسانا على جحو الرجال حديدا

قال : فلما سمع القاضي شعره ، وتبين له أدبه ، أعرض عنه ومضى لشأنه ، كأن لم يره .

﴿ فصل ﴾ الظاهر من القاضي ابن أبي عيسى أنه ذهب إلى الأخذ بالقضية التي تضمنتها آيات الفتى المتأدب بقول زفر إن حد الحمر لا يقوم بالإقرار مرة واحدة حتى يقر الشارب على نفسه بالشرب مرتين ، أو بقول الشافعي والكافي أنه لا يحد إلا من الشهادة على شربها ، أو قيئها ، لا من الرائحة ، أو يتخيل السكر أو ظن انقاضي أن الفتى ممن لم يبلغ سن التكليف ، أو قيل له عنه إنه كان مكرها وحسب النازلة من باب درء الحدود بالشبهات . والله أعلم أي ذلك كان ؛ فلا وجه لحكم إسقاط حد لغير عذر ولا تأويل ؛ فإجماع المسلمين منعقد على تحريم خمر العنب النقي قليله وكثيره ، وعلى وجوب الحد فيه . وإنما الخلاف في التفصيل والقدر : فذهب الجمهور من السلف والفقهاء : مالك ، وأبي حنيفة ، والثوري ، والأوزاعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وغيرهم أن حدّه ثمانون جلدة . وقال قوم منهم أهل الظاهر ، أن حدّه أربعون . فالشافعي : بالأيدي والنعال وأطراف الثياب . وعند مالك وغيره : الضرب فيه بسوط بين سوطين وضرب بين ضربين ؛ والحدود كلها سواء . وعند الزهري ، والثوري ، وإسحاق ، وأحمد ، والشافعي أن حد الحمر أضعف الحدود . قال صاحب « الإكمال » : ورأى مالك وبعض أصحابنا

في المدمن عليه التغليظ بالفضيحة ، والطواف ، والسجن . واختلفوا في المريض الذي لا يرحى برؤه : فذهب مالك والكوفيين وجهور العلماء أنه لا يجري فيه إلا ما يجري في الصحيح ، ويُترك حتى يبرأ أو يموت . وقال الشافعي : يضرب بمشكول نخل يصل جميع شماريخه إليه ، أو ما يقوم مقامه . والمذهب إزام السكران جميع أحكام الصحيح ، لأنه أدخل ذلك على نفسه وهو حقيقة مذهب الشافعي وفرق بين الشارب مختاراً وبين المستكره . وأكثر العلماء ذهب إلى أن الحدود كفارة ؛ ومنهم من وقف ، واحتج بقوله تعالى « لَّهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ » (١) . وفي حديث مارعز ، الثابت في الصحيح ، ما يدل على أن التوبة لا تسقط حدّ الزنا والسرقة والحرق ، وإنما تنفع عند الله . وروى عن الشافعي أن التوبة تسقط حدّ الحر . وعلى كل تقدير ، فإن الواجب على من وقع في معصية ، وترتب بسببها قبلكه حق لله وللناس ، من دم ، أو مال ، أو عرض ، أو انتهاك حرمة ، أن يُبادر أولاً إلى التوبة ، ثم يرجع بعدها إلى الإقادة من نفسه للخلق ، والتحذل من التبعات مجرده ، على الوجوه المقررة في التفهيمات ، وأن يكثر مع ذلك مدّة حياته من العمل الصالح ومن الدعاء والبكاء ، وبخصوص فيما يرجع إلى الدماء . فالنقول عن مالك . وقد سُئل عمن كتب إليه وال في قتل رجل ، فقتله ، ثم أراد التنصّل والتوبة ، فعرض نفسه على أولياء المقتول ، وأخبرهم ، فقالوا : « كسنا بقاتليك ! إنّا نخاف إن قتلناك عاقبة ذلك ! » وعرض عليهم الدية ، فأبوا أن يقبلوها ؛ فكان من جوابه — رضى الله عنه ! — أن قال : « أحبُّ إليّ أن يؤدّى ديتي إليهم ، وأن يعتق الرقاب ، ويتصدّق ، ويكرّر الحجّ والغزو ، وإن استطاع أن يلحق بالثغور ، ويكون فيها أبداً حتى يموت ، فهو أحبُّ إليّ ! »

وفي الحديث : « أقيموا ذوى الهشيات عنارهم ! » والمتراد بذلك أهل المروّة والصلاح . ويبيّنه ما روى أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — قال : « تجافوا عن عقوبة ذوى المروّة والصلاح ! » والمأمورون بالتجافى عن زلات ذوى الهشيات عند العلماء هم الأئمة الذين إليهم إقامة العقوبات على ذوى الجنایات . والإقالة هي فيما عدا الحدود والزلات التي أمر بالتجافى عنها ، هي ما لم يخرج بها فاعلها من أن يكون من ذوى المروءات

والهَيْئَاتُ الَّتِي هِيَ الصَّلَاحُ . فَأَمَّا مَنْ أَتَى مَا يُوجِبُ حَدًّا مَا قُذِفَ مُحَصَّنَةً أَوْ مَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَوْجِبُ الْحُدُودَ ، فَلَا يُجِبُ التَّجَافِي عَنْهُ ، لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ بِذَلِكَ عَنْ ذَوِي الْهَيْئَاتِ وَالصَّلَاحِ ، وَصَارَ مِنْ أَهْلِ الْفُسْقِ ؛ فَوُجِبَ إِقَامَةُ الْحَدِّ عَلَيْهِ ، لِيَكُونَ ذَلِكَ رَدْعًا لَهُ وَلِغَيْرِهِ — رَزَقَنَا اللَّهُ الْإِسْتِقَامَةَ !

ذِكْرُ الْقَاضِي أَسْلَمَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ

وَمِنْ الْقَضَاةِ بِقَرْطَبَةِ وَصُدُورِ رَجَالِهَا ، أَسْلَمَ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ . وَكَثِيرًا مَّا كَانَ النَّاصِرُ لِدِينِ اللَّهِ يَسْتَخْلِفُهُ فِي سَطْحِ الْقَصْرِ ، إِذَا خَرَجَ فِي سَبِيلِ الْغَزْوِ ، ثِقَةً مِنْهُ بِعِلْمِهِ وَدِينِهِ وَحُزْمِهِ .

ذِكْرُ الْقَاضِي أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ

وَمِنْهُمْ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ الْأَصْبَحِيُّ . قَالَ عَنْهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ : وَأَخْبَرَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ أَنَّهُ كَانَ يَحْلِقُ شَارِبَهُ وَيَسْتَأْصِلُهُ ؛ وَكَانَ ذَلِكَ مَذْهَبُهُ فِي إِحْفَاءِ الشَّارِبِ . وَكَانَ رَجُلًا وَقُورًا ، مُتَنَبِّتًا ، مُتَوَرِّعًا ؛ إِذَا سُئِلَ عَنْ مَسْأَلَةٍ ، أَخْرَجَ الْكِتَابَ الَّذِي فِيهِ تِلْكَ الْمَسْأَلَةُ بَعَيْنَهَا ؛ فَقَرَأَهَا عَلَى السَّائِلِ ، وَقَالَ لَهُ : « هَذَا مَا قِيلَ فِي هَذَا . » فَإِنْ سُئِلَ عَنْ فَرِيضَةٍ مِنَ الْمَوَارِيثِ ، أَفْتَى السَّائِلَ فِيهَا بِأَصْلِهَا ؛ فَإِذَا سَأَلَهُ عَنْ الْقِسْمَةِ ، قَالَ لَهُ : « اذْهَبْ إِلَى الْحَارِسِ ! »

ذِكْرُ الْقَاضِي أَحْمَدَ بْنِ بَقِيٍّ بْنِ مَخْلَدٍ

وَمِنْهُمْ أَحْمَدُ بْنُ بَقِيٍّ بْنِ مَخْلَدٍ . وَلِيَ الْقَضَاءُ سَنَةَ ٣١٤ . وَكَانَ مِنْ خَيْرِ الْقَضَاةِ ، وَأَكْثَرِهِمْ رَفَقًا وَإِشْفَاقًا ، بَحِثَ يَقَالُ إِنَّهُ لَمْ يَقْرَعْ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ فِي طَوْلِ مَدَّةِ قَضَائِهِ بِسَوْطٍ (وَكَانَتْ نَحْوًا مِنْ عَشْرَةِ أَعْوَامٍ) إِلَّا رَجُلًا وَاحِدًا مُجْمَعًا عَلَى فُسْقِهِ . وَكَانَ شَأْنُهُ فِي الْحُكُومَةِ أَنْ يَنْفِذَ مِنَ الْأُمُورِ الظَّاهِرِ الْبَيِّنِ الَّذِي لَا اِرْتِيَابَ فِيهِ ، وَيَتَأَنَّى ،

ويتمهل فيما خالجه فيه شكٌ ، حتى تظهر له الحقيقة ، أو يصل المتخاصمان إلى التصالح والتراضي .

قال ابن حارث : ولقد قال له بعض أصحاب السلطان في كلام جرى بينهما : « إنا لنعيبك بلين الجانب ، والتطويل في الحكومة ! » فقال ابن بتي : « أعودُ بالله من لين يؤدِّي إلى ضعف ، ومن شدَّة تبلغ إلى عنف ! » ثمَّ جعل يذكر فساد الزمان ، واحتيال الفجار ، وما يباشر من الأمور المشتبهة ، التي لا تتبين لها حقيقةٌ ، ولا ينكشف لها وجهٌ ، وقال : « قد أسندتُ على عمر بن الخطَّاب — رضى الله عنه ! — وهو هو ، حكومة قومٍ طال نظرُهُ فيها ، والتبس عليه أمرُها ؛ فكرِه أن يحكم على الاشتباه ، وأمرهم بابتداء الخصومة من أوَّلها ! »

قال : وحدَّثني أصبغ بن عيسى قال : « كنتُ يوماً مقبلاً مع القاضي أحمد بن بتي ، حتى عنَّ لنا رجلٌ سكران يمشي بين يديه مخبولاً ؛ فجعل أحمد يمسك من عنان دابَّته ، ويتفرَّق في سيره ، ويرجو أن يعدل السكران عن طريقه أو يحبس به ، فينجو بنفسه ؛ فلم يكن عنده شيءٌ من ذلك ، إلَّا أن توقَّف مستقبلاً . فلم يكن للقاضي بُدٌّ من الدنوِّ منه ، والنظر إليه . قال أصبغ : وكنتُ أعرف لياذَه من مثل هذا ، وكراهيَّته للانتشاب فيه ، ورقَّة قلبه من أن يقرع أحداً بسوِّطٍ . فقلتُ في نفسي : « ليت شعري كيف تصنع في هذا ، يا ابن بتي ! وربما تتخلَّص منه ! » فلما دَنَوْنَا من السكران ، ولصقنا به ، مال إلى أحمد ؛ فقال : « مسكين هذا الرجل ! أراه مصاباً في عقله ! » فقلتُ : « نعم ! أيها القاضي ، بليَّة عظيمة ! » فجعل يستعيز بالله من محنته ، ويسأله أن يأجره على المصاب في عقله ؛ ومضيئا . »

وقال ابن عبد البر : كان أحمد بن بتي حليماً ، عاقلاً ، وقوراً ، مسمتاً ، هيناً ، ليناً ، صليباً في بعض أحيائه ، غير أنَّ الأغلب عليه كان اللين . لم يكن بالأندلس قاضٍ يقاربه في الصمت والوقار والسكينة . وكان الخليفة الناصر لدين الله عارفاً بحقِّه ، ومجلاً له ، لم يعزله ، ولا كرهه شيئاً من حاله ، إلى أن توفِّي سنة ٣٢٤ . وكان قد ولى الصلاة قبل القضاء . ثمَّ ولى القضاء ؛ فأتخذ لخدمته أعواناً شيوخاً ، أولى سداد ، سأل أن يرزقوا من بيت المال ، وأجيب إلى ذلك . وكان من رُسمه إذا جاءه الحكمُ الملبَّس الذي يخاف

أن تُدْخَلَ عَلَيْهِ فِيهِ دَاخِلَةٌ ، طَوَّلَ (١) فِيهِ أَيْدَاءً ، وَلَوْ أَهَ . وَكَانَ يَقُولُ : « صَاحِبُ الْبَاطِلِ ، إِذَا (١) طَوَّلَ عَلَيْهِ تَرَكَ طَلِبَهُ وَرَضِيَ بِالْيَسِيرِ فِيهِ . وَقَدْ كَثُرَ الْآنَ شُهُودُ الزُّورِ ، وَالتَّبَسُّتُ الْأُمُورِ : فَرَأَيْتُ هَذَا الْمَطْلَ أَخْلَصَ لِي ! » وَقَدْ عَلِمْتُ حَدِيثَ النَّبِيِّ — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ! — فِي الْقَتِيلِ الَّذِي رَجَدَتْهُ يَهُودٌ ، وَأَنَّهُ ، لَمَّا أَشْكَلَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ مِنْ عِنْدِهِ ، قَالَ أَحَدُ أَصْحَابِهِ مُدَاعِبًا : « أَتَنْشِطُ أَنْتَ — رَحِمَكَ اللَّهُ ! — أَنْ تَعْطَى الصَّلَاحَ مِنْ عِنْدِكَ ، إِذَا التَّبَسَّتَ عَلَيْكَ الْمَسْأَلَةُ ؟ » فَتَبَسَّمَ وَقَالَ : « لَا ! إِنَّمَا هَذَا عَلَى الْإِمَامِ الَّذِي بِيَدِهِ بَيْتُ الْمَالِ ؛ لَيْسَ هَذَا عَلَيَّ ! »

وَقَالَ الْحَسَنُ : وَجَدْتُ بِخَطِّ الْخَلِيفَةِ الْحَكَمِ الْمُسْتَنْصِرِ بِاللَّهِ : سَمِعْتُ الْقَاضِيَ أَحْمَدَ بْنَ مُخْلَدٍ يُخَاطِبُ يَوْمًا ؛ فَقَالَ فِي قَصْرِ الدَّعَاءِ مِنْهَا ، لَمَّا أَتَاهُ إِلَى قَوْلِهِ : اخْلَصُوا اللَّهَ دَعَاءَكُمْ ! ثُمَّ سَكَتَ مَلِيًّا ؛ فَلَمَّا ظَنَّ النَّاسُ قَدْ دَعَوْا ، انْبَعَثَ وَقَالَ : « اللَّهُمَّ ! وَقَدْ دَعَاكَ هَذَا النَّفَرُ مِنْ عِبَادِكَ ، السَّاعُونَ لثَوَابِكَ ، الْمُجْتَمِعُونَ بِبَابِكَ ، فِرْعَاكَ مِنْ عِقَابِكَ ، وَطَمَعًا فِي ثَوَابِكَ ؛ وَقَبْلَهُمْ مِنَ الذُّنُوبِ مَا قَدْ أَحَاطَ بِهِ عِلْمُكَ ، وَأَحْصَاهُ حِفْظُكَ ؛ فَعُدُّ عَلَيْهِمْ فِي مَوْقِفِهِمْ هَذَا بِرَحْمَةٍ تَوْجِبُ لَهُمْ جَنَّتَكَ ، وَتَجِيرَهُمْ بِهَا مِنْ عَذَابِكَ ! آمِينَ ! يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ ! »

قَالَ مَالِكُ بْنُ الْقَاسِمِ : وَكَانَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى شَدِيدَ الْحِفْظِ لِلْقُرْآنِ ، كَثِيرَ التَّلَاوَةِ لَهُ ، يَقُومُ بِهِ آثَاءَ لَيْلِهِ وَنَهَارِهِ . وَكَانَ ، عَلَى شِدَّةِ حِفْظِهِ ، يَلْتَزِمُ تِلَاوَتَهُ فِي الْمُصْحَفِ عَلَى نَحْوِ مَا كَانَ يَلْتَزِمُهُ أَبُوهُ بَقِيُّ بْنُ مُخْلَدٍ لِلْفَضْلِ مِنَ النَّظَرِ فِيهِ ؛ مُتَقَشِّفًا ، دَمِيئًا ، صَبُورًا ، يَتَلَقَّى مِنْ أَسَاءِ إِلَيْهِ وَإِلَى أَبِيهِ قَبْلَهُ بِالصَّفْحِ ، وَالْمَغْفِرَةِ لِلزَّلَّةِ ، وَوَضَعَ الْحَسَنَةَ مَكَانَ السَّيِّئَةِ . وَلَمَّا تَوَفَّى ، صَلَّى عَلَيْهِ وَلَدُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بِإِيصَاءِ أَبِيهِ إِلَيْهِ بِذَلِكَ ، وَسَنَّهُ أَرْبَعٌ وَسِتُّونَ سَنَةً .

قَالَ عِيَّاضُ فِي « مَدَارِكِ » : عِنْدَ ذِكْرِ أَحْمَدَ : مِنْهُمْ وَوَلَاؤُهُمْ لَامَارَةً مِنْ أَهْلِ جَبَّانٍ ؛ سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ . وَكَانَ زَاهِدًا ، فَاضِلًا ؛ وَلِي تَفْرِيقَ الصَّدَقَاتِ وَالصَّلَاةِ ؛ ثُمَّ قَضَاءُ الْجَمَاعَةِ مَقْرُونًا بِالْخُطْبَةِ .

ذكر مُنذِر بن سعيد ونبذ من أخباره

قال ابن عفيف : هو مُنذِر بن سعيد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن قاسم بن عبد الملك ابن نجيح النَّفْزِيّ ، ثمَّ الكَزْنِيّ . فأوَّلُ الأسباب في معرفته بالناصر الخليفة ، وزلفاه لدينه ، أنَّ الناصر لدين الله ، لما احتفل في الجلوس لدخول رسول ملك الروم الأعظم ، صاحب القُسْطَنْطِينِيَّة عليه ، بقصر قرطبة ، الاحتفال الذي شهد ذكره في الناس ، أحبَّ أن يُقيم الخطباء والشعراء بين يديه بذكر جلالة مقعده ، ووَصَفَ ما تهيأ له من توطيد الخلافة في دولته . وتقدَّم الى الأمير الحَكَم ابنه ووليَّ عهده بإعداد من يقوم بذلك من الخطباء ، ويقدمه أمام نشيد الشعراء . فأمر الحَكَمُ صنيعته الفقيه محمد بن عبد البر الكسنياني بالتأهَّب لذلك ، وإعداد خطبة بليغة ، يقوم بها بين يدي الخليفة . وكان يدعى من القدرة على تأليف الكلام ما ليس في وسعه . وحضر المجلس السلطاني . فلما قام يُحاول التكلُّم بما رواه ، بهره هولُ المقام واهبة الخلافة ، فلم يهتدِ الى لفظة ، بل عُشِيَ عليه ، وسقط الى الأرض . فقيل لأبي عليّ البغداديّ إسماعيل بن القاسم ، صنيعة ^(١) الخليفة وأمير الكلام : « قُمْ ! فارقع هذا الوهي ! » فقام ، وحمد الله ، وأثنى عليه بما هو أهله ، وصلى على نبيِّه محمد — صلى الله عليه وسلم ! — ثمَّ انقطع به القول ؛ فوقف ساكتاً ، مُفَكِّراً في كلام يدخل به الى ذكر ما أُريد منه .

فلما رأى ذلك مُنذِرُ بن سعيد (وكان ممَّن حضر في زمرة الفقهاء) ، قام من ذاته ؛ فوصل افتتاح أبي عليّ لأوَّل خطبته بكلام عجيب ، وفصل مصيب ، يسحه سحاً ، كأنما يحفظه قبل ذلك بمدة ، وبدأ من المكان الذي انتهى اليه أبو عليّ البغداديّ . فقال : « أما بعد حمد الله ، والثناء عليه ، والتعداد لآلائه ، والشكر لنعمائه ، والصلاة على محمد صفيته وخاتم أنبيائه ، فإنَّ لكلِّ حادثة مقاماً ، ولكلِّ مقام مقالاً ، وليس بعد الحق إلا الضلال . وإني قد قتتُ في مقام كريم ، بين يدي ملك عظيم ؛ فأصغروا اليّ — معشر الملأ ! — بأسماعكم ، وأيقنوا غنى بأفئدتكم ؛ إنَّ من الحق أن يُقال للحقِّ : صدقت ؟ وللعُبطيل : كذبت !

وإنَّ الجليلَ — تعالى في إسمائه ، وتقدَّس بصفاته وأسمائه ! — أمرَ كليمه موسى — صلى الله عليه وسلَّم وعلى جميع أنبيائه ! — أن يذكُر قومَه بأيَّام الله عندهم ؛ وفيه وفي رسول الله حمد — صلى الله عليه وسلم ! — أسوةٌ حسنةٌ ! وإني أذكركم بأيَّام الله عندهم ، وتلافيه لكم بخلافة أمير المؤمنين ، التي لمَّا شِعْثُكُمْ ، بعد أن كنتم قليلاً ، فكثركم ؛ ومستضعفين ، فقوَّاكم ؛ ومستذلين ، فنصركم ! ولأَه الله رعايتكم ، وأسند اليه إمامتكم ، أيَّام ضربت الفتنةُ سرادِقَها على الآفاق ، وأحاطت بكم شُعْلُ النفاق ، حتَّى صرَّتُم في مثل حدقة البعير ، بضيق الحال ونكد العيش والتقتير ! فاستبدَلتم بخلافته من الشدَّة بالرخاء ، وانتقلتم بيمن سياسته الى تمهيد العافية بعد استيطان البلاء . أُرشدُكم الله — معاً شرَّ الملاء ! — ألم تكن الدماءُ مسفوكَةً ؟ فغناها ! والسُّبُلُ مخوفة ؟ فأمَّنها ! والاموالُ منتهبة ؟ فأحرزها وحصَّنها ! ألم تكن البلادُ خراباً ؟ فعمَّرها ! وثغورُ المسلمين مهتضمة ؟ فحماها وزمَّرها ! فاذكروا آلاءَ الله عليكم بخلافته ، وتأليفه جمع كلمتكم بعد افتراقها بإمامته ، حتَّى أذهب الله غيظكم ، وشنى صدوركم ، وصرَّتم يداً على عدوِّكم بعد أن كان باسكم بينكم ! ناشدكم الله ! ألم تكن خلافته قيد الخلافة بعد انطلاقها من عقالها ؟ ألم يتلاف صلاحُ الأمور بنفسه بعد اضطراب أحوالها ، ولم يكلِّ ذلك الى القواد والاجناد ؟ حتَّى باشره بالمهجة والأولاد ، واعتزل النسوان وهجر الاوطان ، ورفض الدعة وهي محبوبة ، وترك الركون الى الراحة وهي مطلوبة ، بطوية صحيحة ، وعزيمة صريحة ، وبصيرة نافذة ثاقبة ، وريح هابئة غالبة ، ونصرة من الله واقعة واجبة ، وسلطان قاهر ، وجدُّ ظاهر ، وسيف منصور ، تحت عدل منشور ، متحملاً للنَّصب ، مستقبلاً لما نابه في جانب الله من التَّعب ، حتَّى لانت الأحوال بعد شدَّتها ، وانكسرت شوكةُ الفتنة عند حدِّتها ، ولم يبقَ لها غاربٌ إلاَّ جَبَّه ، ولا نجم لاهلها قرنٌ إلاَّ جدَّه ! فأصبحتُم بنعمة الله إخواناً ، وبلغَ أمير المؤمنين لشعثكم على أعدائكم أعواناً ، حتَّى تواترت لديكم الفتوحات ، وفتح الله عليكم بخلافته أبواب البركات ، وصارت وفودُ الروم وافدةً عليه وعليكم ، وآمال الاقسين والادنين مستخدمةً إليه وإليكم ، يأتون من كل فجٍّ عميق ، وبكدرٍ سحيق ، لاخذ جبل منه ومنكم جملةً وتفصيلاً ، ليقضِي اللهُ أمراً كَانَ مَفْعُولاً ^(١) ، ولن يُخْلِف الله

وعده ، ولهذا الأمر ما بعده ، وتلك أسباب ظاهرة بادية ، تدلُّ على أمور باطنة خافية ، دليلها قائم ، وغيبها قائم ؛ « وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ^(١) » الآية ؛ وليس في تصديق ما وَعَدَ اللَّهُ ارتياب ، ولكلِّ نَبَأٍ مستقرٌّ ولكلِّ أَجَلٍ كتاب ! فأحمدوا الله ، أيها الناس ، على آلائه ، واسألوا المزيد من نعمائه ! فقد أصبحتم بين خلافة أمير المؤمنين — أيدته الله بالعظمة والساداد ، وألهمه محاضر التوفيق الى سبيل الرشاد ! — أحسن الناس حالا ، وأنعمهم بالا ، وأعزهم قرارا ، وأمنهم دارا ، وأكثفهم جمعا ، وأجلهم صنعا ، لاتهاجون ولا تواذون ، وأنتم بحمد الله على أعدائكم ظاهرون . فاستعينوا على صلاح أحوالكم ، بالنصيحة لإمامكم ، والتزام الطاعة لخليفتم ، فإن من نزع يداً من الطاعة ، وسعى في فرقة الجماعة ، ومرق من الدين ، فقد « خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ ^(٢) » . وقد علمتم أَنَّ في التعلُّق بعصمتها ، والتسكُّ بعروتها ، حفظُ الأموال وحقنُ الدماء ، وصلاحُ الخاصَّة والدِّماء ، وأنَّ بقوام الطاعة تقام الحدود ، وتوفى العهود ، وبها وصلت الأرحام ، وصحَّت الأحكام ، وبها سدَّ الله الخلل ، وآمن السُّبُل ، ووُطِّأ الأكناف ، ورفع الاختلاف ، وبها طاب لكم القرار ، واطمأنَّت بكم الدار ؛ فاعتصموا بما أمركم الله بلا اعتصام به ؛ فَإِنَّهُ — تبارك وتعالى — ! — يقول : « أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ ^(٣) » الآية . وقد علمتم — مفسِّراً المسامين ! — ما أحاط بكم في جزيرتكم هذه من ضروب المشركين وصنوف الملحدين ، الساعين في شقِّ عصاكم ، وتفريقِ مِلَّتكم ، الآخذين في مُخَاذَلَةِ دِينكم ، وهتِكِ حريمكم ، وتوهينِ دعوة نبيِّكم — صلوات الله وسلامه عليه وعلى جميع النبيِّين والمرسلين ! — أقول هذا ، وأختمه بالحمد لله ربِّ العالمين ! وأستغفرُ الله الغفور الرحيم : فهو خيرُ الغافرين ! « فخرج الناس يتحدَّثون عن مقام مُنذر ، وثبات جنانه ، وبلاغة منطقته .

وكان الخليفة الناصر لدين الله أشدهم تعجباً منه ، فأقبل على ولده الأمير الحَكَم يسأله عنه ، ولم يكن يثبت معرفة عينه ، وقد سمع باسمه . فقال له الحَكَم : « هو منذر بن سعيد

(١) سورة النور : ٥٥ . — (٢) سورة الحج : ١١ . — (٣) سورة النساء : ٩٥ .

الْبَلُوطِيُّ . « فقال له : « لقد أحسن ما شاء ! فلئن كان حَبْرٌ خُطِبَتْهُ هَذِهِ وَأَعَدَّهَا ، مخافة أن يدور ما دار ، فيتلافى الوهي ، إنه لبديعٌ من قدرته واحتياطه ، ولئن كان أتى بها على البديهة لوقته ، إنه لأعجبٌ وأغربٌ ! » فكان ذلك سببُ اتصاله به ، واستعماله .

وذكر ابن أنسبغ الهمداني عن مُنْذِرِ القاضِي أَنَّهُ خطب يوماً وأراد التواضع ؛ فكان من فصول خطبته أن قال : « حتى متى ؟ وإلى متى ؟ فكم الذي أعظم ولا أتعظم ؛ وأزجر ولا أزدجر ، أدلُّ الطريق على المستدلين ، وأبقى مقياً مع الحائرين ! كلا إن هذا هو الضلال المبين ! » إن هي إلا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَنْ تَشَاءُ وَتَهْدِي مَنْ تَشَاءُ ^(١) » الآية . اللَّهُمَّ ! فرغني لما خلقتني له ! ولا تشغلني بما تكفأت لي به ! ولا تحرمني وأنا أسألك ! ولا تعذبني وأنا أستغفرك ! يا أرحمَ الراحمين !

قال : وكان الخليفة الناصر لدين الله كليفاً بعمارة الأرض وإقامة معالمها ، وتخليد الآثار الدالة على قوة الملك وعز السلطان ؛ فأقضى به الإغراق في ذلك إلى أن ابنتى مدينة الزهراء ، البناء الذي شاع ذكره : استفرغ وسعته في تنميقها ، وإتقان قصورها ، وزخرفة مصانعها . فأنهمك في ذلك حتى عطل شهود الجمعة بالمسجد الجامع الذي اتخذته ثلاث مجامع متوالية ؛ فأراد القاضي منذر أن يغض منه بما تناوله من الموعظة بفضل الخطاب والحكمة والتذكرة بالإجابة والرجعة ؛ فأدخل في خطبته فصلاً مبتدئاً بقوله : « أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيْعٍ آيَةٍ تَعْبَثُونَ . وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ! » وإذا بطشتم بطشتم جبارين ! فاتقوا الله وأطيعون ! واتقوا الذي أمدكم بما تعلمون ! أمدكم بأنعام وبنين . وجنات وعيون . إنني أخاف عليكم عذاب يوم عظيم » ! ولا تقولوا « سؤالا علينا أو عظمت أم لم تكن من الواعظين ^(٢) . » فتاع الدنيا قليل ، والآخرة خير لمن اتقى ! وهي دار القرار ، ومكان الجزاء ! » ووصل ذلك بكلام جزل ، وقول فصل ، ومضى في ذم تشييد البنيان ، والاستغراق في زخرفته ، والإسراف في الإنفاق عليه ؛ فجري طلقاً ؛ وارتفع فيه قوله تعالى : « أَقْمِنَ أَسَسُ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنْ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٍ أَمْ مَنْ »

أَسَسُ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ فَأَنْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ (١) « إلى آخر الآية . وأتى بما يشاكل المعنى من التخويف بالموت ، والتحذير من فجاءته ، والدعاء إلى الزهد في هذه الدار الفانية ، والحض على اعتزالها ، والرفض لها ، والندب إلى الإعراض منها ؛ والإقصار عن طلب اللذات ، ونهي النفوس عن اتباع هواها . فأُسْهِبَ في ذلك كله ، وأضاف إليه من آي القرآن ما يطابقه ، وجلب من الحديث والآثار ما يشاكله ، حتى أذكر من حضره الناس وخشعوا ، ورقشوا ، واعترفوا ، وبكوا ، وضجوا ، ودعوا ، وأعلنوا في التضرع إلى الله في التوبة ، والابتغال في المغفرة ، وأخذ خليفتهم من ذلك بأوفر حظ ، وقد علم أنه المقصود به ؛ فبكى ، وندم على ما سلف له ، واستعاذ بالله من سخطه ، إلا أنه وجد على مُنْذِرِ بن سعيد لغلظ ما تقررعه به ؛ فشكا ذلك لولده الأمير الحَكَمَ بعد انصرافه ، وقال : « والله ! لقد تعمَّدني مُنْذِرٌ بِخُطْبَتِهِ ، وما عني بها غيري ! فأسرف عليّ وأفراط في تقريري ، ولم يُحَسِّنِ السياسة في وعظي ، فزعزع قلبي ، وكاد بمصاه يقرعني ! » واستشاط غيظاً عليه ؛ فأقسم أن لا يُصَلِّيَ خَلْفَهُ صلاة الجمعة خَاصَّةً ؛ فجعل يلتزم صلاتها وراء أحمد بن مُطَرِّف صاحب الصلاة بقرطبة ، ويُجَانِبُ الصلاة بالزهراء . فقال له الحَكَمُ : « فما الذي يمنعك من عزْل مُنْذِرٍ عن الصلاة بك ، والاستبدال منه إذ كرهته ؟ » فزجره واتهره ، وقال له : « أُمِثْلُ مُنْذِرِ بن سعيد في فضله وعمله وخيره ؟ لا أُمِّ لك ! يُفْزَلُ لإرضاء نفس ناكبة عن الحق ! هذا ممَّا لا يكون ! وإني لأستحي من الله أن لا أجعل بيني وبينه في صلاة الجمعة شقيقاً مثل مُنْذِرٍ في ورعه وصدقه ! ولا كنَّه أخرجني ، فأقسمتُ . ولوددتُ أني أجد سبيلاً إلى كفارة يميني ، بل يُصَلِّيَ بالناس حياتَه وحياتنا ، إن شاء الله ! »

وقحط الناس آخر مدَّة الناصر لدين الله عبد الرحمن بن محمد . فأمر القاضي مُنْذِرُ ابن سعيد بالبروز إلى الاستسقاء بالناس فتأهَّب لذلك ، وصام بين يديه أياماً ، تَتَفَلَّأً ، وإِنَابَةً ، ورهبةً . واجتمع له الناس في مُصَلَّى الرِّبْض بقرطبة ، بارزين إلى الله تعالى في جمع عظيم . وصعد الخليفة الناصر في أعلى مصانعه المرتفعة من القصر ، ليشارف الناس ، ويُشارِكهم في الخروج إلى الله ، والضراعة له ، فأبطأ القاضي حتى اجتمع الناس ، وغصَّتْ

بهم ساحةُ الْمُصَلَّى . ثُمَّ خَرَجَ نَحْوَهُمْ مَاشِياً ، مُتَضَرِّعاً ، مُخْبِتاً ، مُتَخَشِّعاً ؛ وَقَامَ لِيُخْطِبَ . فَلَمَّا رَأَى بِدَارَ النَّاسِ إِلَى ارْتِقَابِهِ ، وَاسْتَكَانَتْهُمْ مِنْ خَفِيَةِ اللَّهِ ، وَإِخْبَاتِهِمْ لَهُ ، وَابْتِهَالِهِمْ إِلَيْهِ ، رَقَّتْ نَفْسُهُ ، وَغَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ ؛ فَاسْتَغْفَرَ ، وَبَكَى حِيناً ؛ ثُمَّ افْتَتَحَ خُطْبَتَهُ بِأَنْ قَالَ : « سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ! » ثُمَّ سَكَتَ ، وَوَقَفَ شَبَهَ الْحَصِرِ ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ عَادَتِهِ . فَنَظَرَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ بَعْضاً ، لَا يَدْرُونَ مَا عَرَاهُ ، وَلَا مَا أَرَادَ بِقَوْلِهِ . ثُمَّ أَدْفَعَ تَالِيّاً بِقَوْلِهِ : « سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ! كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ حَمَلَ حِمْلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غُفُورٌ رَحِيمٌ ^(١) ! » اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ، وَتَوَبُوا إِلَيْهِ ، وَتَزَلَفُوا بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَاتِ لَدَيْهِ ! » قَالَ : فَهَاجَ النَّاسُ بِالْبُكَاءِ ، وَجَارُوا بِالْدَّعَاءِ ، وَمَضَى عَلَى تَمَامِ خُطْبَتِهِ ؛ فَقَرَعَ النَّفُوسَ بِوَعظِهِ ، وَانْبَعَثَ الْإِخْلَاصُ بِتَذْكِرِهِ ؛ فَلَمْ يَنْقُضِ النَّهَارُ حَتَّى أَرْسَلَ اللَّهُ السَّمَاءَ بَمَاءٍ مِنْهُمْ ، رَوَى الثَّرَى ، وَطَرَدَ الْمُحِلَّ ، وَسَكَنَ الْأَزْلَ . وَاللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ !

وَكَانَ لَهُ فِي خُطْبِ الْاسْتِسْقَاءِ اسْتِفْتَاخٌ عَجِيبٌ ؛ وَمِنْهُ أَنْ قَالَ يَوْمَآ ، وَقَدْ سَرَّحَ طَرَفَهُ فِي مَلَأِ النَّاسِ ، عِنْدَ مَا شَخَّصُوا إِلَيْهِ بِأَبْصَارِهِمْ ؛ فَهَتَفَ بِهِمْ كَالْمُنَادِي : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ — وَكَرَّرَهَا عَلَيْهِمْ ، مُشِيراً بِيَدِهِ فِي نَوَاحِيهِمْ — أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ . إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ . وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ ^(٢) ! » فَاشْتَدَّ وَجَلُّ النَّاسِ ، وَانْطَلَقَتْ أَعْيُنُهُمْ بِالْبُكَاءِ ، وَمَضَى فِي خُطْبَتِهِ .

وَمِنْ أَخْبَارِهِ الْمَحْفُوظَةِ مَعَ الْخَلِيفَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، فِي إِتْكَارِهِ عَلَيْهِ الْإِسْرَافَ فِي الْبِنَاءِ ، أَنَّ النَّاصِرَ كَانَ قَدْ اتَّخَذَ ، لِسَقْفِ الْقَبَائِيَةِ (الْمُصَغَّرَةِ الْأَسْمَ لِلْخُصُوصِيَّةِ) الَّتِي كَانَتْ مِمَّاثِلَةً عَلَى الصَّرْحِ الْمُرْدِّ الْمَشْهُورِ شَأْنُهُ بِقَصْرِ الزَّهْرَاءِ ، قِرَامِيدَ مَغْشَاةَ ذَهَباً وَفُضَّةً ، أَنْفَقَ عَلَيْهَا مَا لَا جَسِيمَ ، وَقَرَّمَدَ سَقْفَهَا بِهَا ، تُشْتَتُّ الْأَبْصَارُ بِأَشْعَةِ أَنْوَارِهَا . وَجَلَسَ فِيهَا يَوْمَآ ، اِثْرَ تَمَامِهَا ، لِأَهْلِ مَمْلَكَتِهِ ، فَقَالَ لِقَرَابَتِهِ مِنْهُمْ مِنَ الْوُزَرَاءِ وَأَهْلِ الْخِدْمَةِ ، مُفْتَخِراً بِمَا صَنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ : « هَلْ رَأَيْتُمْ ، أَوْ سَمِعْتُمْ مَلِكاً كَانَ قَبْلِي فَعَلَ مِثْلَ فَعَلِي هَذَا أَوْ قَدَّرَ عَلَيْهِ ؟ » فَقَالُوا : « لَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ! وَإِنَّكَ لَوَاحِدٌ فِي شَأْنِكَ كُلِّهِ ، وَمَا سَبَقَكَ إِلَى مَبْتَدَعَاتِكَ هَذِهِ مَلِكٌ رَأَيْنَاهُ ، وَلَا اتَّهَى إِلَيْنَا خَبْرُهُ ! » فَأَبْهَجَهُ

قولهم وسره . وبينما هو كذلك ، إذ دخل عليه القاضي مُنذِرُ بن سعيد ، وإجماعاً ناكس الرأس ؛ فلما أخذ مجلسه ، قال له كالذي قال لوزرائه من ذكر السقف المذهب ، واقتداره على إبداعه ؛ فأقبلت دموعُ القاضي تَنَحْدِرُ على لحيته ، وقال له : « والله ! يا أمير المؤمنين ، ما ظَنَنْتُ أَنْ الشيطان — لعنه الله ! — يبلغ منك هذا المبلغ ، ولا أَنْ تمكنه من قبلك هذا التمكن ، مع ما آتاك الله من فضله ونعمته ، وفضلك به على العالمين ، حتى يُنزلَكَ منازل الكافرين ! » قال : فانفعل عبدُ الرحمن لقوله ، وقال له : « انظر ماتقول ! وكيف أُنزلتَ منزلتهم ؟ » فقال له : « نعم ! أليس الله تعالى يقول : وَكُلُوا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقْفًا مِنْ فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ ^(١) . » فوجم الخليفة ، وأطرق ملياً ، ودموعه تتساقط خشوعاً لله سبحانه ، ثم أقبل على منذر وقال له : « جزاك الله ، يا قاضي ! عتاً وعن نفسك خيراً ! وعن الدين والمسلمين أجلّ جزائه ! وكثّر في الناس أمثالك ! فالذي قلتَ هو الحق ! » وقام عن مجلسه ذلك ، وأمر بنقض سقف القبة ، وأعاد قرمودها تراباً على صفة غيرها .

وكان هذا القاضي على متانتة وشدة جزالته ، حسن الخلق ، خفيف الوطاة ، سهل الجانب ، كثير الدعابة ، منطلق البشر ، حتى أنه ربما استراب بباطنه بمن لا يعرفه إذا شاهد استرساله ؛ فإذا دام أحدٌ أَنْ يُصيب من دينه ، ثار ثورة اللَّيْث . ومن ذلك ما حكاه عنه أبو عمر بن لبيب ، أنه حضر عند الخليفة الحكم المُستَنصِر بالله يوماً ، في خلوة له ، وهو في البُسْتَانِ على بركة ، في زمان صيف شديد الحرّ والوهج ، وذلك مُنْصَرَفَ القاضي من صلاة الجمعة ؛ فشكا إلى الخليفة من قوّة الحرّ جهداً ؛ فأمره بخلع ثيابه ، والتخفيف عن جسمه ؛ ففعل ؛ فلم يُطْفِر ذلك ما به ؛ فقال له الحكم : « من الصواب أَنْ تنغمس في هذا الصهريج الغماسة تبرّد جسمك وتعدّله . فقم ! فليس ها هنا من تحتشمه ! » وإنما كان معهما جعفرُ الصَّقْلَبِيُّ أميرُ الخلافة ، لا رابع لهم ؛ فكانه استحي من ذلك ، وانقبض عنه وقاراً . فأمر الحكم حاجبه جعفرأ بسبقه إلى النزول في الصهريج ، ليسهل الأمرُ فيه على القاضي ؛ فبادر جعفر إلى ذلك ، وأُتَزَرَ ، وألقى بنفسه

في الماء ؛ وكان يُحسِّن السباحة . فلم يَسْعَ القاضي عند ذلك إلاّ إنفاذاً أمر الخليفة ؛ فقام ، وأُتْرِرَ وتجرَّد ، وألقى بنفسه خلف جعفر ، ولاذ بالقعود في درج الصهرج متبرِّداً ؛ فلم ينشط في السباحة ، وجعفر يحول فيه مجاله ، مصعداً في الصهرج ومصوباً ، فدسّه الحُكْمُ على القاضي ، فهو يدعوهُ إلى المساجلة في العوم ، ويعجزه في إخلاذه إلى القعود ، ويباغيه بإلقاء الماء عليه ، والرشّ له ، والآخرُ لا ينبعث ، ولا يفارق مكانه إلى أن كلّمه الحكم وقال له : « مالك أيّها القاضي ؟ لا تُساعد الحاجب في فعله وتعموم معه ! فن أجلك تبَدَّلَ فيما تبدَّلَ فيه ! » فقال له : « يا سيّدِي ، الحاجبُ — سَلَمَ الله — مطلقٌ ، لا هُوَ جَلَّ معه ! وأنا بالهَوَجَل الذي معي ، يعقلني ويمنعني من الاعمق في الصهرج ! يريد بمقالاته أن تُنَيِّيه وأنَّ جعفرأ محبوبٌ . فاستفرغ الحُكْمَ ضحكاً من نادرته ، ولطف تعريضه فجلّ الحاجبُ من قوله ، وسبّه سبَّ الأشراف . وخرجا عن الماء . فأمر لهما الخليفة — رحمه الله ! — بكسوةٍ تشاكِلُ كلاّ منهما ، ووصلهما بِصِلَةٍ سَنِيَّةٍ .

قال الحسن بن محمد في كتابه : وَذَكَرَ أَنَّ الخليفة الحُكْمَ قال لقاضيه مُنْذِرَ يوماً ، في بعض ما جاوبه : « بلغني أنك لا تجتهد للأيتام ، وأنتك تقدّم عليهم أوصياءُ سُوءٍ ، يأكلون أموالهم ! » قال « نعم ! وإن أمكنهم رِيكَ أُمّهاتهم ، لم يعفُوا عنهن ! » فقال له : « وكيف تقدّم مثل هؤلاء ؟ » فقال : « لستُ أجِدُ غَيْرَهُمْ ، ولاكن أرحلني على الفقيه الأوّلَوِيّ ، وأبي إبراهيم ، وأمثالها لأقدّمهم ، فإن أبوا ، أُجَبِرَتهم بالسجن والضرب ، ثم لا تسمع إلا خيراً . وإلاّ ، فدع الأمور تمضي كما هي ! » قاله « بِالْمِرْصاد (١) ! »

وكان شيخنا القاضي أبو عبد الله بن عِيَّاش الخزرجيُّ يستحسن من كلامه قوله في التزَكِّيَّة : اعلم أن العدالة من أَشدِّ الأشياء تفاوُتاً وتبايُنًا ، ومتى حصلت ذلك عرفت حالة الشهود ، لأن بين عدالة أصحاب النبيّ — صلى الله عليه وسلم ! — وعدالة التابعين — رضى الله عنهم ! — بَوْنٌ عظيمٌ ، وتبايُنٌ شديدٌ ، وبين عدالة أهل زماننا ، وعدالة أولئك ، مثلُ ما بين السماء والأرض ! وعدالة أهل زماننا ، على ما هي عليه ،

بعيدة التبائن أيضاً . والأصل في هذا عندي — والله الموفق للصواب ! — أن من كان الخير أغلب عليه من الشر ، وكان متزهاً عن الكبار ، فواجب أن تعمل شهادته ؛ فإن الله تعالى قد أخبرنا بنص الكتاب أن : « من ثقلت موازينه فهو في عيشة راضية ^(١) . » وقال في موضع آخر : « فأولئك هم المفلحون ! ^(٢) » فن ثقلت موازين حسناته بشيء ، لم يدخل النار ؛ ومن استوت حسناته وسيئاته ، لم يدخل الجنة في زمرة الداخلين أولاً ؛ وهم أصحاب الأعراف ، فذلك عقوبة لهم ، إذ تخلّفوا أن تزيد حسناتهم على سيئاتهم . فهذا حكم الله في عباده . ونحن إنما كلفنا الحكم بالظاهر ؛ فن ظهر لنا أن خيره أغلب عليه من شره ، حكمنا له بحكم الله بعباده ؛ ولم نطلب له على الباطن . ولا كلفه محمد — صلى الله عليه وسلم ! — فقد ثبت عنه أنه قال : إنما أنا بشر ، وأبتم تختصمون إلي ؛ ولقلّ بعضكم أن يكون ألحق بحجّته من بعض ؛ فأحكم له على نحو ما أسمع بأحكام الدنيا على ما ظهر ، وأحكام الآخرة على ما بطن ، لأن الله تعالى يعلم الظاهر والباطن ، ونحن لا نعلم إلا الظاهر . ولأهل كل بلد قوم قد تراضى عليهم طاعتهم ؛ فيهم تنعقد منّا كعهم ويوئعهم ؛ وقد قدّموهم في مساجدهم ، وجمعهم وأعيادهم ؛ فالواجب على من استقضى في موضع ، أن يقبل شهادة أمثالهم ، وفقهائهم وأصحاب صلواتهم ، وإلا ضاعت حقوق ضعيفهم وقويهم ، وبطلت أحكامهم . ويجب عليه أن يسأل إن استراب في بعضهم في الظاهر والباطن عنهم ؛ فن لم يثبت عنده عليه اشتهاؤه في كبيرة ، فهو على عدالة ظاهرة ، حتى يثبت غير ذلك . انتهى .

وسماه محمد بن حسين الزبّيدى في مصنفه في «طبقات النحويين واللغويين» ؛ فقال : أبو الحكم مُنذِر بن سعيد القاضي ، سمع بالأندلس من عبيد الله بن يحيى ونظرائه ، ثم رحل حاجاً سنة ٣٠٨ ؛ فسمع بمكة من محمد النيسابوري كتابه المؤلف في اختلاف العلماء للمستى ب «الإشراف» . وروى بمصر «كتاب العين» للخليل ، عن أبي العباس ابن ولّاد ، وعن أبي جعفر بن النحاس . وكان متفنناً في ضروب العلم . وغلب عليه التفقه بمذهب أبي سليمان داود بن علي الإصبهاني المعروف بالظاهرى ؛ فكان يؤثر مذهبه ، ويجمع كتبه ، ويحتج بمقالته ، يأخذ بها لنفسه ، فإذا جلس مجلس الحكومة ، قضى

بعذهب مالك بن انس وأصحابه الذي عليه العمل في بلده ، ولم يعدل عنه . قال : وكانت ولاية منذر لقضاء الجماعة بقرطبة في ربيع الآخر سنة ٣٣٩ . ولبت قاضياً الى أن توفي في عقب ذي القعدة سنة ٣٥٥ . فكانت ولايته القضاء ست عشرة سنة كاملة — رحمه الله وغفر لنا وله !

ذكر القاضي محمد بن السليم

وولي القضاء بعد البلطوطي محمد بن إسحاق بن السليم . ونصّ ظهير ولايته :
بسم الله الرحمن الرحيم ! هذا كتاب أمر به أمير المؤمنين الحكم المستنصر بالله محمد بن إسحاق بن السليم ؛ ولأه به خطة القضاء ، واختاره للحكم بين جميع المسلمين ، ورفعته الى أعلى المراتب عنده في تنفيذ الاحكام ، غير مطلق يده إلا بالحق ، ولسانه إلا بالعدل ! «
ورسم له في كتابه رسوماً بدأ فيه بأمانة الله — عز وجل ! — اليه ، وجعل الله الشهيد بها عليه ؛ أمره بتقوى الله العظيم الذي يعلم خائنة الأعين ، وما تخفي الصدور ؛ وأن يجعل كتاب الله أمامه ينظر فيه نظر المتفكر المعتبر ؛ فإنه عهد الله الذي بعث به نبيه — صلى الله عليه وسلم ! — فأحلّ حلاله ، وحرّم حرامه ، وأمضى أحكامه ، وفارق الأئمة . على أنهم لن يضلوا ما اتبعوه ؛ فهو العروة الوثقى ، والطريقة المثلى والنهج المنير ، ودين الله القويم .

وأمره أمير المؤمنين أن يقتدى بسنة رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — التي بها عملت الأئمة ، وعليها اتفقت الأئمة ، فالحق معروف ؛ والباطل مكشوف ؛ وبينهما مشتبهات فيها يُحمد التوقف ، وعندها يُشكر التثبت ، ففي كتاب الله — تعالى اسمه ! — وسنة نبيه — صلى الله عليه وسلم ! — أصل الدين ، وفرعه ، ودليله ، وتأويله ، ومن يرد الله به خيراً يوفقه للاقتداء بهما ، والاقتباس منهما .

وأمره أن يصلح سريره فيها ، يصلح الله علانيته ؛ وأن يبرأ من الهوى ؛ فإنه مضلة عن طريق الحق ؛ وأن يجعل الناس في نفسه سواء ، إذا جلس للحكم بينهم ، حتى لا يطمع فيه الشريف ، ولا يئأس منه الضعيف .

وأمره أن يعتبر أمره وما قلده ؛ فيعلم أنه راكب طريقاً منتهاها الى الجنة أو الى النار :

ليس عن أحدهما مصرف ، ولا بينهما موقف ، فحق لمن أراد النجاة أن يستكثر من الحسنات ، ويمنع دينه ممن أراد أن يؤنس في الشبهات ، ويعلم أنه حاكم في ظاهره ، محكوم عليه في باطنه ، تطوى كل يوم صحيفته على ما أودعها ، حتى ينظر فيها غداً بين يدي الله — عز وجهه ! — يوم « تُؤْفَى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ » ^(١) ، فمن حاسب نفسه في الدنيا ، كان أيسر حساباً في الآخرة .

وأمره أن يتحفظ في حين وقوع الشهادات عنده ؛ فلا يقضى بين المسلمين منها إلا بما أقامه به التحقيق على السنة العُدول ، ذوى القبول ، وإن استراب في شهادة أحدهم وقتاً ما ، أن يبحث عنها ، فإن ثبت أنه ارتشى ، أو شهد بالهوى ، فعليه أن يسقط شهادته ، ويخل عدالته ، تنكيلاً له ، وتشديداً لمن خلفه ، وأن يحمل على الناس معاريف الوكلاء على الخصومات ، ويطرح أهل اللدد الظاهر منهم ، ولا يحمل فضل حجاجهم ممن لا يقوم بهم .

وأمره أن يحتسب بأموال اليتامى ، ولا يولى عليهم إلا أهل العفاف عنها وحسن النظر فيها ؛ وأن يجدد الكشف والامتحان عن أموال الناس والاحباس واليتامى ، يمنع من قبالتها إلا على وجوهاً مما لا يبد منه من التنفيذ فيها ، وطلب الزيادة عند ذوى الرغبة في قبالتها .

وأمره أن يختبر كاتبه وحاجبه وخدَمته ، ويتفقد عليهم أحوالهم إذا غابوا عن بصره .

وأمره أن لا يُعجل في أحكامه ؛ فعالمجل ، لا يؤمن الزلل ؛ وأن يرفع إلى أمير المؤمنين ما أشكل عليه الفصل فيه ، ليصدر إليه من رأيه ما يعتمد عليه ، إن شاء الله ! والله يسأل أمير المؤمنين التوفيق بمنه وفضله ! وكتب يوم الاثنين ، للنصف من شعبان ^(٢) سنة ٣٥٣ .

ولما استمرت أيام ولاية أبي بكر بن السليم ، عمدت الناس سيرته ، واطمأنوا إلى عدله ، ولم يعسبه منهم عائب ، إلا من طريق البطء بقضائه ، والتطويل في أحكامه . وكان كثيراً ما يفعل ذلك فيما يتلبس عليه ، ويحتذى طريق أحمد بن بقر القاضي ؛ فكان ربما أفشى لومه

بعض من لحقه ذلك ، ممن يخاصم عنده ؛ ثم ، لما مات ، أشفق الناسُ جميعاً من فقده ، واجتمعوا على ثنائه والدعاء بالخير له . وكانت وفاته عشية يوم السبت لسبع بقين لحمدى الاولى سنة ٣٦٧ .

نبذ من أنباء محمد بن يعقوب بن زرب

وهو أحدُ صدور الفقهاء في زمانه بالاندلس ؛ فقد كان إذ ذاك يسمّى في علمه وورعه ابن القاسم . وكان له حظٌ كبيرٌ من علم الإعراب والفقه ، يجمع ذلك الى العبادة ، وسرود التلاوة للقرآن . وكان من أخطب الناس فوق منبر ، وأحسنهم ترتيباً لمنطقه ، وأظهرهم خشوعاً في موقفه لمُخطبته ، وأقرعهم لمن تقرّعه بوعظه ؛ لا يملك أحدٌ من البكاء عينيه ، عند سماعه . قال فيه ابن عَفْرِيف : يُحَقِّقُ قول الحسن البَصْرِيِّ من أن الموعظة ، إذا خرجت من القلب ، وقعت في القلب ، وإذا خرجت من اللسان ، لم تجاوز الأذان . وكان في تعرفاته حازماً فظناً .

قال ابن حَيَّان : سمعتُ المشيخة يقولون إنه لَمَّا ولى القضاء ، احتبس خواص أصحابه المشاورين ، وقد جاءوه مُهَنِّين ؛ فَأَمَرَ غَلَامَهُ : فكشف عن مال عظيم صامت في صندوق له ، وقال : « يا أصحابنا ، قد عرفتم ما نحن به من تَوَلَّى القضاء قديماً من سوء الظنة ؛ وأخشى أن أطلق الناس على غرضي ! وهذا حاصلي ، وفيه من العَيْن كذا ؛ وفي كُحَّازِنِي ما بقي بقيمته ، وحظي من التجارة ما عِلِمْتُمْ ! فإن فشى من مالى ما يُنَاسِبُ هذا ، فلا لوم ؛ وإن تباعد عن ذلك ، فقد وجب مقتى . وأسألُ الله تَخْلِيصِي مما تَنَشَّبْتُ فيه ! » فدعوا له . وكان ، مع سعة حاله وعلمه ، مُجْتَهِداً ، ورعاً ، كثير الصلاة والتلاوة ، حتى قيل إنه كان يُخْتَمُ القرآن كل ليلة .

ومن « المَدَارِك » : رأيتُ ابن زَرْبَ بعد وفاته ؛ فسألته ؛ فقال : « ما وجدتُ أضرَّ من الاختلاف إلى أبواب الملوك . وما وجدتُ شيئاً أنفع من تلاوة القرآن ! » ولَمَّا بنى المنصور بن أبى عامر مسجد الزاهرة ، واستشار الفقهاء في التجميع فيه ، أفتى القاضي بمنع ذلك . وقال بقوله ابنا دَ كُوان ، وابنُ المكوى ، وابنُ وليد . وساعده ابنُ العطار على التجميع ؛ فاستحي ابن زَرْبُ ، ولم يجمع فيه حتّى مات ؛ فجمع حينئذ . وقال

عنه ابن حارث : كان لا يحكم في شهر رمضان ، ويفرغ فيه نفسه للسَّعَلِ والعبادة ، لم يزل مواظباً على ذلك إلى أن مات — رحمه الله !

قال الحسن بن محمد : وكان أَحْفَظَ أهل زمانه للفقهِ على مذهب مالك وأصحابه ، حليماً ، محتسلاً ، صبوراً ، زُفَاعاً لمن علق بحبله ، جميل المنظر ، سهَّلَ الخلق ، حسن الصورة ، طيب الرائحة ، نظيف الملبس والركب والطعام والفأكة ، سمحاً ، صليماً في ذات الله ، رفيقاً ، لم يحفظ عنه أنه قرع أحداً بسوطٍ مدَّةَ قضاائه ، لاتأخذه مع ذلك في الله لومة لائم . ولم يكن يخاطب الخليفة هشاماً ولا المنصورَ بن أبي عامر قَئِماً دولته بغير التسديد على الرسم القديم ؛ قرأتُ مخاطبته لهما في كتاب ارتقاب الإهلة المرسوم للقضاة في شهر رمضان ، ونُخِرَجه على العادة المعروفة للأعلام فما يصحَّ لدينه من أمرها ؛ فكانت مخاطبته للأمير هشام : « أصلح الله أمير المؤمنين سيدي ، وأبقاه ، وأيده بطاعته ! » وكانت مخاطبته لحاجبه المنصور : « ياسيدي ، ومن وقَّفه الله لطاعته وعصمه بتقواه ! »

واعتنى القاضي ابن زَرْب بطلب أصحاب ابن مَسْرَّة ، والكشف عنهم ، واستتابه من علم أنه يعتقد مذهبهم ؛ وأظهر للناس كتاباً حسناً وضعه في الردِّ على ابن مَسْرَّة ، قرئَ عليه وأُخذَ عنه . وكان سنة ٣٥٠ . انتاب جملةً جيءَ بهم إليه من أتباع ابن مَسْرَّة ؛ ثم خرج إلى جانب المسجد الجامع الشرقي ، وقعد هناك ؛ فأحرق بين يده ما وُجد عندهم من كتبه وأوضاعه ؛ وهم ينظرون إليه في سائر الحاضرين .

ووقف يوماً هذا القاضي بباب أبي بكر الرُّبَيْدِيِّ النحويِّ ، مُعَلِّم الخليفة هشام ؛ فلما أُوذِنَ به ، بادر بالخروج إليه حافياً ، مكشوف الرأس ، كما كان يجلس في بيته ، فوقف بين يديه ، قائماً على قدميه ، إجلالاً له ، وأبلغ في شكره على تعهده وفوافه ابن زَرْب حقَّ تكرمته آياه ، وسأله الجلوس ؛ فأبى عليه وأنشده مُتَمَثِّلاً :

أُقُومُ وما بى أن أقُومَ مَذِلَّةً عَلى فانى للكرام مُذَكَّلُ
على أنَّها مَتى لغيرِكَ هُجَّةٌ ولا كُنَّها بئنى وبئكَ تُجْمَلُ

قال الحسن بن محمد في كتابه المسمَّى بـ « الاحتفال في تاريخ أعلام الرجال » : وأمتحن القاضي ابن زَرْب ، على فضله ، مع عوامِّ الناس بقربة ، في باب ابتطائهم للسقى ؛ فدعا بهم

في السَّخْل الذي توالى عليهم بأعظم ما امتحن به قاضٍ قَبْلَهُ ، وذلك أَنَّهُ بُرِزَ بِهِمْ عَشْرَةَ
 مَرَّةً : حضر معهم المنصور محمد بن أبي عامر استسقاءً واحداً ، ولبؤسه ثيابٌ بيضٌ ، وعلى
 رأسه أَقْرَفٌ وَشْيٌ أَغْبَرٌ ، على شكل أهل المصايب بالأندلس قديماً ، قد أبدى
 الخشوع ، وهو بالكِ ، ودموعه تسيل على لحيتيه ؛ فتقدَّم إلى جناح المحراب عن يمين
 الإمام ، وقد كان فُرش له هناك حصيرٌ لِيُصَلِّيَ عليه ؛ فدفعه رجله ، وأمر بنزعه ،
 وجلس على الأرض ، وشهد الاستسقاء ؛ فلما تمَّ ، أمرَ القاضي بتفريق صدقات كثيرة من
 مال أو طعام عن خليفته وعن نفسه . ولهجت العامةُ بذمَّ القاضي ، واستبطاء الرحمة
 بوسيلته ، وأطلقوا أَلْسِنَتَهُم بِالطَّعْنِ في دينه ، ووصفِهِ بِالرَّكُونِ إلى ابن أبي عامر ،
 وعابوه بالقبول لهداياه ، والاستساعةَ لمطيَّته ؛ فلما تُكْرِّرُ بالاستسقاء وإبطاء الغيث ،
 هاجت العامةُ في بعض بروزه إلى الرِّبْض ، وثارت ، فاجتمعوا إليه بعد إتمامه الصلاة ،
 يعططون ، وينكثونه بمعا به ، ويقولون له : « بُئْسَ الوسيْلَةُ انت إلى الله تعالى والشفيع في
 إرسال الرحمة ، إذ أصبحت إمامَ الدين ، وقِيَمَ الشريعة ! ثم لا تتورَّع عن قبول
 ما يُرْسَلُ به إليك من الهدية التي لا تليق إلا بالجبايرة ! » وأبدوا في ذلك ، وأعادوا ،
 وهمُّوا أَن ييسطوا إليه أيديهم ويمتهنوه ، حتى لا ذ منهم بالثُّرْبَةِ ^(١) المنسوبة إلى السيِّدة
 مُرْجَان ، بمقبرة الرِّبْض بقرطبة ؛ وكانت حصينةً الأبواب ، منيعةً الأسوار ، فصار فيها ،
 وأغلق أبوابها عليه ، واحتصن بها منهم ؛ وأرسل إلى صاحب المدينة يستغيثه ، فأرسل
 الفرسان والأشراف إلى ناحيته ؛ فكشفوا عنه من كان قد تلفَّف به من العامة ،
 وفرَّقوهم ، وانصرف إلى داره سالماً ؛ وقد لقي منهم أذى شديداً . فلما عاود البروز إلى
 الاستسقاء بعد ذلك ، أرسل المنصور إليه خيلاً كثيرةً من عنده ، أحاطت بأَكْنافِ
 المصَلَّى عند تكامل الناس فيه قبل الصلاة ، استظهر بهم على شغب العامة ؛ فلم يجسر أحدٌ
 من السُّفَهَاء على النطق بكلمة شرَّ . وكان لا يجلس للحكومة حتى يأكل ؛ وكان موصوفاً
 بطيب الطعام : له منه ومن الحلواء والفاكهة وظيفةٌ معلومة . وكان يقول : « لا تُشَرَفِ في
 كَوْنَيْنِ ! » ورفع فيه — على ما حكاه عياض — حديثاً لبعض السَّلَف .

ثم قال : توفي — رحمه الله ! — في رمضان سنة ٣٨١ . ومولده في رمضان سنة ٣١٩ .

وتفاقدته الناس، وأثنوا عليه حسناً. وأظهر ابن أبي عامر لموته غمّاً شديداً، وكتب لورثته كتاب حفظ ورعاية أنتفعوا به؛ واستدعى ابنه محمداً، وهو طفل، ابن ثلاثة أعوام؛ فوصله بثلاثة آلاف دينار، وأطاف، قيمتها ما يناله من العدد المسمى، وليس ذلك من أفعال المنصور ببذخ؛ فقد كان في حُسن معاملته للناس، والوفاء لهم، بمنزلة لا يقوم بوصفها كتاب، حتى يُقال إنه لا يأتي الزمان بمثله في فضله، ولا طفرت الأيدي بشكله.

ومن عجيب أخبار محمد بن عبد الله بن أبي عامر وحديثه — رحمه الله! — ما وقع في كتاب الفقيه أبي جعفر أحمد بن سعيد بن أبي الفيتا، عند ذكره أيام المنصور ودولته. ونقله غيره؛ ونصّه: قال: أخبرني بعض من رويت عنه أنه كان بائناً ليلة، مع بعض إخوانه، في غرفة؛ فرقد رفيقه ودنيّه؛ ولم يرقد هو قلقاً وسهراً؛ فقال له صاحبه: «يا هذا! قد أضرتني في هذه الليلة بهذا السهر؛ فدعني أرقد.» فقال: «إني مُفكّر مشغول البال!» فقال له صاحبه: «يا هذا! وانت أمير المؤمنين؟» فقال له: «هو ذلك!» فعجب منه وقال له: «بالله! لتأخذ معي في هذا الامر، وساعدني فيه!» فقال له: «يصلح فلان ويصلح فلان!» وسمي له جماعة، وهو لا يجوز من المذكورين أحداً، إلى أن قال له: «يصلح أبو بكر بن يثقي بن زرب» فقال له ابن أبي عامر: «يا هذا! فرجت عني! ليس بالله يصلح لها أحدٌ غيره!» ثم رقد. فضت الأيام والليالي؛ وولى ابن أبي عامر الخطط، إلى أن صار له ملك الأندلس كله بخلافة المؤيد بالله، واستولى على الامر والنهي به؛ وذلك الرجل رفيقه وصاحبه يتوقع أن يتذكر المنصور لاحتقاره في تلك الليلة؛ فلما كان في بعض الليالي، مات القاضي ابن السليم ليلاً. وكانت لمحمد بن أبي عامر في أيامه عيون بالليل والنهار، لا يقع أمر من الامور حتى يعلم به. فأخبر بموت ابن السليم ساعة موته في الليل؛ فبعث في ذلك الرجل رفيقه في تلك الساعة. فلما وصل اليه رسوله، تداخلكه من الفزع غير هليل؛ فحشى على نفسه؛ فنهض اليه، وأكفأه معه؛ فلما وصل قال له: «يا هذا! قد مات القاضي ابن السليم!» قال: فزاد فزع الرجل، ثم قال له: «من ترى أن يولي القضاء؟» قال له: «الذي رأينا تلك الليلة! محمد بن يثقي بن زرب!» فقال له المنصور: «فانهض اليه، وأقرأه سلامي، وبشّره

بالقضاء ، وأخبره بكل ما دار بيني معك في تلك الليلة ، حرفاً بحرف ، ولا تنقصه شيئاً ، ولا توجد عذراً إن اعتذر ! » وسكن روع الرجل ونهض الى ابن زرب ، فاعتذر له ، فلم يقبل له عذراً ، وحكى ما دار له مع المنصور قديماً ، وفرضي القضاء ، وتقدم له .

ومن الكتاب المسمى : إن المنصور كان كثيراً ما يترشح للإمارة ، ويرجع الملك الأندلس كلها ، ويكثر من التحدث بذلك في حدان سنه ، وإقبال أمره ، ويتمنى ذلك ، ويرصده ، ويعيد به أصحابه ، ويولّيهم الخلط ، ويعنيهم بالولايات ، فيأتي ذلك كما يذكره ، وعلى ما كان يرسمه . ومنه قال : أخبرني الفقيه أبو محمد علي بن أحمد ، قال : أخبرني محمد بن موسى بن عزرون ، قال : أخبرني أبي ، قال : « اجتمعنا يوماً في مُنْتَزَمٍ لنا ، بجهة الناعورة بقرطبة ، مع المنصور بن أبي عامر ، وهو في حدائة سنه ، وأوان طلبه ، وهو مُرْجِي مؤمِّلٌ ، ومعنا ابن عمّه عمرو بن عبد الله بن عسقلاجة ، والكاظم ابن المرعزي ، والحسن بن عبد الله بن الحسن المالحق . وكانت معنا سفرة فيها طعام ، فقال ابن أبي عامر ، من ذلك الكلام الذي كان يتكلم به : « إني لا بد أن أملك الأندلس ، وأقود العساكر ، ويُنفذ حكمي في جميع الأندلس ! » ونحن نضحك معه ، وتتعجب من قوله ، فقال لنا : « تمتوا علي ! » . فقال كل واحد منهم ، فقال عمرو بن عبد الله بن عمّه : « أتمنى أن تولّيني على المدينة ! نضرب ظهور الجنّة ونفتحها مثل هذه الشاردة ! » وقال ابن المرعزي : « أشتي أن تولّيني أحكام السوق ! » وقال ابن الحسن : « أحب أن تولّيني قضاء ريّة ! » قال موسى بن عزرون : « فقال لي : « تَمَنَّيَّ انت ! » فشقت لحيتي ، وقلت كلاماً سمجاً . فلما صار المنصور الى ما صار اليه من ملك الأندلس ، ولي ابن عمّه المدينة ، وابن المرعزي السوق ، وولي ابن الحسن ريّة ، وبلغ كل واحد منهم الى ما تمنى . وأغرمني مالاً عظيماً أحجف بي وأفقرني ، لقبج ما كنت قد جئت به . »

وكان المنصور من أهل الذكاء والنبيل والبأس والحزم ، تصرف ، بعد العلم والطلب ، أيام الخليفة الحكم ، في الأمانات والقضاء ، ثم ملك الأندلس بولاية الحجابة لهشام ، وذلك في النصف من شعبان سنة ٣٦٦ ، فاستولى على كثير من الأمصار ، وصار خبره أطيّب الأخبار . ولم يزل على حاله من الظهور ، والعز المتصل المشهور ، الى أن توفي بمدينة سالم ، سنة ٣٩٢ ، وهو منصرف من غزو بلاد الروم . وقد كان عهد الى ثقافته أن يدفنوه

حيث يموت ، ولا يحملوه في تابوت ؛ فقبروه هنالك . وعلى مشهده مكتوبٌ — رحمه الله وأرضاه ! — :

آثارُه تنبيك عن أخباره حتى كأنك بالعيان تراه
تالله ! ما يأتي الزمان بمثله أبداً ، ولا يحصى الشغور رسواه

ذكر الحسن بن عبد الله الجذامي قاضي رية

وأما الحسن بن عبد الله الجذامي المالقي ، فهو أوّل قضاة الدولة العاصرية بكورة رية ، حسبما حكاه ابن أبي الفيّاض ونقله غيره . وكان — رحمه الله ! — فقيهاً ، نبياً ، قطيناً ، متفتناً ، بصيراً بمذاهب العلماء ، تفاعاً للفقهاء ، شديداً على أهل الأهواء ، رفيقاً بالضعفاء ، سكن بقرطبة مع أبيه ، إذ كان له بها مالٌ وإصهارٌ ، وتردّد إليها . وصحب فيها ، أيام قراءته ، محمد بن أبي عامر وغيره من أهلها ، وأخذ عن أشياءها . وأصله من رية ، من العرب الشاميّين ، النازلين بها عند الفتح . واختصّ سلفه منهم بسكنى مالقة ، وهي إحدى مدائن الكورة ؛ وحدث عمّالها في القديم ، من جهة الشرق ، الحمة ، حيث الماء السخن العجيب الغريب ؛ ومن ناحية الغرب ، حصن الورد ، المعروف الآن بمُنْت مَيُور ، القريب من مربلة ؛ ومن جهة الجوف ، وادي شليل ، حيث حصن بني بشير ، والرتيسول ، ثم الأرض المعروفة بالخنوس ، إلى قرية جليانة^(١) القريبة من استبة^(٢) ، إلى حوز مؤرور . قال القاضي أبو عبد الله بن عسّكر ، صدر كتابه الذي وصف فيه مالقة : أما الاسم المنطلق على جميع الكورة فريّة ؛ وأظنّها اسماً عجيباً . « والرأي » عندهم المليك ونحوه ؛ وبهذا الاسم توجد في كتب الاعاجم . وكان ابن الحسن المتقدم الذكر من أصحاب المنصور ، الملازمين له في أسفاره ، لم يختلف عنه في غزواته إلى بلد ، مدّة حياته ، معقوداً له على جُند بلده ، مُعظما في قطره ، مرجوعاً إلى نظره ؛ وكان كثير البدار إلى ملاقة العدو بنفسه . وكان هجيراً عند القتال

(١) ق : جليان . — (٢) ق : الرجة .

قول رسول الله — صلى الله عليه وسلم — : « لا يجتمع كافرٌ وقاتله في النار أبداً »
 واستشهد — رحمه الله — في غزوة جربيرة المشهورة ، في جملة من استشهد من
 المسلمين ؛ وكانوا نحو ثمانمائة فارس : قُتل فيهم رؤساء العسكر ، مثل يحيى بن مُطَرِّف ،
 وقاسم بن منصور ، والكثير من وجوه الناس . ثم نصر الله جنده وعسكره ؛ فحسن الظنَّ
 وحقق الرجاء ، ومنح عباده الظفر ، بعد اليأس منه . قال أحمد بن سعيد : وذلك برأى
 رآه المنصورُ بن أبي عامر . وهو أن عهداً وشدةً في نقل المحلَّة إلى ربوة مُشرفة ، أشرف
 منها على جميع النصارى ؛ فلما رأى الناس شخصه في أعلاها ، وعلموا مكانه ، رجحوا
 ظنونهم ، مع ما ألقى الله تعالى في قلوب الروم من الرعب ، وأنَّ المسلمين في قوَّة ، والمددُ
 يأتيهم ، والأجناد تتكافل عليهم ؛ فانهمزوا وتفرَّقوا ؛ وتبعهم المسلمون نحو عشرة أميال ،
 واستولوا على محلَّتهم . وعند ذلك كتب المنصور كتابه المشهور إلى من فرَّ عنه من
 جنودٍ ، يؤبَّخهم .

ومن فُصوله ما نصَّه : « وكثيراً ما فرط من قولكم ، وسبق من عزمهم ، أنكم
 تجهلون قتال المعارك والحصون ، وتشتاقون مُلاقة الرجال على العجول . فحين جاءكم
 شائجه بالامنيَّة ، وقاتلكم بالشرطيَّة ، وظهرت لكم رعدة الطائفة النصرانيَّة ، أنكرتم
 ما عرفتم ، ونفرتُم ما ألقتم ، حتى فررتُم فرارَ اليعافير من أساد الغيل ، وأجفلتم إجمال
 الرئال عن المقتنصين ! فألحقتم العار بأنفسكم ، بعد اختياري لكم ؛ وطرقتُم الشرَّ على
 أعناقكم ، وضيَّعتم حرماكم ، وأحضرتم ذمتكم ؛ فلا نفعتم رعيَّتكم ، ولا تزيينى
 حفظتكم ، ولا وجوهكم أبقيتكم ، ولا غضب الله ورسوله أتيقنتم ! فقد قال الله عزَّ وجلَّ :
 « يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا ! إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً ، فَأُتْبِئُوا وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيراً ؛ لَعَلَّكُمْ
 تُفْلِحُونَ » ^(١) . وقال : « وَمَنْ يُؤْلِمْ يَوْمَئِذٍ دُبرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفاً لِقِتَالٍ ،
 أَوْ مُتَحِيزاً إِلَى فِئَةٍ ، فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ؛ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ
 الْمَصِيرُ » ^(٢) ! « فقيمَ ولمَ كان انخيازكم ، أشكاً في وَعْدِ رَبِّكم ؟ أم خوراً في أصل
 طبعكم ؟ أم عجزاً عن دفع باطلهم بحقكم ؟ ما كان إلَّا لسفه أحلامكم وسوء نظرکم في عاقبة
 أموركم ! يا أحلام الأطفال ، وأخلاق الرجال ! أنجوتم إلى دار الفناء ، التي لا تنقطع هومها

ولا ترتفع غمومها؟ وتركتم النزوع إلى دار البقاء، التي لا ينصرم نعيمها؟ لولا رجال^١ من الله صدقوا، فرفضوا عنكم العار بجلادهم وحرّروا رقابكم من الذلّ بجهادهم، وبدّلوا في الله ما بدّلوه بحكم القرآن، والرعاية لِذِمَمِ الدِّينِ والسلطان، لبرئت من جماعتكم، وأوجبتُ المؤاخذه على كافّتكم، وخرجتُ الإمام والأئمة عن عهدتكم، ونصحتُ المسلمين في الاستبدال منكم بغيركم! ولن أعدم من الله العليّ العظيم عاجلَ نصريّ وحسنِ عقبي لعباده المخلصين، وأوليائه المتّقين! فلا بدّ أن ينصر دينه بما شاء «لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ»^(١)!

وخلف القاضي ابنُ الحَسَنِ بعد وفاته، في مكان يتولاه، أخوه أحمدُ بن عبد الله ابن الحَسَنِ. قال عياض، وقد ذكره في «مدارك»^٢: سمع من قاسم بن أَصْبَغ وغيره. واستقضى بكورة رية إلى أن توفي. وكان مشاوراً. وكتب عنه فيما قيل. توفي في آخر سنة ٣٩٢.

ذكر القاضي ابن بَرطال والقاضي أبي العباس بن ذَكْوَان

وتقدّم بقرطبة قاضياً، بعد ابن زَرْب، مجدُّ بن يحيى بن زكرياء التيميّ، المعروف بابن بَرطال^(٢)، خال المنصور مجد بن أبي عامر.

ثمّ تلاه أبو العباس أحمد بن عبد الله بن ذَكْوَان، وتسمّى بقاضي القضاة. قال ابن عفيف: وكان من خَيْرِ القضاة نزاهةً، وعلماً، ومعرفةً، ورزاقاً، وعدلاً، وحزامةً. وقال غيره: كان القاضي أحمد بن عبد الله في ولايته موقر المجلس، مهيب الحضرة؛ ما رأيتُ مجلسَ قاضٍ قطُّ أوقرَ من مجلسه. وكان إذا قعد للحكم في المجلس، وهو غاصٌّ بأهله، لم يتكلّم أحدٌ منهم بكلمة، ولم ينطق بلفظةٍ غيرُهُ وغيرُ الخصمَينِ بين يديه، وإنما كان كلامُ الناس بينهم إيماءً ورمزاً، إلى أن يقوم القاضي؛ فصار حديثُهُ في ذلك عجيباً.

ولقد أتته، في بعض مجالسه، من الأديب أبي بَحْر أنس بن أحمد الجيّانيّ، داهية لم يبلغه بمثلها أحدٌ، لفرط هيئته؛ وذلك أنّه كلّمَ بين يديه خضماً له، كلاماً استطال فيه عليه، بفضل أدبه، وطلاقة لسانه؛ وفارق عادة المجلس في التوقيف، فرفع صوته، وعزّ عطفه

(١) سورة التوبة: ٣٣، سورة الصف: ٩. — (٢) ق: بطال.

وحسر عن ساعديه ، وأشار بيديه ، مادّاً لهما الى وجه خصمه ، واعياً على الأعوان تقديمه . فتاوت له القاضي بنفسه ، وأنكر عليه إكثاره ، وقال : « مهلاً ! عافاك الله ! اخفض صوتك واقبض يدك ! » فقال له أنس : « ومهلاً يا قاضي ! أمن المحدثات أنا ؟ فأخفض صوتي ، وأستر يدي ، وأعطى معصمي لديك ! أم من الأنبياء أنت ؟ فلا أجهر بالقول عندك ! وذلك شيء لم يجعله الله تعالى إلا لرسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — لقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ^(١) . » ولست به ولا كرامة ! وقد ذكر الله تعالى أن النفوس تجادل عنده يوم القيامة في الموقف الذي لا تعدله مقامات الدنيا في الجلالة والهيبة . قال الله تعالى : « يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا وَتُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ^(٢) ! » لقد تعدّيت ، يا قاضي ! طورك ! وعلوت في منزلتك ! وإنما البيان ، بعبارة اللسان ، وبالمنطق ، يستبين الباطل من الحق ؛ وإنما البوس ، مع النحوس ، ولا بدّ في الخصام ، من إفساح كلام ! » قال : فبهت القاضي بقوله ، وأغضى على تقريره ، وجعل يقول : « الرفق أولى من الخرق ! » وانصرف أنس ، والناس يعجبون من صبره له .

قال : وكان من أرفع خلال القاضي ابن ذكوان ، صحة رأيه ، وإحاضه النصيحة لمن شاوره . ولآه القضاء المنصور بن أبي عامر ؛ وكان من جلة أصحابه وخواصه ؛ ومحلّه منه فوق محلّ الوزراء ، يفاوضه في تدبير الملك وسائر شأنه .

قال عياض في « مدارك » : لم يتخلّف عنه في غزوة من غزواته ، ولا فارقه في ظعن ولا إقامة ؛ وكذلك كان حاله مع وكّديه المظفر والمأمون بعده : قد تيمّنا برأيه ، وعرفوا النجاح في مشورته . وكان له بداخل القصر بيت خاصّ به ، يأتيه آخر النهار ؛ فيجلس فيه إلى أن يخرج اليه ابن أبي عامر : فيفاوضه في جميع ما يحتاج اليه . وربما بات عنده بالنزاهة وخفة الوطأة ، حتى قيل إنه ما سأله ، على مكاتته منه ، حاجة لنفسه ولا لغيره بتصرّيح ، مع كثرة ما انقضت على يديه من حوائج الناس ؛ بل كان يعرض ما يحتاج إليه

عرضاً بالمنكر والمستحسن ، فيستطرد للبحث عنها . ولم يزل على هذا الى أن توفّي المنصور ، وولى ابنه المظفر ، فزاد أثره ، إلى أن فسد ما بين القاضى وبين وزير الدولة عيسى بن سعيد ، بسبب فسّخ شراء ضيعة اشتراها عيسى من وكّلد ابن السليم السفيه ، فقضى ابن ذكوان بردها إلى السفيه ، وفسّخ بيعه . فالتحمت بينهما العداوة ، وعمل عيسى فى طلب ابن ذكوان وجوه الحيلة ، إلى أن أوقع المظفر بخادمه ، الغالب على أمره ، طرفة ، فسعى به عيسى . وكانت لابن ذكوان من طرفة ألطف منزلة . ونسب عيسى طرفة وأصحابه الى القدح فى الملك ، فقتل طرفة فاشتملت التهمة على ابن ذكوان خاصة ، فوجد عيسى السبيل . وصرف المظفر أبا العباس بن ذكوان عن القضاء والصلاة ، وصرف أخاه أبا حاتم عن المظالم ، وساء رأيه فيهما .

وولى القضاء والصلاة عبد الرحمن بن قطيس ، فلم يقم ، على استقامته واستقلاله ، مقام ابن ذكوان لتبريزه . فغن القضاء اليه ، وأسف الناس على فقدّه . وحسن رأى عبد الملك عما قرب منه ، فصرف أبا العباس إلى خطّته بعد تسعة أشهر من عزله ، فازداد رفعة إلى رفعتة ، وسكنت حاله عند المظفر ، لاسيّما عند اتهامه وزيره عيسى عدو ابن ذكوان بالقدح فى دولته ، وبطش المظفر به وقتله إياه ، ففرغ مكانه لأبى العباس ، واستراح منه . فلم يكن يجرى شئ من أمور المملكة إلا عن مشورة ابن ذكوان ، إلى أن هلك عبد الملك المظفر ، وولى أخوه عبد الرحمن ، فرفع منزلته ، وولاه الوزارة بمجموعة إلى قضاء القضاء . وبقى ذلك إلى أن انقضت دولة بنى عامر ، بقيام المهدي بن عبد الجبار المروانى عليهم ، أوّل ملوك القننة ، وأحقّد الناس على ابن ذكوان لخاصّته من العامرية ، ناقاً عليه أحكاماً أمضاها عليه فى قضائه ، فتوقّف عنه لجلالته ، وأزال عنه اسم قاضى القضاء واقتصر به على قضاء الجماعة . وعلى إثر ذلك قتل المهدي ، وبايع الناس لهشام ، خلافته الثانية . وقام واضح الصّقلى بأمره وحجابه ، والبرابرة ، مع سليمان المستعين ، يأتون قرطبة ، ويرومون دخولها ، وكان ميل الناس وابن ذكوان إلى السلم وصلاح البرابرة ، فيقال إن ابن ذكوان نصح لهشام فى واضح ، فبلغته المناصحة ، فسعى على بنى ذكوان بعلّة التهمة فى الميل إلى البرابرة ، وأنّ الناس بيع لاشارتهم . فننّفذ أمر هشام بإخراجهم عن الأندلس ، وتقيضهم إلى العداوة ، فحملوا إلى المرية ، وأجيزوا لحينهم

البحر في حال شدة ارتجاجه ؛ وُعُتِفَ بهم ، وسلبوا دوابهم وثيابهم . فكَتِبَتْ سلامتهم ، وخرجوا إلى وهران ؛ وقامت لِنَكْبَتِهِمْ بِقُرْطُبَةِ الْقِيَامَةِ . ثُمَّ قُتِلَ وَاضِحٌ وَحَسُنَ الرَّأْيُ فِيهِمْ ، وَوُجِّهَ عَنْهُمْ ، وَعَادُوا إِلَى وَطَنِهِمْ ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَمْ يَتَعَاوَدُوا الْعَمَلَ ، وَلَا تَقْلَدُوهُ ، مَعَ تَكَرُّارِ الرِّغْبَةِ لَهُمْ .

وتمادى أبو العباس على حالته من السكون والانقباض ، إلى أن توفى سنة ٤١٣ . ثم تلاه أبو حاتم أخوه .

ورثي الأديبُ ابنُ الحنَّاطِ (١) الضَّريُّ أبا العباس بقصيدة فريدة ، أوَّلَها :

عفاء على الأيام بعد ابن ذكوان	وقبحاً لدنيا غيرت كلَّ إحسان
سأبكي دماً بعد الدموع بعمبرة	تغير إحساني وتبر عن شاني
وإنَّ حياتي اليومَ بعد وفاته	دليلٌ بأنَّ العذر في كلِّ إنسان
أحقاً سراج العلم أخذه الردى	وهدم ركن الدين من بعد شاني
وغودر في دار البلا علم الهدى	فزعزع أساس مضعع أركان
فشقت عليه المكرمات جيوبها	وألقت رؤوس المجد عنها محان

ذكر القاضي أبي المطرف بن فطيس

ومن القضاة بعد ابن ذكوان ، أبو المطرف عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن فطيس . وقد كان تقلد خُطَّةَ الْمَظَالِمِ بِعَهْدِ الْمَنصُورِ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي عَامِرٍ ؛ فَكَانَتْ أَحْكَامُهُ شَدَاداً ، وَعَزَائِمُهُ نَافِذَةً ؛ وَلَهُ عَلَى الظَّالِمِينَ سَوْرَةٌ مَرْهُوبَةٌ . وَشَارَكَ الْوُزَرَاءَ فِي الرَّأْيِ ؛ إِلَى أَنْ ارْتَقَى إِلَى وِلَايَةِ الْقَضَاءِ بِقُرْطُبَةِ ، مَجْمَعاً إِلَى خُطَّةِ الْوِزَارَةِ وَالصَّلَاةِ ؛ وَقُلَّ مَا اجْتَمَعَ ذَلِكَ لِقَاضٍ قَبْلَهُ بِالْأَنْدَلُسِ . وَلَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ بَشَرَ ، قَاضِي آلِ حَمُودٍ ، خَاطَبَ ابْنَ هِشَامٍ ، قَاضِي الْقَاضِيَانِ ، فِي بَعْضِ مَا يَكْتُبُ لَهُ الْقَضَاةُ مِنْ أَمْرِ الْحُكُومَةِ ؛ وَكَانَ ابْنُ بَشَرَ مِمَّنْ احْتَمَلَ إِلَى خُطَّةِ الْقَضَاءِ خُطَّةَ الْوِزَارَةِ ، وَأَثْبَتَهُمَا مَعاً فِي الْعَقْدِ

الذى أدرجه في كتابه إلى ابن هشام ، مُقَدِّمًا ذِكْرَ الوزارة على القضاء ؛ وذلك كان رُسْمُهَا عند ملوك بني مروان ؛ فلما قرأ العقد ، رمى بالكتاب وقال : « ما عهدنا وزراء القوم تُنْفِذُ احكامُهم ! » وترك النظر في تلك الحكومة . وتعجَّل منه قاضي الأندلس مخزاةً وهجنةً . وكان له بداره مجلسٌ عجيبُ الصنعة ، حسنُ الآلة ، ملبَّسٌ كُلُّه بالخضرة : جدرائمه وأبوابه . وسقفه وفرشه وستوره ونمازيقه ، وكلُّ ذلك متشاكل الصفات ، قد ملأه بدفاتر العلم ودواوين الكتب التي ينظر فيها ويُخرج منها ؛ وبهذا المجلس كان أنسه وخلوته — رحمه الله !

ذكر القاضي يحيى بن وافد اللخمي

ومنهم يحيى بن عبد الرحمن بن وافد اللخمي . ولى القضاء سنة ٤٠١ هـ ، فاستقلَّ به خير استقلال ، على ما كان بذلك الزمان من فتن واعتلال . قال ابن حبان : كان آخرَ كملاء القضاة بالأندلس عِلْمًا ، وهدياً ، ورجاحةً ، ودينًا ؛ جامعاً خلال الفضل . تقلد الشورى بعهد العاصرية ، فكان مبرِّزا في أهلها . وتقلد الصلاة بالزهراء مدَّةً ، إلى أن استغفاها ؛ ولما قامت فتنة البرابر ، كان ابن وافد أحدَ الأشداء عليهم ، وأكبر الناس نفاراً منهم ؛ فتغلَّبوا على قرطبة ، وخلعوا أميرها ؛ واشتدَّ طلبُهم على القاضي ، وقد استخفى ؛ فعُثر عليه عند امرأة ؛ فسيقَ راجلاً ، مكشوف الرأس ، نهاراً ، يُقاد بعمامته في عنقه ، والمُنَادى يُنادى عليه : « هذا جزاء قاضي النصارى ، ومُسبِّب الفتنة ، وقائد الصلاة ! » وهو يقول مجاباً : « بل والله ! وليُّ المؤمنين ، وعدوُّ المارقين ! أتم شرَّ مكاناً ، والله أعلم بما تصفون ! » والناس تتقطع قلوبهم لما نزل به ؛ فلقيته في هذه الحالة بعضُ عداه ؛ فقال له : « كيف رأيتَ صنْعَ الله بك ؟ » فقال : « ما أتم قضاة ! كان ذلك في الكتاب مسطوراً ! » ولقيه بعضُ أصحابه ، فقال : « نرى أن أبلغ أمرك أبا العباس بن ذكوان ؟ فإنه مقبولُ القول عبد البرابرة » فقال : « لا حاجة لي بذلك ! » فأدخل على المُستعين سليمان بن الحَكَم في تلك الحالة ؛ فأكثر توبيخه ؛ وأغرته به البرابرة ؛ فأمر بصلبه . فشرع في ذلك . فوردت عليه شفاعات من الفقهاء والصالحين

الذين لا يرى رذمهم، يرغبون إليه في شأنه ويقبّحون إليه ما أمر به فيه؛ وفرغ عنه الصلب والمثلة، وأمر بضمه إلى المطبق، وثقيفه. وكان السلطان يُجرى وظيفة على من فيه؛ فكان ابن وافد لا يأكل منها. ولم يبعد — رحمه الله! — أن اعتلّ في محبسه؛ فأخرج ميتاً في نَعَشٍ، منتصف ذي الحجة سنة ٤٠٤؛ فوضعه الأعوان بالساقية، موضع غسل المجاذم^(١). فاحتمله قوم إلى دار صهره؛ فسدت بابه في وجه النعش، وتبرأ منه تقية. وسمع الزاهد حماد بن عمار بالقصة؛ فبادر، وصار بنعشه إلى منزله؛ فقام بأمره.

قال صاحب «المدارك»: «وكان من عجيب الاتفاق أن ابن وافد كان قد أودع عند هذا الصالح كنفه وحنوطه وقارورة من ماء زمزم لجهازه، فتمّ مراده. وعدت من كراماته. وجاء بنعشه وصلى عليه في طائفة من العامة عند باب الجامع. ثم ساروا به؛ فواروه التراب — غفر الله لنا وله!

وعطل سليمان بن الحكم، إمام البرaire، خطة القضاء بقرطبة طول ولايته، زاعماً أنه لم يرتض لها أحداً، لما تأبى عليه وليه أحمد بن ذكوان من تقليدها؛ فمطل اسم القضاء مدة من ثلاثة أعوام وثلاثة أشهر، إلى أن هلك إمام البرaire في محرم سنة ٤٠٤، وولى على بن حمود الفاطمي، وأعاد رسم القضاء الذي كان قد عفا بقرطبة، وأحياء بأن ولأه الفقيه المشاور عبد الرحمن بن بشر. وكان آخر قضاء الخلفاء — رحمهم الله تعالى! — وذلك سنة ٤٠٧، أيام تغلب ابن حمود المذكور على ملك بني مروان بالاندلس، وظهوره على آخرهم سليمان بن الحكم صاحب البرaire، ومملكه لدار مملكتهم قرطبة. ثم هلك على بن حمود، وولى مكانه القاسم أخوه؛ فأمر القاضي عبد الرحمن بن بشر على ما كان يتولاه من القضاء لأخيه. وكذلك فعل المعتز بالله يحيى بن على لما ولى، تبع رأى أبيه وعمته في القاضي المذكور؛ فأثبتته في مكانه، وقدم محمد بن الحسن، ولد عمته زينب شقيقة أبيه، قاضياً بمالقة أيضاً؛ وذلك سنة ٤٢٦.

(١) روق: الحاويج (٢).

ذكر محمد بن الحسن الجذامي النباهي قاضي مالقة

ولندكر الآن في هذا الباب نبكداً من أنباء هذا القاضي ، وكيفية ولايته القضاء ، ومجته . فنقول : هو محمد بن الحسن بن يحيى بن عبد الله بن الحسن الجذامي النباهي . ولما عرض عليه الأمير يحيى الولاية ، تمتع ، وأظهر الإباية وسأله المتاركة بالرحم الذي بينهما . واعتذر بأموار ، منها صغر سنه ، وأخبره أن بالمدينة من هو أقعد منه بالقضاء وأولى به ؛ فردّ اعتذاره ، وعزم عليه عزماً أخافه ؛ فإنه مدّ يده الى سيفه وقال : « إن شئت ، القضاء ؛ وإن شئت ، هذا ! » مثل ما فعل الأمير إبراهيم بن الأغلب مع ابن عمه القاضي عبد الله بن طالب ، حين اختاره للقضاء بإفريقية ، فأباه . وعند ما شاهد ابن الحسن من عزم المعتلى ما شاهده ، قبل الولاية على شروط ، منها أن يستخلف عنه من يظهر له متى احتاج الى ذلك ، وإن كان مقيماً بقصره ؛ وأن ينفرد يومين من كل جمعة برسم تفقد أملاكه ، والنظر في مصالح نفسه الخاصة به ؛ وأن يكون له النظر على ولاية الكورة وسائر المشتغلين بها ، حتى لا يجري حيف على أحد ، في ناحية من نواحيها ، ولا يقع فيها نصرّف الحاكم في أمرهم إلاّ عن إذنه . فأنفذ ذلك كلّه وأمضاه . وما كان قصده ، على ما قيل عنه ، إلاّ إبعاد الكلفة عن نفسه ، وطمعه ، عند الاشتراط في تركه .

وكان حازماً ، صارماً ، عدلاً في أحكامه ، جزلاً ، وبقي على حالته إلى أن قتل الأمير يحيى الملقّب بالمعتلى بظاھر قرْمُونة ، وتولّى الأمر بعده ولده حسن ؛ وحاجبُه نجاء الصقلبي^(١) ، ووزيره أبو محمد اللسطيني ؛ فاستعفى ابن الحسن من القضاء ، وذهب إلى المدول عن طريق الحاجب والوزير ، لما رآه في الدولة من الاضطراب . وفي أثناء ذلك ، توفي حسن الأمير ، وأراد نجاء بقاء الأمير باسم ابن صغير كان له ؛ فأت حينه . ويقال إن نجاء قتله وأجمع على نحو أمر الحسينين وأن يضبط هو البلد لنفسه ؛ فدعا لذلك البربر ، وهم كانوا أكثر الأجناد ؛ فساعدوه في الظاهر ؛ وعظم ذلك عليهم . ثم إن الحاجب ترك اللسطيني بمالقة ، وتوجّه إلى الجزيرة لملكها ؛ فلم يتفق له ملكها ؛ فرجع إلى مالقة .

(١) ن : يحيى الصقلي .

فلما كان بقرية فرت بعون ، قتل الجندُ نجاءً ، وقطعوا رأسه ؛ وسبق منهم فرسان إلى مالقة ؛ فقالوا : « جئنا للوزير لنأخذ منه البشري بدخول نجاء الجزيرة . » فلما وصلوا إليه ، وضعوا فيه سيوفهم ، وقتلوه ، واستخرجوا إدريس بن يحيى من محبسه ، إذ كان معتقلاً هنالك من قبل الحاجب والوزير . وبإيعه الناس ، وتسمي بالعالى بالله ، الظاهر بأمر الله .

قال القاضي أبو عبد الله بن عسكر ، وقد ذكر في كتابه هذا الأمير : وكانت بيعته يوم الثلاثاء لعشر خلون من جادى الآخرة من سنة ٤٣٤ . وكان نبه القدر ، رفيع الذكر ، رحيم القلب ، يتصدق كل يوم جمعة بخمسمائة دينار . ورد كل مطرود عن وطنه إلى محله ، ولم يسمع بغياً في أحد من رعيته . وكان أديب اللقاء ، حسن اللباس ، يقول من الشعر الأبيات الحسان . ثم قال ابن عسكر : قدم للأحكام بمالقة الفقيه أبا عبد الله بن الحسن . ووقفت على كتاب تقديمه بأيدي عقبه ، ابتدأه بعد البسملة : « هذا كتاب أمر به ، وأنفذه ، وأمضاه من عهده ، وأحكمه الإمام أمير المسلمين ، عبد الله العالى بالله ، الظافر بحول الله ، إدريس بن المعتلى بالله — أعلى الله أمره وأعز نصره — للوزير القاضي أبى عبد الله محمد بن الحسن — وفقه الله ! — قلده به القضاء بين المسلمين بمدينة مالقة — حرسها الله ! — وأعمالها . » وهو كتاب كبير في رقى ، وتأريخه في إحدى عشرة ليلة من ربيع الأول سنة ٤٤٥ ؛ وعليه توقيع العالى بخط يده ، نصه : « يُنفذ هذا ويُعمل عليه ! والله الموفق ! وهو المستعان ! »

قال ابن عسكر : وكان الحاجب المظفر أبو مسعود باديس بن حبوس بن ما كسن ابن زيرى بن مناد الصنهاجى ، صاحب غرناطة ، يدعو للعكوتين الذين بمالقة ؛ فلما توفى إدريس بن يحيى العالى ، طمع فى مالقة ، فنزلها بجيشه ؛ وكانت بها فتنة . ثم دخلها يوم الثلاثاء منسلخ ربيع الآخر سنة ٤٤٨ ، فلكها . وقدم القاضي ابن الحسن الجذامى ، المشتهر عقبه الآن ببنى الشباهى للقضاء والوزارة ، على ما كان فى أيام العالى ، ثم إن باديس خرج عن مملك مالقة إلى ولده الملقب بسيف الدولة بلقين ، ورشحه للولاية من بعده ، وحمله على مجاملة القاضي بها ، والمعاهدة له بسنى إلفاظه ؛ فعمل بحسب ذلك . ومن جملة مكتوباته له : « بسم الله الرحمن الرحيم ! هذا ما التزمه ، واعتقد العمل والوفاء

به ، بُلِّقَيْنِ بن باديس ، للوزير القاضى أبى عبد الله محمد بن الحسن — سلمه الله ! — واعتقد به إقراره على خِطَّة القضاء والوزارة ، فى جميع كورة رِيَّة ، وأن يُجرى من الترفيع به ، والاكرام له إلى أقصى غاية ، وأن يُجرى على الجزية فى جميع أملاكه بكورة رِيَّة حاضرتها وباديتها ، الموروثة منها ، والمكتسبة القديمة الاكتساب والحديثة ، وما ابتاع منها من العالى — رحمه الله ! — وغيره ، لا يلزمها وظيف بوجه ، ولا يكلف عنها كلفة على حال ، وأن يُجرى فى قرابته ، وخوِّله ، وحاشيته ، وعامرى ضياعه ، على المحافظة والبر والحرية . وأقسم على ذلك كلُّهُ بُلِّقَيْنِ بن باديس ، بالله العظيم ، وبالقرآن الحكيم . وأشهد الله على نفسه ، وعلى الزامه له ، وكفى بالله شهيداً ! وكُتِبَ بخطِّ يده فى مُسْتَهْل شهر رمضان سنة ٤٤٩ . والله المستعان ! »

واستمرت إمارة بُلِّقَيْنِ بما لقة إلى عام ٤٥٦ ؛ فتوفى بها من وجع أصابه . وعادت المدينة إلى ما كانت عليه من آيالة الْمُظَفَّر والده ؛ فزاد ابن الحسن أثره إلى أثره ، وعرض عليه قضاء حضرته ؛ ورام نقلته من عادته فى ترك الجراية المتعارفة لأمثاله من القضاة ؛ فثبت على حالته ، ولم يأخذ على القضاء رزقاً من بيت المال مدة حياته . وكان عن التعال بالمرتب فى غناء ، لكثرة ماله ، ولما تقدم من إرفاقه بتحرير أملاكه ؛ وكانت من الكثرة بحيث ناهز أملاك صاحبه القاضى بإشبيلية ، إسماعيل بن محمد بن عبَّاد ؛ ورتبما زاد خارجه ، ولا سيما فيما يرجع إلى النفقات والصدقات : فإنه كان يصنع الدعوات الواسعة ، ويحضرها شيوخ وقته من الفقهاء والأماثل : فيولِّمهم إكراماً ، ويوسعهم إطعاماً . وكان فى كلِّ رمضان يحدو حدو صهره القاضى بقرطبة أحمد بن زياد ؛ فيدعو بدار له ، تجاور المسجد عشرة من الفقهاء ، فى طائفة من وجوه الناس ، يفطرون كلِّ ليلة عنده ، ويتدارسون كتاب الله بينهم ، ويتلونه . وكان يذهب مذهب العباس بن عيسى ، أحد أشياخ أبى محمد ابن أبى زيد ، أن ينوى الإنسان فى كلِّ تطوُّع وصية يوصى بها ، وصدقة برد التبعات المحسولة ، لأن ردها أوجب من التطوُّع ؛ وكذلك فى الصلوات : إذا أحب أن يتنفل ، صلى صلاة يوم ، ونوى بها الخمس تكون قضاء عما لا يدرى أنه فرط فيه أو فسد عليه . وكان فى قضائه ماضياً ، مهيباً ، صليب القناة ، قليل المداراة فى الحق ، لا يقضى على هناة ، ولا يخاف لومة لائم .

وجرت عليه بسبب ذلك عظام ، آخروها ما حكاها الأمير عبد الله بن بلقين بن باديس بن حبوس في كتابه المسمى بـ « التبيين عن الحادثة الكائنة بدولة بني زيري في غرناطة » . فقال عن جده السلطان المظفر باديس إنه كان قد وُلج إلى القاضي أبي عبد الله ابن الحسن النباهي ، في أمور مألقة ، قليلها وكثيرها . وكان ابن السقاء صاحب قرطبة قد نُقل إليه عنه أن المظفر أراد أن يوليّه قصبه مألقة ، لولا ما أشار القاضي بخلاف ذلك ؛ فحقد عليه ذلك . وكان بمألقة رجلٌ غريبٌ ، يُعرف بابن البرلياني ، طمع في تولية القضاء ، وقام في باله أنه ، لو فقد النباهي ، لم يُوجد للقضاء غيره . وكان حسنٌ صاحب الدبوس أميناً للمظفر على الذخائر ^(١) ، قد أشربت نفسه خوف القاضي ؛ فاتفق رأي جميعهم على قتله عند ابن الفاسي بقرطبة ؛ وكان المذكور يُريه الصداقة والتخديم لإرادته . وكانت للقاضي ضيعة بقرطبة ، كثيراً ما يتصرف إليها ؛ وابن الفاسي يتولى إصلاحها . فلما أتى قدره ، مضى على عادته لجهة قرطبة ، ونزل بقرتيته ؛ فهبط إليه ابن الفاسي ، يقول له : « شرفني ، يا سيدي ! بالطلع إلى ، والقبول لضيافتي ! وما هي إلا من مالك ومتاعك في الحقيقة ! » فطلع هو ومن كان معه من الفقهاء ، منهم الأديب غانم ؛ فلما تم بالطعام ، أراد الانصراف ؛ وابن الفاسي قد هيناً له سوداناً ، متأهبين لأخذه ، فبادروا به ، وخنقوه ؛ وأطلق الآخرين . وعدد عليه قبل ذلك ما أفسده من توليته مألقة .

ويحكى أن القاضي المذكور سمع صوتاً ، في بعض زوايا بيته ، نهراً ؛ ولم يرَ شخصاً قبل الذي حل به من هاتفٍ ، يقول له بصوت ضعيف :

قل للوزير القاضي النباهي : هل تستطيع دفاع أمر الله ؟

فخرج لذلك جزءاً شديداً ، ولم يدر من أين يؤتى ؛ وتكرر عليه الصوت ثلاث مرات . ووافق بعد ذلك ابن الفاسي بقرطبة ، ومضى إليه المظفر بنفسه ، وعبأ أمواله ، وجمع عسكره ، ونزل عليها ؛ فأحس ابن الفاسي بميل الجند إلى الرئيس ، وخاف على نفسه ؛ فخرج من الحصن على غفلة ، ودخل في قطعة من البحر ، وفر بنفسه . وصار المَعْقِل إلى الحاجب ، وثقف بعد إنفاق كثير عليه ، وامتحن قضية القاضي ؛ فأعلم بسعي صاحب الدبوس فيها ؛

فأمر بقتله وقتل ابنه ، أخذاً بثأر قاضيه ، إذ كان له ناصحاً ، وعلى دولته مشفقاً . هذا ما حكاه الأمير أبو محمد ؛ ومن خطّه المنسوب له نقلت .

قال غيره : وكان مقتلُ القاضي أبي عبد الله بن الحسن في عام ٤٦٣ . وذكر ابن عسّكر في مصنفه عنه ، عند ذكر ولده ، أنّه استقضى بفرناطة أيضاً . والظاهر أنّ ذلك كان على إثر وفاة سيف الدولة . وقد مضى القاتل والمقتول ، وعند الله تجتمع الخصوم !

ذكر القاضي إسماعيل بن عبّاد وابنه محمد

ومن القضاة إشبيلية ، أبو الوليد إسماعيل بن عبّاد اللخميّ الإشبيليّ . قال ابن حيّان : كان حسن المعرفة بقطّاع من الشعر ، صالح النظر في الفقه ، عالمًا ، كاتبًا ، حليماً ، أديبًا ، حسيبًا ، وإفرا النفقة ، (ذكروا أنّ أملاكه كانت ثلث كورته ،) قديم الجاه على سلطان الأندلس من العارمية ، مُستَغِيلاً لهم بالأمور العظيمة . فولى قضاء بلده وعمله مدّة . ثم صرف عنه ، أيام المظفر عبد الملك ، عند ارتياده للقضاء أهل السلامة برأى ابن ذكوان ؛ فاستقدم الى قرطبة . وولى مكانه أبو عمر بن الباجيّ نحو سنة ؛ فلم يجدوه في أمورهم ، ولا قام لهم مقامه ؛ فاضطروا اليه وردّوه الى عمله ، وصرفوا الآخر صرفاً جيلاً . ولزم ابن عبّاد عمله ؛ ثم قعد عند القضاء ، وتوفى سنة ٤١٠ .

وانتصب لرياسة مكانه ابنه أبو القاسم محمد ؛ وكان جزلاً ، ذا أدب ومروءة ؛ ولأه القاسم بن حمّود القضاء مكان أبيه ؛ فبعد صيته . وكان ممّن اعتنى بالعلم ، إلى أن ثار ببلده بعد اضطراب بني حمّود ؛ فنار به ، وحاز رياسته ، وأورثها عقبه ؛ فجاءوا بعد من أجلّ الملوك بالأندلس ، إلى أن أخرجهم عنها المرابطون سنة ٤٨٤ .

قال ابن أبي الفياض : وكان سبب ثورة ابن عبّاد خلع أهل إشبيلية القاسم بن حمّود ؛ وذلك أنّه ، لما خرج القاسم من قرطبة ، أرسل الى إشبيلية الى ابنه في إخلاء ألف وخمسمائة دار لوجوه البربر ، فعز ذلك على أهل إشبيلية ، فاجتمعوا على أن يضبطوا مدينتهم ، ويخلعوا طاعة القاسم .

ذكر القاضي أبي الوليد سليمان الباجي

ومن القضاة ببلاد شَرْق الأندلس ، أبو الوليد سليمان بن خَلَف الباجي . قال عياض فيه : جال ببلاد المشرق نحو ثلاثة عشر عاماً ، وكان يصحب الرؤساء ، ويقبل جوائزهم ، فكثر القائلون فيه من أجل ذلك . ولي قضاء مواضع من الأندلس تصغر عن قدره ، فكان يبعث إليها خلفاء ، وربما قصدها بنفسه . ومن شعره :

إِذَا كُنْتُ أَعْلَمُ عِلْمًا يَقِينًا بَأَنَّ جَمِيعَ حَيَاتِي كَسَاعَةٌ
قَلِمَ لَا أَكُونُ ضَنِينًا بِهَا وَأَجْعَلُهَا فِي صَلَاحٍ وَطَاعَةٍ

والقاضي أبو الوليد هذا من القوم الذين سما ذكرهم بعد وفاتهم ، وانقضاء أمد حياتهم ؛ فبهرت ولايتهم ، واشتهرت في الآفاق درايتهم . ومنهم كان القاضيان أبو بكر ابن عبد الله بن العَرَبِيّ ، وأبو الفضل عياض بن موسى اليَحْضُبِيّ ؛ فجرت عليهما محن ، وأصابتهما فتن ، ومات كل واحد منهما مغرباً عن أوطانه ، محمولاً عليه من سلطانه . وقال بعضهم : سُمَّ ابن العَرَبِيّ ، وُخْرِقَ اليَحْضُبِيّ — تَعَمَّدَ الله الجميع رحمته ، وجعل أجورنا موفورة بمنته !

ذكر القاضي أبي الوليد يونس بن مغيث

ومنهم يونس بن عبد الله بن محمد بن مغيث ، يكنى أبا الوليد . قلده الخليفة هشام ابن محمد المرواني القضاء سنة ٤١٩ هـ ، وهو شيخ قد زاد على الثمانين ؛ وهو ذو ذهن ثابت ، جزل الخطابة ، حاضر المذاكرة ؛ وله كتبٌ حسان في الزهد والدقائق . قال ابن بشكوال ، وقد ذكره في « صلته » : قال صاحبه أبو عمر بن مهدى ، وقرأته بخطه : كان — نفع الله به ! — من أهل العلم بالفقه والحديث ، كثير الرواية ، وافر الحفظ ^(١) ،

(١) ر : وافر الحظ من علم اللغة والعربية .

قائلاً للشعر النفيس في معاني الزهد وما شابهه ، بليغاً في خطبته ، كثير الخشوع فيها ، لا يتمالك مَنْ سَمِعَهُ من البكاء ، مع الخير والفضل ، والزهد في الدنيا ، والرضى منها باليسير ؛ ما رأيتُ فيمن لقيتُ من شيوخى ، من يُضاهيه في جميع أحواله . كنتُ ، إذا ذاكرته شيئاً من أمور الآخرة ، أرى وجهه يصفرُّ ويدافع البكاء ما استطاع ، وربما غلبه ؛ فلا يقدر أن يمسكه . وكان الدمعُ قد أثّر في عينيه وغيرهما ، لكثرة بكائه . وكان الثورُ بادياً على وجهه . وكان قد صحب الصالحين ، ولقيهم من حدثانه ؛ ما زلتُ أحفظُ منه لأخبارهم وحكاياتهم . ومن تأليفه : « كتاب فضائل المُنْقَطِعِينَ إلى الله » . توفى — رحمه الله ! — ليلتين بقيتا من رجب سنة ٤٢٩ .

ذكر القاضى أبى بكر محمد بن منظور

ومن القضاة بقرطبة ، محمد بن أحمد بن عيسى بن منظور القيصىُّ من أهل إشبيلية ، يكنى أبا بكر . روى ببلده عن الفقيه الزاهد أبى القاسم بن عُصفور الحضرميِّ ، وأبى بكر ابن عبد الرحمن العوَّاد ، وغيرهما . واستقضاها المعتمدُ محمد بن عبَّاد بقرطبة . وكان حسن السيرة في قضاائه ، عدلاً في أحكامه . ولم يزل متولّي القضاء بها إلى أن توفى ، في غرة جمادى الآخرة سنة ٤٦٤ . ذكره ابن بَشْكُوَال .

ذكر القاضى أبى الأصبغ عيسى بن سهيل

ومن القضاة بقرطبة ، أيام دولة الصنَّاجية ، الشيخُ الفقيه أبو الأصبغ عيسى بن سهيل بن عبد الله الأسديُّ . ذكره ابن بَشْكُوَال ، فقال فيه : سكن قرطبة . وأهله من جَبَّان ، من وادى عبد الله من عمَلِها . روى عن أبى محمد مكىِّ بن أبى طالب ، وأبى عبد الله بن عتاب الفقيه — وتفقه معه ، وانتفع بصحبته — وعن أبى عمر بن القطان ، وأبى مروان بن مالك ، وأبى القاسم بن محمد بن حاتم ، وابن شَمَّاح ، وأبى زكرياء القُلَيْمِى وغيرهم . وكان من جلة الفقهاء ، وكبار العلماء ، حافظاً للرأى ، ذا كراً للمسائل ، عارفاً

بالنوازل ، بصيراً بالأحكام ، متقدماً في معرفتها . وجمع فيها كتاباً حسناً مفيداً ، يُعَوَّلُ
 الحاكمُ عليه . وكتب للقاضي أبي زيد الحشائي بَطْلَيْطَلَةً ؛ ثم للقاضي أبي بكر بن منظور
 بَقْرُطَلَةً . وتوَلَّى الشورى بها مدَّةً . ثم ولى القضاء بالعِدْوَة . ثم استقضى بغير ناطة .
 وتوفى مَضْرُوفاً عن ذلك يوم الجمعة ، ودُفِنَ في يوم السبت الخامس من المحرم سنة ٤٨٦ .
 ومن الكتاب المسمَّى « بالتَّبَيَّانِ مِنَ الحَادِثَةِ الكَائِنَةِ بدولة بني زيري
 في غرناطة » ، تصنيف أميرها عبد الله بن بُلُقَيْن بن باديس بن حَبُوس ، وقد تكلَّم في أمر
 المرابطين ؛ فقال ما معناه : إن أمير المسلمين يوسف بن تاشفين ، لما استقرَّ بسبته ،
 يروم عبور البحر برسم الجهاد في الأندلس ، وتجه إليه الأمير عبدُ الله المتقدم الذكر
 قاضيه ابن سهل رسولاً ، في مَعْرُضِ الهناء له ، والتلقى بالرحب ، والإعلام عن الأمير
 الذي أرسله بالمسارعة إلى ما يذهب إليه في جهاده ؛ فقابلته بالمبرَّة والكرامة ، وقال له :
 « لستُ من يكلفُ أحداً فوق طاقته ! » دهاء منه وحذقاً . وحين ظهر لابن سهل ، على ما حكاه
 الأمير في الكتاب ، ما تحقَّقه من خلاف جُند مُرْسِلِه ، واختلال أنفُس أهل بلده ،
 قدم بنفسه عند يوسف بن تاشفين ، وتقرَّب إليه ، وأعلمه أن القطر ليس عليه فيه
 مُخْتَلَفٌ . ولما كان من ظهور المسلمين على الروم ما كان ، وانقلب الأجناد بعد ذلك ،
 ودانوا المرابط بالطاعة ، فتملَّك عزٌّ ونعمة ، ورجوا أن يكونوا عنده في أعلى مرتبة ،
 أَهْمَلَهُمْ ، وقطع ، وقال : « ما نصحوأ مولام رَبِّ الإحسان عليهم فكيف يكون
 حَالُهُمْ مع غيره ؟ » وعلى إثر ذلك أُخْرِجَ ابن سهل عن القضاء ، فالتزم داره إلى وفاته
 — تجاوز الله عنا وعنه ، وغفر لنا وله !

ذكر القاضي موسى بن حماد

ومن مُصدور القُضاة ، وثقات الرواة ، الشيخُ الفقيهُ العَدْلُ الزَّيْهُ أبو عمران موسى
 ابن حماد . ولى القضاء بجهات شتى ؛ فمُخِمِدَتْ سيرته ، ومُشَكَرَتْ طريقته . وكان شديداً
 على أهل الأهواء ، مترقفاً بالضعفاء ، متقاضياً عن هنات الفقهاء ؛ وآخِرُ ولايته مدينةُ
 غرناطة : استقضاه عليها أميرُ المسلمين عليُّ بن يوسف بن تاشفين .

ومن المرسوم له عند ذلك ما نصّه : « وبعدُ ، فإنّنا قد فرغناك برهةً من الدهر لشأنك ، وأرسلنا على جهة الترفيه زمائماً عن غنائك ؛ وحين علمنا أنّك قد أخذتَ لحظك من الإجماع ، ودار بتودّعك وراحتك دورُ الأيام ، خيرٌ ناك لخطّة القضاء ثانيةً بزمامك ، وأعدناك الى سيرتك الأولى من لزامك ؛ وقلدناك بعد استخارة القضاء بين أهل غرناطة وأعمالها — أمّتهم الله وحرسها — للثقة المكيّنة بإيمانك ، والمعرفة الثابتة بمكانك ؛ فتقلدنا مُعاناً مسدداً ما قلدناك ، وانهمضْ نهوضَ مستقلٍّ بما حملناك ؛ وتلقَ ذلك بانشرح من صدرك ، وانبساطٍ من نفسك وفكرك ، وقم في الخطبة مقامَ مثلك ممّن استحكمتْ سنّه ورجح حملّه ، وكفّه عن التهاوت ورُعه وعلمّه . وليس هذه بأول ولايتك لها ، فنبتديء بوصيتك ونُعيد ، ونأخذ بالقيام بحقّها العهد الموفق السديد ؛ بل ، قد سلفَتْ فيها أيّامك ، وشكر فيها مقامك ، واستمرت على سنن الهدى أحكامك ؛ فذلك الشرطُ عليك مكتوبٌ ، وأنت بمنزلة من إقامة الحقّ مطلوبٌ . وإنّا على ما نعلمه من جميل نظرك ، واعتدال سيرك ، لم نَرَ أن نقفل توصيتك بمُحكّم الأنظار القاصية عنك ، والقريبة منك ؛ فلا تنصر فيها إلّا من كثُرُ الشناء عليه ، وأشير بالثقة اليه . ولتكن رقيباً على أعمالهم ، وسائلاً عن أحوالهم ؛ فن بطيء به سميّه ، وساء فيما تولاه نظره ورأيه ، أظهرت سخطته ، وأعلنت في الناس جرحته . فذلك يمدل جانب سواه ، ويشربه النصيحة فيما يتولاه . » وتأريخ هذا المكتوب أوائل شهر رمضان المعظم الذي من عام ٥٢٤ .

ذكر القاضي أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد

ومنهم محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد . ذكره ابن بكشكوال فقال : قاضي الجماعة بقُرطبة ، وصاحب الصلاة بالمسجد الجامع بها ؛ يُكنى أبا الوليد . روى عن أبي جعفر أحمد ابن رزق ، وتفقّه معه ، وعن أبي مروان بن سراج ، وأبي عبد الله محمد بن خيرة ، وأبي عبد الله محمد بن قرّج ، وأبي عليّ الغساني ؛ وأجاز له أبو العبّاس العذريّ ما رواه . وكان فقيهاً عالماً ، حافظاً للفقّه ، مقدّماً فيه على جميع أهل عصره ، عارفاً للفتوى على مذهب مالك وأصحابه ، بصيراً بأقوالهم واتفاقهم واختلافهم ، نافذاً في علم الفرائض والأحوال ، من أهل

الرياسة في العلم والبراعة والفهم ، مع الدين والفضل والوقار والحلم ، والسمت الحسن ، والهدى الصالح . سمعتُ الفقيه أبا مروان عبد الحكم بن مسرة يقول : شهدتُ شيخنا القاضي أبا الوليد يصوم يوم الجمعة في الحضر والسفر . ومن تواليفه « كتاب المقدمات لأوائل كتاب المدونة » و « كتاب البيان والتحصيل ، لما في المستخرجة من التوجيه والتعليل » ، واختصار « المبسوط » ، واختصار « مشكل الآثار » لأطحاوي ، الى غير ذلك من تواليفه ؛ سمعنا عليه بعضها ، وأجاز لنا سائرَها . وتقدّم القضاء بقُرْطُبة ، وسار فيه بأحسن سيرة ، وأقوم طريقة . ثم استعفى عنه ؛ فأعفى ، ونشر كُتُبَه وتواليفه ، ومسائله وتصانيفه . وكان الناس يلجؤون اليه ، ويموتون في مهماتهم عليه . وكان حسن الخلق ، سهل اللقاء ، كثير النفع لخاصته وأصحابه ، جميل العشرة لهم ، حافظاً لعهدهم ، كثير البر بهم . وتوفى — عفا الله عنه ! — ليلة الأحد الحادى عشر من ذى القعدة سنة ٥٢٠ هـ ؛ ودُفن عشيَّ يوم الأحد بمقبرة العباس ؛ وصلى عليه ابنه أبو القاسم ، وشهده جمعٌ عظيم من الناس . وكان الثناء عليه حسناً جيلاً . ومولده في شوال سنة ٤٥٠ .

وقد كان أيام حياته توجه إلى المغرب ، إثر الكائنة التي كانت بين المسلمين والنصارى بالموضع المعروف بالرئيسول ، وذلك منتصف شهر صفر عام ٥٢٠ . فاستخار القاضي أبو الوليد في النهوض إلى المغرب ؛ مُبَيِّناً على أمير المسلمين علي بن يوسف بن تاشفين بالجزيرة ^(١) عليه . فوصل اليه ؛ فلقاه أكرام لقاء ، وبقي عنده أبرّ بقاء ، حتى استوعب في مجالس عدة إيراد ما أزعجته اليه ، وتبيين ما أوفده عليه ، فاعتقد ما قدره كدّيه ، والفصل عنه ، وعاد إلى قُرْطُبة ؛ فوصلها آخر جمادى الاولى من السنة المذكورة . وعلى إثر ذلك أصابته العلة التي أضجعتهُ ، إلى أن أفضت به الى قضاء نخبه ، ولقاء المرتقب من محتوم لقاء ربّه . وتبارى الأدباء والشعراء في تأيينه ^(٢) ، وحق لهم ذلك — رضى الله عنه وأرضاه !

(١) ق و ر : بالجزيرة .

(٢) ق : تأيينه . ر : تأيينه .

ذكر القاضي محمد بن سليمان الأنصارى المالقي

ومن القضاة ، أبو عبد الله محمد بن سليمان بن خليفة بن عبد الواحد الأنصارى ، من أهل مالقة ، وجلة علمائها . ولّى القضاء ببلده مدة طويلة ؛ فسار فيه بأجل سيرة من العدالة والنزاهة ؛ وكان في مذهبه صلباً ، ورعاً ، زاهداً ، متقنناً ، أديباً ؛ وله على كتاب « الموطأ » شرح كبير حسن فريد . روى على القاضي أبي الوليد الباجي ، وابن عتاب ، وابن شماس وغيرهم . ذكره ابن عسكّر في كتابه ؛ ثم قال : ومن شعره :

كانَ الرِّمانُ وكانَ الناسُ أَشْبَهَهُ فالْيومَ فَوْضَى فلا دَهْرُ ولا ناسُ
أَسْفَلَ قد عَلَتْ لم تَعْلُ من كُرمِ ومُشْرِقاتِ الأَعالي مِنْهُ انْكَاسُ

ومعنى هذين البيتين ينظر إلى قول لبيد بن ربيعة في بيتيه أيضاً :

ذَهَبَ الَّذِينَ يُعَاشُ فِي أَكْناهِم وَبَقِيَتْ فِي خَلْفِ كَجِلْدِ الأَجْرَبِ
يَتَأْكُلُونَ مَذْمَةً وَخِيانَةً وَيُعَابُ قَاتِلُهُمْ وَإِنْ لَمْ يَشْغَبِ

وكان قعود القاضي أبي عبد الله المذكور ، لتنفيذ الأحكام ، بالمسجد المذكور له من داخل مالقة ، بإزاء قبر كان قد حفره بالزيادة هنالك ، وأعدّه لنفسه ؛ وفيه دُفن . وذلك صدرَ جمادى الأولى من سنة ٥٠٠ — رحمه الله وأرضاه — وذكره خلف بن عبد الملك ابن بشكّوآل في « صلة » ؛ وأثنى عليه هو وغيره .

ذكر القاضي محمد بن عبد الله بن حسن المالقي

ومنهم محمد بن عبد الله بن حسن بن عيسى المالقي ، يكنى أبا عبد الله . أخذ عن أهل بلده ، وألف كتاباً حسناً في الزهد ، سماه « المؤنس في الوحدة » ، والموقف من سنة الغفلة . ولّى قضاء غرناطة بعد القاضي أبي سعيد ، وذلك سنة ٥١٥ وكان على المهمة ،

شريف النفس ، مؤفور الحفظ من العلم ، عدلاً ، زهياً ، سريعاً ، فاضلاً ، جليلاً ،
بارع الادب . توفي سنة ٥١٩ . ذكره ابن عسكّر ، وأثنى على تأليفه المذكور .
وذكره ابن الزبير وابن عبد الملك .

ذكر القاضي أبي الفضل عياض اليمصبي

ومن القضاة بقرناطة ، في حدود ٥٣٠ ، عياض بن موسى بن عياض اليمصبي
من أهل سبتة . وذكره في « صلته » خلف بن عبد الملك بن شكّوآل ؛ فقال فيه :
يكنى أبا الفضل . قدم الأندلس طالباً للعلم ؛ فأخذ بقرطبة عن القاضي أبي عبد الله محمد
ابن علي بن حمد بن ، وأبي الحسين سراج بن عبد الملك بن سراج ، وعن شيخنا أبي محمد
ابن عتّاب وغيرهم . وأجاز له أبو علي الغساني ما رواه . وأخذ بالمشرق عن القاضي أبي علي
حسن بن محمد الصدقي كثيراً ، وعن غيره ؛ وعنى بلقاء الشيوخ والأخذ عنهم ؛ وجمع من
الحديث كثيراً . وله عناية كبيرة به ، واهتمام بحججه وتقييده . وهو من أهل اليقين في العلم
والدكاء واليقظة والفهم . واستقضى ببلده مدة طويلة ؛ فخدمت سيرته فيها . ثم تولى
عنها إلى قضاء غرناطة ؛ فلم يطل أمدّه بها . وقدم علينا قرطبة في ربيع الآخر سنة
٥٣١ ، وأخذنا عنه بعض ما عنده . وسمعته يقول : سمعت القاضي أبا علي حسن بن محمد
الصدقي يقول : سمعت الإمام أبا محمد التميمي ينفذاد يقول : « ما لكم تأخذون
العلم عنا وتستفيدونه منا ؟ ثم لا تترهون علينا فرح الله جميع من أخذنا عنه
من شيوخنا وغيرهم ! » ثم كتب إلى القاضي أبي الفضل بخطه يذكر أنه ولد في
منتصف شعبان من سنة ٤٧٦ . وتوفي — رحمه الله — بمراكش ، مغرباً عن وطنه ،
وسط سنة ٥٤٤ .

قلت : وسكن القاضي أبو الفضل بمالقة مدة ، وتمول بها أملاكاً ، وأصله من
مدينة بسطة . ذكر ذلك حفيده في الجزء الذي صنّفه في التعريف به وبتأليفه
وبعض أخباره وخطبه — تفمّدنا الله وأياه برحمته !

ذكر عيسى بن الملقجوم قاضي فاس

ومن القضاة ، عيسى بن يوسف بن عيسى الأزدي ، من أهل مدينة فاس ، وجلة أعيانها ، يكنى أبا موسى ، ويعرف بابن الملقجوم . رحل إلى قرطبة عام ٤٧٥ هـ ، فأخذ بها عن أبي علي الغساني ، وأبي عبد الله بن فرج بن الطلاع ، وأبي بكر حازم . وكره راجعاً إلى بلده ، فولى القضاء به . وكان فقيهاً زهياً ، عدلاً ، جزلاً . وبقي قاضياً إلى أن توفي في شهر رجب عام ٥٤٣ هـ . ذكره ابن الزبير وابن عبد الملك .

ذكر القاضي أبي عبد الله محمد بن الحاج

ومنهم ، محمد بن أحمد بن خلف بن إبراهيم الشجيعي ، المعروف بابن الحاج ، قاضي الجماعة بقرطبة ، يكنى أبا عبد الله . روى عن أبي جعفر أحمد بن رزق الفقيه ، وتفقه عنده ، وقيّد الغريب واللغة والأدب عن أبي مروان عبد الملك بن سراج ، وسمع من أبي عبد الله محمد بن فرج الفقيه ، ومن أبي علي الغساني وغيرهم . وكان من جلة الفقهاء ، وكبار العلماء ، معدوداً في المحدثين والأدباء ، بصيراً بالفتيا ، راسماً في الشورى ، وكانت الفتوى في وقته تدور عليه ، لمعرفة ، وثقته ، وديانته . وكان معتنياً بالحديث والآثار ، جامعاً لها ، مقيّداً لما أشكل من معانيها ، ضابطاً لأسماء رجالها ورؤاتهما ، ذا كراً للغريب والأنساب واللغة والإعراب ، عالماً بمعاني الأشعار والسير والأخبار . قال ابن بشكوال : قيّد العلم عمره كله ، وعنى به عناية كاملة : ما أعلم أحداً في وقته عني كعنايته . قرأت عليه ، وسمعت ، وأجاز لي بخطه . وكان له مجلس بالجامع بقرطبة ، يسمع الناس فيه . وتقلد القضاء بقرطبة مرتين . وكان في ذاته ليناً ، صابراً ، ماهرأً ، حليماً ، متواضعاً ، لم يُحفظ له جورٌ في قضية ، ولا ميلٌ بهواة ، ولا إصغاءٌ إلى عناية . وكان كثير الخشوع والذكر لله تعالى . ولم يزل ، آخر عمره ، يتولى القضاء بقرطبة ، إلى أن قُتل ظلماً بالمسجد الجامع بقرطبة ، يوم الجمعة ، وهو ساجدٌ لأربع بقين من صفر من سنة ٥٢٩ هـ . ومولده في صفر سنة ٤٥٨ هـ . وكتابه في نوازل الأحكام ، المتداول لهذا العهد بأيدي الناس ، من الدلائل على تقدمه في المعارف وبراعته — تفعدنا وإياه برحمته !

ذكر القاضي أبي القاسم بن حمدين

ومن صدور القضاة ، أحمد بن محمد بن علي بن محمد بن عبد العزيز بن حمدين التغلبي ، قاضي الجماعة بقرطبة . ذكره ابن بكشكوال في كتابه ، فقال فيه : يكنى أبا القاسم . أخذ عن أبيه ، وتفقه عنده ، وسمع من أبي عبد الله محمد بن فرج ، وأبي علي الفسائي ، وأبي القاسم بن مدين المقرئ ، وغيرهم . وتقلد القضاء بقرطبة مرتين . وكان نافذاً في أحكامه ، جزلاً في أفعاله ، وهو من بيت علم ، ودين ، وفضل ، وجلالة . ولم يزل يتولى القضاء بقرطبة إلى أن توفي عشي يوم الأربعاء ، ودُفن يوم الخميس التاسع بقين من ربيع الآخر سنة ٥٢١ ، وصلى عليه ابنه أبو عبد الله .

ذكر القاضي حمدين بن حمدين

ومهم حمدين بن محمد بن حمدين التغلبي . قال عنه صاحب « الذئيل » : ولي القضاء ببلده ، بعد أبي عبد الله بن الحاج الشهيد ، في شعبان سنة ٥٢٩ . وكان مقتل ابن الحاج في الركعة الأولى من صلاة الجمعة . ثم صرف ابن حمدين بأبي القاسم بن رشد سنة ٥٣٢ . واستعفى ابن رشد ، فأعفى ، وأعيد هو ثانية . ثم صرفت اليه الرياسة ، عند اختلال أمر المرابطين ، وقيام ابن قسي عليهم بغرب الأندلس ، وهو على قضاء قرطبة . ودُعِيَ له بالإمارة ، يوم الخميس الخامس من رمضان سنة ٥٣٩ ، وتسمى بأمر المسلمين المنصور بالله . ويقال إن ولايته كانت أربعة عشر شهراً . وتعاورته الحسن . فخرج إلى المدوة الفريرية ، في قصص طويلة . وأقام هناك وقتاً . ثم رحل إلى الأندلس ، فاستقر منها بمالقة . ومن أسباب انحياشه إليها ، المواصلات القديمة التي كانت بين سلفه ، وبين بن الحسن من أهلها ، فأقام بها إلى أن توفي - عفا الله عنا وعنهما !

وذكره ابن الزبير ، في باب « أحمد » من حرف الالف ، وقال فيه ما حاصله : روى

عن سلفه ، وأهل بلده ؛ وولى قضاء الجماعة . وكان ذا رواية ، ودراية ، وعناية بالعلم . وبويع له . فما استقامت له حال ، ولا رضى منه ذلك الانتحال ، إلى أن استقر بمالقة تحت إيالة غيره ؛ فتوفى بها سنة ٥٤٧ . وبعد وفاته أخرج من قبره ، وصلب في اثني عشر رجلاً من أصحابه .

وسماه أبو عبد الله بن عسكر في تأريخه ، وذكر نبذاً من أخباره ، وإنه كان يحدث في صغره ، بما يؤول إليه أمره في كبره . ووصف كيفية إخراج من قبره ، وصلبه بمالقة ، إثر الاستيلاء على رئيسها أبي الحكم بن حشون وقتله ، وإنه لم يكن له عقب ، وبقي عقب أخيه . قال المؤلف — أبقى الله بركته ! — : وعند الفتنة الأشقيلولية ، انتقل من بقي من بني حمدين من مالقة ، فاستقروا بمدينة سلا من العدة الغربية — حاطها الله تعالى ! — وأعقابهم بها حتى الآن ، تحت عناية ورعاية . فسبحان مدبر الأمور ، ومدول الأيام والشهور !

ذكر القاضي أبي محمد عبد الله الوحيدى

ومهم ، الشيخ أبو محمد عبد الله بن عمر بن أحمد الوحيدى ، أحد أعلام زمانه جلالة ، وجزالة ، ونباهة ، ووجاهة ، ولى القضاء بريّة سنة ٥٣١ ، فقام بأعبائه أجل قيام ، فذهب إلى انتقاء الشهود ، والتسوية فى الأحكام بين الشريف والمشروف ، وأخذ فى تجديد ما كان قد درس من رسم الإحباس ، وتحفّط من جميع الناس . واستمرت ولايته مدّة من نحو ثمانية عشر عاماً . ثم استشعر من نفسه قصور ملاملة ، وفتور شاقة ؛ فآلى إلى الزهادة ، وقبض يده عن أخذ الجراية المتعادة لأمثاله من القضاة ، وأكثر من الإفصاح بالاستعفاء ، فترك لشأنه ، وسمع منه قوله يخاطب أحد طلبته :

مَنْ الْكِتَابَ وَلَا تَجْعَلْ مِنْ دِيْلًا وَلَا يَكُنْ صَوْنَهُ لِلدَّرْسِ تَعْطِيْلًا
وَسَلِّ فَقِيْمَكَ فَمَا أَنْتَ جَاهِلُهُ قَرُبَمَا كُنْتَ بَعْدَ الْيَوْمِ مَسْئُوْلًا

وله ، راجع الخطيب ابن أبي العيش ، وقد تكلم معه فى خصومة أحد اللاتذنين به :

« وَهَبَكَ اللَّهُ وَأَتَىَّ مِنْ نِعْمَةِ السَّوَابِ الصَّوَابِ ! وَأَوْزَدَكَ مِنْ نَسَمَةِ الْعَذَابِ الصَّوَابِ !
 وَلَا زِلْتَ بَصِيرًا بِمَكَايِدِ النَّاسِ ، خَبِيرًا بِظُلْمِ خُدَعِهِمْ ، وَلَوْ كُنْتَ فِي الْكِنَاسِ ! فَإِنَّهُمْ ،
 كَمَا تَدْرِيهِمْ ، يُرِيشُهُمُ الْبَاطِلُ وَيُحْرِيمُهُمُ ، وَالْعَاقِلُ يَعِظُهُمْ وَلَا يَغْرِيمُهُمْ . وَمِثْلَكَ مِنْ
 الْإِخْوَانِ ، مِمَّنْ عَلِمَ تَلَوُّنَ الزَّمَانِ ، وَعَرَفَ سِيرَ الْعَجَمِ وَالْعَرَبِ ، وَلَمْ يَغِبْ عَنْهُ الْفَرْقُ
 بَيْنَ السَّمْعِ وَالضَّرْبِ . لَا سَيِّئًا وَالدُّنْيَا الْآنَ قَدْ صَارَتْ مَكْشُوفَةً ، وَأَخْلَاقُ أَهْلِهَا مَفْصُوحَةٌ
 مَعْرُوفَةٌ ، فَهَنَّاكَ وَجَبَّ نَ يُعْذِرُ الْمَرْءَ أَخَاهُ ، وَيَنْصُرُ مَا قَصَدَهُ مِنْ وَهْيِهِ وَتَوَخَّاهُ ، وَالْوَلِيَّ
 تَكْفِيهِ الْإِشَارَةَ ، وَإِنْ قَصَرَتْ عَنِ الْغَرَضِ الْمَطْلُوبِ الْعِبَارَةَ ، وَلَقَدْ أَقْسَمَ مَا رَفَعَ إِلَى ذَلِكَ
 الْحُضْمُ شَاهِدًا بِدَعْوَاهُ ، وَلَا أَخَا ارْتَدَعَ عَنِ الْمَسَارَعَةِ إِلَى مَا قَادَهُ إِلَيْهِ هَوَاهُ . وَبِالْجُمْلَةِ فَإِنَّمَا
 هُوَ دَهْرٌ مَلَامَاتُ وَشَوْوَمٌ وَابْتِدَاءُ عَوْرَةٍ وَلِدَوْدُ خُصُومٍ ، وَقَدْ رَفَعْتَ ، أَيُّهَا الْإِخْ
 الْأَمْرُ ، إِلَى الَّذِي طَالَ فِي مِثْلِ هَذَا الْعَمَلِ الْعُمُرُ ؛ فَهُوَ سَبْحَانَهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ ، وَيَعْصِي
 حُكْمَهُ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ! وَالسَّلَامُ . »

وَأَكْثَرَ أَخَذَهُ عَنِ الْقَاضِيَيْنِ أَبِي الْوَلِيدِ الْبَاجِيِّ ، وَأَبِي الْمُطَرِّفِ الشَّعْبِيِّ .
 تَوَفَّى بَعْدَ انْقِطَاعِهِ لِلْعِبَادَةِ ، وَإِشَارِ الزَّهَادَةِ ، وَدُفِنَ بِمَسْجِدِ حُكْمِهِ ، الْمُنْسُوبِ لَهُ
 إِلَى هَذَا الْعَهْدِ ، مِنْ دَاخِلِ سُوْر مَالِقَةَ . وَمَشَى أَمِيرُ وَطْنِهِ فِي جَنَازَتِهِ عَلَى رَجْلِهِ ،
 وَذَلِكَ سَنَةَ ٥٤٢ .

ذَكَرَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ الْمَعَافِرِيُّ

وَمِنْ الْقِصَّةِ بِإِشْبِيلِيَّةٍ ، مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْعَرَبِيِّ الْمَعَافِرِيِّ ،
 الْمُسَكْنِيَّ بِأَبِي بَكْرٍ ، مِنْ أَهْلِهَا . رَحَلَ إِلَى الْمَشْرِقِ سَنَةَ ٤٨٥ ، فَدَخَلَ الشَّامَ ، وَلَقِيَ بِهَا
 أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ الْوَلِيدِ الطُّرْطُوشِيَّ ، وَتَفَقَّهَ عِنْدَهُ . وَرَحَلَ إِلَى الْحِجَازِ فِي مَوْسَمِ سَنَةِ ٤٨٩
 وَدَخَلَ بَغْدَادَ مَرَّتَيْنِ ، وَصَحْبَ أَبَا بَكْرٍ الشَّاشِيَّ ، وَأَبَا حَامِدٍ الطُّشُوسِيَّ الْغَزَّالِيَّ ، وَغَيْرَهُمَا
 مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْأَدْبَاءِ ، وَأَخَذَ عَنْهُمْ . ثُمَّ صَدَرَ عَنْ بَغْدَادَ ، وَلَقِيَ بِمِصْرَ وَالْإِسْكَانْدَرِيَّةِ جَمَاعَةً .
 ثُمَّ عَادَ إِلَى الْأَنْدَلُسِ سَنَةَ ٤٩٣ . وَكَانَ مِنْ أَهْلِ التَّفَقُّهِ فِي الْعُلُومِ ، مُتَقَدِّمًا فِي الْمَعَارِفِ كُلِّهَا ،
 مُتَكَلِّمًا فِي أَنْوَاعِهَا ، حَرِيصًا عَلَى نَشْرِهَا . اسْتَقْضَى بِعِدِيَّةٍ إِشْبِيلِيَّةٍ ؛ فَقَامَ بِهَا أَجَلَ قِيَامِ .

وكان من أهل السراية في الحق ، والشدة ، والقوة على الظالمين ، والرفق بالمساكين . ثم صرف عن القضاء وأقبل على نشر العلم وبثّه . قال المحدث أبو القاسم خلف بن عبد الملك : قرأت عليه بإشبيلية ؛ وسألته عن مولده ؛ فقال لي : ولدت ليلة الخميس لثمان بقين من شعبان سنة ٤٦٨ . وتوفى — رحمه الله ! — بالعِدوة . ودفن بمدينة فاس في ربيع الآخر سنة ٥٤٣ .

وفي « تكملة » المحدث أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن الأتبار ، عن أبي عبد الله بن مجاهد الاشبيليّ الزاهد العابد ، أنّه لازم القاضي أبا بكر بن العربيّ نحو ثلاثة أشهر ، ثمّ تخلف عنه . فقيل له في ذلك ؛ فقال : « كان يُدرّس ، وبغلته عند الباب ، ينتظر الركوب إلى السلطان . »

وذكره الأستاذ أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الرُّبَيْر في « رسلته » وقال فيه : رحل مع أبيه أبي محمد ، عند انقراض الدولة العبّادية ، إلى الحجّ سنة ٤٨٥ ؛ وسنّه إذاك نحو سبعة عشر عاماً . فلقى شيوخ مضر وعدّد لنا أناساً . ثمّ قال : وقيد الحديث ، وضبط ما روى ، واتسع في الرواية ، وتقن مسائل الخلاف والأصول والكلام على أئمة هذا الشأن . وعاد إلى بغداد بعد دخولها ، وانصرف إلى مضر ؛ فأقام بالإسكندرية ؛ فمات أبوه بها ، أوّل سنة ٤٩٣ . ثمّ انصرف إلى الأندلس ؛ فسكن بلده إشبيلية ؛ وشوّر فيه ، وسمع ، ودرس الفقه والأصول ، وجلس للوعظ والتفسير ، وصنّف في غير فنّ تسانيف مليحة ، حسنة ، مفيدة . وولى القضاء مدّة ، أوّلها رجب من سنة ٥٣٨ ؛ فنفع الله لصرامته ، ونفوذ أحكامه . والتزم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، حتى أودى في ذلك بذهاب كتّبه وماله ؛ فأحسن الصبر على ذلك كلّهُ . ثمّ صرف من القضاء ، وأقبل على نشر العلم وبثّه . وكان فصيحاً ، حافظاً ، أديباً ، شاعراً ، كثير الملح ، مليح المجلس . ثمّ قال : قال القاضي أبو الفضل عياض بن موسى — وقد وصفه بما ذكرته — ثمّ قال : ولكثرة حديثه وأخباره ، وغريب حكاياته ورواياته ، أكثر الناس فيه الكلام ؛ وطعنوا في حديثه . وتوفى مُنْصَرَفَهُ من مرّاكش ؛ من الوجهة التي توجّه منها مع أهل بلده إلى الحضرة ؛ بعد دخول مدينة إشبيلية ؛ فخبسوه بمرّاكش نحو عام ؛ ثمّ سرحوه ؛ فأدرسته منيته بطريقه على مقربة من فاس بمرحلة ؛ ومحل ميّتاً إلى مدينة

فاس . فدُفِنَ بها بباب الجيسة . قال : وروى عنه الجهمُ الغفير ؛ فَمِنْ جَمَلَةٍ مِنْ رَوَى عَنْهُ ،
 مِنْ عُلَمَاءِ الْمِائَةِ الْخَامَةِ ، الْقَاضِي أَبُو الْفَضْلِ عِيَاضُ بْنُ مُوسَى ، وَأَبُو جَعْفَرِ بْنِ الْبَادِشِ ،
 وَطَائِفَةٌ . وَالصَّحِيحُ فِي الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ إِنَّمَا دُفِنَ خَارِجَ بَابِ الْخُرْمُوقِ مِنْ فَاسَ ،
 وَمَا وَقَعَ مِنْ دَفْنِهِ بِبَابِ الْجَيْسَةِ وَهُمْ مِنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَغُلَطْمَ . وَقَدْ زُرْنَاهُ وَشَاهَدْنَا
 قَبْرَهُ بِحَيْثُ ذَكَرْنَاهُ — أَرْضَاهُ اللَّهُ وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ !

ذَكَرَ الْقَاضِي أَبِي الْمَطَّرَفِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّعْبِيِّ

وَمِنْهُمْ الْفَقِيهَ الْحَافِظُ أَبُو الْمَطَّرَفِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ قَاسِمِ الشَّعْبِيِّ الْمَالَتِيُّ . وَلِيَ الْقَضَاءَ
 بِلَدِهِ نِيَابَةً ، ثُمَّ اسْتَقْلَلَ . وَكَانَ عَالِمًا ، مُتَفَنًّا ، بِصِيرًا بِالنَّوَازِلِ ، حَافِظًا لِلْمَسَائِلِ ؛
 وَعَلَيْهِ كَانَتْ الْقِتْيَا تَدُورُ بِقَطْرِهِ ، أَيَّامَ حَيَاتِهِ ، وَجَرَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ بِنِ
 الْعَرَبِيِّ ، عِنْدَ اجْتِيَازِهِ عَلَى مَالِئَةٍ ، مُنَازَعَاتٌ فِي ضُرُوبِ مِنَ الْعُلُومِ . وَكَانَتْ لَهُ فِي الْأَقْضِيَةِ
 مَذَاهِبٌ مِنَ الاجْتِهَادِ ، لَمْ تَكُنْ لغيرِهِ مِنْ أَهْلِ طَبَقَتِهِ ، وَلَا سِوَايَا يَرْجِعُ إِلَى رِوَايَةِ
 أَشْهَبَ ؛ وَنَظَرَهُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي الْأَشْصُوصِ الْمُحَارِبِينَ ، إِذَا أَخَذُوا وَمَعَهُمْ أَمْوَالٌ ؛
 خِجَاءَ قَوْمٍ يَدَّعُونَ بِمِلْكِ الْأَمْوَالِ ، وَلَيْسَتْ لَهُمْ بَيِّنَةٌ ، إِنْ الْقَوْلُ قَوْلُهُمْ فِي أَنَّ الْمَالَ لَهُمْ
 بَعْدَ الْإِسْتِئْنَاءِ قَلِيلًا . وَرُوجِعَ فِي ذَلِكَ فَقَالَ : الْمَرْوِيُّ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ : يُقْبَلُ قَوْلُهُمْ
 عَلَى الْأَشْصُوصِ ، وَدَعَوَاهُمْ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ . وَمَا أَعْطَاهُمْ مَالِكٌ ذَلِكَ ، إِلَّا بِسَيِّئَةِ الْحَالِ الَّتِي عَلَيْهِمْ
 مِنْ أَنْفُسِهِمْ بِالْفُسَادِ ؛ فَكَانَتْ حَالُهُمُ السَّيِّئَةُ مِنَ السَّعْيِ فِي الْأَرْضِ ، بِغَيْرِ الْحَقِّ بَيِّنَةٍ عَلَيْهِمْ .
 وَكَذَلِكَ كَانَ يَقُولُ فِي الظَّالِمِ الْمَعْرُوفِ بِأَخْذِ أَمْوَالِ النَّاسِ ، وَاسْتِبَاحَتِهَا لغيرِ حَقٍّ ؛ وَوَرَدَ
 قَوْلُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ : تُخَدِّثُ لِلنَّاسِ أَقْضِيَةً بِقَدَرِ مَا أَحْدَثُوا مِنَ الْفُجُورِ ، وَلَا خُجُورِ
 أَكْثَرُ مِنَ الظُّلْمِ وَالتَّسَلُّطِ عَلَى أَمْوَالِ النَّاسِ وَأَبْشَارِهِمْ بِغَيْرِ الْحَقِّ ؛ وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ
 السَّبِيلَ فَقَالَ : « إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ ، وَيَنْفَعُونَ
 فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ^(١) » . فَإِذَا كَانَ لِلْمَظْلُومِ سَبِيلٌ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَعَلَى الْمَدَّعِيِ عَلَيْهِ ؛
 فَإِنَّ الْبَيِّنَةَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْبَيَانِ ، فَكَيْفَ تَبَيَّنَ الْأَمْرُ ، فَهُوَ بَيِّنَةٌ كُلُّهُ ،

فظلم الظالم بيّنة عليه . ألا ترى أن مدعى اللقطة إنما يبيّنه الوصف للعفاص والوكاء ؟ وربّ رمية من غير رام ؟ وإرخاء الستور بيّنة ، يجب بها للمرأة أخذ صداقتها ، وتصدق في دعواها ؛ فقد صار الستر بيّنة لها ؛ فظلم الظالم يدعى عليه بعد عزله مقبول عليه من مدّعيه ، لأنّ ظلمه شاهد بما يدعى عليه ، كما كانت معرفة العفاص والوكاء شاهداً لوّصفها ، والستر شاهد للمرأة . وقد مرّ طرف من الكلام عند ذكر زياد بن عبد الرحمن من هذا الكتاب على الغاصب والمغصوب (١) .

وكان يحكم في الرجل يريد أن ينتقل عن الأندلس بعيله ، إلى غيرها من عدوة البحر ، فتأبى زوجته الخروج معه ، لمكان البحر ، وشدّته على ركوبه ؛ بأن له أن يخرجها ، ويسيرها حيث شاء ، إذا كان مأمونا في غيبته عليها . وكذلك كان يقول في الأب ، إذا أراد أن يتحل إلى بلده ليسكن فيه ، فله أخذ بنيه ، ولا يكلف بيّنة أنه قد استوطن وسكن مدّة ، لأنه لو تمكّن أن يكلف الرجل ذلك فيهما قرب ، لم يتكلّف فيما بعد ؛ فقد يريد أن يتحل من الأندلس إلى مكّة أو مصر أو خراسان ، وهذا ما لا يُستطاع إلاّ بذهاب المدد المتطاولة . وقد ذكر ابن الهنديّ في هذه المسألة وقال ما حارّصله : فيجب على النظر أن يكون القول قوله في الانتقال للسكنى وفي الموضع الذي يريد أن يتخذ موطناً ، مع يمينه على ذلك . والذي عليه العمل طلب الحاضن ، أباً كان أو غيره ، ثبوت الانتقال بعاله ، واستمرار استيطانه في البلد الذي ارتحل إليه . وذكر ابن مغيث أن أقلّ مدّة الاستيطان ستّة أشهر ، وليس للأب فيما دونها أخذ الولد .

ويذكر عن الفقيه أبي المطرّف أنه كان يستحضر كتابي « الموطأ » و « المدوّنة » عن ظهر قلب حرفاً حرفاً ونصّاً نصّاً . وله مجموعٌ نبيلٌ في نوازل الأحكام ، يقرب من « مفيد » ابن هشام ، إلى جملة تقاييد في مسائل . وتوفى في رجب سنة ٤٩٩ .

ذكر القاضي عبد الحق بن غالب بن عطية

ومنهم القاضي عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي ، من أهل غرناطة ، يكنى أبا محمد ، أحد القضاة بالبلاد الأندلسية ، وصدور رجالها . وبيتته بيت علم ، وفضل ، وكريم ، ونبل . وكان هذا القاضي — رحمه الله ! — فقيهاً ، نبياً ، عارفاً بالأحكام والحديث والتفسير ، أديباً بارعاً ، شاعراً ، لغوياً ضابطاً ، مقيداً . ولى القضاء بمدينة المرية في شهر المحرم عام ٥٢٩ . وألف كتابه المسمى بـ «الوجيز في التفسير» ؛ فجاء من أحسن تأليف وأبدع تصنيف . ذكره الأستاذ أبو جعفر بن الزبير في كتابه ، وأثنى عليه ؛ ثم قال : مولده سنة ٤٨١ . وتوفي في الخامس والعشرين لرمضان سنة ٥٤١ بمدينة لوزقة : قصد مرسية مولى ، قضاءها ؛ فصد عن دخولها ، وصرف منها إلى لوزقة ، اعتداء عليه ؛ فتوفي بها — رحمه الله !

ذكر القاضي محمد بن سمالك العاملي

ومنهم محمد بن عبد الله بن أحمد بن سمالك العاملي ، يكنى أبا عبد الله . أصل سلفه من مالقة ، من بيت نباهة وجلالة . وهو أول من ولى القضاء للمؤحدين بغرناطة . ذكره الملاحى ، وقال فيه ما حاصله : إنه كان فقيهاً جليلاً ، ذا كراً للمسائل ، عارفاً بالأحكام ، مسدد الأغراض . وذكره ابن عسكرو ، وتكلم في المنازعة التي وقعت بينه وبين بني حسون ، وأنه خرج بسببهم فاراً إلى غرناطة ؛ ثم جاز إلى مراکش ، في أول أمر المؤحدين ؛ فسكن بها . ومنها ولى قضاء غرناطة . وولى قضاء مالقة أيضاً . ذكره الأستاذ ابن الزبير ، وأخبر عن أبيه أبى محمد أنه ولى قضاء غرناطة سنة ٥٣٧ .

ذكر القاضي عبد المنعم بن الفرّس

ومن القضاة بمدينة غرناطة ، عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم الحزرجي ، المعروف بابن الفرّس . ولى القضاء بجزيرة شقّرة ، وبمدينة وادي آش ؛ ثم بجييان ؛ ثم بغرناطة . ثم عزل عنها . ثم وليها الولاية التي كان من مضمّن ظهيره بها قول المنصور له : « أقول لك ما قاله موسى — عليه السلام ! — لأخيه هارون : اخلقني في قومي وأصلح ولا تتبّع سبيل المفسدين ^(١) . » وجعل إليه النظر في الحسبة والشرطة وغير ذلك ، وقام بالجمع كلّها أحسن قيام . وألف عدّة تواليف ، منها « كتاب الأحكام » . ذكره الاستاذ أبو جعفر بن الزبير وقال : مولده سنة ٥٢٤ . وتوفى عصر يوم الأحد الرابع من جمادى الأولى سنة ٥٩٧ . ودُفن في عصر يوم الاثنين بباب البيرة ؛ وازدحم الناس على نعشه حتى حملوه بالأكف — رحمه الله !

ذكر القاضي الحسن بن هاني اللخمي

ومنهم الحسن بن عبد الرحمن بن قاسم بن هاني اللخمي ، من أهل غرناطة ، وذوى بيوتها المعروفة بالعلم والفضل . قال فيه الملاحى ما حاصله ، إنه روى عن غالب بن عطية ، وأبي الحسن بن الباذش ، وأبي محمد بن عتاب ، وأبي الوليد بن رُشد . وكان من أهل التقدّم في النحو والآدب ، بارع الخطّ . ولى القضاء ببلده سنة ٥٤١ . وتوفى في جمادى الأولى سنة ٥٦٢ . ذكره ابن الزبير وغيره .

ذكر القاضي أبي بكر محمد بن أبي زَمَنِين

ومنهم محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي زَمَنِين المرسيّ الإلبيريّ ، يُكنى أبا بكر . وهو من بيت محمد بن عبد الملك بن أبي زَمَنِين الزاهد العابد ، المصنّف في الفقه وغيره . ولى قضاء

مألفة في سنة ٥٩٢. وكان في قضائه عدلاً، مهيباً، جزلاً؛ فاذا انفصل من مجلس الحكم، صار من ألين الناس جانباً، وأحسنهم خلقاً، وأكثرهم تواضعاً، وكان محدثاً جليلاً فاضلاً؛ أخذ عن جماعة منهم أبو مروان بن قزمان، وأبو علي بن سهل الخشني، وابن محرز، وابن النعمة؛ ومن أهل المشرق عن السلفي، والعماني، وابن عوف، وغيرهم. وقد كان ولي القضاء قبل مألفة بجهات شتى من الأندلس، منها برجة؛ فكان ينشد، إذا ذكرها أو شاهد أحداً من أهلها.

إذا جئت برجةً مُستَظليماً فخط بها الرجل وأنس السقر
ولا تبغ منها خروجاً ولا دخولاً إليها فذاك الحذر
فكل مكان بها جنّة وكل طريق إليها سقر

وتوفي القاضي أبو بكر — رحمه الله ! — بغرناطة إثر انفصاله من مألفة، وذلك في عام ٦٠٢.

ذكر القاضي ابن رشد الحفيد

ومن القضاة بقُرطبة، محمد بن أبي القاسم أحمد بن أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد، يكنى أبا الوليد. وهو حفيد أبي الوليد قاضي الجماعة بقرطبة، صاحب «كتاب البيان والتحصيل». كان من أهل العلم والتفكير في المعارف. قال ابن الرُبَيْر: أخذ الناس عنه، واعتمدوا عليه، إلى أن شاع عنه ما كان الغالب عليه في علومه من اختيار العلوم القديمة، والركون إليها. ثم قال: فترك الناس الأخذ عنه، وتكلموا، وممن جاهدته بالمنافرة والمجاهرة، القاضي أبو عامر يحيى بن أبي الحسن بن ربيع، وبنوه. وامتحن بسبب ذلك. ومن الناس من تعامى عن حاله، وتأول مرتكبته في انتحاله. وتوفي حدود سنة ٥٩٨. ومن تواليفه «كتاب البداية والنهاية»، و«كتاب مناهج الأدلة في الكشف عن عقائد الملّة»، و«شرح الحمدانيّة» في الأصول، و«الكليات» في الطب، و«شرح رَجَز ابن سينا»، و«كتاب فصل المقال، فيما بين الفلسفة والشرعية من الاتصال» وغير ذلك.

ذكر القاضي أبي محمد عبد الله بن حوط الله الأنصاري

ومن صدور القضاة ، وأعلام الفقهاء ، الحافظ أبو محمد عبد الله بن سليمان بن داوود بن عبد الرحمن بن حوط الله الأنصاري المالقي . كان — رحمه الله ! — إماماً في العلوم ، حارفاً بالأحكام ، متقدماً في علم الحديث ، وما يتعلق به من التأريخ ، والأنساب ، وأسماء الرجال ، بصيراً بالأصول ، أديباً قاهراً ، مُعْتَنِيّاً بالرواية ، زاهداً ، فاضلاً . ومن شعره :

أتدري أنّك الخطأُ حقّاً وأنّك بالذي تأتّى رهين
وتفتابُ الوري فعلوا وقالوا وذاك الظنُّ والاثمُ المبين

ولي القضاء بكُورٍ كثيرةٍ من الأندلس وغيرها ؛ فولى بإشبيلية ، وميورقة ، ومُرْسِيّة ، وقُرْطُبَة ، وسَبْتَة وسَلا ؛ ثمّ عاد من سَلا ، والياً قضاء مُرْسِيّة ؛ فتوفي بمدينة غرناطة في شهر ربيع الأول سنة ٦١٢ . فدفن بها . ثمّ نُقِلَ إلى مالقة ؛ فدفن بمجباتها . وأخذ عنه عالمٌ كثير . ذكره ابن خيس ، وابن الزبير ، وابن عبد الملك ، وغيرهم .

ذكر القاضي محمد بن الحسن بن محمد بن الحسن الشبّاهي

ومن القضاة بالأندلس ، أيام الأمير محمد بن يوسف بن هود ، أبو عبد الله محمد بن الحسن ابن محمد بن الحسن الجذامي الشبّاهي . ذكره محمد بن خيس في « التكملة » ؛ فقال فيه إنه كان من عليّة الفقهاء ، ونباهم ، ذكياً ، فطناً ، بارع الخط ، كاتباً ، بليغاً ، أديباً ، شاعراً مطبوعاً ، عالي الهمة ، سنيّ الحُمل ، كثير الاتباع . ولي القضاء بمالقة في سنة ٦٢٦ نحواً من أربع سنين ، ثم إن أهل مالقة بغوا عليه ، وشنعوا عليه القيام على الأمير ابن هود ؛ فخرج عن مالقة قاصداً لابن هود إلى إشبيلية ، ليعرفه بذلك ، ويطلب منه

الإقالة ؛ فلقى أبا عبد الله الرَّمِيمِيَّ ، وزير ابن هود ، فردّه عن الطريق إلى مألقة ، ثم ذهب معه إلى غَرْ ناطة ، فامسك بها في أحد أبراجها مدةً ، ثم سُرِّحَ بعد ذلك ، على شرط المقام هنالك . قال : وامتنح — رحمه الله ! — في حياته كثيراً . وانتقم الله له ممن ظلمه وبقي عليه ؛ فكان في أمرهم عبرة للمعتبرين ؛ فما منهم إلا من مات بالسيف والسوط ، ورأواهم في أنفسهم ، من البلى والحقن ، ما يقصر المعتبر عنه . فنسأل الله العافية ! ومن شعره ، أيام اعتقاله بغَرْ ناطة ، يَصِفُ رَوْضَةً وَنَهْرًا :

ايا رَوْضَةٌ تبدى نجومَ أزاهر	وتختالُ في ثوبٍ من الحسن رائقِ
كَلَدُ سال فيك النهرُ بيضاً كأنّها	بياضُ الشيب في سوادِ المفارقِ
إذا انساب ما بين الربيع تخاله	سنى البدرُ حُسناً أو وميضَ البوارقِ
كانَ أليلَ الماءِ إذ يخضم الحصى	مدامعُ محزونٍ ورناتُ عاشقِ

وتوفي — رحمه الله ! — بغَرْ ناطة ، وسيقَ منها ميّتاً إلى مألقة ، ودُفِنَ بجبانة جَبَلِ قَارُهُ ؛ وذلك عام ٦٣١ . وذكره القاضي أبو عبد الله بن عبد الملك المرّاشي في « صلّته » .

وقال الاستاذ أبو جعفر بن الرُّبَيْرِ عنه ، إنّه أخذ عن أهل بلده مألقة ، وتفقه بهم . وولى القضاء به . ثمّ إن أهل مألقة بغّوا عليه ، ونسبوا إليه ما أوجب خروجه عن مألقة . وتوفي بعد سنة ٦٣٠ . وكان القاضي أبو عبد الله بن الحسن جزّلاً في أحكامه ، رمّاء في تصرّفاتِه ، غليظاً على ولاية الجور ، شديداً في ردع أهل الأهواء والآراء الفاسدة . ورامهُ ابن هود عند ما ولّاه قضاءً ببلدته ، أن يصرف إليه أمانة كُورسها ، حسبما كانت قبّل ذلك ، لنظر أبي عليّ القاضي ؛ فتمنّع ، واستعفى ؛ فأعفاه من الأمانة . وتفرّد بالقضاء ، والنظر في الأحباس ؛ فصانها ، واسترجع ما كان منها قد ضاع ، أيام دُولِ الموحّدين ، إلى الألقاب الخُزَينِيّة ؛ وقدّم لُصْبَطِها ، والشهادة فيها ، ووَضَعِها في أمانها ، الفقيه المقرئ الورع أبا محمد عبد العظيم بن الشيخ ، وأجراها على منهاج السداد . واستكتب أبا عبد الله بن عليّ ، المُشْتَهَرُ بابن عَشْكَر ، مرثّلَفَ الكتاب المسمّى « بالمشرّع الروي » ، في الزيادة على كتاب الهَرَوِيّ في غريب القرآن والحديث . ثمّ استنابه في بعض أعماله ، ورشّح

من الفقهاء كابن الشيخ المذكور ، وابن دحمان ، وابن ربيع ، وابن ثُبَّ ، وأمثالهم .
وتثبتت في الحكم ، وتحفظ من شهود زمانه ، وتعفف عن قبول مُحْتَفِ أقاربه ، فضلاً
عن أجانبه .

وكان قد انتهى هو وقومه ، برية ، من سعة الحال ، وكثرة المال ، وتعدّد الرجال ، الى
ما يشابه حالة آل حماد بن زيد بالعراق ، الذين منهم القاضي إسماعيل بن إسحاق ؛ وكانوا قد
بلغوا من تنوُّع الرِّباع ، وكثرة الضياع والآلة والماشية والحِرث ، إلى محلٍّ لا غاية لعمده من
الثروة بالنسبة لأمثالهم من أهل زمانهم ، حسباً نقلته الثقة عنهم . ولما استقلَّ ابن الحسن
برئاسة بلده ، رشقته سهامُ حسدته ، وسلقته ألسنةُ تعديه ، ونسب إليه عداؤه
ما كان بريئاً منه ، من القيام على ابن هود ؛ فاعتقل بغير ناطة ، على ما تقدّم ، واستُخْلِصَتْ
مُلاكه ، وسُيِّرَتْ للجانب السلطاني ؛ وعانت أيدي الوُلاة في سائر ماله ، وشملت
النكبة جملةً ناسه . وأخّر أخوه عمّا كان يتولاه من القضاء بالجزيرة الخضراء ، وابن
عمه عن الجهة الغربية ؛ فاستقرّا معاً بمدينة سبّنة . وتعدّدت البعثة إلى الفقيه ابن
عسكّر كاتبه ؛ فأنزَلته عن محله من الشورى والنيابة ؛ وبقي رَسْمُ الأحكام
الشرعية مُعْطَلاً مُجْمَلاً . وخلا لعبد الله بن زُتُون ، أحد البغاة ، عن محمد بن الحسن ،
الجوُّ منه ومن قومه .

قال ابن خميس في كتابه : وبقي ابن زُتُون يشغل بالطائفة الأخرى التي كانت معه على ابن
الحسن ، إلى أن أفنّاهم واحداً بعد واحد ، بين النفي والقتل والسجن الطويل ؛ وبقي البلد في
حكمه ؛ فلم يكن يَنْقُذُ أمرٌ من الأمور إلا بمشورته . وتمادى أمرُه إلى أن هلك ابن
هُود ؛ فضبط هو البلد ، ورام المقام به ؛ فلما خالفت البلاد ورجعت للأمير أبي عبد الله بن
نضر ، فرَّ ابن زُتُون ؛ فدُرِكَ في الطريق ، وانتهبَت دياره وديارُ قرابته ، ورُدَّ إلى
مالقة ، ليُخرج منها مالا أثمهم أنَّهُ كان عنده ؛ وما زال يُتعاقب عليه بالضرب ، حتى مات .
وقيل إنّه تناول موسى كانت لديه ؛ فذبح بها نفسه . نسأل الله العافية !

قال المؤلف — أتى الله برُكَّتِه ! — : ورُبَّ قاتلٍ يقول ، إذا وقف على ما تضمَّنَه
هذا المجموعُ ، من ذكر بنى الحسن المالقيين ، ونُبَذ أخبارهم : ما لهذا المصنِّف أطلق
في مَيندان القومِ عِناثَه ، وأدرَّ من معاء فكره عِناثَه ، وأدمج طيَّ كلامه مدح

قَوْمِهِ ، وقطع في معرض الثناء عليهم سوادَ ليلته وبياضَ يَوْمِهِ ، حتَّى وقع في التشطيط ،
وأتى بالغريب من التحطيط ؟ ولو أخذ بالأيسار عن ذلك كله ، لكان من الأجل بمنه !
والجوابُ أني ما رسمتُ من أسماهم ، إلَّا بعضَ ما علتُ من أنبأهم ، وأثبتته الأئمةُ
في مصنفاتهم ، ودفاترَ مَروياتهم ؛ ومن داخله ريبٌ في مَحْصُولِهِ ، فليحقِّقه ، إن
شاء من أصوله ! وبالجملة ، فإذا كان ذكر الأموات بالخير من الأجانب ، فضلاً عن الأقارب ،
قد تعين شرعاً ، واستحسن طبعاً ، وتبين أنه على الخير من أكدر الحقوق ، وأن الإضراب
عن إثباته في محله ضربٌ من العقوق ؛ فلا لوم على مثلي ، في الإخبار عن قومه ، بما يدعو
إلى الترحم على أمواتهم ، ويبعث على الاعتبار في طوارق أوقاتهم ، والمحن التي أصيبوا بها
أيام حياتهم . ولو ذهبتُ إلى التعريف بجملة من يرجع إلى عمود نَسَبِي في هذا الديوان ،
وتشرح ما حدث لهم من النوازل في ماضى الزمان ، لخَرَجْتُ عن الحدِّ الذي قصدته من
الاختصار ؛ فلذلك اقتصرتُ من القول على هذا المقدار — تجاوز الله عن الجميع ؛ وختم لنا
بخير ؛ وسار بنا في الطريق التي لا بدَّ من سلوكها أوطأ سَير ، بمنته وفضله !

ذكر القاضي محمد بن حسن بن صاحب الصلاة

ومن القضاة في المائة السابعة ، محمد بن حسن بن محمد بن صاحب الصلاة الأنصاريُّ
المالكيُّ ، من أهل العلم ، والعدل ، والدين ، والفضل ؛ له رحلةٌ إلى المشرق ، روى فيها عن
أعلام أهل العلم ؛ ثمَّ عاد إلى الأندلس ، فاستقضى بالحصون القرطبيَّة من بلده ؛ فخدمت
سيرته ، وشكرت طريقته . ثمَّ ولي الصلاة والخطبة بالمسجد الجامع داخلَ مألقة ، عن
رغبة فيه ، واجتماع عليه . وكان رجلاً صالحاً ، مزهداً ، كثير الحياء ؛ فاتفق له ، في أوَّل
عيدٍ خطب فيه ، أن افتتح التحميد ؛ فلمَّا رمق الناس ببصره ، غلب عليه الخجلُ ،
وضَعُفت قواه ، وخائتُه رجلاه ؛ فقع ؛ وأقيم غيرُه . وكان فقيهاً حافظاً ، مقرأً ،
متفتناً . واستشهد في وقعة العقاب ، الكائنة على المسلمين في أيام محمد بن يعقوب من
الموحِّدين ؛ وذلك يوم الاثنين الخامس عشر من شهر صفر سنة ٦٠٩ . وذكُر عنه من
الثبات ، والحض على حصول الشهادة ، والرغبة في المجاهدة ، ما دلَّ على حسن نيَّته ،

وصديق بغيته . وفي تلك الكائنة ، التي أفضت إلى خراب الأندلس ، واستيلاء الروم على كثير من بلادها ، فُقِدَ الزاهد أبو عمر بن هارون بن أحمد الشاطبي ابنُ عات ، صاحب « كتاب الطَّرَر على الوثائق المجموعة » ، مع طائفة كثيرة ، يطولُ تعدادُهم ، من العلماء الفضلاء — تَعَمَّدنا الله وإياهم برحمته !

ذكر القاضي أبي الخطَّاب أحمد بن واجب القيسيِّ

ومن القضاة ، أبو الخطَّاب أحمد بن محمد بن عمر بن محمد بن واجب القيسيِّ . ذكره المحدث أبو عبد الله بن الأَبَّار ، وقال : حَامِلُ راية الرواية بشرق الأندلس ، وآخر المحدثين المُسْتَنَدِينَ . وعدَّدَ جملةً وافرةً من أشياخه . ثمَّ قال : فصار لا يعدل به أحدٌ من أهل وقته عدالةً ، وجلالةً ، وسعةً أسمعةً ، وعلوً إسنادٍ ، وصحةً قولٍ وضبطاً إلى تقلُّب في العليا ، وتقلُّل من الدنيا ، مع رسوخ في الدين والورع ، تخفقه العبرة للرفائق ، وتعلوه الخشية عند المواعظ . ولى القضاء بِلَنَسِيَّة وشاطبة حقبةً عدَّةً ، وأوقاتاً مختلفةً . فما نَقِمْتَ عليه سيرةً ، ولا وَقَعْتَ به استرابةً ، سوى حدةٍ متعارفةٍ منه . وذكره ابن عسْكَر ، وأخبر أنه أخذ عن أبي الحسن بن هُذَيْل ، وأبي مروان بن قُزَّمان ، والقاضي أبي بكر بن العَرَبِيِّ ، وأبي الوليد بن الدَّبَّاع ، وغيرهم ؛ وقال إنه توفِّيَ بمرَّأكش في رحلته إليها ، سنة ٦١٤ . وذكره ابن الزُّبَيْر فقال : كان — رحمه الله ! — على سُنَنِ الْمُتَّقِينَ ، من فضلاء المحدثين ، وعدول القضاة ، وبقايا الشيوخ الجُلَّة ، من أهل العلم والفضل والدين ؛ وله جملةٌ مصنَّفات . وكان بين وفاة القاضي أبي الخطَّاب ، ودخول النصراري بِلَنَسِيَّة ، أحدٌ وعشرون عاماً .

ذكر القاضي إبراهيم بن أحمد الأنصاريِّ العَرْنَاطِيِّ

ومنهم إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن الأنصاريُّ المُشْتَهَرُ بِالْعَرْنَاطِيِّ . ولى القضاء بجهات شرقي ، آخرها مَيُورقة ، تقدم بها من قَبَل أميرها إسحاق بن محمد بن غانية

الْمُسْتَوْنِيَّ وَتَصَدَّرَ بِهَا لِلإِقْرَاءِ وَالإِسْمَاعِ ؛ فَأَخَذَ النَّاسُ عَنْهُ . وَكَانَ رَجُلًا فَاضِلًا ، طَابِدًا ، مُجْتَهِدًا ، زَاهِدًا . وَلَمْ يَنْتَقِلْ عَنْ مَيُورَقَةِ إِلَى أَنْ تَغْلَبَ عَلَيْهَا الرُّومُ ، فَاسْتَشْهَدَ بِهَا ، وَذَلِكَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ الرَّابِعِ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ صَفَرِ سَنَةِ ٦٢٧ . ذَكَرَهُ ابْنُ الْاَبَّارِ وَقَالَ فِيهِ : كَانَ فَقِيهًا ، أَدِيبًا ، عَارِفًا بِالْفَقْهِ ، حَافِظًا لَهُ ، بَصِيرًا بِالْوَنَائِقِ الْمُخْتَصِرَةِ الْمُنْسُوبَةِ لَهُ وَغَيْرِ ذَلِكَ .

ذكر القاضي أحمد بن يزيد بن بقي الأموي

وَمِنْهُمْ أَحْمَدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ بَقِيٍّ بْنِ مَخْلَدِ الْأَمْوِيِّ ، قَاضِي الْقَضَاءِ بِالسَّغَرِ ؛ مِنْ أَهْلِ قُرْطُبَةٍ . ذَكَرَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْاَبَّارِ فِي كِتَابِهِ ، فَقَالَ : يُكْنَى أَبُو الْقَاسِمِ . سَمِعَ أَبَاهُ أَبَا الْوَلِيدِ ، وَجَدَّهُ أَبَا الْحَسَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَقِّ الْخَزْرَجِيَّ ، وَابْنَ بَشْكُوَالِ ؛ وَسَمِعَ مِنَ السُّهَيْلِيِّ تَأْلِيْفَهُ « الرَّوَضَ الْاَنْفَ » ؛ وَأَجَازَ لَهُ شَرِيْحُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَهُوَ ابْنُ عَارِمٍ ، وَابْنَ قُزْمَانَ وَسَوَاهِمَا . ثُمَّ قَالَ : وَوَلِيَ قَضَاءَ الْجَمَاعَةِ بِعَمْرَاكُشَ ، إِلَى أَنْ تَقَلَّدَ قَضَاءَ بَلَدِهِ ؛ فَسَمِعَ مِنْهُ النَّاسُ وَتَنَافَسُوا فِي الْاِخْذِ عَنْهُ ؛ وَكَانَ أَهْلًا لَذَلِكَ . وَهُوَ آخِرُ مَنْ حَدَّثَ عَنْ شَرِيْحٍ . وَانْفَرَدَ بِرَوَايَةِ « الْمَوْطَأِ » عَنْ ابْنِ عَبْدِ الْحَقِّ قِرَاءَةً ، وَعَنْ ابْنِ الطَّلَاحِ سَمَاعًا . قَالَ الْمُؤَلِّفُ — وَفَّقَهُ اللَّهُ ! — : وَقَدْ قَرَأْتُ بِمَدِينَةِ مَالِقَةَ بَعْضَ « كِتَابِ الْمَوْطَأِ » لِلإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، وَسَمِعْتُ سَائِرَهُ عَلَى شَيْخِنَا الْمُقْرِيءِ الْحَسَنِ الْفَاضِلِ أَبِي مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَيُّوبَ ، وَحَدَّثَنَاهُ عَنْ الْخَطِيبِ الْحَدَّثِ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي الْأَحْوَصِ الْقُرَشِيِّ ، عَنْ الْقَاضِي أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ بَقِيٍّ الْمَذْكُورِ . قَالَ ابْنُ الْاَبَّارِ : وَأَنْشَدَنَا الْخَطِيبُ الْيَسْعَمَرِيُّ قَالَ : أَنْشَدَنَا الْقَاضِي أَبُو الْقَاسِمِ بْنِ بَقِيٍّ لِنَفْسِهِ :

أَلَا إِنَّمَا الدُّنْيَا كِرَاحٍ عَتِيقَةٍ أَرَادَ مُدِيرُهَا بِهَا جَلْبَ الْاَنْسِ
فَلَمَّا أَدَارُوهَا ثَلَاثَ حَقُودِهِمْ فَعَادَ الَّذِي رَامُوا مِنَ الْاَنْسِ بِالْعَكْسِ

وتوفي إثر صلاة الجمعة الخامس عشر من رمضان سنة ٦٢٥ . ومن شعره أيضاً :

إِرْجَعْ إِلَى اللَّهِ وَدَعْ غَيْرَهُ فكلُّ شَيْءٍ غَيْرُهُ بِاطِل
وكلُّ مَا بَطَلَانُهُ مُمَكَّنٌ فَلَيْسَ يَفْتَرُّ بِهِ عَاقِل

قال الأستاذ أبو جعفر بن الزبير ، وقد سمّاه في « رِصَلَتِهِ » : إنه كانت له إمامة في اللغة ، وعلم العربية ؛ وألّف كتاباً في الآيات المتشابهات ، قيل إنه من أحسن شيء في بابه ؛ وكان لا يفارقه في سفر ، ولا في حضر . وكان قاضي الخلافة المنصورية ، القديم الاختصاص بها ، والاثرة لديها . وكان كتابه إذا كتّب ، حسناً ، مختصراً ، سهل المساق ، محذوف الحشو . وكان يميل إلى الظاهر في أحكامه ، مدّة ولايته . وعلى ذلك كان المنصور في مدّته . كان ابن بقي لا يرى الحكم بالتدمية ، ولا العمل عليها بوجه .

ذكر القاضي ربيع بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري

وآخر القضاة بقرطبة — أعادها الله للإسلام ! — الشيخ الفقيه أبو سليمان ربيع بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري . ولي قضاءها بعد أبي القاسم بن بقي ، من قبيل الأمير محمد ابن هود . وقد كان استوطنها قبل ذلك ، وأخذ على أشياخها ، واكتسب هناك مالاً وعقاراً . وأصله بن ربيع ، على ما ذكره ابن عسكّر وغيره ، من صالحة ريّة ، من بيت نباهة ووجاهة . ولم يزل أبو سليمان قاضياً بقرطبة ، إلى أن استولت الرثوم عليها ، وذلك يوم الأحد الثالث والعشرين من شوال من عام ٦٣٣ . فتحوّل إلى إشبيلية ، وبها توفي إثر انتقاله إليها . ويقال إنه ما هاله عظيم الرزء في مفارقة المال والوطن ، عند الحاجة إليه ، مع سنّ الشاخة ، ولا بلغ لديه شيء من ذلك مبلغ الرزء فيما تلف له من كتبه — رحمه الله ونفعه بمصابه ! — ذكره ابن الأبار وغيره .

ذكر القاضي أبي الربيع سليمان الكلاعي

ومن القضاة بالبلاد الشرقية ؛ أبو الربيع سليمان بن موسى بن سالم الحنـديّ الكلاعيّ ، من أهل بلنسية . تقدّم للقضاء بها ؛ فسار في أحكامه بأجل سيرة ، وأحمد طريقة من العدل ، والتثبت والفضل . وكان حسن الهيئة والركب والملبس والصورة ، كريم النفس ، يُطعم فقراء الطلّبة ، وينشطهم ، ويتحمّل مؤثمتهم . وكان قد تجوّل في بلاد الأندلس والمغرب ؛ فأخذ عن أبي القاسم حَبِيش ، وأبي بكر بن الجدة ، وابن زَرْقُون ، وأبي الوليد بن أبي القاسم ، وغيرهم .

قال صاحب « التكملة » : وكان حسن الخطّ ، لا نظير له في الاتقان والضبط ، مع الاستبحار في الأدب ، والاشتهار بالبلاغة ، فرداً في إنشاء الرسائل ؛ خطيباً فصيحاً مفوّهاً مدركاً ، مع الإشارة الانيقة ؛ والزّي الحسن . وكان هو المتكلم عن الملوك في مجالسهم ، والمُـدبِّـيـن عنهم لما يريدونه على المنبر في المحافل . وولى الخطبة بالمسجد الجامع من بلنسية في أوقات . وكان رئيساً في الحديث والكتابة . وله تصانيف وتواليف مفيدة شهيرة في فنون شرقيّ ، منها « كتاب الاكتفاء بما تضمّنهُ من مغازي الرسول — صلى الله عليه وسلم — ومغازي الثلاثة الخلفاء » في أربع مجلّدات ؛ و « المسلسلات من الأحاديث والآثار والإنشاءات » و « كتاب نكتة الأمثال ، ونقشة السحر الحلال » ؛ إلى غير ذلك . ثمّ قال : وإليه كانت الرحلة في عصره للأخذ عنه ، والسمع منه . وأنشدنا لنفسه :

إذا برمت نفسي بحال احلتها على أملٍ بادٍ فقرّت به النفسُ
وازل أرجاء الرجاء ركائبِي إذا رام إلماًماً بساحتي اليأسُ
وإن أوحشتني من أمانيّ نبوة فلي بالرضى بالله والقدر الأُنسُ

مولده بخارج بلنسية ، أوّل ليلة الثلاثاء مستهلّ رمضان سنة ٥٦٥ . وسبق إلى بلنسية ، وهو ابن عامّين اثنين ؛ فنشأ بها ، إلى أن استشهد بكائنة أريشة ، على ثلاثة قراسخ منها ، مُقبلاً ، غَير مُدير ، والرايةُ بيده ، وهو يُنادي المنهزمين : « أعنّ آلجّة تفرّون ؟ »

إلى أن قُتل ، وذلك ضحى يوم الخميس الموفى عشرين لذي الحجة سنة ٦٣٤ ؛ وهو ابن سبعين سنة إلا شهراً . وفقد من المسلمين ، في تلك الكائنة الشنعاء ، عالمٌ كثيرٌ بين قتيل وأسير .

وللا إمام أبي عبد الله بن الأَبَّار ، في رثاء شيخه أبي الربيع ، والإشارة إلى من فُقد معه في الواقعة ، من العلماء وسائر الفضلاء ، منظوم بديعٌ أوَّلُه :

<p>تُقدُّ بأطرافِ القنَى والصَّوَارِمِ مصارعُ غُصَّتْ بالطلَى والجامِجِ بما بقيت حمرا وجوه الملاحِمِ محاسن من نسج الطَّبِيّ والهاذِمِ وما يُكرِّمُ الرحمنُ غيرَ الأكارِمِ وما لهم في فوزهم من مُقاوِمِ فالت بهم مِثْلُ الغُصُونِ النواعِمِ مُتَوْنِ الرِّوَابِي أَوْ بَطُونِ التَّهَائِمِ وإنْ كُنَّ عند الله غير سواهِمِ يَمزُّ علينا وَطْئُهَا بِالْمَناسِمِ فَعَنَ بَارِقَاتِ لُحْنٍ مِنْهَا لِشَائِمِ بِأَجْرَائِهَا نَحْوِ الْأَجُورِ الْجَسَائِمِ فَجَذَلَ مِنْهَا كُلَّ أَيْضٍ نَاعِمِ إِلَيْهِ بِإِهْدَاءِ النُّفُوسِ الْكَرَائِمِ حَقُوقاً عَلَيْهِمُ كَالْفُرُوضِ الْوَاوِمِ شَبَاباً وَشَيْباً بِالنَّوَاشِي الْغَوَائِمِ وَقَائِمِ سَيْفٍ قَدْ فِي رَأْسِ قَائِمِ هَنَالِكَ مَصْرُومُ الْحَيَاةِ بَصَارِمِ يَنُودُ بِرَجْلِي رَاسِفٍ فِي الْأَدَاهِمِ</p>	<p>أَلَمَّا بِأَشْلَاءِ الْعُلَى وَالْمَكَارِمِ وَعَوَّجًا عَلَيْهَا مَارِبًا وَمِفَازَةً نَحْيِي وَجُوهًا فِي الْحَنَانِ وَجِبَةً وَأَجْسَادَ إِيْمَانٍ كَسَاهَا نَحِيفَةً مَكْرَمَةً حَتَّى عَنِ الدَّفْنِ فِي الثَّرَى هُمْ الْقَوْمُ رَاحُوا لِلشَّهَادَةِ وَاعْتَدَوْا تَسَاقَوْا كَأَوْسِ الْمَوْتِ فِي حُومَةِ الْوَغَى وَهَانَ عَلَيْهِمْ أَنْ تَكُونَ لِحُودِهِمْ أَلَا بِأَبَى تِلْكَ الْوُجُوهِ سَوَاهِمِ عَفَا حُسْنَهَا إِلَّا بَقَايَا مِيَاهِمِ لَنْ وَكُفَتْ فِيهَا الْعَيُونُ سَحَابِمِ وَيَا بِأَبَى تِلْكَ الْجُسُومِ نَوَاحِلِ تَعَلَّقَلْ فِيهَا كُلُّ أَسْمَرِ ذَابِلِ فَلَا يَبْعَدُ اللَّهُ الَّذِينَ تَقَرَّبُوا مَوَاقِفَ أَرْبَارٍ قَضَوْا مِنْ جِهَادِهِمْ اصْبَبُوا وَكَانُوا فِي الْعِبَادَةِ أَسُوءَ فَعَامِلِ رُمَحٍ دَقَّ فِي صَدْرِ طَامِلِ وَيَا رَبَّ صَوَّامِ الْهَوَاجِرِ وَارِصِلِ وَمُنْقِذِ طَائِفٍ فِي الْأَدَامِ رَاسِفِ</p>
---	---

وَكَرَّهْمُ فِي الْمَأْزِقِ الْمُتَلَحِّجِ
 سَوَافِحُ يَزْجِيهَا ثِقَالُ الْغَائِمِ
 بِطَيْبِ أَنْفَاسِ الرِّيحِ الْنَوَاسِمِ
 فَلَا غَرْوَ إِنْ قَازُوا بِصَفْوِ الْمَكَارِمِ
 تَحْنُ إِلَى الْأُخْرَى حَنِينُ الرَوَائِمِ
 بِحَيْثُ التَّقَى الْجَمْعَانِ صَدَقَ الْعَزَائِمِ
 تُعْبِرُ عَنْهَا رَائِحَاتُ مَاثِمِ
 سَوَى غَضٍّ أَجْفَانٍ وَغَضٍّ أَبَاهِمِ
 رَمَى رِضَالٍ أَوْ لَدِينِ أَرَاكِمِ
 وَأَصْحَبُ مِنْ سَامِ الْبَكَاءِ غَيْرِ سَائِمِ
 فَيَغْرُبُ عَنِّي سَاهِرًا غَيْرَ نَائِمِ
 وَلَا كُنْهَا شَكْدَ وَى إِلَى غَيْرِ رَاحِمِ
 قَوَاصِمُ شَتَّى أُرْدَفَتْ بِقَوَاصِمِ

أَضَاعَهُمْ يَوْمَ الْحَمِيسِ حَفَاطُهُمْ
 سَقَى اللَّهُ أَشَاءَ بَسْفَحِ أَنْيَشَةِ
 وَصَلَّى عَلَيْهَا أَنْفَسًا طَابَ ذِكْرُهَا
 لَقَدْ صَبَرُوا فِيهَا كِرَامًا وَصَابَرُوا
 وَمَا بَذَلُوا إِلَّا نَفُوسًا نَفِيسَةً
 وَلَا فَرَقُوا وَالْمَوْتُ يَتَلَعَّ جِيدُهُ
 بِعَيْشِكَ طَارِحُنِي الْحَدِيثَ عَنِ التِّي
 جَلَائِلُ دَقِ الصَّبْرِ فِيهَا فَلَمْ تُتَقَّ
 أُبَيْتُ لَهَا تَحْتَ الظَّلَامِ كَأَنِّي
 أَغَازِلُ مِنْ بَرْحِ الْأَسَى غَيْرِ بَارِحِ
 وَأَعْقِدُ بِالنَّجْمِ الْمَشْرِقِ نَاطِرِي
 وَأَشْكُو إِلَى الْأَيَّامِ سُوءَ صَنِيعِهَا
 وَهِيَّاتَ هِيَّاتَ الْعَزَاءِ وَدُونَهُ

ومنها :

سَرَى فِي الثَّنَايَا طَبِيبُهَا وَالْمَخَارِمِ
 فَلَهَفَ الْمَعَالَى بَعْدَهَا وَالْمَعَالِمِ
 وَيَرْغَى حِمَاهَا أَلْصِيدَ رَغَى الصَّوَائِمِ
 كَمَا تَرَى الْيَاقُوتُ أَيْدَى النُّوَائِمِ
 يَتَوَرَّقَنَّ تَحْتَ اللَّيْلِ وَزَقَّ الْحَمَائِمِ
 وَلَيْسَ قَسِيمَ الْبَرِّ غَيْرَ الْمُقَامِمِ
 وَأَيَّاسُ مِنْ أَسَدٍ لِمَسْرَاهِ حَامِمِ
 وَأَصْبَحَ بِمَدُودِ الذُّرَى وَالِدَعَائِمِ
 وَحَسْبُكَ مِنْ عَالٍ عَلَى الشَّهْبِ حَالِمِ
 كُنْ صَادِمًا مِنْهُ بِأَكْبَرِ صَادِمِ

وَبَيْنَ الثَّنَايَا وَالْمَخَارِمِ رَمَّةٌ
 بَكَتْهَا الْمَعَالَى وَالْمَعَالِمُ جَهْدَهَا
 كَأَنَّ لَمْ تَبْتَ تَفْشَى السَّرَاةَ قِبَابُهَا
 سَفَحَتْ عَلَيْهَا الدَّمْعَ أَحْمَرَ وَارْسًا
 وَسَامَرَتْ فِيهَا الْبَاكِيَاتُ نَوَادِبَا
 وَقَاسَمَتْ فِي حِمْلِ الرِّزْيَةِ قَوْمَهَا
 فَوَا أَسْفَا لِلدِّينِ اعْظَمَ دَاوَاهُ
 وَوَا أَسْفَا لِلْعِلْمِ أَذْوَتُ رُبُوعُهُ
 تَفَرَّدَ بِالْعِلْيَاءِ عِلْمًا وَسُودَدَا
 مَتَى صَادَمَ الْخُطْبُ الْمَلَمَ بِخُطْبِهِ

له مَنْطِقٌ سَهْلُ النَّوَارِحِ قَرِيبُهَا
وما الرُّوضُ حِلَالُهُ بِجَوْهَرِهِ النَّدَى
بَأَبْدَعِ حُسْنًا مِنْ صَحَائِفِهِ الَّتِي
أَنَاهُ رَدَاهُ مَقْبَلًا غَيْرَ مُدِيرٍ
هَنِيئًا لَكَ الْحُسْنَى مِنَ اللَّهِ إِنَّهَا
تَبَوَّاتِ جَنَّاتِ النِّعَمِ وَلَمْ تَزَلْ
لِعَمْرِكَ مَا يَبْلِي بِلَاؤُكَ فِي الْعَدَى
وَبِاللَّهِ لَا يَنْفَسِي مَقَامُكَ فِي الْوَعَى
لَقِيتَ الرَّدَى فِي الرَّوْعِ جَذْلَانِ بِاسْمَا
وَرَجَمْتَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ حَتَّى وَرَدْتَهُ
عَدْمَتِكَ مَوْجُودًا يَعْزُّ نَظِيرُهُ
وَرُمْتِكَ مَطْلُوبًا فَأَعْيَا مِنْ آلِهِ
فَابْكِي لَشَلْوِ الْعَرَاءِ كَمَا بَكَى
وَاعْبِرْ أَنْ يَمْتَازَ دُونِي عِبْرَةً

فَإِنْ رُمَتْهُ أَلْفَيْتَ صَعْبَ الشَّكَاثِمِ
وَلَا الْبُرْدُ وَشَتَّتَهُ أَكْفَ الرُّوَاقِمِ
تَسَيَّرُهَا أَخْلَاقُهُ فِي الْأَقَالِمِ
لِيَحْظَى بِإِقْبَالٍ مِنَ اللَّهِ دَائِمِ
لِكُلِّ تَقَى خِيَمِهِ غَيْرِ خَائِمِ
تَزِيلُ الثَّرِيَّا قَبْلَهَا وَالنَّوَاعِمِ
وَقَدْ جَرَّتِ الْأَبْطَالُ ذِيلَ الْهَزَائِمِ
سَوَى جَا حَادٍ نَوْرَ الْغَزَالَةِ كَاتِمِ
فَبُورَكَتِ مِنْ جَذْلَانِ فِي الرَّوْعِ بِاسْمِ
فَفُزَّتِ بِأَشْتَاتِ الْمَنَى فَوْزَ غَانِمِ
فَيَا عِزَّ مَعْدُومٍ وَيَا هُونَ عَادِمِ
وَكَيْفَ بَمَا أَعْيَا مِنْ آلٍ لِرَائِمِ
زِيَادُ لِقَبْرِ بَيْنَ بَصْرَى وَجَائِمِ
بَعْلِيَاءَ فِي تَأْيِينَ قَيْسِ بْنِ طَائِمِ

وهذه القصيدة طويلة ، بحيث تزيد أبياتها في العدة على المائة . وقولُهُ « اعبر » معناه
انف . وخاتمها :

وهاذي المراثي قد وفيت برسمها مسهمة جهد الوفي المساهم
فدأ إليها رافعاً يَدَ قَابِلٍ وكبَّ عليها حافظاً يَدَ لَائِمِ

ذكر القاضي أحمد بن الغمَّاز

ومن القضاة بالعدوة الغربية والقِبْلِيَّة ، الفقيه الجليل ، أبو العباس أحمد بن
محمد بن الغمَّاز ، قاضي الجماعة بإفريقية . تقدَّم على شروط : منها أن يكون على رأيه

في الدخول على الخليفة ؛ ومنها ، إذا أعرضت له مؤامرة السلطان في شيء من شؤونه ،
أجابه عليها حينه بالمشافهة والمكاتبة ، وأن تكون خراجته وأعوانه من الأعيان
الرومية . وكان من أهل العلم والعدل والفضل . توفي سادس شهر رمضان المعظم
عام ٦٣٣ .

ذكر القاضي أبي عبد الله بن عسكر

وانقَرَضَتْ مدَّة ابن هُود ، وظهرت الدولة النُصْرِيَّة ، وهلك ابن زَنُون على الوجه
الذي وقع التنبيه عليه . وتقدَّم أيضاً بمالقة قاضياً أبو عبد الله بن عسكر ، وهو محمد بن
علي بن خضر بن هارون الغساني . وكان من أهل المعرفة بالأحكام ، والقيام على النوازل ،
إلى الشعر الرائق ، والكتب الفائق . وله جملةٌ تَواليف ، منها « المَشْرَعُ الرَوِيُّ »
في الحديث ؛ و « التَّكْيِيلُ والإِتِمَامُ » ، لكتاب التعريف والإعلام ، و « المختصر في السَّلا
عن ذهاب البَصَر » ، وغير ذلك . ومن شعره :

ولمَّا انقَضَتْ إحدى وخمسون حِجَّةً كَأَنِّي مِنْهَا مَا تَذَكَّرْتُ انْحَلُمُ
تَرَقَّيْتُ أَعْلَاهَا لِأَنْظُرَ فَوْقَهَا إِلَى الْخُتْفِ مَنَى عَلَنِي مِنْهَا اسْلُمُ
إِذَا هِيَ قَدْ أَدْنَتْهُ مَنَى كَأَنَّمَا تَرَقَّيْتُ فِيهَا نَحْوَهُ وَهُوَ سُكْمُ
وله ، وقد طرقه هم :

اصبر لما يعتريك تغم غنيمتي راحة وأجر
فإن هم الخطوب ليل لا بدَّ يجلوه ضوء فجر

ومن مکتوباته في معرض العزاء ، مقامةٌ سَمَّاهَا بـ « رسالة ادِّخَارِ الصَّبْرِ » ، وافتخار
القصر والقبر ، وهي غريبةٌ في معناها . وبقي بمالقة قاضياً ، إلى أن توفي صدرَ
جمادى الآخرة من عام ٦٣٦ ؛ ودُفِنَ منها بِسَفْحِ جَبَلِ فَارُ ، في رَوْضَةٍ مُسْتَكْتَبَةٍ
القاضي أبي عبد الله بن الحسن — تجاوز الله عنهما ، وغفر لنا ولهما — ذكره ابن خميس ،
وابن عبد الملك ، وابن الزُبَيْر .

ذكر القاضي يحيى بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري

وتقدّم بعده الفقيه أبو عامر يحيى بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري ، شقيق القاضي بقر طبة أبي سليمان المتقدم الذكر . وكان أبو عامر هذا صَدْرَ علماء زمانه بالأندلس ، وقدوة رواته . أخذ عن أبي بكر بن الجَدِّ ، وابن زَرْقُون ، وابن بَشْكُوَال ، وغيرهم . وله تَأْليفٌ في علم الكلام جليّةٌ ، نبيلةٌ . واستمرت ولايته بها ، إلى أن نقله أمير المؤمنين الغالب بالله أبو عبد الله بن نصر — رحمه الله ! — إلى قضاء الجماعة بحضرته من غرناطة . وكان من أعلم القضاة عدالةً ، وصرامةً ، ونبلاً ، وفصلاً . وقد تقدّمت الإشارة إلى ما وقع بينه وبين القاضي أبي الوليد بن أبي القاسم بن رُشد ، من المنافرة والمهاجرة ، بسبب إنكاره الأخذ في العلوم القديمة ، والركون إلى مذهب الفلاسفة . وكان أبو عامر ممن قرأ الفقه وأصوله ، وعلم الكلام وغيره . أكثر عمره بقر طبة وإشبيلية ، ومالقة ، وغرناطة . وبقي متولياً خطة القضاء ، ومع الأمراء ، إلى أن أصابته الزمانة التي أقعدته عن ذلك ؛ فعاد إلى مالقة . فلزم بها منزله ، إلى أن توفّي في شهر ربيع الأوّل من عام ٦٣٩ . ذكره ابن الزُبَيْر .

ذكر القاضي محمد بن غالب الأنصاري

وتلاه محمد بن إبراهيم بن محمد بن غالب الأنصاري . وكان من النُفَعَاء الفضلاء ، وممن اجتمع له العلم ، والمال ، وحسن الخلق ، وتَمَامُ الخلق . وتوفّي إثر ولايته .

ذكر القاضي محمد بن أضحى الهمداني

وتقدّم بعده محمد بن أضحى الهمداني ، من البيت الشهير بالأندلس . وكان عدلاً ، نزيهاً ، فقيهاً نبيلاً . ولم تَطُلْ مدّة حياته ؛ فاخترته المنيةُ لحدثان ولايته . وهو من

القاضي أبو القاسم عبد الرحمن بن ربيع الأشعري — القاضي أبو بكر محمد الأشبرون ١٢٥

ذُرِّيَّةُ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ أَصْحَى ، مُؤَلِّفُ « كِتَابِ قُوتِ النُّفُوسِ » ، وَإِنْسِ الْجُلُوسِ » ، الْقَاضِي كَانَ فِي غَرْ نَاطِلَةً أَيْضًا فِي حُدُودِ ٦٤٠ . وَفِي كِتَابِ الرَّازِيِّ مِنَ الْإِشَارَةِ بِأَصَالَةِ بَنِي أَصْحَى مَا يُغْنِي عَنْ الْإِطَالَةِ . وَخَلَفَهُ فِيهِمَا كَانَ يَتَوَلَّاهُ مِنَ الْحُكْمِ كَاتِبُهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ الْعَنْسِيِّ . وَبَيْتُ بَنِي سَعِيدٍ أَيْضًا بِقَلْعَةِ يَحْضُبَ ، الْمُنْسُوبَةِ حَتَّى الْآنَ إِلَيْهِمْ ، بِكُورَةِ الْبِيرَةِ ؛ وَاتَّبَاؤُهُمْ إِلَى عَمَّارِ بْنِ يَاسِرِ الصَّحَابِيِّ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ! — شَهِيرٌ ، إِلَى مَا نَجَحَ مِنْهُمْ مِنَ الْأُمُتِ الْإِمْلَاجِ ، وَأَرْبَابِ الرَّحْلِ إِلَى الْبِلَادِ ؛ لَاحِظٌ هَذَا الْقَاضِي قَعَدَتْ بِهِ دِمَائُهُ أَخْلَاقَهُ ، وَلَيْنُ جَانِبِهِ ، عَنْ رَقَبَةٍ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ ؛ فَأَخَّرَ لِعَشْرَةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَلَايَتِهِ

ذكر القاضي أبي القاسم عبد الرحمن بن ربيع الأشعري

وَتَقَدَّمَ بِذَلِكَ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي طَامِرٍ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رَبِيعِ الْأَشْعَرِيِّ ، وَلَدُ قَاضِي الْجَمَاعَةِ الْمُتَقَدِّمِ الذِّكْرِ . وَكَانَ عَلَى سَنَنِ سَلَفِهِ مِنَ التَّفَنُّنِ فِي الْمَعَارِفِ ، وَالِإِشْتِدَادِ عَلَى أَهْلِ الْعِتْوِ وَالْفَسَادِ ، كَاتِبًا بَارِعًا ، شَاعِرًا مُطْبُوعًا . كَتَبَ عَنْ سُلْطَانِهِ ، أَيَّامَ اسْتِدْعَائِهِ مَنْ بِالْمَغْرِبِ ، وَتَحْرِيكِ الْقَبَائِلِ إِلَى الْجِهَادِ ، غَيْرُ مَا كَتَبَ ، بِمَا يَشْجِدُ الْمَزَائِمَ ، وَيُوقِظُ النَّائِمَ . وَتَعَادَتْ وَلَايَتُهُ إِلَى أَنْ تَوَفَّى ، بَعْدَ مَضَى سَبْعَةِ أَعْوَامٍ مِنْ زَمَانِ تَقْدِيمِهِ .

ذكر القاضي أبي بكر محمد الأشبرون

وَخَلَفَهُ فِي خِطَّةِ الْقَضَاءِ صَاحِبُهُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ فَتْحٍ بْنُ أَحْمَدَ الْأَنْصَارِيُّ الْإِشْبِيلِيُّ الْأَشْبَرُونِ ، بَعْدَ تَوَلِيَّتِهِ حِسْبَةَ السُّوقِ وَالشَّرْطَةِ مَعًا ، لَمَّا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَضَاءِ وَالصَّرَامَةِ ، وَالْقُوَّةِ ، وَالْاِكْتِفَاءِ . وَلَبِثَ مُوَلِيًّا ذَلِكَ كُلَّهُ وَنَظَرًا فِيهِ ، إِلَى وَفَاةِ السُّلْطَانِ الْغَالِبِ بِاللَّهِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ؛ وَكَانَتْ وَفَاتُهُ — رَحِمَهُ اللَّهُ ! — آخِرَ جُمَادَى الثَّانِيَةِ مِنْ عَامِ ٦٧١ ! وَصَارَ الْأَمْرُ إِلَى وَلَدِهِ السُّلْطَانِ الثَّانِي أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَيْضًا ، الْمُدْعَوُ بِالْفَقِيهِ مُحَمَّدُ الدَّوْلَةِ النَّصْرِيَّةِ ، وَبَدِيعَ مَآثِرِهَا ، وَمُتِمِّمِ رُسُومِ الْمُلْكَ فِيهَا فَأَفْرَدَ أَبَا بَكْرٍ

بالقضاء ، وقصر نظره على الأحكام الشرعيّة ؛ فذهب من الشدّة في استخلاص الحقوق كلّ مذهب . وكان مع ذلك حسن الأخلاق ، حلوّ الشكائل ، باقياً على طبيعة بلده . ولم ينتقل على حالته ، الى أن توفّي ، وذلك في حدود عام ٦٩٨ . ذكره القاضي أبو عامر ابن مجد بن ربيع في كتابه ؛ فقال فيه : كان فقيهاً عارفاً بالشروط ، درياً بالأحكام . وكان يتولّى الخطبة بمحمرّاء غرناطة ؛ لا أعلمه حدث ، إذ لم يكن يشتغل بذلك .

ذكر القاضي غالب بن حسن بن سيد بونة

ومن القضاة الفقهاء الفضلاء ، غالب بن حسن بن أحمد بن سيد بونة . ذكره ابن الزبير فقال : يكنى أبا تمام . روى عن أبيه ، وأبي عبد الله بن مزمين ، وصحب قرينه الشيخ الصالح أبا أحمد بن سيد بونة ، ولازمه ، وانتفع بصحبته . وكان يحدث بكثير من فضائله وكراماته . وكان أبو تمام شيخاً فاضلاً ، ومقرئاً مباركاً . ولى القضاء . وكانت وفاته سنة ٦٥١ ، بحضرة غرناطة . انتهى .

ذكر القاضي أحمد بن الحسن الجذامي

ومن القضاة بريّة ، في منتصف المائة السابعة ، الفقيه أبو المباس أحمد بن الحسن بن يحيى بن الحسن الجذامي . ولى القضاء بالجانب الغربي من أعمالها ؛ فكان مشكوراً في قصد سيرته ، وحسن هديه ، فقيه البأس والبذل ، صاحب رأي ونظر في المسائل ، بصيراً بالأحكام . صحبه القاضي أبو القاسم بن أحمد بن السكوت ، وانتفع به ، واقتدى بهديه في كثير من أموره . وكان لا يرى بالاختصار على الرواية : « وعليكم بالعمى ، وإياكم من الاخذ في الجدل ! » . كان يكثر من إنشاد هذين البيتين :

أرى الذى يروى ولا كنّه يجهل ما يروى وما يكتب
كسفرة تتبع أمواها تسقى الاراضى وهى لا تشرب

ذكر القاضي أبي علي بن الناظر

ومن القضاة ، وصدور الرواة ، الشيخ أبو علي الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن أبي
الأنحوص القرشي الفهری ، من أهل غرناطة ، وأصله من بلنسية ؛ يكنى أبا علي ،
ويعرف بابن الناظر . ارتحل عن غرناطة لغرض عن له بها ؛ فلم يقض ؛ فأنف من ذلك ،
فاستقر بمالقة ، مقيماً ومحدثاً ، واقتصر على الخطبة بقصبتها ، بضعا وعشرين سنة . ثم
خرج من مالقة ، فاراً إلى غرناطة ، لتغيير كان سببه فتنة الخلاف بها ، ودساس
الفرزاري ، المقتول بعد بغرناطة على كفره وتسريعه لإضلال غيره . فولى قضاء الميرية ؛
ثم قضاء بسطة ؛ ثم ولى قضاء مالقة ، عند ذهاب الفتنة ، وخروج بني أشقيلولة عنها . وكان
من أهل المعرفة ، والدراية ، والرواية الواسعة ، والثقة ، والعدالة ؛ جال في البلاد ، وأكثر
من لقاء الرجال ؛ فأخذ بغرناطة عن الأستاذ أبي محمد الكوثاب ، وبإشبيلية عن المقرئ أبي
الحسن بن جابر الدباج . ولازم في العربية والأدب الأستاذ أبا علي الشلوين : أخذ عنه
أكثر كتاب سيبويه . وروى عن الوزير سهل بن مالك الأزدي ، وعن القاضي
أبي القاسم بن بتي ، وبلنسية عن أبي الربيع بن سالم ، وبمروسة عن أبي العباس بن
عياش ، وبجزيرة شقر عن الخطيب أبي بكر بن وضاح ، وبمالقة عن الحاج أبي محمد
عطية ، وعن أبي القاسم بن الطيأسان ، وعن غير من سمي . وكتب إليه بالإجازة
آخرون . وروى عنه الجم الغفير : منهم الأستاذ أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير
الثقفي ، والخطيب الأستاذ أبو محمد بن أبي السداد الباهلي ، وآخر من روى عنه بالاندلس
شيخنا المقرئ أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أيوب التجيبي . وله مصنفات في
الحديث والقراءات . وتوفي القاضي أبو علي مؤخرأ عن قضاء مالقة في الرابع عشر لجمادى
الأولى سنة ٦٩٩ — غفر الله لنا وله !

ذكر القاضي الحسن بن الحسن الجذامي النباهي

وتقدم بعد قاضياً بمالقة من أهلها الحسن بن محمد بن الحسن الجذامي النباهي . وكان رجلاً صليبا في الحق ، متميزا بالله ، قويا في ذاته ، لا تأخذه في الله لومة لائم ، رفيقا مع ذلك بالمساكين ، شفيقا على الضعفاء ، ومبغضا في أهل الأهواء . وأول يوم قعد فيه للحكم ، تقدم إليه رجلان في الطلب بدين ترتب لاحدهما قبل الآخر ؛ وأقر المطلوب ببقائه في ذمته ، وزعم أنه في الوقت غير قادر على أدائه ؛ ولم تقسم له يئنة على صحة دعواه ، ولا حضره حميل به ؛ فتوجه عليه السجن . فحين شاهد أسباب ذلك ، قال يخاطب القاضي : « أصلحك الله ! أيجمل بك ، ويحسن عندك استفتاح صملك بسجن مثلي من الضعفاء ؟ ولي صبية أصغر لا كاسب لهم ، ولا كافل غري . فإن حبستني عنهم ، لم يبعد تلفهم جوعا وعطشا ! فأرفق بساحتي ، وأنظر لحالتي ! » فأمر القاضي بإحضار مقدار القدد المطلوب من مال نفسه ، وأذن في دفعه لمطالبه ، وخلى سبيل الغريم يمضي لشأنه . وكان قد أصاب الماشية بكورة رية من الفصب والنهب ، أيام فتنة الخلاف بها ، ما صار داعية لتغلب الحرام عليها ؛ فرد شهادة كل من ثبت فيه لديه أنه أكل من ذلك اللحم المغصوب ؛ وهو عالم بعينه ، سواء كان مشتركا له من الغاصب أو أكلاه دون عوض . ورد شهادة الولد إذا كانت مع والده ؛ فاشتد في أحواله . وفي اثناء ذلك ، سيق له رجل ، شهدت البيعة بآته وجد في خربة بحذاء مقتول ؛ وقربه . وسأل الرجل حين اعذر له ؛ فذكر أنه كان مختارا عليها المنزلة ؛ فرام أولياء الدم الاتخذ لهم بالقسامة في المسألة ، على ما رواه ابن الحكم في مثل النزالة ، ورواه ابن وهب عن مالك ؛ فأجرى النظر في القضية ، وتوقف عن الفصل ، وعقد النية على ترك الولاية ما بقي من مدة حياته ، واستعفى على الفور من الحكم بين الناس . وقد كان القلق وقع به من أولى الامر ، فأعفى على الأثر . فكانت مدة ولايته القضاء نحو شهر . وهو — أعظم الله أجره ! — ممن أصيب في ذاته وماله ، بسبب إنكاره على إبراهيم الفزاري ، ولي بني أشقيلولة أيام ثورتهم بيرية ، وامتاعه لما أظهره لهم من البدعة وادعاء النبوة ، وعند ذلك فر من مالقة

أبو جَعْفَر بن الزُّبَيْر ، وأتبع لِيُقْتَلَ ؛ فأُفْلِت ، ولاذ بأُمير المسلمين ، السلطان ، المؤيَّد المنصور ، أبي عبد الله المدعوّ بالفقيه — رحمه الله وأرضاه ! — لحاول على الفزاريّ ، حتّى تحصَّل في حكمه ، وأمر بقتله وصلبه ؛ فقُتِلَ بغرناطة على كفره ، هو وبعض أصحابه . وقد أشار إلى ما نَبَهنا عليه الشيخُ القاضي الراوية المحدث ، الوزيرُ المشاورُ ، أبو عامر بن عبد الله بن قاضي الجماعة أبي عامر بن ربيع ، في كتابه المسمّى بـ « تنظيم الدرّ في ذكر علماء الدهر . »

والذي وقع في الكتاب المسمّى بعد اسم أبي عليّ بن الحسن ، من أوّله إلى آخره ، ما هو نصّه : الحسن بن محمد الجذاميُّ من أهل مالقة ، من أعيانها وجلّة بيوتها ، يُعرف بالنُّباهيّ ، ويُكنى أبا عليّ . أخذ بمالقة عن شيوخها . وكان — رحمه الله ! — صالحاً ، فاضلاً ، ديناً ، صليباً في الحقّ ، فامتحن في الله تعالى ، وقيامه بالحقّ ، بالضرب والنفي عن بلده — نفعه الله ! — واستقرَّ بمدينة فاس ، تحت تكريمة ومبرّة ، يتولّى عقد الوثائق ، ويحترف بها . وكان من جلّة العدول . ثمَّ عاد إلى بلده مالقة ، عند خروج بني أشقيلولة منها ، وأقام بها بقيّة عمره ، يتعمّش من فائد بقايا أملاكه بها . ودُعِيَ إلى الخطابة بجامعها الأعظم ؛ فأبى . وقضى أياماً يسيرةً ، واستغنى . توفّي — رحمه الله ! — في حدود سنة ٧٠٠ .

ذكر القاضي أبي جعفر المَزْدَغِيّ وبعض قضاة فاس بعده

ومن أهل المغرب ؛ الشيخ الفقيه أبو جعفر أحمد بن المزدغيّ . ولى القضاء بحضرة فاس ، بعد تمنّع ، وإبابة ، وعزم عليه من الخليفة ؛ فسار فيه بأجل سيرة من العدل ، والفضل ، والاشتداد على أهل الجاه . وامتدّت ولايته ، إلى أن توفّي عام ٦٦٩ . فولّى مكانه أبو عبد الله بن عمران ، ثمَّ استغنى لزمان قريب . فتقدّم بدّله بفاس شيخ طَلَبَتها إذ ذاك ، وخطيبُ خلافتها ، الفقيه أبو عبد الله محمد بن أبي الصبر أيوب ؛ وكان في زمانه واحد قطره عدالة ، وجلالة ، وصلاحاً ، وفضلاً ، وعقلاً ، وهو أيضاً ممّن لم يأخذ على القضاء أجراً ، ونحافياً يختصُّ به من الجراية مَنْحَى سحنون بن سعيد في وقته ، وطلب

أن يكون رِزقُ وزعته من بيت المال ، لا من قِبَلِ أرباب الخصومات ، فأُضى ذلك كله . وكان معظماً عند سلطانه ، كبير الشأن في زمانه . قال عبد الرحمن بن محمد الزليجيُّ وقد ذكره في كتابه : توفّي عام ٦٨٧ .

ذكر القاضي محمد بن يعقوب المُرسيّ

ومن القضاة بتلك البلاد ، محمد بن يعقوب المُرسيّ ، نزيل تونس ، يُكنى أبا عبد الله . ولى قضاء الجماعة بها ، وقد كان ولى قبل ذلك قضاء باجة . وكان عالماً ، زاهداً ، ورعاً ، فاضلاً ، محموداً ، مشكوراً . توفّي تقديرأ بعد ٦٩٠ .

ذكر القاضي أبي عبد الله بن عبد الملك المراكشيّ

ومنهم محمد بن محمد بن سعيد بن عبد الملك الأنصاريّ الأوسيّ المراكشيّ ؛ يُكنى أبا عبد الله ، ويُعرف بابن عبد الملك . ذكره الأستاذ أبو جعفر بن الرُّبَيْرِ وقال فيه : روى عن الكاتب الجليل أبي الحسن بن محمد الرُّغْبِيّ ، وصحبه كثيراً . وروى عن غيره . ثمّ وصفه بأنّه كان نبيلَ الأغراض ، عارفاً بالتأريخ والأسانيد ، نقاداً لها ، بعيد التصرّف أدبياً بارعاً ، شارعاً مجيداً ، ذا معرفة بالعربيّة واللّغة والعروض . وألّف كتاباً جمع فيه بين كتابي ابن القطّان وابن الموّاق على « كتاب الأحكام » لعبد الحقّ ، مع زيادات نبيلة من قبّله ؛ وكتاباً آخر سمّاه « بالذيل والتكملة لكتاب الصلّة » وولى قضاء مرّاكش مدّة ؛ ثمّ أخرج عنها ، لعارضٍ سببه ما كان في خلقه من حدةٍ أثمرت مُناقشةً موثورة وجد سبيلاً ، فنال منه . توفّي بتلمسان الجديدة أو آخر محرّم عام ٧٠٣ . ومن شعره :

لله مرّاكشُ الغراءِ مِنْ بَلَدٍ وَحَبَّذَا أَهْلُهَا السَّادَاتُ مِنْ سَكَنٍ
إِنْ حَلَّهَا نَارُحُ الْوَطَانِ مُتَغَرِّبٌ أَنْسَوُهُ بِالْأَنْسِ عَنْ أَهْلٍ وَعَنْ وَطَنٍ
عَنْ الْحَدِيثِ بِهَا أَوْ الْبَيَانِ لَهَا يَنْشَأُ التَّحَاسُدُ بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْأُذُنِ

اتهمى حاصل ما قاله ابن الزُّبَيْر في «صلة» ٤ . قال المؤلف — رضى الله عنه ! — :
وأوقفني ولده ، صاحبنا الفقيه أبو عبد الله ، على كثير من المكتوبات الصادرة عن أبيه
القاضي أبي عبد الله ، ما بين منظوم ومنثور . ومن ذلك قوله — رحمه الله ! — :

عن صادق في الحبِّ مثلى هل سَلا؟
مرا كُشِرَ جِئِمٌ وَقَلْبٌ فِي سَلا
أَسَلا ابنُ حُجْرٍ عَهْدَ جَارَةٍ مَا سَلا
فَبِمُهِجَتِي أَقْدَى كِتَابًا أُرِ سَلا
وَوَرَدَتْ مِنْ مَرَّاهُ رَوْضًا مُوَيْقًا
صَدَّ غَاهُ وَشَى الْحُسْنِ حِينَ تَسْلَسَلا
أَلْتَقَى يَدَ اسْتِسْلَامِهِ وَاسْتَبَسْلا؟
بِكُمْ إِلَيْكُمْ فِي الدُّنْيَا تَوْسَلا؟
وَصَلَّى الْحَرَامُ كَمَا عَلِمْتُمْ بُسْلا
بَيْنَ نَعِيمِ الْأَنْسِ جَوْرِ الْبُسْلا
وَلَمَّا تَرَقَّرَقَ فِي التَّنَائِي أُرِ سَلا
دَمَعٌ تَتَابَعَ مَرَّةً وَاسْتَرْسَلا
أُرْوَى الْحَدِيثَ مُعْنَعًا وَمُسْلَسَلا
فَأَصْمَمَ الْعَزَمَ الَّذِي لَنْ يَكْسَلا
وَأَجُوبَ حُومَاتِ أَنْعَمِي عَنْ سَلا
مَا كُنْتُ مِمَّنْ فِي الْبِدَارِ تَرْسَلا
لِسِوَاهُ قَلْبِي بَعْدَهُ مَا اسْتَرْسَلا
كَرِهَ الْعَبِيرَ وَعَافَهُ فَاسْتَعْمَلا
يُرْوَى بِهَا خَبَرُ السَّرُورِ مُسْلَسَلا

يا عاذلى ! دَعِ الْمَلَامَةَ أَوْ سَلا
كَيْفَ السَّلَا وَلِي بِحُكْمِ الْبَيْنِ فِي
هِيَمَاتٍ ! أَسْلُوا عَهْدَ حَلِّ لِي بِهَا
وَافِي الْيَمِّ عَلَى الْيَمْعَادِ كِتَابُهُ
أُورَدَتْ مِنْ مَرَّاهُ رَوْضًا مُوَيْقًا
طَرَسٌ كَنَحْرِ مُعْذَرٍ أَبَدَتْ بِهِ
أُحْبَبَتِي رُحْمَاكُمْ فِي مَوْقِفِ
أُحْبَبَتِي رُحْمَاكُمْ فِي تَارِحِ
أُحْلَلْتُمْ هَجْرِي وَخِلْتُمْ أَنْبِي
إِنْ أَعْلَنَ الشُّكُوى فَمَا أَشْكُوى سِوى
حَسْبِي أَذْكَارُ قَدْ أَثَارَ صَبَابَتِي
وَلَوْاعِجٌ طَى الظُّلُوعِ بِشَيْهَا
فَعَنَ أَدْمَعِي عَنْ زَفَرَتِي عَنْ كَوْعَتِي
مَنْ لِي بِتَيْسِيرِ الْمَسِيرِ إِلَيْكُمْ
وَأَصَارِمَ الْقُرْبَى وَأَهْجَرَ مَوْطِنًا
فَلَوْ الْقَضَاءُ اتَّاحَ مَا عُصِمْتُهُ
حَتَّى أُحْلَلَ مَثَابَةَ الْفَضْلِ الَّذِي
فَاكُونَ فِي رَأْيِ كَذَائِنِ حَنْظَلِ
أَوْ يُنْعِمَ اللَّهُ الْكَرِيمُ بِرَجْعَةٍ

وحكى عنه ولده المذكور أنه قصد أيام شببته عبور البحر ، برسم الجواز الى
الأندلس ؛ فبلغ منها الجزيرة الخضراء ، وحضر بها صلاة جمعة واحدة ، وأقام بها ثلاثة

أيام ، جائلاً في نواحيها ، آخذاً عن أهلها ؛ ثم قال : « حصل لنا الغرض من مشاهدة بعد البلاد الأندلسية ، والكوّن بها ؛ والحمد لله على ذلك ! » وعاد قافلاً إلى أرضه . ولما توفّي قافلاً جرى بعد ابنه المسمّى تحامل في متروكه لتبعة تسلّطت على نسيبه ، أدّته إلى الجلاء عن وطنه ؛ فاستقرّ بمالقة ، وأقام بها زماناً ، لا يهتدى لمكان فضله إلا من عثر عليه جزافاً . ولم ينتقل عن حالته من الخسنة ، والانباض ، والعكوف على النظر في العلوم ، إلى أن توفّي في ذي القعدة من عام ٧٤٣ .

ذكر القاضي أبي العباس الغُبرينيّ

ومنهم الفقيه أبو العباس أحمد بن أحمد الغُبرينيّ ولي القضاء بمَواضع عدّة ، اخرها مدينة بجاية . فكان في حكمه شديداً ، مهيباً ذا معرفة بأصول الفقه ، وحفظ لفروعه ؛ وقيام على النوازل ، وتحقيق للمسائل . ولما ولي خطّة القضاء ، ترك حضور الولائم ، ودخول الحرام ، وسلك طريق اليأس من مداخله الناس . ومن أناشيده :

لا تُنكِحَنَّ سرّك المكنونَ خَاطِبَه وأجعل لميِّتَه بين الحشا جَدَنًا
ولا تقل نفْسَه المصدورَ راحته كم نافثِ رُوحه من صدرِه نفْسًا

وهذا القاضي ممّن ذكره عبد الرحمن الزليّجيّ في تأريخه ، وقال عنه : توفّي عام ٧٠٤ .

ذكر القاضي أبي عبد الله بن عبد المُهيمن الحَضرميّ

ومنهم محمد بن عبد المُهيمن بن محمد بن عليّ بن محمد الحَضرميّ ؛ يُكنى أبا عبد الله ، ويُعرف بنسبته . وكان في قطره كبير القدر . ولي القضاء بسبّغتة . لقربته من رؤسائها بني العزّقيّ ، وذلك عام ٦٨٣ ؛ فقام بالأحكام أجلّ قيام ، مستعيناً بحسن النظر وفضل الجاه وعزّ الزّاهة . فكان مجلسه يغمّ بمائم العلماء ، وهم كانوا على رؤوسهم الطير هيبة له ، وتأذّباً معه . وكان في باب القبول شديداً على الشهداء ؛ فيُذكر أنّ أحد الظلمة

عرض له كتاب رسم في قضية نزلت به ؛ فنقده القاضي ومطل في تحليصه ؛ فتحيل على أن كتب بحائط مجلس القاضي ما نصه :

بِسَبْتَةِ قَاضٍ حَضَرَمِيٍّ إِذَا انْتَسَبَ وَفِي حَضَرَمَوْتِ الشُّؤْمِ وَالشُّؤْمُ بِالنَّسَبِ
فَن شُؤْمُهُ لَا يَتَّبَعُ الْعَقْدُ عِنْدَهُ وَرَمْنُ لُؤْمِهِ يَرَى أُولَى الْفَضْلِ بِالرَّيْبِ

فلما وقعت عين القاضي على المكتوب وتفهمه ، أمر بإزالته ، وأمسك عن عنائه ، وأخذ في إصلاح شأنه ، وترك البحث عن ناظم البَيَّاتَيْنِ وكاتبهما بخط يده . واستمرت أيامُ ولايته الى أن تصير أمرُ بلده الى الإيالة النُصْرِيَّةِ ، في أواخر عام ٧٠٥ ؛ فُصِرَف إلى غُرُطَاةٍ مع سائر أقاربه بنى العَزَفِ فوصلها ، وأقام بها وابنه الكاتب البارِعُ ، أبو محمد عبد المهيِّمِينِ ؛ ثُمَّ أَذِنَ لَهُ فِي الْإِتِّقَالِ إِلَى وَطْنِهِ ؛ فَعَادَ إِلَيْهِ ، وَقَدْ أَحْدَثَ مِنْهُ السَّنُّ ، وَأَقْعَدَهُ الْكِبَرُ ؛ فَلَمْ يَبْرَحْ بَعْدُ عَنْهُ إِلَى أَنْ تَوَفَّى فِي غُرَّةِ صَفَرٍ مِنْ عَامِ ٧١٢ .

ذكر القاضي أبي إسحاق إبراهيم الغافقي

ومِنْهُمْ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَيْسَى الْغَافِقِيُّ الْأَشْبِيلِيُّ ؛ يُكْنَى أَبَا إِسْحَاقَ ، وَيَعْرِفُ أَيْضاً بِنَسَبِهِ إِلَى غَافِقٍ ؛ أَسْتَاذُ الطَّلَبَةِ ، وَإِمَامُ الْحَلَبَةِ . خَرَجَ عَنْ بَلَدِهِ إِشْبِيلِيَّةَ ، عِنْدَ تَغْلُبِ الرُّومِ عَلَيْهَا ، وَذَلِكَ سَنَةَ ٦٤٦ ؛ فَلَازِمُ الشَّيْخِ أَبَا الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الرَّبِيعِ ، وَتَصَدَّرَ بَعْدَ وَفَاتِهِ لِلْأَوْرَاءِ فِي مَكَانِهِ ، فَأَخَذَ عَنْهُ الْكَبِيرُ وَالصَّغِيرُ . وَلِيَ الْقَضَاءُ بِسَبْتَةِ نِيَابَةً ، ثُمَّ اسْتَقْلَلَا ؛ وَكَانَ وَاحِدَ عَصْرِهِ ، وَفَرِيدَ قَطْرِهِ ، وَعَمْدَةَ طَلَبَتِهِ الْمُتَوَقِّينَ بِمَا اسْتُفِيدَ فِي مَجْلِسِهِ مِنْ فَنُونِ الْعُلُومِ . أَخَذَ عِلْمَ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى صَدْرِ الثُّحَاةِ ابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ الْمَذْكُورِ ، وَالْقُرَآئَاتِ عَنْ الْأَسْتَاذِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْخَضَّارِ ؛ وَرَوَى عَنِ الْمُسْنَدِ الْمُسْنَدِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ ، وَالْأَدِيبِ الْفَرَضِيِّ أَبِي الْحَكَمِ مَالِكَ بْنِ الْمُرْحَلِ الْمَأْكُتِي ، وَالْقَاضِي أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَاضِي الْجَمَاعَةِ أَبِي مُوسَى عِمْرَانَ بْنِ عِمْرَانَ ، إِلَى أُمَمٍ مِنْ أَهْلِ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَالْأَنْدَلُسِ . وَدَوَّنَ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ وَغَيْرِهَا كِتَباً نَافِعَةً . وَتَوَفَّى قَاضِياً — رَحِمَهُ اللَّهُ ! — آخِرَ شَهْرِ ذِي الْقَعْدَةِ مِنْ عَامِ ٧١٦ . وَعَلَيْهِ اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الْوَلِيُّ الْمُقَرَّبُ أَبُو الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدٍ

الوازِرَ وَالْإِثْمَانِيَّ بْنَ دِرْهَمٍ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، وَالتَّلْفِظِ وَالْإِدَاءِ ، وَعَلَى الْخَطِيبِ الصَّوْفِيِّ أَبِي جَعْفَرِ الزِّيَّاتِ ، مِنْ أَهْلِ بَلَشْ مَا لَقَّةَ ، عَلَى كَثْرَةِ مَنْ لَقِيَهُ مِنْ حَمَلَةٍ ^(١) كِتَابِ اللَّهِ وَقُرْآنِهِ ^(٢) بِالْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ . وَعَلَى الْغَافِقِيِّ أَيْضاً كَانَ فِي تَعَلُّمِ الْعَرَبِيَّةِ اعْتِمَادُ شَيْخِ النُّحَاةِ بِحَضْرَةِ غَرْنَاطَةَ ، الْأَسْتَاذِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ الْخَوْلَانِيِّ ، الْمَشْتَهَرِ بِقَيْرِي — رَحِمَ اللَّهُ جَمِيعَهُمْ وَكَافَى صَنِيعَهُمْ !

ذَكَرَ الْقَاضِي مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ اللَّخْمِيُّ الْقُرْطُبِيُّ

وَمِنْهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ اللَّخْمِيُّ الْمَعْرُوفُ بِالْقُرْطُبِيِّ ، مِنْ أَهْلِ سَبْتَةَ ، وَالْقَاضِي بِهَا . وَكَانَ مِنْ جَلَّةِ الْحُكَّامِ الصَّدُورِ الْأَعْلَامِ ؛ خُطِبَ بِمَسْجِدِ بَلْدِهِ ، وَدَرَسَ بِهِ الْفَقْهَ وَغَيْرَهُ . وَكَانَ قَائِماً عَلَى الْمَذْهَبِ ، مَنْقُطِعَ الْقَرِينِ فِي حِفَاظِهِ . وَكَانَ مِنْ شَأْنِهِ ، إِذَا أَتَى الْمَسْجِدَ لِلْحُكْمِ فِيهِ بَيْنَ النَّاسِ ، يَتَرَكَّعُ وَيَتَضَرَّعُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَيُلْحُجُّ فِي الدُّعَاءِ ، وَيَسْأَلُهُ أَنْ يُحْمِلَهُ عَلَى الْحَقِّ وَيُعِينَهُ عَلَيْهِ ، وَيُرْشِدَهُ لِلصَّوَابِ ؛ وَإِذَا فَرَغَ مِنَ الْحُكْمِ ، يَتَرَكَّعُ ، وَيَسْتَقْبِلُ اللَّهَ تَعَالَى ، وَيَسْأَلُهُ الْعَفْوَ وَالْمَغْفِرَةَ عَمَّا عَسَى أَنْ يَكُونَ صَدَرَ عَنْهُ ، مِمَّا تَلَحُّقُهُ تَبَعَةٌ فِي الْآخِرَةِ . أَخَذَ عَنْ الشُّيُوخِ الْجَلَّةِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الرَّبِيعِ ، وَابْنَ الْخَضَّارِ ، وَابْنَ الطَّيِّبِ وَغَيْرِهِمْ . وَتَوَفَّى بِبَلْدِهِ قَاضِياً مَشْكُوراً ، وَهُوَ عَلَى سَنٍّ عَالِيَةٍ ؛ وَذَلِكَ صَدَرَ رَبِيعَ الْآخِرِ مِنْ عَامِ ٧٢٣ .

ذَكَرَ الْقَاضِي مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورِ التِّرْمِذِيُّ

وَمِنْ الْقُضَاةِ بِمَدِينَةِ تِرْمِذَانَ ، الشَّيْخُ الْفَقِيهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ هَدِيْمَةَ الْقُرَشِيِّ ، كَبِيرُ قَطْرِهِ فِي عَصْرِهِ نَبَاهَةً ، وَجَاهَةً ، وَقُوَّةً فِي الْحَقِّ ، وَصِرَامَةً . وَكَانَ أَثِيراً لَدَى سُلْطَانِهِ ؛ فَلَمَّا دَعَا مَعَهُ قَضَائِهِ كِتَابَةً سَرَّهَ ، وَأَنْزَلَهُ مِنْ خَوَاصِّهِ فَوْقَ مَنْزِلَةِ وَزَرَاءِهِ ؛ فَصَارَ يَشَاوِرُهُ فِي تَدْبِيرِ مُلْكِهِ ؛ فَقَلِمَا كَانَ يَجْرِي شَيْئاً مِنْ أُمُورِ السُّلْطَانَةِ إِلَّا عَنِ مَشُورَتِهِ ، وَبَعْدَ اسْتِطْلَاعِ نَظَرِهِ . وَكَانَ أَصِيلَ الرَّأْيِ ، مُصِيبَ الْعَقْلِ ، مَذْكُوراً لِسُلْطَانِهِ بِالْخَيْرِ ،

(١) ق و ر : جلة . — (٢) ق و ر : وقراءته .

معيناً عليه ، كاتباً بليغاً ينشئ الرسائل المطوّلة في المعاني الشاردة ، ذا حظٍّ وافٍ من علم العربيّة واللّغة والتّاريخ . شرح رسالة محمد بن عمر بن خريس الحَجَرِيّ التي استفتح أوّلها بقوله :

عَجَبًا لَهَا أَيْذُوقُ طَعْمَ وَصَالِهَا مَنْ لَيْسَ يَأْمُلُ أَنْ يَمُرَّ بِبِئَالِهَا
وَأَنَا الْفَقِيدُ إِلَى تَبَعْلَةٍ سَاعَةٍ مِنْهَا وَتَعْنُفِي زَكَاةَ جَمَالِهَا

إلى آخر الرسالة . من نظم ونثر ، شرحاً حسناً ، أتى فيه بفنون العلم وضروب الأدب ، بما دلّ على براعته . وكان جميلَ الأخلاق ، جَمَّ المشاركة ، مفيدَ المجالسة ، مردّداً لقول الأستاذ أبي إسماعيل الطُّغْزَنِيّ في معرض النصيحة والتّنبية والتذكّرة :

لَا تَطْمَحَنَّ إِلَى الْمَرَاتِبِ قَبْلَ أَنْ تَتَكَمَّلَ الْأَدَوَاتُ وَالْأَسْبَابُ
إِنَّ الثَّمَارَ تَمَرُّ قَبْلَ بُلُوغِهَا طَعْمًا وَهُنَّ إِذَا بَدَغْنَ عَذَابُ

وتوفى صدر سنة ٧٣٦ ، قبل هلاك سلطانه ، ودخول أهل فاس إلى بلده بأشهر — تَعَمَّدَنَا اللَّهُ وَإِيَّاهُ بِرَحْمَتِهِ !

ذكر القاضي محمد بن عليّ الجزوليّ ابن الحاجّ

ومن القضاة بحضرة فاس ، محمد بن عليّ بن عبد الرزاق الجزوليّ ، المعروف بابن الحاجّ ؛ يُكنى أبا عبد الله . وهو أحد أعلام المَعْرَبِ تَفَنُّناً في المعارف ، وفضلاً ، وعقلاً . وكان محافظاً على الزّنة ، مقيماً للأبّهة ، جميل الهيئة ، حمولاً لمكاره السلطنة ، صبوراً على الرحلة ، خطيباً بليغاً مفليحاً ، كاتباً بارعاً مرسلأ ، رَيَّانٌ من الادب ، سريع القلب ، منقاد البديهة ، مهتما تناول القرطاس وكتب ، أتى على الفور بمعجب . رحل الى المشرق ، ولحق أعلامها . ودخل الأندلس ، وأقام منها بما لُقِّقَ زماناً ، وروى عن أسيّاخها . وصحب بها الخطيب المدرّس أبا عثمان بن عيسى الحُمَيْرِيّ . ثمّ عاد إلى وطنه ؛ فتولّى خطّة القضاء بفاس . وتقلّد أزمّتها مع الخطابة مدة طويلة ، إلى أن انتزعت منه ، وأضعف قواه الهرم ؛

فاستبدل بالفقيه المتفطن الحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد المقرئ (بفتح الميم ، منسوب الى مقررة موضع من عملة إطرأ بلس) ولزم هو منزله ، تحت عناية ورغد جارية ، إلى وفاته — رحمه الله وغفر لنا وله !

ذكر القاضي أبي إسحق إبراهيم التَّسْلُويّ شارح « الرسالة »

ومنهم الشيخ الفقيه أبو إسحاق إبراهيم بن أبي يحيى التَّسْلُويّ التَّازِيّ . تولى خطّة القضاء ، واستعمل في السفارة ؛ فخدمت حالته ، وشكرت سيرته . وكان صدرَ فقهاء وقته مشاركة في الفنون ، وقياما على الفقه . شرح « كتاب الرسالة » لأبي محمد بن أبي زَيْد شرحاً مُمْتِعاً حَسَناً ؛ وقيد على « المَدَوْنَةِ » مجلس الشيخ أبي الحسن الصغير قاضي الجماعة بفاس ، وضمَّ أجور بته في نوازله في سفر . وكان مع ذلك فارساً شجاعاً ، جميل الصورة ، نبية المشاورة ، فارة المر كَب ، وجيهاً عند الملوك : صحبهم وحضر مجالسهم . وفلج بآخر عمره ، فالتزم منزله بفاس ، يزوره السلطان ، فمن دونه . وتعرفت أنه تقيل إلى داره من تازة بلده ؛ فتوفي بها في حدود ٧٤٩ — نعمنا الله به وغفر لنا وله !

ذكر القاضي أبي تمام غالب بن سيد بونة الخزاعيّ .

ومن الشيوخ السَّراة ، المذكورين بالأندلس في القضاة ، أبو تمام غالب بن حسن بن غالب بن حسن بن أحمد بن يحيى بن سيد بونة الخزاعيّ . تقدم ذكر جدّه ؛ ولذكر الآن نبذة من التنبيه على سيره ، والتعريف بسلفه . فنقول : أصلهم ، على ما تقرّر ، من بونة التي بإفريقية ، وهي المسماة ببلد العُتَّاب . وانتقل جدّه الى الأندلس ؛ فاستوطن منها وادي آش من عمل دانية الى أن استولى العدو على تلك الجهات ؛ فخرج قومه من مدينة آش الى غرناطة ؛ فبنوا بخارجها الرِّبض المعروف بالبيّازين ، ونشروا مذهبهم في الإرادة ؛ وانضم إليهم من تبعهم من أهل المشرق . وتقدم الفقيه أبو تمام شيخاً لهم ، وقاضياً فيهم ، وخطيباً بهم ؛ فقام بالاعباء ، سالكاً سنن الصالحين من الايثار والتسديد

بين قومه ، مُسَكِّبًا على العبادة والخُفوق على الجهاد . وله روايةٌ عن والده أبي عليٍّ ، وعن الخطيب أبي الحسن بن فضيلة وغيرها . وله تأليفٌ في منع سماع الأيراعة المسماة بالشَّجَّابَة وعلى ذلك درج جمهورُهم . مولدُه في ذى القعدة من عام ٦٥٣ ؛ ووفاته في شوال من عام ٧٣٣ .

وأما الشيخ أبو أحمد ، الصوفيُّ الكبير ، الوليُّ الشهير ، فهو جعفر بن عبد الله بن محمد بن سيد بُونة . قرأ بِلَنْسِيَّة وغيرها . قال ابن الأتبار : وكان يحفظ نصف « المدوَّنة » أو أكثر ، ويؤثر الحديث والفقه والتمييز على غيره من العلوم . ورحل إلى المشرق ؛ فأدَّى فريضة الحج ولقى جَلَّة من الفضلاء ، أشهرُهم وأكبرُهم في باب الزهد والورع ؛ وسنى الأحوال ، ورفيعُ المقامات ، الشيخ الصالح أبو مدَّين شُعَيْب بن الحسين مقيم بحجَّاية ؛ فصحبه كثيراً ، وانتفع به ، وارتوى من ذلاله . توفى — رحمه الله وأرضاه ! — عن غير عقب من الذكور ، وذلك في شهر شوال سنة ٦٢٤ .

ذكر القاضي محمد بن محمد بن هشام

وتقدِّم أيضاً بغيرِ ناطة لتنفيذ الأحكام محمد بن محمد بن هشام ؛ استقضاه السلطان أبو عبد الله المدعوُّ بالقَقيقه ، لقِصَّةٍ رفعت من شأنه ؛ وذلك أنَّ هذا الرجل نشأ في الدَّجَن (١) ببلاد الرُّوم من شَرْقِ الأندلس . ثمَّ هاجر منها ؛ فاستقرَّ بوادي آش ؛ فأقرأ العلم بها ، وصحَّح ما كان قد تحمَّله من فنون العلم . فلما توفى قاضي البلدة ، أيَّامَ خلاف بني أشقِيلِوَلَة بها ، عرض عليه قضاؤها ؛ فتمنَّع وأبى لمكان الفتنة ، إلا أن يكون التقديم من قِبَل أمير المسلمين الحقِّ بالخلافة ، السلطان أبي عبد الله المذكور . فأعرض عنه ، وقُدِّم غيره . فلم يَرْضَ الناسُ به ؛ فدَعَتِ الرؤساء المذكورين بالضرورة إلى طلب التقديم من حيث ذَكَر . فأُنفذ لهم المطلوب . ولما ذهب الفتنة ، وتَمَلَّك السلطانُ المدينة ، تحقَّق فضل ابن هشام وصلابته في الحقِّ ؛ فنقله إلى مدينة الكُريَّة وعند وفاة أبي بكر الأشبَرُون ، استقدمه من هنالك ، وقلَّده القضاء بحضرته . فحُسُنَتْ

(١) ق و ر : الرجر .

به الحال، واقتضيت الحقوق إلى آخر مدّة مُستَقْضِيهِ — رحمه الله ! — وكانت صدرَ شعبان من عام ٧٠١. وافضى الأمر إلى ولده أبى عبد الله محمد، ثالثِ الأُمراء من بنى نصر، جرى على منهاج أبيه فى الاغتباط بقاضيه؛ فأقرّه على ما كان يتولاه، وزاد فى التنويه. فظهرت الخطّة بواحدٍها وصدر رجالها؛ وبقي يتولاه إلى أن توفى، وذلك عام ٧٠٤. ذكره القاضى أبوعامر محمى بن ربيع فى « مزيد » هـ وقال فيه: كان فقيهاً عارفاً، أديباً، كاتباً بارعاً، فاضلاً، لئى الجانب، ممحاً، درياً بالأحكام، عدلاً، نزيهاً؛ وتوَلَّى الخطبة بجامع الحمراء.

قال المؤلّف — رضى الله عنه ! — : لله دُرٌّ محمد بن هشام فى إصراره على الإبایة من القضاء فى الفتنة الأشقيديّة ! فإنّه جرى فى تمنّعه على منهاج السّدّاد، وأخذ لنفسه الواجب من الاحتياط. وقد تقدّم صدرَ هذا الكتاب أنّ الداعى إلى العمل، إذا كان غير عدل، لم يجز لأحد إعانتة على أمورهِ، لأنّه مقعد فى فعله؛ فيجب عليه أن يصبر على المكروه، ولا يلى العمل معه؛ وإن كان عدلاً، جاز، وقد كُستَحَبُّ له الإعانة. والله الموفق للصواب !

ذكر القاضى أبى جعفر أحمد بن فرَكُون

وولى بعد ابن هشام قضاء الجماعة الشيخُ الفقيهُ أبو جعفر أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد ابن أحمد القرشىّ، المعروف بابن فرَكُون، أحدُ صدور الفقهاء بهذا القطر الأندلسيّ. اُطلاعاً بالمسائل، وحفظاً للنوازل، وقوّةً على حمل أعباء القضاء، وتفنّناً فى المعارف. وكان — رحمه الله ! — منشراح الصدر، مثلاً فى حسن العهد بمن عرفه ولو مرّة فى الدهر، مفيد المجالسة، رائق المحاضرة، مترفعاً بالضعيف فى أقضيته، كثير الاحتياط عند الاشتباه، دقيق النظر، مهتدياً لاستخراج غريب الفقه وغوامض نُكُتِ العلم، رائق الأبهة، موصوفاً بالزاهة والعدالة، شديد الوقار، مشغلاً عند المواجهة والتجلّة، مع التحلّى بالفضل، وأخلّق الرّحّب، والدُّعابة ^(١) الحلوة. طال يوماً بين يديه قعود رجل

(١) ر: والرابة. — ق: والدعة.

اسمه أحمد بن معاوية ، دعا اليه في حقّ وقع الفصل فيه ؛ فاستأذنه في الذهاب ؛ فقال :
« يا سيدي ! ينصرف أحمد ؟ » فقال : « لا ينصرف ! » فأقام ذلك الرجل وجلاً حتى نبه
على أن القاضي إنما قصد التورية . قرأ على المدرّس المتفنّن أبي الحسن الأبلح ، وأكثّر
الأنخذ عن المقرئ أبي عبد الله محمد بن إبراهيم الطائي المعروف بمستقور وغيرهم . وكان
خطيباً . بليغاً ، كاتباً ناطقاً ناثراً ، بصيراً بعقود الشروط ، سابقاً في علم الفرائض . قضى
بمواضع منها رندة ، ومالقة ، والمريّة ، وسار فيها بسيرة عادلة سنيّة . واستمرّ قضاؤه
مع الخطابة بحضرة غرناطة الى أوّل الدولة الإسماعيليّة ؛ فصُرف عن ذلك ، لما كان له
في مشايعة المخلوع عن السلطنة من الأمور التي حقّت عليه الحول ، بعد استقرار ذائلها
الأمير أبي الوليد بالمُلك — رحمة الله عليه ! — ومولّد القاضي أبي جعفر المذكور في عام
٦٤٩ ، ووفاته في السادس عشر من ذى القعدة عام ٧٢٩ .

ذكر القاضي أبي بكر يحيى بن مسعود المحاربي وابنه أبي يحيى

وتقدّم بعده لقضاء الجماعة الوزير الفقيه أبو بكر يحيى بن مسعود بن عليّ بن أحمد بن
إبراهيم بن عبد الله بن مسعود المحاربي الغرناطي ، من أهل الأصالة والجزالة والجلالة .
وكان — رحمه الله ! — ساعى المهمّة ، ماضى العزيمة ، شديد الشكيمة ، ولي القضاء
بجهاث شتى ، منها مدينة السمريّة ، وصدرت عنه في مدّة حصار الروم لها جملة أقوال
وأفعال لا تصدر إلّا من حزماء الرجال . ثمّ نُقل الى قضاء الجماعة بالحضرة ؛ فاشتهر
بالمضا والاشتداد على أهل الجاه ، وإقامة الحدود ، وإخافة الشهود . وكان لا يخطئ بعقد
علامة بثبوتة عنده إلا بعد شهادة أربعة من العدول ؛ وقصر أصحابه ذلك وقالوا : ألا ترى ،
لو أنّ رجلاً دفع إلى آخر حقّاً كان له عليه ، وطلبه أن يشهد به ، فأشهد عدلين ، وأبى
أن يشهد غيرهما ، وأراد صاحبه الاستكثار من البيّنة ، فإنّه لا يلزمه أن يشهد له
أكثر من شاهدين عدلين ، على ما قاله القاضي أبو الوليد بن رشد ، ورواه غيره
لقوله تعالى : « وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ . » ^(١) قالوا : وإن كان قصد

القاضي من الإكثار من الشهداء التوثق لتحصل البراءة المتحققة له ولغيره ، فقد يجمع أربعة من الضعفاء في رسم واحد . فلزم إذاً مرتكب هذا النظر الإمساك عن خطاب مثل هذا الرسم ، إلى غير ذلك من المضار المتعلقة به فلم ينش الشيخ أبابكر بن مسعود شيئا من هذا كله من غرضه ، واستمر على ذلك مدة قضاائه . وكان له من أخيه أبي الحسن ، وزير الدولة الإسماعيلية وعמיד البلدة ، ردء كثير على إنفاذ الأحكام ، ومصادمة أساطين الرجال . وتقر بعض أهل المدينة عند التخاصم عنده ، تقية من تعاطم شدته واتصال عبوسته ؛ وجرى له في ذلك مع القاضي برّكش البيازين كلام حارّ صله أن طلب منه الاقتصار بالنظر على جهته ، رفعا للتشويش عن الخصوم . والمنصوص جواز قاضيين في بلد واحد وأكثر ، كل مستقل ومختص بناحيته ، وإنما الممنوع شرط الاتفاق في كل حكم ، لاختلاف الأغراض ، وتعدّر الاجتماع . وقد تقدّم الشبيه على ذلك عند التكلم في شروط القضاء . ثم إذا تنازع الخصمان في الاختيار ، حيث قلنا بالجواز ، وازدحم متداعيان ، فالقرعة .

قرأ على الأستاذ أبي جعفر بن الرّثبّير ، وابن الطلائع ، وابن أبي الأخوص ، واستعمل في الرسالة إلى ملك المغرب عام ٧٢٧ ، وأقام بظهر سلا ؛ ثم طرقة المرض ، فتوفي هناك يوم الخميس سابع ذي قعدة من العام المذكور . ودُفن بالجبانة المعروفة بشلة ، خارج رباط الفتح . ومولده لست خلت من شوال عام ٦٥٣ .

وكان — رحمه الله ! — قد ترك نائباً عنه فيما كان يتولاه من القضاء بفرنطة ولده الفقيه أبي يحيى . حين بلغه أنّه توفي بحيث ذكر ، استقل بعده ولده بالولاية ، واستكمل له ألقاب الخطّة ، وجرى على طريقة أبيه من الجزالة والصرامة ، في استخلاص الحقوق ، ونصر المظلوم ، وقهر الظلم . وكان في نفسه شجاعاً ، فارساً ، مقدّماً ، جليل الهيئة ، نبيه الشارة ، رائق الأبهة ، يبرز عند القتال في مصافّ صدور الأبطال ؛ فيحسن دفاعه ، ويحمل عناده . ولما ضاقت الروم مدينة المريّة ، وكان أبوه الشيخ أبو بكر ممّن شمله الحصار بها ، كما تقدّم ، شقّ أبو يحيى محلة المدوّ ليلاً ، وتحيّل حتّى وصل إلى سور البلد ، وأعلى حرسه باسمه ، فسرّ المسلمون بتخلّصه ، وانتفع هنالك أبوه . وبقي هذا القاضي متولياً خطّة القضاء

نيابةً واستقلالاً نحواً من خمسة أعوام . ثم نقل قاضياً إلى مدينة المريّة ، فأقام بها .
وكان أيضاً نائب الشيخ أبي بكر ، ومشاوره في أحكامه ونوازله ، شيخ
الفقهاء بقطرته في وقته ، العابدُ الشيخُ الفاضلُ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أحمد بن
محمد بن قطبة الدؤسي . وكان — رحمه الله ! — لمكانه في المعرفة والمعدالة أهلاً
للاستقلال بأعباء الحكومة .

ذكر القاضي محمد بن يحيى بن بكر الأشعري

وخلفه في الأحكام بمحضرة غرناطة الأستاذ محمد بن يحيى بن أحمد بن محمد بن بكر
ابن سعد الأشعري المالقي ، من ذرّيّة بلّج بن يحيى بن خالد بن عبد الرحمن بن يزيد بن
أبي بردة (واسمه طامر) بن أبي موسى (واسمه عبد الله) بن قيس صاحب رسول الله
— صلى الله عليه وسلم ! — ذكره ابن حزم في جملة من دخل الأندلس من المغرب ؛ يكنى
أبا عبد الله ، ويعرف بابن بكر . هذا نصُّ ما وقع إثر اسمه عند ذكره في الكتاب المسمّى
بـ « حائد الصلّة » وتحققنا من غيره صحّة معناه . ولنذكر الآن نبذاً من أنبائه وسيره في
في قضائه .

فنقول أولاً : كان شيخنا هذا أبو عبد الله — رحمه الله وأرضاه ! — ممّن جمع له بين
الدراية والرواية ؛ لازم من قبل سنّ التكليف صهره الشيخ الفقيه الوزير أبا القاسم بن محمد
ابن الحسن ، وقرأ عليه بمنزله القرآن ، وتأدّب معه ، واختصّ بالاستاذ الخطيب أبي محمد
عبد الواحد بن أبي السداد الباهليّ الأمويّ ، وأخذ عن الرواية أبي عبد الله محمد بن عباس
الخزرجيّ بن السكوت ، والخطيب الوليّ أبي الحسن بن فضيلة ، والأستاذ أبي الحسن
ابن اللباد المدنيّ . ورحل الى مدينة سبّطة ؛ فأخذ بها عن عميد الشرفاء أبي علي بن أبي التقي
طاهر بن ربيع ، وأبي فارس عبد العزيز الهواريّ ، وأبي إسحاق التلمسانيّ ، وأبي عبد الله
ابن الخطّار ، والمقرئ أبي القاسم بن عبد الرحيم ، والأستاذ أبي بكر بن عبيدة . وأجازه
من أهل المشرق الإمام شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الديماطيّ (بالبدال المهملة) ،
والراوية المحدث أبو المعالي أحمد بن إسحاق القوصيّ ، إلى جماعة من المصريين والشاميّين

وغيرهم . وعاد إلى بلده مألقة ، وقد صار سَبَاقَ الحَلَبَاتِ معرفةً بالأصول ، والفروع ، والعريضة ، واللغة ، والتفسير ، والقراءات ، مبرزاً في علم الحديث تأريخاً ، وإسناداً ، ونسخاً ، وتصحيحاً ، وضبطاً ، حافظاً للألقاب والأسماء والكُنَى ؛ فتصدَّر في فنون العلم . وكان كثير النصيحة ، حريصاً على الإفادة ؛ فنفع وأدَّب ، وخرَّج وهذَّب ، حتَّى صار أصحابه على هيئة متميِّزة من لباس واقتصاد ، وجدِّ واجتهاد . وكثيراً ما كان يقول لفتيان الطَّلَبَةِ ما قاله الجُنَيْد بن محمد ، وهو : « يا معشر الشباب ! جدُّوا قبل أن تبلغوا مبلغى ! فتضعفوا وتقصروا كما قصرتُ ! » وكان الجُنَيْد وقت الشاخة لا يلحقه الشباب في العبادة . ومن تلك النسبة أيضاً كان شيخنا أبو عبد الله بن بكر ؛ فأنَّه لم يكن في الغالب يأكل إلا عند حاجة ، ولا ينام إلا عن غلبته ، ولا يتكلَّم بغير العلم إلا عن ضرورة . وبقي كذلك زماناً ، يدرِّس بالمسجد القريب من منزل سكناه احتساباً . ثمَّ تقدَّم ببلاده للوزارة ، ناظراً في أمور العقد والحلِّ ، ومصالح الكفاة . ثمَّ ولى القضاء به ؛ فأظهر من الجزالة والشدة ما ملأ به وجداً صدور الحسدة ، ونسبوا إليه أموراً حملت على إخراجه من مألقة ، وإمكانه بغرناطة ؛ فبقي بها يسيراً ، وتقدَّم منها بالمسجد الجامع خطيباً . ثمَّ ولى قضاء الجماعة ؛ فقام بالوظائف ، وصدع بالحقِّ ، وبهرج العدول ؛ فزَيَّف منهم ما ينيف على الثلاثين عدداً ، استهدف بذلك إلى محادة ومناسبة ومعادلة خاض ثبجها وصادم تيارها غير مبالٍ بقليل أو قال ؛ فأصبح في عمله ، مع كتبة الوثائق بغرناطة ، أشبه القضاة بِيَحْيَى بن مَعْمَر في طَلَبَةِ قُرْطُبَةِ ، إذ بلغ من مناقشته أن سجَّل في يوم واحد بالسخطة على تسعة عشر رجلاً منهم . وَجَرَتْ لابن بكر في هذا الباب حكايات يطول ذكرُها ، إلى أن استمرت الحال على ما أَرَادَهُ . وعزم عليه أميرُه في إلحاق بعض من أسخطه بالعدالة ؛ فلم يجد في قناته مغمراً ؛ فسَلَّم له في نظره .

ولم يزل مع ذلك ملازماً أَيَّامَ قضاائه للقراء مع التعليم : درَّس العربية ، والأصول ، والفقه ، وإقراء القرآن ، والحساب ، والفرائض ؛ وعقد مجالس الحديث شرحاً وسماعاً . وربَّما نحا في بعض أحكامه أنحاء مُصَنَّب بن عمران أحد القضاة قديماً بقرطبة ؛ فكان لا يقدِّم مذهباً ، ويقضى بما يراه صواباً . وسيأتى بسط الكلام في هذه المسألة بعدُ ، بحول الله . وإن قلنا عن القاضي ابن بكر إنَّه كان في شدائد أحكامه أشبه علماء وقته بسَحْنُون

ابن سعيد ، لم يكن في ذلك ببعيد ؛ فإنّه أدب الناس على الحلف بالإيمان اللازمة ، وأنكر سوء الحال في الملابس ، وفرّق مجتمعات أرباب البدع ، وشدّد أهل الأهواء بالسجن والأدب ، على سبيل في ذلك كلّ من اتّباع السنّة واطّراح الأهواء له ، وخفض الجناح لأهل الخير .

وكان في خطبه وصلاته كثير الخشوع ، لا يتمالك من سمع صوته في الغالب من إرسال الدموع ؛ يقرأ في الصبح بما فوق المفصل ؛ فيحسبه المصلّي خلفه كأنّما قرأ بآية واحدة ، لحسن قراءته ، وطيب نعمته ، وصدق نيّته ؛ وإذا ذكر شيء من أمور الآخرة ، ظهر على وجهه الاصفرار ؛ ثمّ يغلبه البكاء ، ويتمكّن منه الاتّفعال . فكان ، في معاملته لأصحابه ، على مذهب الفرج بن كنانة ، لا يرى زلة لصديقه ، ولا يعدل في حاجته اليه عن طريقه ؛ وقلّما كان يتخلّف في يوم من أيّامه عن عيادة مريض ، أو شهود جنازة ، أو تفقّد محتاج ، أو زيارة منكوب . ومن ذلك ما حدثني به قريبنا وقريبه الشيخ الراوية المحدث الحاجّ أبو القاسم بن عبد الله ، وهو أنّه لما اعتقل بدار الإشراف من الحضرة ، على ما نسب اليه من المسامحة في إضاعة مال الجباية ، أيّام كانت أشغال السلطنة لنظره ، أن زاره القاضي أبو عبد الله يوماً في محبسه . قال : فذكرته بعادته من مشاركته لأصحابه ولاخوانه وله ابن عوانة . قال : فاستعبر ، واستغفر ، وأقام معي هنيئة ساكتاً مفكراً ؛ ثمّ تناول القرطاس ، وكتب يخاطب الأمير بما نصّه :

الحمد لله ! مولاي — أمداك الله بتوفيقه ، وحملك من الرشاد على أوضح طريقه ! — أسلم عليك وأسائلكم ، حققت رجاء الآملين وسائلكم ، ولا خاب من قصد لديكم قاصدكم وسائلكم ! ما كان من حديثي الذي لم يزل ذا قدّم صدق في خدمة الإيالة الإسماعيلية وبنينا ، وخاصتها وذويها ، وادّاً لا ودائها . نائياً عن متارباها ، يرفع لنصحها في كلّ ميدان خدمة لواء ، ويؤمّ أولياءها ثقة وأعداءها مقتاً ولواء ، ويجرّ في نصيحها من حسن الطويّة رداء ، الى أن تحمل من عدوى الجوار داء ، وجعل لصاحب الجريمة ، من أخذ بالجريرة غير ناره ، وكوى لعجز جاره ، وتارة عدوّه ولم يقم له هو وليّ بشأره . فهل غثر البحّاث البدعيّ في نواحي عمله وفي خفيّات سرّه ، على مقربة خبر . أو أتى البحّاث السريع في هزجه ورميله بأثارة علم تكشف العمى وتضيء الطريق لأولى البصر ؟

حنانيك أعدّ النظر فها هي إلاّ القيت يُقرّر بها قرقرة زجاجة ، من قضائها لغيرك فيما
 اخبث حاجة . وإن كان وقع لما ألقاه في الأمر شيء من الباس ، وحضر لما زينه
 وأطانه عليه . قوم آخرون من الناس ، فما بنا من ظهور الحقّ لديك اياس ، وحاشاك
 أن يخفض للجوار بحضرة عهدك الكريم كبير أناس . فأعرض عمّا تسوله شياطين
 الانس وتحليه ، وتعمده من الأباطيل وتمنّيه ، وُعدّ عما يُزخره كلُّ خف مزق القول
 منها فيستند كلُّ نقل روايته الى أصل غير ثابت ؛ فيربط قياس رؤيته بما اطمع
 خضراء الدمن نابت ، قد غمس في آل القاضي يمين طمعه ، وجزاه على غموس اليمين فرط
 هلمه . فما ينطق لسانه إلاّ بما يجعل في كفّه من الصامت ، واعتمد مشورة ناصح لك
 بإلغاء نصحه حذر الوشاة فتخافت . وإذا حضرك الغاؤون المستبغون ، وألقوا من حبال
 كيدهم وعصى مكرهم ما هم ملقون ؛ فتعوّذ بالله من شرّ ما يشركون ، واستحضر من الحقّ
 كلمة تلقّف ما يافكون ، و«مَنْ يَكْنَسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيثًا فَقَدْ
 احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا» (١) . ثمّ اسمع من لسان الحال ، وهو أفصح من لسان
 المقال ، حجّة من اعتاد سيلان الفضائل من يديك ، ومثله جاثيا للاحتكام لديك ، أليس
 من قواعد الحكم نظر حال المدعى وحال المدعى عليه ، ومن يليق به ما عزى له ومن
 لا يناط (٢) به ما نسب اليه ؟ هل يستويان مثلاً ، أو يتقاربان قولاً ، ويتقاربان عملاً ،
 أو يتباعدان بعد المشرقين ، ويتباينان فوق ما بين عُطَارِدَيْنِ ؟ فمن الذي يتلو الآيات
 ويردّد واعظها ، ويسرد الأحاديث ويسمع مواعظها ، ويتردّد في الاسحار الهجوع ، ويرسل
 في مجالس الخير الدموع ، ويتعبّد مع العابدين ، ويتقلّب مع الساجدين ؟ أم هو كذا وكذا
 وكيت وكيت مما يكثر عند التمداد ، ولا يحمل في مثله استعمال القلم والمداد ؟ فعلى من
 تحمّل اليمين والكذب ، أعلى من ألّفه الجدّ أم على من غلب عليه اللعب ؟ فإنّ غير هذا
 أو غير هذا الامر ما وقيل لها في الثناء سيّان ، وعند النداء سمّيّان ، وقد ظهر للمدعى
 في صكوك الحساب رجحان ، وهذا ديوان العمل فيه شهادة فلان على خطّ المطلوب وفلان ،
 فادرا هذه الشبهة المشوّهة والحجّة الداحضة المموّهة . فإن اضطراب المذاهب في العمل
 بالكتاب ، وتفرّق أربابها على أشتات الطرق والشعاب ، فمنهم من أهمله جملة في كلّ الأمور ،

ومنهم من أعمله في بعضها وهو القول المشهور ! يا للعجب إذا كانت شهادة العدول ترد بالاستبعاد ، بدعوى فيما يقدر على تحصيله بيسير العثرات والاحاد ! وعند التأمل بإنصاف ، وتجنب الميل والانحراف ، يبدو من أحوال هذه القضية قرائن توجب فض ذلك المكتوب ، وتؤذن ببراءة المحبوس من العدد المطلوب ، وإن كان من جد هذا القول ليس من أهل التحجير ، ولا ممن عرف بجودة البيان وبلاغة التعبير ، فإنه ذو عسرة جاذ بما وجد ، وحليف وجد عنصر بلاغة طبعه شدة ما به من الكمد ، أبقاك الله وكتب لك سداد الرأي وسعادة الأبد ، وعزاً ونعياً لا يحصرها حد ، ولا ينتهيان الى أمد ! وصلى الله على سيدنا محمد وآله ، صلاة دائمة ما دام نناؤه في الآلسن وثره في الخلد !

قال الشيخ أبو القاسم : وختم الكتاب بعد ما علقه لا عجمي له ودفعه لمن بلغه . فاتمّ النهار إلّا والبشير قد وصلني بالإعتاب ، ورفع التوجه من العتاب . والحمد لله على ما منح من ذلك !

قال المؤلف — أدام الله سعاده ! — : وهذا المرسوم الفريد ، إن كان شيخنا أبو عبد الله بن بكر قد أتى به على البديهة ، إنّه لأغرب من الخطبة التي قام بها مُنذر ابن سعيد بين يدي الخليفة الناصر ، حين أُرْتِجَ على محمد بن عبد البر وحيلَ بينه وبين ما رواه ، وانقطع القول بأمر الكلام أبي عليّ القالي . وإن كان الشيخ قد جدّد قديماً ما أظهره وأعدّه ، قصد مناظرة أخيه ؛ فلقد أحسن في عمله ما شاء ، وأجاد الإيداع والإينشاء .

ويقرب من هذا النمط ما حدثنا به صاحبنا الخطيب ، أبو جعفر الشقور عن القاضي أبي عبد الله المذكور ، أنّه كان قاعداً يوماً بين يديه ، في مجلس قضائه من حضرة غرناطة — مهّدها الله تعالى ! — وإذا بامرأة قد رفعت له بطاقة مضمّنها : يا سيّدي — رضي الله عنكم ! — إنّا محبّتها في الرجل الذي طلقها وهي تريد من يكلمه في ارتجاعه لها وردّها اليه . قال : فتناول القلم ، وكتب على ظهر البطاقة أحرفاً ، ودفعها إليّ ؛ فإذا هي : « الحمد لله ! من وقف على ما في القلوب فليُصْخَ لسماعه إصاخة مغيث ، وليشفع لتلك المرأة عند مفارقتها تأسياً بشفاعه رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — لبريرة في مغيث ! والله تعالى يسلم لنا العقل والدين ، ويسلك بنا سبيل المهتدين ! »

ومن نصائح لطّيبته : « أوصيكم ، بعد تقوى الله العظيم ، بثلاث خصال : ألا تكتبوا

خطاً دقيقاً ؛ فإنه يضربُ بأبصاركم ، ويقلّ انتفاع الغير به بعدكم ؛ وإذا خَطَطْتُمْ أحداً ، فلا تحظوا بتخطيطه أن يكون الشخص المخطَّط غير خلى من المعنى الواقع فى اسمه ، توخياً منكم للصدق ، وتحرياً عن التجاوز المحض ؛ ولا يكن همُّكم بكتب الشيوخ لكم على ما قرأتم . وليكن همُّكم أن تكونوا من الديانة والدراية بمثابة من يُقبل قوله فيما يدعيه ولا يكذب فيه » إلى غير ذلك من خطبه ومواعظه وأدبه .

وكان فى أقصيته لا يرى الحكم بمجرّد التدمية ، إذا لم يقترن بها شئ من اللوث ، ويرخص للرجل فى متابعتة لزوجته بالأدب ، ويوجهه على الصلاة ، بخلاف ما ذهب إليه ابن بى زيد فى نوادره ، ويدّد ما ورد فى الصحيح : ألا كلُّكم راعٍ ، وكلُّكم مسؤول عن رعيّته ! وكان لا يوسع للناس عن رأى الفرار بعد الدخول ويجبرها على الرجوع ، إلى أن أحدثت له بمالقة ، أيام قضاائه بها ، مع رجل من أهلها يعرف بعبد الله الوردى ؛ فأمسك عن ذلك . وكان يأخذ بمذهب اللّيث بن سعد فى كراء الأرض بالجزء مما تُنبت ، ويحذر من الركون إلى مقالات محمد بن عمر الرازى المعروف بابن خطيب الراى فى المباحث ، وينكر عليه ما قرّره آخر محمله من الآراء وقوله فى الأربعين : أما الكافر ، فهو على قول الأكثر من الأمة يبقى مخلداً فى النار ؛ وهذا القول من ابن الخطيب فيه ما فيه ؛ فإنّ المخالف فى تخليد الكافر فى النار هو من القلّة والشذوذ ، بحيث لا يلتفت إليه ، ولا يعد كلامه قولاً فى المسألة . وكان يقول : « من لم يتمرّن فى عقود الشروط ، ولا أخذ نفسه بالتفقد فى كتب التوثيق ، لا ينبغى له أن يكون قاضياً ، وإن كان قوياً فائقاً فى سائر العلوم ! » .

وإن ذهبنا إلى تقدير ما تلقيناه من شيخنا القاضى أبى عبد الله فى مجالسه العلمية من نكت النوازل وطرف المسائل ، طال بنا القول ، وأدرك فريضتنا العول ! وفيما ذكرناه العناية الكافية . وبالجملّة ، فما كان إلّا كما ذكر بقى بن مخمّلك عن محمد بن بشير حيث قال : ما كان يقاس إلّا بمن تقدّم من صدور هذه الأمة . ومن تلك الطبقة كان محمد بن بكر عند من عرفه واستمرّ على عمله من الاجتهاد ، والرغبة فى الجهاد ، إلى أن فُقِد — رحمه الله ! — فى مصافّ المسلمين ، يوم المناجزة الكبرى بظاهر طريف ، شهيداً محرّضاً ، يشهد البصائر ، ويدمن الابطال ، ويشير على الأمير أن يكثر من قول : « حسبنا الله ونعم الوكيل ! »

وقد كتف دابته التي كان عليها راكباً ، وهو رابط الجأش ، مجتمع القوى ، وأنشأ عليه بالركوب وقال له : « انصرف ! هذا يوم الفرح ! » يشير ، والله أعلم ، إلى قوله تعالى في الشهداء : « قَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ^(١) » ؛ وذلك ضحى الإثنين السابع من جمادى الأولى عام ٧٤١ ، عن غير عقب من الذكور . ومولده في أواخر شهر ذي الحجة من عام ٦٧٣ .

ذكر القاضي عثمان بن منظور

ومن القضاة بمالقة ، أيام ابن بكر بغرناطة ، شيخنا أبو عمر عثمان بن محمد بن يحيى بن محمد بن منظور الإشبيلي ، أحد بيوت النباهة بالأندلس . ذكره صاحب « كتاب العائد » فقال فيه : كان — رحمه الله ! — صدرأ في علماء بلده ، أستاذاً ممتعاً ، من أهل النظر والتحقيق ، ثاقب الذهن ، أصيل البحث ، مضطلعاً بالمشكلات ، مشاركاً في الفقه والعريضة ، إلى أصول وقراءات وطب ومنطق . قرأ كثيراً ، ثم تلاحق بأصحابه . ثم غبر في وجوه السوابق . لازم الأستاذ أبا محمد الباهلي ، وانتفع به . وقرأ على الأستاذ أبي بكر بن الفخار ، وتزوج زينب ابنة الفقيه المشاور أبي علي بن الحسن ؛ فاستقرت عنده كُتُب والدها . فاستعان بها على العلم ، والتبحر في المسائل . وقيد بخطه الكثير ، واجتهد ، وصنف ، وقرأ ببلده محترفاً بضاعة التوثيق ؛ فمعظم به الانتفاع . وولى القضاء بأش ، ومُلتَمَس ، وقَارَش ، ثم ببلده مالقة . وتوفى بها مصروفاً عن القضاء ، دون عقب ، في يوم الثلاثاء الخامس والعشرين لذي حجة عام ٧٣٥ ؛ ولم يخلف ببلده مثله في وقته مشاركة في الفنون ، وجودة نظر ، وثقوب ذهن . وخرج عليه طائفة من الطلبة .

وولى بعده بقيد الحياة بمكانه من خطة القضاء صاحبُه ، المنتفع به قبل ذلك قراءة عليه وسكوناً إليه ، محمد بن محمد بن إبراهيم بن الحاج ، المدعو بأبي البركات البلفيقي ، حسباً يأتي الكلام عليه بعد بحول الله تعالى .

ذكر القاضي أبي عبد الله محمد بن عيَّاش

واستُقضى بعد ابن بكر ، من أصحابه الآخذين عنه ، الفقيه الزاهد أبو عبد الله محمد بن محمد بن عيَّاش الخزرجي ؛ استدعاه أمير المسلمين أبو الحجاج لحضرته ، وقلَّده قضاء الجماعة بها ؛ فأقام الرسمَ ثلاثة أيام حَسَبَ ، كما تقدَّم في اسمه ، وأفصح رابع يومه بالاستعفاء ؛ فترك لشأنه .

ذكر القاضي أبي جعفر أحمد بن بُرْطال

واستقدم على أثره من مالقة أيضاً أبو جعفر أحمد بن محمد بن علي بن أحمد الأموي ، المعروف بابن بُرْطال ، أحد المتردِّدين للقاضي أبي عبد الله بن بكر أيام كونه ببلده . فولى قضاء الجماعة بقرنطة والخطبة . قال صاحب « عائد الصلة » : على قصور في المعارف ؛ ولذلك يقول الشيخ نسيج وحده أبو البركات :

إِنَّ تَقْدِيمَ ابْنِ بَرطَالٍ دَعَا طَالِبِي الْعِلْمِ إِلَى تَرْكِ الْبُلْدِ
حَسِبُوا الْأَشْيَاءَ عَنْ أَسْبَابِهَا فَإِذَا الْأَشْيَاءُ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ

فأعنته الدربة وأنجدته الخطَّة على تنفيذ الأحكام ؛ فلم يؤثر عنه فيها أجدونه ، واستظهر بجزالة أمضت حكمه وانتباض عافاه من الهوادة . فرضيت سيرته ، واستقامت طريقته . وصير إلى مالقة بعد ذلك . فتوفي بها أيام الطاعون الكبير ، وذلك في منتصف ليلة الجمعة خامس صفر من عام ٧٥٠ : خرجت جنازته في اليوم لليلة وفاته ، صحبه ركبٌ من الأموات يزيد على الألف ، منهم شيخنا المقرئ الوليُّ أبو القاسم بن يحيى بن دُرْهم ، والاستاذ الواعظ أبو عبد الله أحمد المعروف بالقطَّان — رحمة الله عليهم !

ذكر القاضي أبي القاسم الخضر بن أبي العافية

ومنهم الخضر بن أحمد بن أبي العافية الأنصاري، يكنى أبا القاسم ويُعرف بابن أبي العافية، من أهل غرناطة. وكان — رحمه الله ! — من صدور القضاة، وجهابذة النحاة، وأهل النظر والمكوف على الطلب، حتى صار مضطجعاً بنوازل الأحكام، مهتدياً لاستخراج غرائب النصوص. نسخ بيده الكثير، وقَيَّد من المسائل، فعرَف فضله، وبهر نبله، واستشاره القضاة في المشكلات، واستظهروا بنظره عند المهمَّات. وكان بصيراً بعقد الشروط، ظريف الخط، بارع الأدب، مُكثِراً من النظم؛ ومن ذلك قوله:

لِي دَيْنٌ عَلَى اللَّيَالِي قَدِيمٌ ثَابِتُ الرِّسْمِ مُنْذُ خَمْسِينَ حِجَّةً
أَبْعَادٌ وَبِالْحُكْمِ بُعْدٌ عَلَيْهَا أَمْ لَهَا عَن تَقَادُمِ الْعَهْدِ حِجَّةٌ

وتوفِّي — رحمه الله ! — قاضياً ببرجة؛ وسيق إلى غرناطة. فدفن بباب البيرة عصر يوم الأربعاء آخريوم من ربيع الأول عام ٧٤٥.

وقد أجاهه على يتيه المذكورين طائفة من الأفاضل بقطع من الشعر الرائق. وإِنَّهُمَا لَمَنْ نَمَطُ الظَّرِيف. ولقائل إن يقول: بل هما من الكلام الضعيف المنقود على مثل الفقيه، فإنه إن كان قد أراد بالدَّيْن الذي زعمه على الليالي، ما نواه من التوبة! وحدَّثني بنحو هذا الغرض عنه بعض الأصحاب، وذكر لي أَنَّهُ أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ عَنْ نَفْسِهِ أَيَّامَ حَيَاتِهِ. فاللَّامُ إِذَا مَتَوَجَّهَ عَلَيْهِ لِأَجْلِ تَقْرِيطِهِ وَانْحِلَالِ عَزِيمَتِهِ. وبيان ذلك أَنَّ التَّوْبَةَ فَرَضٌ بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ فِي كُلِّ وَقْتٍ وَعَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ أَوْ تَقْصِيرٍ، فِي كَمَالٍ أَوْ غَفْلَةٍ؛ وَحَالُهَا حَالُ الشَّيْءِ الَّذِي يُتَابَ مِنْهُ. فَإِنْ كَانَ الْوَاقِعُ حَرَاماً، كَانَتْ لِلتَّوْبَةِ عَلَى الْفَوْرِ إِلَى تِمَامِ الْمَقَامَاتِ فَنِ أَخْرَافاً زَمَاناً، عَصَى بِالتَّأْخِيرِ فَيَحْتَاجُ إِلَى تَوْبَةٍ مِنْ تَأْخِيرِ التَّوْبَةِ. وَكَذَلِكَ يُلْزَمُ عَلَى تَأْخِيرِ كُلِّ مَا يَجِبُ تَقْدِيمُهُ. فَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ، تَأْخِيرُ الشَّيْخِ التَّوْبَةَ مَدَّةً مِنْ خَمْسِينَ سَنَةً وَاصْرَارُهُ عَلَى الذَّنْبِ ذَنْبَانِ مِضَافَانِ إِلَى الْخَطِيئَةِ. وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا أَرَادَ الْمَلْحَةَ وَالتَّوْرَةَ بِالْدِّيُونِ الَّتِي تَكَلَّمَ عَلَيْهَا الْفُقَهَاءُ فِي بَابِ الْمَعَامَلَاتِ مِنْ غَيْرِ التَّفَاتِ مِنْهُ لَغَرَضٍ مُعَيَّنٍ، فَكَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ

يأتى بما يطابق أقوال العلماء ، ولم يقل أحد منهم بإلزام الغرامة لمدين بعد مرور خمسين سنة من تأريخ الرسم المطلوب بمضمّنه . ولذلك قلتُ في معرض الجواب منبّهاً على هذا الوجه :

قُلْ لِمَنْ أُلْزِمَ اللَّيَالِي دَيْنًا وَهُوَ فِي الْعُرْفِ قَدْ تَجَاوَزَ نَهْجَهُ
مُقْتَضَى الْفِقْهِ رَفُضُ مَا تَدَّعِيهِ فَاتَّقِ اللَّهَ حَيْثُمَا تَتَوَجَّهْ

ولو أتى الناظم بعشرين بدل الخمسين ، لكان أقرب الى محلّ الخلاف . وإن كان الأصل بقاء الدّين في ذمّة المديان ؛ لكنّه قال يشهد العُرف للمدين فيكون القول قوله في الدفع . وهذا قد يتّضح العرف فيه فيتّفق عليه . وقد يختلف فيه لكون العرف لم يتّضح . وهذه المسألة تفتقر إلى بسط . ونحن نورد من الكلام عليها في هذا الموضع ما أمكن ، إذ هو وقت الاحتياج إلى البيان . فنقول — والله الموفق للصواب ! — : فمن مثل ما اتّضح فيه العُرف ، ما ذكر في « المدوّنة » أن ما يُباع على النقد كالصرف ، وما يُباع في الأسواق كاللحم ، والفواكه ، والخضر ، والحنطة ^(١) ، والزيت ونحوه ، وقد انقلب به المبتاع ، فالقول قوله إنّه قد دفع الثمن مع يمينه يصدق المشتري هنا في دفع الثمن لشهادة العادة له بصدقه . قال المازرى : وهذا لم يُخْتَلَف فيه لاّ توضح العادة الدالّة عليه . وهكذا ذكر ابن رُشد أنّه لا اختلاف في أنّ القول هنا قول المبتاع . قال أبو إسحاق التونسي : ما كان من الأشياء عاداتها أن تقبض قبل دفع السلعة أو معها معاً ؛ فإذا قبض المشتري السلعة ، كان القول قوله مع يمينه أنّه دفع الثمن لدعواه للعادة . وقال ابن مُحَرَّر : إن لم ينقلب به ، وكان قائماً مع بائعه ، فقد اختلف في ذلك ؛ فروى أشهب عن مالك : القول قول ربّ الطعام مع يمينه . وقال ابن القاسم : القول قول المبتاع . قال ابن القاسم : وذلك إذا كانت عادة الناس في ذلك الشئ أخذ ثمنه قبل قبضه أو معه . قال ابن مُحَرَّر : فقد نبّه ابن القاسم — رحمه الله ! — على المعنى الذي ينبغي أن يعتمد عليه في هذا الأصل ، وهو العادة ؛ فمن ادّعى المعتاد كان القول قوله مع يمينه في جميع الأشياء المشتركة على اختلافها من دور ، ورقيق ، وبز ، وطعام ، وغير ذلك ؛ ومن مثل هذا أيضاً إذا باع سلعة ، وادّعى بعد طول أنّه لم يقبض ثمنها ، فإن القول قول المبتاع مع يمينه .

(١) ها هنا ينهى ما في المخطوطة للشار إليها بحرف ق (نسخة جامع القرويين بفاس) .

لا كن اختلف في حدّ الطول ؛ فقال ابن حبيب : أمّا الرقيق ، والدواب ، والرّبع ،
والعقار ، فالبايع مصدّق وإن تفرّقاً ما لم يطُل ، فإن مضى عامٌ أو عامان ، فالقول قولُ
المبتاع ، وليس يُباع مثل هذا على التقاضى . وأمّا البرّ وشبهه من التجارات ، فبايع على
التقاضى والآجال ؛ فإن قام ما لم يطُل ، فزعم أنّه لم يقبض الثمن ، حلف وصدق ؛ وإن قام
بعد طول مثل عشر سنين ، فأقلّ منها ممّا لا يبتاع ذلك إلى مثله ، صدّق المبتاع ويحلف .
وساوى ابن القاسم بين البرّ وغيره ما عدا الحنطة والزيت ونحو ذلك ، وجعل القول في ذلك
قول البائع ، ولو بعد عشرين سنة ، حتّى يجاوز الحدّ الذى لا يجوز البيع اليه . قال
المازرى : والتحقيق أنّ هذا الطول غير محدود ، ولا مقدّر ، ألا بحسب ما تجرى به
العادة في سائر الجهات ، وفي أجناس التجارات ؛ فلا معنى للرجوع إلى هذه الروايات ، لأنّها
مبنية على شهادة بعادة . ومن هذا أيضاً ما قالوا إنّ القول قولُ المكترى في دفع الكراء
إذا طال الأمر بعد انتضاء أمد الكراء ، حتّى يجاوز الحدّ الذى جرى العرف بتأخير
الكراء اليه . ومن مثل هذا أيضاً ، دعوى الزوج دفع الصداق إلى الزوجة : فقد قال مالك
وابن القاسم : إن الزوج يُصدّق في الدفع إذا اختلف في ذلك بعد البناء . ومن مثل
هذا أيضاً ، ما قالوا في أنّ ربّ الدّين ، إذا حضر على قسمة تركّة المديان ، ولم يقم بدينه ،
ولا عذر له بمنعه من القيام ، فلا شيء له . ومن مثل هذا أيضاً ما قال مالك في الوسى :
يدعى دفع المال إلى اليتيم إنّ لا يصدق إلاّ إن يكون رجلاً ادعى على وليّه أنّه لم يدفع
إليه ماله بعد زمان طويل ، قد خرج فيه عن حال الولاية ، حتّى إذا طال الزمان ، وهلك
الشهود ، قال : فلان وليّ ، ولم يدفع إلىّ مالى ؛ فليس هذا بالذى أريد ! » قال ابن مُرشد
هذا ، كما قال من أنّّ وليّ اليتيم يصدّق مع يمينه في دفع مال اليتيم إليه إذا انكر القبض
وقد طالت المدّة ، لأنّ طول المدّة دليلٌ على صدقه لأنّ العرف يشهد له ؛ فيكون
القول قوله ، كما يكون القول قول المكترى في دفع الكراء إذا طال الأمر بعد انتضاء أمد
الكراء ، حتّى يجاوز الحدّ الذى جرى العرف بتأخير الكراء اليه . قال القاضي أبو بكر
ابن يبنّى بن زَرَب : إذا قام على وصيّته بعد انطلاقه من الولاية بأعوام كثيرة كالعشرة
والثمان ، يدعى أنّه لم يدفع إليه ماله ؛ فلا شيء له قبله يريد من المال ويحلف ، لقد دفع اليه .
قال : وإذا لم يكن في حدّ ذلك سنة ، يرجع إليها فالذى يُوجِبُهُ النظر أن يكون القول قول

اليتم إنَّه ما قبض حتَّى يعضى من المدَّة ما يغلب على الظنَّ معها كذبه في أنَّه لم يقبض ويصدَّق وليَّه في أنَّه دفع . وهذه المسألة ، وإن لم تكن من الديون ، فإنَّها تشارك الديون في أنَّ الوصى لا يُصدَّق في الدفع إلى اليتيم مع الزمان القريب . والأصل في هذا كَلَّه شهادة العُرف والعادة . فاذا شهد العُرف للمديان ورجح قوله ، صدَّق في الدفع مع يمينه ؛ وإن لم يشهد له العُرف ، فالقول قول ربِّ الدَّين في أنَّه لم يقبض ، وقيام ربِّ الدَّين بعد طول الزمان به ودعواه عدم القبض ممَّا يوهن دعواه ويكذبه ؛ فيكون القول قول المديان في الدفع مع يمينه لشهادة العُرف به . ومقدار الطول التحقيق فيه ما قاله الإمام أبو عبد الله المازريُّ إنَّه غير مقدَّر ، ولا محدود ، إلَّا بحسب ما تجرى به العادة في سائر الجهات وفي أجناس التجارات . والله أعلم ! وفي هذا القدر كفاية .

ذكر القاضي أبي محمد عبد الله بن يحيى الأنصارى

ومن القضاة ، عبد الله بن يحيى بن محمد بن أحمد بن زكرياء الأنصارى الأوسى ، من أهل غرناطة ؛ وأصله من مُرسية ، من بيت جود وفضل يكنى أبا محمد . كان ممَّن ولى القضاء وهو دون عشرين سنة ، وتصرَّف فيه بقيَّة عمره بالجهات الأندلسيَّة ؛ فأظهر نزاهة وعدالة ، وأكثر مع ذلك من القراءة والاجتهاد ، حتى صار من أهل القيام ، والإحكام ، والتقدُّم في عقد الشروط ، والإمامة في علم الفرائض والعَدَد ، وما يرجع إليه ، عن الأستاذ أبي عبد الله بن الرِّقَام . وروى عن أبي جعفر بن الوَّثير ، والقاضي أبي عبد الله بن هشام ، والخطيب أبي الحسن بن فضيلة . وكان في قضاائه على طريقة حسنة من دماثة أخلاق ، وسلامة أغراض ، وتنبَّه في المشكلات ، والأمور المشتبهات ؛ وكثيراً ما كان يطيل الجلوس في آخر النهار ، خشية أن يأتى محتاجٌ ضعيفٌ ، أو شاكٍ ملهوفٌ من مكان بعيد ؛ فلا يوجد . وإذا بان له وجه الحقِّ في الحكومة ، أنفذ دون استراب في شيء منه ، أخذ فيه بمذهب ابن مَخْلَد من الاستيناء ، حتى يصير الفريقان إلى التصالح ، احتياطاً لنفسه ولغيره . مولده منتصف شهر جمادى الآخر عام ٦٧٥ . وتوفَّى وهو قاضٍ ببسطة ، في التاسع عشر في شهر رمضان عام ٧٤٥ .

ذكر القاضي أبي بكر محمد بن أحمد بن شبرين

ومنهم محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد الجذامي نزيل غرناطة ، وأصله من إشبيلية ، من حصن شلب من كورة باجة غربي صقعها ؛ يكنى أبا بكر ، ويُعرف بابن شبرين . وانتقل أبوه عن إشبيلية عند تغلب العدو عليها ، وذلك عام ٦٤٦ : فاحتل رُنْدَة ، ثم غرناطة ، ثم انتقل إلى سبتة ، وبها وُلد ابنه أبو بكر هذا . ثم عاد عند الحادثة التي كانت بها في أواخر عام ٧٠٥ إلى غرناطة ؛ فارتسم بها في الكتابة السلطانية . ثم تولى القضاء بكثير من الجهات . وكان — رحمه الله ! — فريد دهره في حسن السمات ، وجمال الرواء ، وبراعة الخط ، وطيب المجالسة ، من أهل الدين والفضل والعدالة ، غاية في حسن العهد ومجاملة العشرة ، أشد الناس اقتداراً على نظم الشعر والكتب الرائقة . قرأ على جدّه لأُمّه الأستاذ أبي بكر بن مُعْبِدة الإشبيلي ، وعلى الأستاذ أبي إسحاق الغافقي . وكانت له رحلة إلى مدينة تونس ، لقي بها قاضي الجماعة الشيخ الإمام أبا إسحاق إبراهيم بن عبد الرفيغ وغيره ؛ فأتسع بذلك لطاق روايته . ومن شعره :

لِي هَمَّةٌ كَمَا حَاوَلْتُ أَمْسِكُهَا عَلَى الْمَذَلَّةِ فِي أَرْجَا أَرْضِهَا
قَالَتْ : أَلَمْ تَكُ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً حَتَّى يُهَاجِرَ عَبْدٌ مَوْمِنٌ فِيهَا

وله في بَرْد غرناطة :

رعى الله مِنْ غَرْنَاطَةٍ مُتَبَوِّئَةً كَيْسَرٌ كَعْبِيّاً أَوْ يُجِيرُ طَرِيداً
تَبَرَّأَ مِنْهَا صَاحِبِي بَعْدَ مَا رَأَى مَسَارِحَهَا بِالْبَرْدِ عُذْنَ جَلِيداً
هِيَ النَّفَرُ صَانَ اللَّهُ مِنْ أَهْلَتِ بِهِ وَمَا خَيْرُ نَفَرٍ لَا يَكُونُ بَرُوداً

توفي ، عن غير عقب من الذكور ، ثالث شعبان من عام ٧٤٧ .

ذكر القاضي أبي إسحاق إبراهيم بن يحيى بن زكرياء

ومنهم أبو إسحاق إبراهيم بن يحيى شقيق الفقيه القاضي محمد بن زكرياء المتقدم الذكر . وكان من سُراة القُضاة ، طرفاً في الخير والاقتصاد والتعزُّز والانقباض ، بارعاً في الخطِّ ؛ أخذ بحظٍّ من النظم والنثر ، واستعمل في القضاء ؛ فسار فيه بأجمل سيرة وأحمد طريقة . قرأ على أبيه ؛ ثمَّ تحوَّل إلى الأستاذ أبي جعفر بن الزُّبَيْر ، وأخذ بسبته عن أبي إسحاق الغافقي ، وصحب صوفيَّة وقته كأبي عبد الله التونسي ، وأبي جعفر بن الزِّيَّات ، وأبي الطاهر بن صَفْوَان . وكتب بالدار السلطانيَّة ؛ فكان زين آخذانه ، وصدر إخوانه . مولده في الثالث والعشرين لشعبان من عام ٧٥١ .

ذكر القاضي أبي بكر محمد بن عُبيد الله بن مَنْظُور القَيْسِيّ

ومن أعلام القُضاة ، الشيخ الفقيه أبو بكر محمد بن عُبيد الله بن محمد بن يوسف بن يحيى بن عُبيد الله بن مَنْظُور القَيْسِيّ الملقَّب ، وأصله من إشبيلية ، من البيت الأثيل المشهور ؛ ويكفي من التعريف بقدم إصائله الكتاب المسمَّى بـ «الرَّوَضِ الْمَنْظُورِ» ، في أوصاف بني منظور . وكان هذا القاضي — رحمه الله ! — جَمَّ التواضع ، كثير البرِّ ، مبذول البشر ، قوياً مع ذلك على الحكم ، بصيراً بعقد الشروط ، مترقياً بالضعيف . ولي القضاء بمجهاث شتَّى من الأندلس ، تُحمدت سيرته ، وشكرت طريقته ؛ ثمَّ تقدَّم ببلده مالقة قاضياً وخطيباً بَقَصَبَتِهَا . وكان سريع العبرة ، كثير الخشية ، جارياً على سُنَن أسلافه من الفضل وإيثار البذل . قرأ على الأستاذ أبي محمد بن أبي السداد "الباهلي" ، ولازمه ، وانتفع به وسمع على غيره . وأجازَه ابن الزُّبَيْر ، وابن عَقِيل الرُّنْدِيّ ، وأبو عمرو الطَّنْجِيّ ، وغيرهم . وله تَأْلِيفٌ ، سمعتُ عليه بعضها ، وناولتني سائرُها ؛ منها « نفحات النسوك ، وعيون التبر المسبوك ، في أشعار الخلفاء والوزراء والملوك » ؛ و« كتاب السجم الواكفة ، والظلال الوارفة ، في الردِّ على ما تضمَّنه المظنون به من

اعتقادات الفلاسفة » ؛ و « كتاب البرهان والدليل » ، في خواصّ سور التنزيل .
وأنشدني لنفسه من لفظه :

مَا لِلْعِطَاسِ وَلَا لِلْقَالِ مِنْ أَثَرٍ فَيُثِقُ بِدِينِكَ بِالرَّحْمَانِ وَاصْطَبِرْ
فَسَلِّمِ الْأَمْرَ فَلَا حُكْمَ مَاضِيَةٍ تَجْرِي عَلَى السَّكَنِ الْمَرْبُوطِ بِالْقَدَرِ

وتوفي ببلده مالقة ؛ وقبر بها شهيداً بالطاعون ، وذلك منتصف شهر صفر من
عام ٧٥٠ . وعقبه مستعملٌ في خطة القضاء على الطريقة المثلّية من المبرة وكثرة
الحشمة — تولاّه الله تعالى !

ذكر القاضي أبي عبد الله محمد بن أحمد الطنْجَالِيّ

ومنه قريبتنا وصاحبنا ، الخطيب أبو عبد الله محمد بن شيخنا الخطيب أبي جعفر أحمد
ابن شيخنا أيضاً الخطيب الوليّ الكبير الشهيد أبي عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الهاشميّ
الطنْجَالِيّ ، أحد أمثال قطره ، وذوى الاصاله والجلالة من أهله . تقدّم قاضياً ببلده
مالقة ، وقد نجمت به بواكى الوباء الأكبر ، وذلك صدرَ عام ٧٥٠ ، بعد تمنّع منه واباية .
فلم يوسعه الاصحاب عذراً في التوقف ، وشرطوا له عونهم آياه ، كالذى جرى للحارث بن
مسكين بمصرَ مع إخوانه في الله تعالى . وما كان إلا أن ولي الطنْجَالِيّ وحمي وطيس
الطاعون الأعظم الذى حسبت ظهوره في زماننا هذا أنّه من علامات نبوة نبيّنا محمد
— صلى الله عليه وسلم ! — فقد ثبت عنه في الحديث الصحيح أنّه قال لعوف بن مالك
في غزوة تبوك : « اعدّوا سِتّاً بين يدي الساعة : موتى ؛ ثمّ فتح بيت المقدس ؛ ثمّ
موتان يأخذ فيكم كعِقاص الغنم ؛ ثمّ استفاضة المال ؛ حتّى يعطى الرجل مائة دينار ،
فيظلّ ساخطاً ؛ ثمّ فتنة لا يَبْقَى بيتٌ من العرب إلا دخلته ، ثمّ هدنة تكون بينكم
وبين بنى الأصفر ، فيغدرون ، فيأتونكم تحت ثمانين غاية ، تحت كلّ غاية اثنا عشر ألفاً ! »
(ه نصّ) . والغاية هى الاية ؛ وبنو الأصفر هم الروم .

ولا يبعد أن تكون المهادنة المشار إليها هذه التى نحن فيها فى الأندلس منذ اثنين وثلاثين

سنة ، أوَّلها هلاك مَلِكِ النصارى المسمَّى بالفُنش بن هَرَّانْدَه بن شانجُه ، وهو بظاهر جبل الفُتُح حاصراً له ، وذلك عاشر المحرَّم من عام ٧٥٠ والى هَلُمَّ . وقَلَّما يعلم أنَّه جرى بين المِلَّتَيْن مثلها في طول المدَّة واستصحاب المسألة . والله أعلم بالمراد من ذلك كلُّه ، في الحديث الذى أوردناه ، هل هو ما ذكرناه ونَبَّهنا عليه ، أم غيره ! وعلى كلِّ تقدير ، والله تعالى يلفظ بالساکن في هذه الجزيرة المنعطفة من البحر الزاخر ، والعدوُّ الكافر ، ويجعل عافية من بها إلى خير !

والعِقاَص المذكور في الحديث هو دائم يصيب الغنم ، فتموت بإذن الله . والطاعون مُسِيل عنه رسول الله — صَلَّى الله عليه وسلَّم ! — فقال : رَجَسَ أُرْسِلَ على بنى إِسْرَائِيلَ ! وقيل : إِنَّه أَوَّل ما بدأ بهم في الأرض ، ومات به منهم عشرون ألفاً . وقيل : سبعمون ألفاً في ساعة واحدة . وقيل : إِنَّهم عَذَّبُوا به . وفي الحديث أيضاً مُسِيل — عليه السلام ! — عن الطاعون ؛ فقال : غَدَّةٌ كغَدَّةِ البعير ، تخرج في المراق والآباط . قال أبو عمر : قال غير واحد : وقد تَخَرَّجَ في الأيدي ، والأصابع ، وحيث ما شاء الله من البدن . وما أخبر به النَبِيُّ — صَلَّى الله عليه وسلَّم ! — حقٌّ وإنَّه الغالب . وقال الخليل : الوبَاء الطاعون . وقال غيره : كلُّ مَرَضٍ يشتمل الكثير من الناس في جهة من الجهات ، فهو طاعون . وعن عِيَّاض : أصله القروح في الجسد ؛ والوباء عموم المرض : فسُمِّيَ لذلك طاعوناً ، تشبيهاً بالهلاك . وقيل فيه غير ما ذكر . وقد شاهدنا منه غرائب يقصر اللسان عن بيان جملة أجزائها . ومنها انتهى عَدَدُ الأموات في تلك الملحمة الوبائية بمالقة إلى ما يزيد في اليوم على الألف ، بقى بعد ذلك أشهراً حتى خلت الدُّور ، وعمرت القبور ، وخرج أكثر الفقهاء والفضلاء والزعماء ، وذهب كلُّ من كان قد شرط للقاضى أبى عبد الله إعانتة على ما تولاها .

وكان من لطف الله تعالى بمن بقى حيًّا من الضعفاء بمالقة كونُ القاضى لهم بقيد الحياة ، إذ كان قبل ذلك ، على تباين طبقاتهم ، قد هرعوا إليه بأموالهم ، وقَلَّدوه تفريق صدقاتهم ؛ فاستقرَّ لنظره من الذهب ، والفضَّة ، والحلى ، والذخيرة ، وغير ذلك ، ما تضيق عنه بيوتُ أموال الملوك ؛ فأرْفَدَ جملةً من الطَّلَبَةِ وفقراء البلدة ، وتفقَّد سائر الغربة ، وصار يعدُّ كلَّ يوم تهيئةً مائة قبر حفرًا ، وأكفانهم برسم من يضطرُّ إليها من الضعفاء فشمل النفع به الأحياء والأموات . بقى هو وغيره من أهل القطر على ذلك زماناً ،

مشاركة بالأموال ومساهمة في المصايب والنوازل ، إلى أن خفَّ الوباء ، وقلَّ عددُ
الذاهبين به والمُسالمين بسببه ؛ فأخذ بالجَدِّ التامِّ في صرف الأوقاف إلى إمكانها ، ووضع
العهود في مسمياتها ؛ فانتشع بذلك القلَّ ، وذهب على أكثرهم القلَّ . والله لطيفٌ بعباده .
وكان هذا الرجل المترجم به جلدًا ، قويًا في نفسه ، بدنا ، طويلاً هاشميًا خلقًا
وخلقًا ، نبيها ، زهبا ، خطيبًا ، مهيأ ، أصيل الرأي ، رصين العقل ، قائمًا على عقد الشروط
وعلم الحساب والفرائض على طريقة جدِّه وسميَّه الوليَّ أبي عبد الله . ولما منَّ الله سبحانه
برفع ما كان نزل بالناحية الممالقَّة من الطاعون ، واستروح من بقي بها من الخلائق روح
الحياة ، وكادت النفوس أن ترجع إلى مألوقاتها ، وتقوم ببعض مُعتاداتها ، نهض بنفسه
القاضي أبو عبد الله إلى أمير المسلمين السلطان المؤيَّد أبي الحجاج — رحمه الله وأرضاه ! —
فورد عليه ، وهو بحضرته ، وطلب منه الإِنعام عليه بالإِعفاء من القضاء ؛ فأنزله بمنزلة
التجَلَّة ، وراجعَه بعد ذلك بما حاصله : « حوائجك كُلُّها مقضيَّةٌ لَدَيْنَا ، إلَّا ما كان
الآن من الإِعفاء ؛ فأرجعْ إلى بلدك ، واكتبْ إلينا إن شئتَ من هنالك بما يظهر لك ،
بعد تقديم الاستخارة . ولعلَّ العَمَل أن يقع بموافقة إرادتك ، إن شاء الله ! » فارتحل
عنه شاكرًا فعله ، وداعيًا بالخير له ، هو وكلُّ من بلغه عن السلطان ما قابل به مستغفیه .
هذا من التلقُّظ الجميل ، والفضل الجزيل . ثمَّ كتب من بلده مالقة ، يخبر باستمرار
عزيمته على ما نواه أوَّلاً من الخروج عن القضاء ، والاقتصار على الخطَّة . فوصله الجواب
بإسعاف غرضه .

وتقدَّم الشيخ أبو القاسم بن سَلْمون الكِناني قاضيًا في مكانه . فأظهر السرور
بذلك كلَّه . ولما قدم ابن سَلْمون على مالقة ، تلقَّاه ، وحيَّاه ، وحضر عن اختياره ، تخلُّقًا
منه وتواضعًا في جملة الفقهاء وعامَّة أهل المصر بالقبَّة الكُبرى من المسجد الجامع ، عند
قراءة رسوم الولاية ، على العادة المعتادة هنالك . ثمَّ انتقل القاضي الجديد ، إثر الفراغ من
الغرض المطلوب ، بالاجتماع إلى مجلس الحكومة ؛ فمال إليه الحاضرون ، وتبعوه بجملتهم ،
وتركوا صاحِبهم القديم ، كأنَّ لم يشعروا به ، كالذي جرى ليحيى بن مَعْمَر بقُرطبة مع
أصحابه ، إذ الناس ناسٌ والزمان زمانٌ . ولم يثبت إذ ذاك مع الطنجالي أحدٌ من القوم
غيري ، وغير الخطيب أبي عبد الله بن حفيد الأمين . فتأمَّلتُ ، أثناء ما دار بيننا من الكلام

في الموطن ، وجه صاحبنا القاضي ؛ فإذا هو على هيئة المتخشع ، لفارقتة المألوف قبل من أئمة الخطّة ، وتكاتف الحاشية ، وترادف الوزعة . فتذكرت عند ذلك الحكاية التي نقلها الحسن بن محمد بن أبي محمد بن أسد ، وقد أثبتها ابنُ بشكوال أيضاً في « صلت » . وهي أن السلطان كان قد تخيره لقراءة الكتُب الواردة عليه بالفتوح بالمسجد الجامع من قرطبة على الناس ، لفصاحته ، وجهارة صوته ؛ فتوَلَّى له ذلك مدّة قوّته ونشاطه ؛ فلما بدن ، وثاقل ، استعفاه ؛ فأعفاه ، ونصب سواه . فكان يقول عند ذكره الولاية والعزل : « ما وليتُ لبني أُميّة ولاية قطُّ غير قراءة كتُب الفتوح على المنبر ! فكنتُ أنصب فيه ، واتحمّل الكلفة دون رزق ولا صلة . ولقد كسلتُ منذ أُعفيت عنها ، وخامرني ذلُّ العزلة ! » ولم تكن نفس الخطيب أبي عبد الله المستعفى عن القضاء بتلك المنزلة الموحدة ؛ ولا كنهه ظهر لي إذ ذاك ، لأجل ما تخيلتُ من انفعاله ، أن كتبتُ له ، عند حلوله بمنزله ، بالآيات المثبوتة بعدُ على جهة التسلية ، والتغبيط بالتخيلة . والمنظوم هو ما نصّه :

نشرت باعلى راية راية الفخر
فرويتها من عذب نائلك الغمر
على حين لا بد يمين على بشر
على مثل تصميم المهتدة السمر
وأمت بك الأحكام باسمه الثغر
وتحفظ ما يرضيك من سور الشكر
وتلك سبيل الصالحين كما تدرى
تخيرته فابشر بأمنك في الحشر
من العزلا تنفك عنها مدى العمر
وتسرى النجوم الزاهرات ولا تسر
ولم ير الدنيا الدنية من خطر
فقير نكير أن تواجه من نكر

لك الله يا بدر السعادة والبشر
ولا سباً لمّا وليت أمورها
ودارت قضاياها عليك بأسرها
فقمت بها خير القيام مصمماً
فسرّ بك الإسلام يا ابن حماية
تعيد عليك الحمد ألسن حالها
ولكنك استعفيت عنها تورعاً
جرّيت على نهج السلامة في الذي
وحقق بأن الدين ولاك خطّة
تزيد على مرّ الجديدين جدة
ومن لاحظ الأحوال وآزن بينها
وأسمى لأنواع الولاية نابذاً

فِيهَنِيكَ يَهَنِيكَ الَّذِي أَنْتَ أَهْلُهُ مِنْ الزُّهْدِ فِيهَا وَالتَّوَقُّيْ مِنَ الْوِزْرِ
وَلَا تَكْتَرِثْ مِنْ تَارِكِيكَ فَإِنَّهُمْ حَصَى وَالْحَصَى لَا تَرْتَقِي مُرْتَقَى الْبَدْرِ
وَمَنْ عَامَلَ الْأَعْوَامَ بِاللَّهِ مُخْلِصًا لَهُ فِيهِمْ نَالَ الْجَزِيلَ مِنَ الْأَجْرِ
بَقِيَتْ لِرَبِّ الْعِزِّ الْفَضْلُ تُحْيِي رُسُومَهُ وَخَارَكَ الرَّهْمَانُ فِي كُلِّ مَا يَجْرِي

وكان شيخنا أبو عبد الله بن بكر يتوهم في أبي عبد الله الطنجلاني الشؤدد وهو صبي . وسمعه يقول ، وقد دخل عليه في مجلس إقرائه بمأقعة : « هذا هاشمي ، أشعري » ، إذ كانت والدته أمة العزيز بنت القاضي أبي عامر بن محمد بن ربيع الأشعري . « وربما قصد الشيخ بمقالته الوصف بالمذهب الأشعري والتورية . والطنجلانيون ينتسبون من أولاد هاشم بن عبد مناف إلى جعفر بن عقيل بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم ، وبنو هاشم آل رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وما فوق غالب غير آل . وما بينهما قولان .

وكان من الأسباب الحاملة للقاضي أبي عبد الله على الاستعفاء من الحكم ، تراؤف النوازل المشتبهات عليه ، بعد انصراف الطاعون ، واختلاف من عاش بعده من الفقهاء ، عند الأخذ معهم فيما يشكل عليه من المسائل . وكان يكره مخالفة من جملتهم ، ويحذر موافقة بعضهم . وطمع في الشيخ الصالح أبي عبد الله بن عيَّاش بقيَّة أن يسمعه بحظ من نظره وإرشاده ، فنفر عن ذلك كلَّ النفر ، وراجع فيما قاله ابن فروخ لابن غانم . ونصه : « لم أقبلها أميراً ! أقبلها وزيراً ؟ » وأخبرني مع ذلك كله صاحبنا بأنه رأى في المنام ما يقتضي قرب وفاته من قراض مدَّة حياته ، فعجلَّ النظر لنفسه . فتوقَّى — رحمه الله ! — بعد استعفائه ، واجتهاده في طلب التخلص من تبعات قضائه ، وذلك صدرَ عام ٧٥٣ ، عن غير عقب من الذكور . وفتح به والدُّه الخطيب أبو جعفر — نفعه الله وأعظم أجره !

وقولنا في الايات « فَأَبَشَرَ بِأَمْنِكَ فِي الْحُشْرِ » ، وهو بفتح الشين ، يُقال « بَشِرْتَ بكذا ، أَبَشَرَ » بكسر الشين في الماضي ، وفتحها في المستقبل ، إذا سررت به واستبشرت . فالأمر منه « إِبَشَرَ » بكسر الهمزة وفتح الشين ، نحو الأمر من « عِلِمَ يَعْلَمُ » وهزته همزة وُضِلَ ، لأنَّه « أَمَرَ » من « فَعَلَ » ثلاثي بعد حرف المضارعة منه ساكن ؛

فتجتلب له همزة الوصل، لتعذر الابتداء بالساكن، وتكون الهمزة مكسورة، لأن ثالث المضارع مفتوح «كأعلم» و«إجعل». فعلى هذا تقدير سقوط الهمزة من البيت الذى هو:

جَرَيْتَ عَلَى نَهْجِ السَّلَامَةِ فِي الَّذِي تَخَيَّرْتَهُ فَأَبْشِرْ بِأَمْنِكَ فِي الْحَشْرِ

جار على القياس فى سقوط همزة الوصل فى الدرج والاعتراض فى ذلك . ويكون معنى «فأبشر بامنك فى الحشر» أى اسرر واستبشر . قال الجوهري — رحمه الله ! — : بشرت الرجل بشره بالضم بشراً وبشوراً من البشرى وكذلك الإيشار والتبشير ثلاث لغات . والاسم البشارة ، والبشارة بالكسر والضم فى الباء . يقال بشرته بمولود فأبشر إيشاراً أى سر . وتقول أبشر بخير بقطع الالف . ومنه قوله تعالى : «وأبشروا بالجنة» (١) وبشرت بكذا أبشر أى استبشرت . قال الشاعر :

فَإِذَا رَأَيْتَ الْبَاهِتِينَ إِلَى الْعُلَى غُبْرًا أَكْثُهُمْ بِقَاعٍ مُّجْجِلٍ
فَأَعْنَهُمْ وَأَبْشِرْ بِمَا بَشَرُوا بِهِ وَإِذَا هُمْ نَزَلُوا بِضْنِكَ فَانْزِلِ

وأثنى أمره بشرت به أى سررت به . وبشرنى فلان بوجه حسن أى لقينى وهو حسن البشر أى طلق الوجه . والبشارة المطلقة لا تكون إلا فى الخير ، وإنما تكون فى الشر إذا كانت مقيدة كقوله تعالى : «فبشرهم بعذاب أليم !» (٢) وتبشر القوم أى بشر بعضهم بعضاً . وتبشير الأمر أوائله ، وكذلك أوائل كل شيء . والبشير المبشر . والمبشرات الرياح التى تبشر بالغيث . والبشر الحميل والمرأة بشرة هـ . وإذا بنينا على أنه يقال بشر بمولود أو خير بتخفيف الشين ، فأبشر إيشاراً أى سر ، فالمضارع منه يبشر بضم الياء وكسر الشين . والأمر منه «أبشر» بقطع الألف كقوله تعالى : «أبشروا بالجنة !» فعلى هذا تكون همزته همزة قطع ؛ فسقوطها فى الدرج ممنوع فى النثر ، اتفاقاً ؛ وكذلك فى الشعر عند التحليل وجل أهل البصرة ؛ وأما أهل الكوفة فقالوا . بجوازه فى الشعر ، وإن كان فيه خروج من أصل إلى فرع ، ولأن الشعر محل الضرورة ، وشبههه بالمقصود ، وقالوا : والضرورات تبيح المحذورات .

ذكر القاضي أبي عبد الله محمد بن عبد السلام المُنَسْتِيرِي

ومن القضاة بحضرة تونس ، وصدر علماءها في زمانه ، الشيخ الفقيه المدرّس ، أبو عبد الله محمد بن عبد السلام المُنَسْتِيرِي ، منسوبٌ لقرية بظاهرها . وهو ممن برع في المعقولات ، وقام على حفظ المنقولات ؛ وعلم ، وفهم ، وأدب ، وهذب ، وصنّف كتباً ، منها شرحه لمختصر أبي عمرو عثمان بن عمر بن الحَاجِبِ الفَقْهِي ، المتداول لهذا العهد بأيدي الناس . وكان — رحمه الله ! — في أقضيته على نحو ما وصف به . وكيع في كتابه للقاضي إسماعيل بن إسحاق ، حيث قال : وأما شدايدُه في القضاء ، وحسن مذهبه فيه ، وسهولة الأمر عليه فيما كان يلتبس على غيره ، فشئ لا شهرته تغني عن ذكره ، إلى ما عُرف به في قطره من القوة على أمر الناس ، والاستخفاف بسخطهم ، وملامتهم في حق الله ، وحفظ ما يرجع لرسوم القضاء . ومن ذلك عمله في العقد الذي شهد فيه جملة من أعلام المغرب ، أيام كونهم بتونس عند دخولها في الإيالة المرينية ؛ فردّ شهادتهم وعوتب^(١) على ذلك ؛ فقال : « أوّ ليس قد فرّوا من الزحف ، مع توفّر الأسباب المانعة لهم شرعاً عن الوقوع في معرّة الأدبار ! » ويشير إلى الكائنة الشنعاء التي كانت لهم بظاهر طريف مع الروم عام ٧٤١ .

ومن أخباره أنه ، لما تغلب الشيخ أبو محمد عبد الله بن تافّر جين على مدينة تونس دون قصبته ، عند خروج السلطان أبي الحسن أمير المسلمين عنها ، بقصد مدافعة وفود العرب العادية على أرضها ، فهزمت جيوشه ، واستقرّ هو ومن بقي معه من جنده محصوراً بداخل القَيْرِوان . فجاء في أثناء ذلك يوم الجمعة ؛ فقال المتغلّب على الأمر للخطيب بالمسجد الجامع بتونس : « اخطبْ بدعوة الأمير أبي المَبَّاس بن أبي دُبوس من المؤحدين ! » وكان في المسجد القاضي ابنُ عبد السلام ؛ فقال : « والسلطان المريني ؟ » فراجعهُ الشيخ بأنّه في حكم الحصار داخل القَيْرِوان بحيث لا يستطيع الدفاع عن نفسه . قال : « فتلزم إذّا مناصرته ، والعمل على الوفاء بما شرط له عند مبايعته ! » فردّ عليه بأنّ

(١) ر : وعاتب .

الأخبار تواترت بعد ذلك بتلفه ، وانتزاع ملكه . فقام الخطيب وقال على تقدير صحة هذا النقل : « الفرعُ زال بزوال الأصل . انظروا ما يصلح بكم لخطبتكم ! » وارتفعت الأصوات والمراجعات ؛ فقطع القاضي الكلام بمبادرته إلى الخروج ، وهو يقول : « لم يثبت لدينا ما يوجب العدول عن طاعة السلطان أبي الحسن ، واستصحاب الحال حجة لنا وعلينا ! » وكاد وقت صلاة الجمعة أن يفوت ؛ فوجه عند ذلك المتغلب على المدينة إلى القاضي ثقةً ، يخبره باستمرار الامر في الخطبة على ما كانت عليه ؛ فدعا الخطيب وتمت الصلاة على الرسم المتقدم ؛ وحصلت السلامة للقاضي بحسن نيته ، وعدة مخالفة فقهاء مدينته — جزاء الله وإيَّاهم خير جزائه ! — وحدثني بهذه الحكاية غير واحد من الثقات الأثبات ، منهم صاحبنا الفقيه المتفطن الأصيل أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدوذ ، الخضرى . وأخبرني كذلك عن هذا القاضي — رحمه الله ! — بما حاصله : إن الأمير أبا يحيى استحضره مع الجملة من صدور الفقهاء للمبيت بدار الخلافة ، والمثول بين يديه ، ليلة الميلاد الشريف النبوى ، إذ كان قد أراد إقامة رسمه على العادة الفريضة ، من الاحتفال فى الأطرمة ، وتزيين المحل ، بحضور الأشراف ، وتخثير القوَّالين للأشعار المقرونة بالأصوات المطربة ؛ فحين كمل المقصود من المطلوب ، وقعد السلطان على أريكة ملكه ، ينظر فى ترتيبه ، والناس على منارلهم ، بين قاعد وقائم ، هزَّ المسمَّع طرَّه ، وأخذ يهنئهم بألحانه ؛ وتبعه صاحبُ براعةٍ بعادته من مساعدته ، تزحَّزح القاضي أبو عبد الله عن مكانه ، وأشار بالسلام على الأمير ، وخرج من المجلس ؛ فتبعه الفقهاء بمجملتهم إلى مسجد القصر ؛ فناموا به . فظنَّ السلطان أنهم خرجوا لقضاء حاجاتهم ؛ فأمر أحد وزرائه بتفقدهم والقيام بمخدمتهم ، إلى عودتهم وأعلمَ الوزيرُ الموجَّه لما ذكره القاضي بالعرض المأمور به ؛ فقال له : « أصلحك الله ! هذه الليلة المباركة التى وجب شكر الله عليها ، وجمعنا السلطان — أبقاه الله ! — من أجلها ، لو شهدها نبينا المولود فيها — صلوات الله وسلامه عليه ! — لم يأذن لنا فى الاجتماع على ما نحن فيه ، من مسامحة بعضنا لبعض فى اللهو ، ورفع قناع الحياء بمحضر القاضي والفقهاء ! وقد وقع الاتفاق من العلماء على أن المجاهرة بالذنب محظورة ، إلاَّ أن تمسَّ إليها حاجة كالأقرار بما يوجب الحدَّ أو الكفارة . فليسلم لنا الأمير — أصلحه الله ! — فى القعود بمسجده هذا إلى الصباح ! وإن كنَّا فى مطالبة آخر من تبعات رياء ،

ودسائس أنفُس ، وضروب غرور ، لا كُنَّا ، كما شاء الله ، في مقام الاقتداء — لطف الله بنا أجمعين بفضلِه ! « فعاد عند ذلك الوزير المرسل للخدمة الموصوفة إلى الأمير أبي يحيى ، وأعلمه بالقصة ؛ فأقام يسيراً ، وقام من مجلسه ، وأرسل إلى القاضي من ناب عنه في شكره ، وشكر أصحابه ، ولم يعد إلى مثل ذلك العمل بعد . وصار في كل ليلة يأمر في صبيحة الليلة المباركة بتفريق طعام على الضعفاء ، وإرفاق الفقراء ، شكرًا لله .

وكان هذا القاضي — رحمه الله — مشتغلًا بالعلم وتدريسه ، قلما يفتر في كثرة أوقاته عن نظره واجتهاده . حضرت مجلس إقرائه بتونس عند وصولي إليها في الموكب الغربي ؛ فالتقيته يتكلم في الباب الثاني من « كتاب المعالم » لالفقيه ابن الخطيب الداني ، إلى أن بلغ إلى مناظرة أبي الحسن الأشعري لأستاذ أبي علي الجبائي ، المنصوصة في الباب التاسع ، حيث سأله عن ثلاثة إخوة ، أحدهم كان مؤمنًا والثاني كان كافرًا ، والثالث كان صغيرًا ، ماتوا كلُّهم ؛ فكيف حالهم ؟ فقال الجبائي : أمّا المؤمن ، ففي الدرجات ؛ وأمّا الكافر ففي الدرجات ؛ وأمّا الصغير فن أهل السلامة ! « فقال الأشعري : « إن أراد الصغير أن يذهب إلى درجات المؤمن ، هل يؤذن له فيها ؟ » فقال الجبائي : لا ، لأنَّه يُقال له : إنَّ أخاك المؤمن إنَّما وصل إلى تلك الدرجات بسبب طاعته الكثيرة ، وليس لك تلك الطاعة ! « فقال أبو الحسن : « فإن قال ذلك الصغير : التقصير ليس مني ، لأنَّك لا أبقيتني ولا أقدرتني على الطاعة ؟ » فقال الجبائي : « يقول الله تبارك وتعالى ! : « كُنْتُ أَعْلَمُ ... » (١) « أَتُكَلِّمُ بَقِيَّتَ وَصَرْتَ مُسْتَحِقًّا لِلْعِقَابِ فَرَأَيْتَ مُصْلِحَتَكَ . قال أبو الحسن : « فإن قال الكافر : يا إله العالمين ! كيف علمت حاله علمت حالي ! فلم رعيت مصلحته دوني ! » فانقطع الجبائي . وهذه المناظرة دالَّة على أن الله سبحانه يخصُّ برحمته من يشاء ، وأن أفعاله غير معللة بشيء من الأغراض انتهى ما تيسر من بُنْد أخبار القاضي أبي عبد الله بن عبد السلام ، سمي مالك ابن أنس وشبيهه نخلة وحمرة وشقرة — رضى الله عنهما ورحمهما ! توفى في أوائل الطاعون النازل ببلده قبل عام ٧٥٠ . واحتمله طلبته إلى قبره ، وهم حُصاة ، مزدهجون على نعشه — نفعمهم الله وإياه بفضلِه !

ذكر القاضي أبي البركات المعروف بابن الحاجّ البَلْفَيْقِي

ومن مشاهير القضاة الشيخ أبو البركات ، وهو محمد بن محمد بن إبراهيم بن محمد ابن خَلَف السُّكْنِي ، من ذُرِّيَةِ العبَّاس بن مرزُداس المعروف في بلده بابن الحاجّ ، وفي غيره بالبَلْفَيْقِي . وبَلْفَيْقِي حَصْنٌ من عمل مدينة المَرِيَّة . وبيتُهُ بيتُ دين وفضل . ذكر ابن الأَبَر جدُّه الأعلى أبا إِسحاق ، وأُتِيب في الثناء عليه بالخير والصلاح . وكان هذا الشيخ المترجم عنه مُمَنَّ نَشَأَ على طهارة وعفاف ؛ واجتهد في طلب العلم صغيراً وكبيراً ، وعبر البحر إلى بَحَايَة ، فأدرك بها المدرّس المعمّر أبا علي منصور بن أحمد بن عبد الحقّ المَشْدَالِي ، وحضر مجالسه العلميّة ، وأخذ عنه وعن غيره من أهلها ؛ ثُمَّ إِنَّهُ أتى إلى مرّاكُش ، وتجوّل فيما بينها من البلاد . وأثار السُّكْنِي بسبّته على طريقة جدّه إبراهيم الأقرب إليه ، إذ كان أيضاً قد استوطنها . ثُمَّ عاد إلى الاندلس ؛ فأقام منها بما لَقِيَ ، واختصّ مخطّيبها الشيخ الوليّ أبي عبد الله الطَّنْجَالِي ، وروى عنه وعن غيره ، وقبّل الكثير من خطّه ، ودام في ابتداء طلبه التشبيه بالقاضي أبي بكر بن العَرَبِي ، في لقاء العلماء ، ومصاحبة الأُدبَاء ، والأخذ في المعارف كلّها ، والتكلّم في أنواعها والإكثار من مُلَحّ الحكايات ، وطُرف الأخبار ، وغرائب الآثار ، حتى صار حديثه مثلاً في الأقطار ؛ وهو مع ذلك ، على شدّة انطباعه ، وكثرة ردّعه ، سريعُ العبرة عند ذكر الآخرة ، قريبُ الدّمة . وكان كثير الضبط لحاله ، متّهماً بالنظر في تمير ماله ، آخذاً في نفقته بقول سحنون بن سعيد : « ما أحبُّ أن يكون عيش الرجل إلّا على قدر ذات يده ؛ ولا يتكلّف أكثر ممّا في وسعه ! » وكان يميل إلى القول بتفضيل الفنى على الفقير ، ويبرهن على صحّة ذلك ، ويقول : « وبخصوص في البلاد الأندلسيّة ، لضيق حالها ، واتّساع نطاق مُدُنْها ، ولا سيّما في حقّ القضاة ؛ فقد شرط كثيرٌ من العلماء في القاضي أن يكون غنيّاً ، ليس بمديان ولا محتاج . » ومن كلامه — رحمه الله ! — : « من اقتصر على التعميش من مرافق الملوك ، ضاع هو ومن له ، وشملهُ القُلّ ، وخامرهُ الدلّ . اللهم ! إلّا من كان من القوّة بالله قد بلغ من الزهد في الدنيا إلى الحدّ الذي يكسبه الراحة بالخروج عن متاعها ، وترك

شهوتها ، قليلها وكثيرها ، ما لها وجاها . بأمر آخر ! ومن لنا بالعوْن على تحصيل هذا المقام ، ولا سيما في هذا الزمان ، ولم نسمع ممَّن قاربه من الولاة المتقدمين بالأندلس إلا ما حكي عن إبراهيم بن أسلم ، وقد أراد الحكم المستنصر بالله رياضته ؛ فقطع عنه جراته ؛ فكتب إليه عند ذلك :

تَزِيدُ عَلَى الْإِفْلَاقِ نَفْسِي زَاهَةً وَتَأْنِسُ بِالْبَلَاوِي وَتَقْوَى مَعَ الْفَقْرِ
فَمَنْ كَانَ يَخْشَى صَرْفَ دَهْرٍ فَإِنِّي أُرْمِتُ بِفَضْلِ اللَّهِ مِنْ نُوبِ الدَّهْرِ

فلما قرأ الحكم يديته ، أمر برد الجراية ، وحملها إليه . فأعرض عنها ، وتمنع من قبولها ، وقال : « إني ، والحمد لله ! تحت جراية من إذا أعصيته ، لم يقطع عني جراته ! فليفعل الأمير ما أحب ! » فكان الحكم بعد ذلك يقول : « لقد أكسبنا ابن أسلم بمقاتله مخزاة عظم منا موقعها ، ولم تسهل علينا المقارضة بها ! »

وتولى الشيخ أبو البركات القضاء في بلاد عديدة ، منها مائقة : تقدم بها بعد شيخنا أبي عمرو بن منظور ، وذلك صدر عام ٧٣٥ ؛ ثم نقل إلى قضاء الجماعة بمحاضرة غرناطة والخطابة بها . وكان مستوفياً لشروط الخطبة وجوباً وكلاً من صورة وهيئة ، وطيب نعمة ، وكثرة خشوع ، وتوسط إنشاء . وشهر بالصرامة في أحكامه ، والتزاهة أتمام نظره . ثم تأخر عن قضاء المحاضرة ، وأقام بها مدة ، إلى أن صير إلى مدينة المريّة ! ثم أعيد إلى قضاء الجماعة ، واستعمل في السفارة بين الملوك ؛ فصحبه السداد ، ورافقه الإيساع ، وكان في أطواره سريع التكوين ، طامعاً في الوصول إلى مقام التمكين ، كثير الانتقال من قطر إلى قطر ، ومن حمل إلى حمل ، من غير استقرار منزل أو محل واحد . ولذلك قال في أبياته التي أولها :

إِذَا تَقُولُ : فَدَتِكَ النَّفْسُ فِي حَالِي يَفْنَى زَمَانِي فِي حِلِّ وَتَرَحَالِي

وكان التسكُّم بالشعر من أسهل شيء عليه ، في كثير مُراجعاته ، وفنون مخاطباته . وله منه ديوان كبير ، يحتوي من ضروب الأدب على جد وهزل ، وسمين وجزل ، سمّاه بـ « العذب والالاج » ؛ وكتاب وسمه بـ « المؤتمن في أبناء من لقيه من أبناء الزمن » .

واستقر أخيراً بمدينة المريّة قاضياً وخطيباً ، إلى أن توفّي بها في شهر رمضان عام ٧٧٣ ،
عن بنت من أمته ، لا غير من الأولاد ، وأربع زوجات ، وعاصب بعيد . وكان ، أيام
حياته ، ممّن اكتسب المال الجمّ ، وتمتّع من النساء بما لم يتأتّ في قطره لأمثاله من
الفقهاء . وهو من أصحابنا القدماء ، الذين ورثنا ودهم ، وشكرنا عهدهم — رحمه الله
وغفر له وأرضاه !

ومن شعره في المُجَبَّنات ، وهو النمط البديع :

وَمُضْفَرَّةُ الْخَدَّيْنِ مَطْوِيَّةُ الْحَشَا عَلَى الْجُنَيْنِ وَالْمُضْفَرُ يُؤْذِنُ بِالْخَوْفِ
لَهَا بِهِجَةٌ كَالشَّمْسِ عِنْدَ طُلُوعِهَا وَلَا كُنَّهَا فِي الْحَيْنِ تَغْرُبُ فِي الْجَوْفِ
وقوله :

إِذَا مَا كَتَمْتُ السَّرَّ عَمَّنْ أُوْدُهُ تَوَهَّمُ أَنَّ الْوُدَّ غَيْرُ حَقِيقِ
وَلَمْ أَخْفِ عَنْهُ السَّرَّ مِنْ ضَنْةٍ بِهِ وَلَا كُنَّي أَخْشَى صَدِيقَ صَدِيقِ
وقوله :

قَالُوا : تَغَرَّبْتَ عَنْ أَهْلِ وَعَنْ وَطَنِ فَقُلْتُ : لَمْ يَبْقَ لِي أَهْلٌ وَلَا وَطَنُ
مَضَى الْأَجَّةُ وَالْأَهْلُونَ كُلُّهُمْ وَلَيْسَ لِي بَعْدَهُمْ سَكْنَى وَلَا سَكَنُ
أَفَرَعْتُ دَمْعِي وَحَزَنِي بَعْدَهُمْ فَأَنَا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ لَا دَمْعُ وَلَا حَزَنُ
وقوله :

رَعَى اللَّهُ إِخْوَانَ الْخِيَانَةِ إِنَّهُمْ كَفَرُونَا مُؤَنَاتِ الْبَقَاءِ عَلَى الْمَهْدِ
وَلَوْ قَرَّبُوا كُنَّا أَسَارَى مُحَقَّقِهِمْ زَاوِحُ مَا بَيْنَ النِّسْيَةِ وَالنَّقْدِ

وقوله يعتذر لبعض الطَّلَبَةِ ، وقد استدبره لبعض حلق العِلْمِ بسبته :

إِنْ كُنْتُ أَبْصَرْتُكَ لَا أَبْصَرْتُ بِصِيرَتِي فِي الْحَقِّ بُرْهَانَهَا
لَا غُرُوَ إِنِّي لَا أَشَاهِدُكُمْ فَالْعَيْنُ لَا تُبْصِرُ إِنْسَانَهَا

وقوله :

يلومونني بعد العذار على الهوى ومثلي في حبي له لا يُفندُ
يقولون: أمسك عنه قد ذهب الصبا وكيف أرى الإمساك والخيط أسودُ

وقوله :

وإنني لخير من زماني وأهله على أنبي للشر أول سائق
لحي الله عصراً قد تقدمت أهله فتلك لعمري الله إحدى البوائق

ذكر القاضي أبي القاسم بن سلمون

ومن الرواة القضاة ، الشيخ الفقيه المحدث الفاضل أبو القاسم سلمون بن علي بن عبد الله بن علي بن سلمون الكِنَانيُّ البيهقيُّ الأصل ، الغرناطيُّ المولد والنشأة . ومن أهل بِلَنَسِيَّةِ محمد بن أحمد بن سلمون ، أحد أشياخ القاضي أبي الغُبَّاسِ الغَمَّاز . وكان صاحبنا أبو القاسم هذا المذكور أُولاً — رحمه الله ! — فقيهماً جليلاً ، فاضلاً ، أصيلاً ، بصيراً بعقد الشروط والأحكام . وله فيها تقييدٌ مُفيد . أخذ عن جملة من الشيوخ وأولهم الأستاذ أبو جعفر بن الرُّبَيْر . وأجازه من أهل المغرب والمشرق والأندلس عَدَدٌ كثيرٌ يزيد على المائة ، حسبما تضمَّنه برِّ نامِج روايته : منهم ابن الغَمَّاز البَلَنَسِيُّ قاضي الجماعة بتونس بعد خروجه من الأندلس وهو أحمد بن محمد الخَزرجيُّ ؛ والشيخ الراوية شرف الدين أبو محمد بن أحمد بن خَلَف الدِمِياطيُّ ^(١) صاحب دار الحديث بالبلاد المصرية في زمانه ؛ ومنهم تاج الدين أبو الحسن عليُّ بن أحمد بن عبد الحَسَن الغرابي (وغراب الذي ينسب إليها بلدةٌ في أرض واسط) ؛ والشيخ الفقيه المعمر أبو علي منصور بن أحمد بن عبد الحق المَشْدالي ، وقاضي القضاة بالديار المصرية زين الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم

ابن جماعة الكرناني؛ وغيرهم. وكان هذا الشيخ أبو القاسم في قضاائه موصوفاً بالفضل والعدل، مترفقاً بالضعفاء، متغاضياً عن زلات الفقهاء. تقدم بجهات شتى من الأندلس؛ ثم ولي قضاء الجماعة بحضرة غرناطة؛ فخدمت سيرته، وشكرت مداراته. وكان في نفسه هيناً، ليناً، أخذاً بمقتضى قول عيسى بن مسكين، القاضي بالقيروان أيام أبي الأغلب، وهو: «قارب الناس في عقولهم، تسلم من غوائلهم! وفي تقلب الأحوال، علم جواهر الرجال!» توفي — رحمه الله! — ليلة الاثنين الثالث عشر لجمادى الأولى عام ٧٦٧. وولد بغرناطة في صفر عام ٦٨٨. وعقبه لهذا العهد بحالة نباهة؛ من أولاده من هو مستول في خطّة القضاء — تولاّم الله، وخار لنا ولهم بمنه وفضله!

ذكر القاضي أبي عمرو عثمان بن موسى الجاني

ومن القضاة بمدينة ملى من أرض الحبشة، الشيخ الفقيه أبو عمرو عثمان بن موسى الجاني، منسوب لبطن من بطون السودان. تردد إلى أرض مصر؛ فقراً بها، وأخذ عن أشياخها. أخبرني الفقيه أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن محمد الساحلي الغرناطي أنه لقيه ببلده، وأنه كان من أهل الفضل والعدل، والقيام على العلم، والصرامة في الحكم. قال الساحلي: ومن ذلك نازلة حدثت له في أحكام الدماء؛ فتجرى فيها الحق المخلص بين يدي الله. وهي أن أحد بني عم سلطانة ترتبت قبله المطالبة بدم قتييل كان قد أشهد العدول، وهو جريح، بأنّ دمه عنده، وتوفي إثر الشهادة عن عصبية من ولد وإخوة؛ فقاموا طالبين من السلطان النظر لهم في صاحبهم؛ فاستحضره عن أمره بمجلس الحكم الشرعي، وأعذر له فيما استظهر به أولياء دم القتييل. فادعى الدفع في ذلك، وتأجل آجالاً وسع فيها عليه. وانقضت الأيام، وقهرته الأحكام؛ فشكى بالقاضي لسلطانة، وسأل منه الأخذ مع الفقهاء في قضيتة؛ وقد كان صانعاً لهم بمجده، واستظهر بإثبات عداوته بينه وبين من رماه بدمه. فجمعهم الأمير بحضرته، وأخذ معهم في نازلة ابن عمه؛ فوقع الاتفاق منهم على الأخذ بمذهب الشافعي، أنه لا يقسم بمجرد قول المصاب: «دمي عند

فلان ». واستدلوا بالحديث الثابت في الصحيح الذي نصّه : لو يُعطى الناسُ بدعواهم ،
لادّعى ناسٌ دماءَ رجال وأموالهم . قالوا : وبخصوص في هذه النازلة ، لما اقترن بها من
الأسباب المرجحة للانتقال عن المذهب ، وذكروا مسألة عبد الله بن سهل وأنَّ رسول الله
— صلى الله عليه وسلم ! — وداه من عنده بأنّه ثقةٌ . قال السلطان إلى موافقتهم ، وأن
تكون الغرامة من قبله ؛ ولا كنّهُ قال لقاضيه : « ما عندك فيما اجتمع عليه أصحابك ؟ »
فقال له : « أمدّك الله بإرشاده ، وأراك الحقَّ حقًّا ، وأعانك على اتباعه ! انت مالكيُّ
المذهب ، وأهلُ بلادك كذلك ، والانتقال من مذهب إلى مذهب آخر لا يسوغ
إلاّ بعد شروط لم يحصل في نازلتها منها شرطٌ واحدٌ ! وحديث القسامة أصلٌ من أصول
الشرع ، وركنٌ من أركان مصالح العباد : وبه أخذ جلُّ الأئمّة والسلف من الصحابة
والتابعين ، وفقهاء الأمصار . والذي يجعل بك ، أيها الملك ، إمرارُ الحقِّ بوجهه ،
ولو كان على نفسك ، فضلاً عن ابن عمك ! » قال : فأخذ برأى قاضيه ، وأمر
بإبن عمّه ؛ فدفع بدمّته إلى أصحابه ؛ فقتلوه بالقسامة . قال المُخبر : حسب الناسُ
ما صدر في النازلة عن الأمير والقاضي من المناقب الشريفة ، والمآثر الحميدة ، والأفعال
الدالة على تعظيم الشريعة .

ذكر القاضي أبي عبد الله المقرئ التلمساني

وقد تقدّم الإلمامُ بطرفٍ من التنبيه على الفقيه أبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد
المقرئ التلمساني ، أحد القضاة بحضرة فاس أيام خلافة أبي عنان — رحمه الله
ومهدّها ! — وكان هذا الفقيه — رحمه الله ! — في غزارة الحفظ ، وكثرة مادّة العلم ، عبرة
من العبر ، وآية من آيات الله الكبر ؛ قلّما تقع مسألةٌ إلاّ ويأتي بجميع ما للناس
فيها من الأقوال ويرّجح ويعلّل ، ويستدرك ويكمل ؛ قاضياً ماضياً ، عدلاً جذلاً ؛ قرأ
ببلده على المدرّس أبي موسى عمران المشدالي صهر أبي علي ناصر الدين ، وعلى غيره ؛
وقام بوظائف انقضاء أجل قيام . ثمّ إنّه كره الحكم بين الناس ، وتبرّم من حمل
أمانته ، ورام الفرار عنه بنفسه ؛ فتنشّب في انتظامه ، وتوجّه عليه الإنكار من

سلطانه . ثمَّ انَّه ترك ، بعد عناء شديد ، لشأنه . وقد سألته يوماً عن حالة بيتي أبي
عمران بن عبد الرحمن ، وهما .

حَالِي مَعَ الدَّهْرِ فِي تَقَلُّبِهِ كَطَائِرٍ ضَمَّ رِجْلَهُ شَرَكُ
مِثْمَتِهِ فِي فَكَاكِ مُنْجَتِهِ يَرُومُ تَخْلِيصَهَا فَتَشْتَبِكُ

وتوفى - رحمه الله ! - على إثر ذلك وهو محمود السيرة ، مشكور الطريقة .

ذكر القاضي أبي عبد الله محمد الإفشتالي

وولي بعده الشيخ الفقيه أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله الإفشتالي . وبيت قومه
بفاس البيت المعمور بالجود والصلاح والخير . وكان هو - رحمه الله ! - أحد أعلام
قطره الغربي نبلاً ، وفضلاً ، وسكوناً ، وعقلاً . وحين بلغ إلى مراده من الخطّة ببلده
نحاً في سيره منحى القاضي أبي عبد الله بن علي بن عبد الرزاق من المحافظة على الرتبة ،
 وإقامة رسوم الائمة ، والصبر على مكاره السلطنة ، والميل إلى الأخذ بالترقى في
الحكومة . فسكن الناس إلى ولايته ، ووثقوا بحسن نظره ، ودانوا بإثرته . وقد كان ولي
قبلاً تقدّمه بفاس القضاء أيضاً بإطرا بلّس ، وتجوّل في نواحي إفريقية . ثمَّ إنَّه ، عند
تجوّل البلاد ، أمّ قطره وقد صلب الدهر شطره ، فاستقضى به ، وتصدّر لإقراء العلم
وبثّه . وكان على شدة وقاره ، وتعظيم قاره ، كثير النزول للطلبة ، والحرص على الإفادة ،
والصبر عند المباحثة . وكان من عادته تقديم مذكر الفقه على التفسير . وذهب إلى عكس
هذا الترتيب الشيخ الرّحال أبو إسحاق الحسنائى ، أحد جلساء القاضي عند إقرائه
في آخرين ؛ فجرت بين الطلبة إذ ذاك بفاس في المسألة مراجعات ومخاطبات
وقفت على بعضها ؛ فرأيت فيها من تخلّق القاضي وتجمّله ما ليس بنكير على راحة
عقله ، وسعة صدره - تغمّداً لله وإيّاهم برحمته ! - فقد أصبحوا جميعاً بعد الحياة ،
وعصارة العيش ، رباطاً

ذكر القاضي أبي القاسم الشريف الغرناطي

ومن أعلام القضاة بالأندلس ، وصدور النحاة ، الشيخ الفقيه الأستاذ المتفّن الشريف المعظم أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الحسنيّ النسبة ، السبتيّ النشأة . وكان — رحمه الله ! — نسيجاً وحده براعةً وجلالةً ، وفريد عصره بلاغةً وجزالةً ؛ إلى الشّيم السنيّة التي التزم إهداءها ، والسّير الحسنة التي لا يتنازع في شرف منتهاها . ارتحل عن بلده سبّته ، وقد تملاً من العلوم ، وبرع في طريقتي المنثور والمنظوم ؛ فطلع على الأندلس طلوع الصباح عقب السرى ، وخلص إليها خلوص الخيال مع سنة الكرى ؛ فانتظم في الحين في سلك كتبها ، وأمسى وهو صدرُ طلبتها ؛ لما كان قد حصل له من الأخذ بأطراف الطلب ، والاستيلاء على غاية الأدب ؛ ورئيس الكتاب يومئذ الشيخ العلامة أبو الحسن بن الجيّاب ، الشهير التشييع لاهل البيت الكريم ، الموسوم بالشّم الرضيّة ، والقلب السليم ؛ وكان — رحمه الله ! — مع أدوات كماله ، وما خصّ به في وقته من سنيّ أحواله ، وصالح أعماله ، ممّن شغف بالذاكرة في الفنون الأدبيّة ، وغوامض أسرار العربيّة ، والرسائل السلطانيّة ، والمسائل البيانيّة . فألقى من ذلك كلّهُ لدى الشريف ، الخليق بصنوف التشريف ، ما شاءه من معنى رفاق ، ولفظ رقرق ، وطبع بالمعارف دقاق . فجذبه الشيخ إليه ، وتلقّاه براحيته ، وذهب الى مقارضته بالقريض ، ومساجلته في الطويل والعريض . فقلّما كان بها رسم الكتابة إذ ذاك يفنّ عن أدب يعتبر ، وتنّف طرف تبعثر ، وقسطاس يوزن به ما يقلّ من المقال ويكثر ؛ ثمّ صرف الى الاستعمال في الخطّ القاضويّ صرّف الاستظهار ، وبعمارفه الباهرة الأنوار ، وأحكامه القاضية بتأمين الاوطان وتأميل الاوطار ؛ فتقدّم بذلك بمجملات شتى ، منها ريّة ، وحلّة الطلبة بها سوابق غايات ، وخوافق رايات . وكانت ولايته عليهم محلّة نشرها الفضل من صوانها . ودرة أكثرها المعدل لأوانها . أنزل أمثالهم من رعايته منازل الإكرام ، واختصّ منهم بمصاحبة الزاهد أبي عبد الله بن عيّاش ، أحد العلماء الأعلام ؛ فتفقّه معه في أحكامه ، ونوازل أيامه ، وأخذ نفسه بالاشتداد في نصرة المظلوم ، والضرب على يد الظلم ؛ وله في

هذا الباب أخبار مأثورة ، وحكايات مشهورة ؛ وعند ابتداء الفقهاء ، بالمسجد الجامع مجلس إقراء ، افتتحه أولاً بالتمهيد ، وختمه بعلم الخليل ، وحبسه بالتوحيد والتعليل . وكان في إقراءه مريع الجواب ، متبحراً في علم الإعراب ، فصيح اللسان ، بارع البنان ؛ فظفرت أيدي الطلبة منه بالكثرة المذخور ، المروية جواهر معارفه بدور الشذور ؛ وحصل الناس بولايته على طريقة عادلة من الشرع ، واعتضد منها الأصل بالفرع . ولما جرى في ميدانها ملء عنانه ، وشاع في الآفاق ماشاع من سمو شأنه وعدل قضاؤه ، وفصل مضائه ، نُقِلَ من مالقة الى غرناطة حضرة الملك ، وواسطة السلوك — أيد الله سلطانها ، ومهد بعزته أوطانها ! — فتقدم بها لتنفيذ الأحكام ، بعد أن ولي وادي آس بأيام . فهنيت منه الخطبة الشرعية بسيد مضطلع بأعباء القضاء ، قد شمع من عز الزاهة بأنف ، وأمد من نور العقل ببرهان غير خلف ؛ ثم إنَّ القدر جرى بتأخيرها عن الخطبة ؛ من غير موجب سخطة . فكان في حالته كانبدر خسف عند الاستقبال ، وأدركه السوار بعد تنأى الكمال :

إِذَا تَمَّ أَمْرُ دَنَا نَقْصُهُ تَوَقَّعَ زَوَالاً إِذَا قِيلَ تَمَّ

ولست عوامل التأخير والتقديم ، بمستنكر دخولها على كلِّ والٍ في الحديث والقديم ؛ فقد عزل عمر بن الخطاب — رضى الله عنه ! — زياد بن أبي سفيان دون باس ، وقال له : « كرهت أن أحمل فضل عقلك على الناس ! » وعزل أيضاً شريح بن حسنة ، فقال له : « أعنَّ سخطة عزلتني ؟ » قال : « لا ! ولا كن وجدت من هو مثلك في الصلاح ، وأقوى منك على العمل ! » قال : « يا أمير المؤمنين ! إنَّ عزَّ لك عيبٌ ! فأخبر الناس بعذري ! » ففعل عمر ذلك . وكان صرف الشريف أبي القاسم عن قضاء الحضرة ، والخطابة بها ، في شهر شعبان من ٧٤٧ ؛ فانقطع إلى تدريس العلم ، وإظهار عيونه ، والاشتغال بإقراء فنونه . وكان بينه وبين شيخنا إمام البلغاء أبي الحسن بن الجيَّاب ما تقدَّمت الإشارة إليه ، من المصادقة ؛ فصدرت عنه في أثناء تلك المدَّة بدائع من المحاطبات ، وضروب المنفاكيات ، منها قولُ الشيخ يرقب خطَّة القضاء التي كائنُها تركت صاحبَه ، وأهملت جانبَه :

لَا مَرْجَاً بِالنَّاشِزِ الْفَارِكِ إِذْ جَهِلْتُ رِفْعَةَ مِقْدَارِكَ
 لَوْ أَنَّهَا قَدْ أُوتِيَتْ رُشْدَهَا مَا بَرَحْتُ تَعَشُّوْا إِلَى نَارِكَ
 أَفَسَمْتُ بِالنُّورِ الْمُبِينِ الَّذِي مِنْهُ بَدَتْ مَشْكَاءُ أَنْوَارِكَ
 وَمَنْظَرُ الْحُكْمِ الْحَكِيمِ الَّذِي يَتْلُو عَلَيْنَا طِيبَ أَخْبَارِكَ
 مَا أَلْقَيْتُ مِنْكَ كُفْوَاً وَلَا أَوْتِ إِلَى أَكْرَمٍ مِنْ دَارِكَ

وهذه القطعة قد بلغت الغاية من البراعة ، وتمكّن البلاغة ، وإن كان في طيّ
 ما تضمّنته من وصف الخطّة الشرعيّة بالناشر الفارك ، وبأنّها لم تُنوّت رشدها
 ما فيه . ثمّ إنّ الولاية حنّت اليه ، ووقفت مُرادها عليه ، فعاد إليها ، والعودُ أمّجدُ .
 واستمرّ قيامه بها ، إلى أن هلك السلطان أبو الحجاج مُستَقْضيه ، مأموماً به ،
 في الركعة الثانية من صلاة عيد الفطر عام ٧٥٥ — رحمه الله وأرضاه ! — : عدا عليه شقٌّ
 كأنّه وحشٍ ، فضربه بظهره ، وهو ساجدٌ لربه . وولى الأمر بعدُ ولده الخليفة المؤيّد
 المنصور أبو عبد الله — أبقاه الله ووقاه ! — فجدد ولايته ، وأكّد رعايته ؛ وقد كانت
 رحي الواقعة دارت على القاضي الخطيب ، وهو في محرابه حين الكائنة ؛ فعركته ، ولم
 تتركه ، إلّا وقد أشفى على التلف ؛ فعوجل بإخراج الدم ، وعند ذلك تنفّس عنه بعض
 ما وجده من الألم . وكان له في المجالس الملكيّة ، والمجتمعات الجمهوريّة ، من جلاله
 الآبّهة وملازمة التّؤدّة ، وإمساك النفس عن المسارعة عند المخالفة الى المراجعة ، ما لم
 يكن لغيره من أهل طبقته ؛ فإذا خلا بمنزله ، أدخل عليه في خاصّة أصحابه . رأيتُه ؛
 فكأنّه من تنزّله ، وتبدّله ، بمثابة أصاغر ظلّته . وكثيراً ما كان يباشر خدمة الواردين
 عليه بذاته ، دون وزعته ، اقتداءً بالآئمّة الماضين من قبله فمن كلامهم : « ليس ينقص من
 الرجل الشريف أن يخدم ضيفه ، ولا أن يتصاغر لسلطانه ، وأن يتواضع لشيخه ! » ولقد
 يتّنا معه ليلةً بحُشّه من خارج الحضرة ، في أناسٍ منهم الشريف أبو عبد الله بن راجح
 السوسيّ ، والاستاذ أبو عليّ الزواويّ ، والوزير أبو عبد الله بن الخطيب اللّوشيّ ، فالت
 ذبالة الشمعة في أثناء الليل الى الذبول ؛ فذهب أحد الحاضرين ليقويها ، فأمسكه القاضي ،
 وبادر هو بنفسه لها ؛ فأذكى نارها ، وقوى نورها ، وقال : « همّ السراج أن يخدم ليلةً

عند صمر بن عبد العزيز — رحمه الله ! — فوثب إليه رجاء بن حيوة ليصلحه ؛ فاقسم عليه صمر بن عبد العزيز ؛ فجلس . فقام هو ؛ فأصلحه . فقال رجلٌ : « أتقوم ، يا أمير المؤمنين ! » قال : « قتٌ ، وأنا صمر بن عبد العزيز ! ورجعت ، وأنا صمر بن عبد العزيز ! » ثم قال لنا : « واضطربت عمامة هشام بن عبد الملك . فأهوى الأبرش الكلبي إلى تعديلها . فقال له هشام : « مه ! فأنا لا نتخذ الإخوان خولاً ! » وجرى بين الأصحاب المذكورين في تلك الليلة من المحاورة بطرف العلم ، وقطع الشعر ، ما لا يرجع في الحسن إلى حصر . ومن ذلك أنشد ابن راجح ، في أبيات السير لابن مامة :

أَلَا رَبَّ مَنْ يُدْعَى صَدِيقًا وَلَوْ تَرَى مَقَالَتَهُ بِالْغَيْبِ سَاءَكَ مَا يَفْرَى
فَقَالَتُهُ كَالشَّهْدِ مَا كَانَ شَاهِدًا وَبِالْغَيْبِ مَطْرُورٌ عَلَى ثَغْرِ النَّحْرِ
يُسْرُوكَ بِأَدْيِهِ وَتَحْتَ أَدْيِهِ نَهِيمُهُ غِشٌّ تُفْتَرَى عَقِبَ الظُّنْرِ

وذكر لنا عن صاحبه العلامة في زمانه بالمغرب ، الرئيس أبي محمد عبد المهيمين الحضرمي السبتي ، أنه سمعه ينشد بتونس ، وقد مر به قوم من أعيان جند فاس ، بعد إهماله لتخلّفه عن سلطانه ، أيام تنشّبه بالقَيْرَوان وحصاره :

يَا أَيُّهَا النَّاسُ سِيرُوا إِنَّ قَصْدَكُمْ أَنْ تَصْحَبُوا ذَاتَ يَوْمٍ لَا تَسِيرُونَ
حُشُّوا الْمَطَى وَأَرْخُوا مِنْ أَرْمَتِهَا قَبْلَ الْمَمَاتِ وَأَقْضُوا مَا تُقَضُّونَ
كُنَّا أَنْاسًا كَمَا كُنْتُمْ فَعَيْرَنَا دَهْرُهُ فَأَنْتُمْ كَمَا كُنَّا تَكُونُونَ

وهذه الأبيات أول شعر قيل في العَرَب على ما نقاه ابن إسحاق . وذكر ابن هشام أنها وجدت مكتوبة في حجر باليمن ، وقالها من قالها لحكمة صريحة ، وموعظة صحيحة . وأنشدنا القاضي الشريف في تلك الليلة لنفسه ، يصف أقداس سانية حشّة :

وَمَتَرَعَةٍ يَعْمَلُ الرُّوضُ مِنْهَا إِذَا عَلَتْ مِنَ الْمَاءِ الْفُرَاتِ
بَدَا دَوْلَابُهَا فَلَكَا وَرَاحَتْ بِدَائِرَةٍ كَوَاكِبِ سَائِرَاتِ
إِذَا مَا الرُّوضُ قَابِلُهُنَّ كَانَتْ عَلَيْهِ بِكَلِّ سَعْدٍ طَالِعَاتِ
تَرَاهَا إِنْ شُعَاعُ الشَّمْسِ لَاقَى بِيَاضِ الْمَاءِ مُشْرِقَةَ الْآيَاتِ
أَوْعِجِبُ أَنَّهَا دَارَتْ بَنُوْءَ غَزِيرٍ وَهِيَ تَغْرُبُ خَاوِيَاتِ

النوء عند العَرَب سقوطُ نجمٍ من نجوم المنازل الثمانية والعشرين ؛ وهو مغيبها بالمغرب مع طلوع الفجر وطلوع مقابله بالشرق . وعندهم أنه لا بدَّ أن يكون مع أكثرها نوء من مطر ، أو رياح عواصف ، وشبهها ؛ فمنهم من يجعله لذلك الساقط ، ومنهم من يجعله للطلع ، لأنَّه هو الذي ناء أى نقص ؛ فينسبون المطر إليه ؛ وجاء الشرع بالنهى عن اعتقاد ذلك ثمَّ أشدنا القاضي من نظمه :

يا أيُّها الراكِبُ المُزجِجُ رُكائبَهُ
ابْلُغْ بِسَبْتَةِ أَقْوَامًا ودونهمْ
ولُجَّ ذِي كَبَجٍ طَلَامَ كَأَنَّ بِهِ
أَلْوَكَةً مِنْ غَرِيبِ دارُهُ قَدَمُ
إِنِّي بَأْتِدْلُسِ آوِي إِلَى كَنْفِ
وَأَنَّ غَرَنَاطَةَ الْغُرَا حَلَلْتُ بِهَا
لَيْسَتْ لِأُخْرَى فَلَا رُبْعُ بِهَا وَجَبَا
وَأَنْكَرْتَنِي مَعَانِيهَا وَمَا عُرِفْتُ
كَوْلَا الْمُغَرَّبِ مِنْ آلِ النَّبِيِّ بِهَا
وَفَتِيَةٍ مِنْ بَنِي الزَّهْرَاءِ قَدْ كَرُمُوا
لَقَلْتُ لَا جَادَهَا صَوْبُ الْحَيَا أَبَدًا
لِيُسْفَحَنَّ عَلَيْهَا الدَّمْعُ مِنْ جَزَعِ
مَا ضَرَّنِي أَنْ نَبَا بِي أَوْ بَنَا وَطَنِي
يَحْثُهَا السَّيْرُ بَيْنَ الْقَارِ وَالْأَكْمِ
عَرْضُ الْفَلَا وَذَمِيلُ الْإِنِيقُ الرَّسْمُ
أَعْلَامُ لَبْنَانَ أَوْ كُثْبَانَ ذِي سَلَمِ
مَرْمَاهُ لَا صَدَدُ مِنْهُمْ وَلَا أَمَمُ
لِلْمَجْدِ رَحْبٌ وَظِلٌّ لِلْعَمَلِ عَمِمِ
فَصِرْتُ مِنْ رَيْبِ هَذَا الدَّهْرِ فِي حَرَمِ
رَهْطٍ وَاخْفَرَ مَا لِلْمَجْدِ مِنْ ذَمِّ
إِلَّا بِقَوِيٍّ فِي أَيَّامِنَا الْقُدَمِ
وَمِنْ مَا بَيْنَ مَنْ طِيبَ وَمِنْ كَرَمِ
لَهُمْ أَوَامِرُ مِنْ وَدٍّ وَمِنْ رَحِمِ
إِلَّا بِنَاقِعِ سُمٍّ أَوْ عَيْبِطِ دَمِ
يَوْمًا وَلَا أَقَرَّ عَنِ السَّنِّ مَنْ تَدَمِ
مِنْهَا وَلِي شَرَفُ الْبَطْحَاءِ وَالْحَرَمِ

ومن الجزء المحتوى على طائفة من شعره ، الذى وسمه بـ « جهند المقل » ، قوله :

ظَفِرْتُ بِلِسْمِهَا قَبْدًا أَحْمَرَارُ
فَاغْرَاهَا بِنِي الْوَارِثِي فَظَلَّتْ
فَمَا كَانَتْ سِوَى قُبْلٍ فَفِيهَا
بِوَجْنَتِهَا يَزِيدُ الْقَلْبَ وَجْدًا
تَلُومُ وَلَمْ أَكُنْ مِمَّنْ تَعْدَا
جَنِينَ أَقْلَحِيَا وَغَرَسَنَ وَرْدًا

وقوله :

مُهْمَفُ الْقَدِّ بَدِيعُ الْحَلَا يُعْطَى بِجِدِّ الرَّشَا الْخَاذِلِ
رَمَى بِنَبْلِ الْحِظْرِ فِي مُهْجَةٍ غَادَرَهَا بِشُغْلٍ شَاغِلِ
وَانْطَفَ الصَّدْفَانِ فِي خُذِهِ رَدَّ كَلَامِينَ عَلَى تَابِلِ

والبيت الأخير مبنى على قسم امرىء القيس حيث قال : « نظمتمهم سلكى ومخلوجة » . ونظمه كله رائق المعنى ، صريح الدلالة ، صحيح المبنى ؛ وليست المعارف ، وإن تعددت طُرُقُها وعزّت ثمرتها ، متمذراً إدراكها ، ولا سيما على من جدّ في طلبها ؛ وإنّما الصعب العسير معالجة الأخلاق بترك عوائدها ، والتئني عن سفسافها ؛ ومجموع الأدوية المتخذة لإصلاح فاسدها يرجع إلى العقل الذى عليه مدار الاعمال كلّها . ولذلك قال العلماء حسبا تقدّم عند التكلّم فى خصال القضاء : اذا اجتمع منها فى الرجل العقل والورع قدم . قال ابن حبيب : فإنّه بالعقل يسأل ، وبالورع يقف ، وإذا طلب العلم وجده ، وإذا طلب العقل لم يجده . وكان قد حصل منه للشرىف الموصوف زيادة لشرفه وفنون معارفه الحظّ الوافر الكبير ، والقدر الذى يقصر عن نعت محاسنه التعبير ، بحيث صار المثل يضرب به فى كظم الغيظ ، وترك حظوظ النفس ، وكثرة التقاضى عن النظر للمساوى ، الى غير ذلك من سيره السيئة ، وشماله الحسنة . هذا ما تيسّر بحسب الوضع من التنبيه على صفاته والتعريف ببعض كمالاته . وأما مشيخته ، فقرأ ببلده سبنة القرآن على والده المنقطع لإقراء كتاب الله ومدارسته ، أبى العبّاس — رحمه الله ! — وأكثر من ملازمة الاستاذ الشهيد أبى عبد الله ابن هانى والأخذ عنه ؛ فانتفع به وتأدّب بأدبه ؛ وقرأ على القاضى الإمام أبى إسحاق الغافقى وروى عن أبى عبد الله الغمارى وعن القاضى أبى عبد الله القرطبى وعن الخطيب بن رئيس وابن حريث وغيرهم . وله جملة تصانيف منها : « رفع الحجب المستورة ، عن محاسن المقصورة » شرح فيه « مقصورة » حازم بما لا غاية بعده فى المحاسن . ومنها « رياضة الآن » فى شرح قصيدة الخزرجى ، أبدع فى ذلك غاية الإبداع . وقيد على « كتاب التسهيل » لابن مالك تقييداً مفيداً وبدائع جنة أثيرة .

وناب عنه فى أقضيته ، أتم أسفاره فى معرض الرسالة الى ملوك المغرب وفى غير ذلك ،

وليّه الشيخ الفقيه القاضي أبو عبد الله محمد بن فرج بن جذام اللخميّ، أحد أماتيل بلده نباهةً قدّر، وسلامةً صدر، لم ينتقل عن ذلك إلى أن توفّي في آخر عام ٧٥٧. خلفه في النيابة بمجلس الحكم الشرعيّ صاحبه الفقيه الأجلّ، القاضي الأنوي الأكل، أبو جعفر أحمد (ويُدعى بأبي بكر) بن شيخنا الأستاذ الحافظ الخطيب الشهير أبي القاسم محمد بن أحمد بن جزيّ الكلبيّ، ذو البيت الأصيل، والمجد الرفيع الأثيل؛ فنهض بأعباء القضاء. ثمّ إنّهُ اشتغل بعد وفاة القاضي الشريف بخطبته واستقرّت أزمته في يده؛ ثمّ صرف عنها إلى غيها؛ وهو لهذا العهد بقيد الحياة — تولاّه الله!

ومولّد الشريف المسمّى بسبّته سادس ربيع الأوّل المبارك الذي من عام ٦٩٧؛ ووفاته بغرناطة ضحى يوم الخميس الحادى والعشرين لشهر شعبان من عام ٧٦٠؛ وبنوه من بعده في الأندلس بحال نباهة واستعمال في القضاء والكتابة.

ومن الحديث الثابت في الصحيح عن أنس بن مالك أنّه قال: قُبض رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وهو ابن ثلاث وستين سنة، وأبو بكر وهو ابن ثلاث وستين سنة، وعمر وهو ابن ثلاث وستين سنة ووافق أن كانت وفاة الشريف أبي القاسم على حسب ولادته وهو ابن ثلاث وستين سنة؛ وتلك من جملة كراماته — تغمّدا الله وإياه برحمته!

وقد كمل الغرض المقصود من هذا الباب. وقد ذكرت فيه من أعلام الرجال ما عوّلت عليه، وادّنتى المذاكرة اليه. وإلى الله تعالى أبرأ من الإحاطة فربّما أغفلت، أضعاف ما نقلت؛ وفيما جلبتُه من الأنباء، وأدرجتُه من الأخبار طيّّ الأسماء، ما يحمل الناظر فيه على الاعتبار، وإثارة سيرة الفضلاء والأخيار، بحول الله! ولا اعتراض علينا من أهل الحقّ فيما أثبتناه من الحكايات، وضروب المقالات، إذ حاصِلُ مجموعها منّا قِبْ ومواعظ، يأخذ منها على قدر همّته السامع والواعظ، مع أنّه قد ثبت من الأئمّة المتكلّمين في هذا الشأن أنّهم قالوا: ينبغي للقاضي أن يحفظ فضائل أهل العدل وما كرمهم، وينافسهم على ذلك، وأن يأخذ نفسه بسيرهم، وحفظ أحكامهم ورسائلهم ومواعظهم، مع علمه بالفقه والحديث؛ فإنّ ذلك قوّة له على ما قلّده الله. ومن المروى عن محمد بن الحسن أنّه كان يقول: سمعتُ جعفر الخلدی يقول: سئل الجنيد: «ما للفرّدين في مجازات

الحكايات ؟ » فقال : « الحكايات جُندٌ من جنود الله ، يقوَّى بها قلوب المرئدين ! » قيل له : « فهل في ذلك شاهد ؟ » فقال : نعم ! قوله عزَّ وجلَّ : « وَكُلًّا تَقْصُ عَلَيْنِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ ^(١) . » ومعنى تثبتت الفؤاد في الآية عند المُفسِّرين لها أى تقوَّى نفْسُك فيما نلقاه ونجعل لك أسوةً بمن تقدَّمك . وتكلَّم أبو الفضل الرازى في كتابه على المسألة ؛ فأتى بنَحْوِ ما ذكرناه ؛ ثمَّ قال : وذلك أَنَّ الإنسان إذا ابتلى ببليَّة ومحنة ، ورأى له مشاركاً ، خَفَّ ذلك على قلبه ، كما يُقال : « المصيبة ، إذا عَمَّتْ ، خَفَّت . » وفي « الوجيز » : قيل لمحمَّد بن سعيد : « ماذا التريديد للقِصَص في القرآن ؟ » فقال : ليكون لمن قرأ ما تيسَّر منه حظٌّ في الاعتبار . » وعن إبراهيم بن عبد الله أَنَّهُ قال : « سمعتُ حمَّاد بن عبد الرحمن يقول : « العلم درايةٌ وروايةٌ ، وخبرٌ وحكاية . » ولما رجونا من الانتفاع بذلك كلُّهُ ، أشفعنا القول في هذا الباب ، وجلبنا من الأنباء ما فيه عبرةٌ لأولى الألباب — جعلنا الله من الذين يسمعون القول ، فيتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ؛ وصرف عنا فِتْنِ القضاةِ ومِحْنَتَهُ ، بمنَّه وفضله . والحمد لله ! لا حول ولا قوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ !

وهذا في كتاب القضاة الى القضاة ، وصفة من بلغ منهم رتبة الاجتهاد ، وحكم القاصر عن تلك المنزلة في استنباط الأحكام ، وكيفية الاستخلاف ، وفيمن يجوز له التقليد ، ومن لا يجوز له من الناس : والكلام فيما ذكرناه يرجع على القريب الى فصول ، الأول منها في كُتُب القضاة ونَبَذ من المسائل المتَّصلة بذلك .

والذى جرى أولاً به بالعمل ، إذا أتى القاضى كتاباً من قاض آخر ، يسأل الذى جاءه بالكتاب إحضارَ صاحبه إن كان في عمالته ؛ ثمَّ إذا حضره ، سأله البيِّنة على كتاب القاضى أَنَّهُ من قبَله . قال سحنون بن سعيد : ولينظر القاضى المكتوب اليه الكتاب . فإن كان القاضى الذى كتبه قد ثبت عنده أَنَّهُ من أهل الاستحقاق للقضاء ، لفهمه ومعرفته بأحكام من مضى وآثارهم ، مع فهمه في دينه ، وورعه وانتباهه وفطنته ، غير مخدوع في عقله ، فإذا كان كذلك ، نظر في كتابه وعمل بما يجب فيه وإلَّا فلا . قال صاحب « الجواهر الثمينة » ، وقد أتى فيها من صفات القاضى العدل بنحو ما تقدَّم : فإنَّ عرفه بأنَّه ليس من أهل ذلك ، لم يقبله . وفي سماع يحيى : وإن لم يكن قاضى الكورة موثقاً به ، وفي الكورة رجال يُوثق

بهم ، كتب اليهم سرّاً ليسألوا له عمّن شهد عنده من أهل تلك الكورة ؛ فإن كتبوا له أنّه مشهور بالعدالة ، معروف بالصلاح ، أجاز شهادته ، وإلّا تركها حتّى يعدل عنه من يرضى . وقال أشهب : إذا كتب إليه غير العدل : أنّ بيّنة فلان تثبت عندي ، فلا يقبل كتابه لأنّه ممّن لا تجوز شهادته وإن لم يعرف حاله ؛ فروى ابن حبيب عن أصبغ : إن جاءه بكتاب قاضٍ لا يعرفه بعدالة ولا سخطه ، فإن كان من قضاة الأمصار الجامعة مثل المدينة ، ومكة ، والعراق ، والشام ، ومصر ، والقَيْرَوان ، والأندلس ، فلينفذه ؛ وإن لم يعرفه ، وليحمل مثل هؤلاء على الصحة . وأما قضاة الكُور الصغار ، فلا ينفذه حتّى يسأل عنه العدول وعن حاله .

وإذا كتب قاضٍ إلى قاضٍ بكتاب فيه أمرٌ من الأقضية ، وفيه اختلاف بين الفقهاء والمكتوب اليه ، لا يرى ذلك الرأي . فإن كتب اليه أنّه قد ذكر بما في كتابه وأتقذه ، جاز له ذلك وأتقذه ؛ وهذا وإن لم يكن قطع فيه بحكم وإنما كتب بما ثبت عنده ، فلا ينبغي أن يعمل فيه برأى الذي كتبه ، وليعمل فيه برأيه . قال سحنون : وإذا كتب بأمر ، فرأى هو خلافه ، فلا ينفذه ، لأنّ ذلك لم يقد شيئاً ؛ فلا ينفذ هذا ما ليس بصواب عنده . وقال ابن حبيب عن مُطَرِّف وابن المَاجِشُون مثله . وقال ابن القاسم وأشهب في الإمام البَين العدالة يأمر رجلاً بإقامة حَدٍّ في رجم ، أو حراقة ، أو قتل ، أو قطع في سرقة ، ولا يعلم ذلك إلّا بقول الإمام ؛ فعليه طاعته . قال أشهب : فإن لم يُعرف بالعدالة ، فلا يطيعه في ذلك إلّا أن يرى أنّه قد قضى في ذلك بحقّ ؛ فعليه طاعته . وقال ابن القاسم : إذا اتّضح أنّه حكم بحقّ وعلم ، وأنّه كشف عن البيّنة وعدلوا . قال أشهب : وإذا لم يدر ما قضى به أبحقّ أم هوى ، فلا يجيبه . قال ابن المَاجِشُون (وهو عبد الملك بن عبد العزيز ، وابن المَاجِشُون معناه بالفارسيّة الورد) : ولا تطع الجائر ولا تتخذه ولا تُصدِّقه . وقد تقدّم صدر كتابنا هذا ما رواه ابن وهب عن مالك في هذه المسألة . وما ذهب اليه في مثلها الأَبْهَرِيُّ (والله المرشد للصواب !) فرعان : أحدها : على القاضي الغائب أن يختار البيّنة التي تحمل كتابه ، إذا كان ممّن يرى بذلك ؛ ويلزم القاضي المكتوب اليه قبوله ، ويقول الشاهد : « إنّ هذا كتابه إلينا مختوماً . » وقال أبو حنيفة ، والشافعي ، وأبو ثور : إذا لم يقرأه عليهما القاضي ، لم يجز ، ولا يعمل القاضي المكتوب

إليه بما فيه . وروى عن مالك مثله . قال الشيخ أبو الحسن بن خلف بن بطّال :
 وحجتهم أنّه لا يجوز أن يشهد الشاهد إلا بما يعلم ، لقوله تعالى : « وَمَا شَهِدْنَا
 إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا ^(١) » . وحجّة من أجاز ذلك أنّ الحاكم ، إذا أقرّ أنّه كتّابه ،
 فقد أقرّ بما فيه ، وليس الشاهدان على ما ثبت عند الحاكم فيه ، وإنّما الغرض منها أن
 يعلم القاضي المكتوب اليه أنّ هذا كتاب القاضي الكاتب له ، وقد ثبت عند القاضي من
 أمور الناس ما لا يجشّون أن يعلمه كلُّ أحد ، مثل الوصايا التي يتخوّف الناس فيها ،
 ويذكرون ما فرطوا فيه . ولهذا يجوز عند مالك أن يشهدوا على الوصية المختومة ، وعلى
 الكتاب المُدرّج ، ويقولوا للحاكم : « نشهد على إقراره بما في هذا الكتاب . »
 وقد كان رسول الله — صَلَّى الله عليه وسلّم ! — يكتب إلى عمّاله ، ولا يقرؤها على
 رسوله . وفيها الأحكام والسنن .

واختلفوا كذلك إذا انكسر ختم الكتاب . فقال أبو حنيفة : وزجر لا يقبله الحكم .
 وقال أبو يوسف : يقبله ، ويحكم به ، إذا شهدت البيّنة ؛ وهو قول الشافعي . واحتج
 الطحاويّ لآبي يوسف فقال : كتب رسول الله — صَلَّى الله عليه وسلّم ! — إلى الروم كتاباً ،
 وأراد أن يبعثه غير مختوم ، حتّى قيل : « إنهم لا يقرؤون إلا أن يكون مختوماً ! »
 فاتّخذ الخاتم من أجل ذلك . فدلّ أنّ كتاب القاضي حجّة ، وإن لم يكن مختوماً .
 وخاتمته أيضاً حجّة ؛ والمنقول عن مالك أنّه لا يجوز كتاب قاضٍ إلى قاضٍ إلا بشاهدين
 أشهدهما بما فيه . قال ابن القاسم : وإن لم يكن فيه خاتمته ، أو كان بطابع ، فانكسر .
 وقال ابن الماجشون : وإذا شهد العدلان أنّ هذا كتاب القاضي ، أمضاه . وقال
 أشهب : ليس قولهم وشهادتهم أنّ هذا كتاب قاضٍ بشيء ، حتّى يشهدوا أنّه أشهدهم .
 ولا يضرّ إن لم يختمه ، إذ لو شهدوا أنّ هذا خاتمته ، ولو شهدوا أنّ الكتاب كتّابه إلى
 هذا القاضي ، لم ينتفع بذلك ، لأنّ الختم يستشعر ، فلا يعرف ، والكتاب يُعرف بعينه .
 ومن كتاب القاضي أبي عبد الله بن الحاج : ضرب عمر بن الخطّاب في التعزير معن بن
 زائدة مائة سوط حيث نقش على خاتمته ، وأخذ منه مالا وجبسه . ثمّ كلّّم في أمره فقال :
 « ذكرتنى الطعن ، وكنت ناسياً ! » فضرب مائة ؛ ثمّ حبس . ولذلك — والله أعلم ! — قال

مالك فيما روى عنه ابن نافع : كان من أمر الناس القديم إجازة الخواتم حتى أن القاضي ليكتب للرجل الكتاب فيما يزيد على ختمه ؛ فيجاز له . ثم اتهم الناس . فصار لا يقبل إلا بشاهدين . وقال ابن كنانة ، وعن مطرف وابن الماجشون : ولا ينفذ قاض كتاب قاض في الأحكام إلا بعدلين ، ولا ينفذه بشهادتهما أنه خط القاضي ، كما لا تجوز الشهادة على الخط في الحدود . ولا بأس إذا كاتبه في شيء يسأله عنه من عدالة شاهد أو أمر يستخبره من أمر الخصوم أن يقبل كتابه بغير شهود ، إذا عرف خطه ، ما لم يكن في قضيه قاطعة ، أو كتاب هو ابتدأه به ؛ فلا ينفذه إلا بعدلين .

وأما كتابه إلى قاضي الجماعة ، أو إلى فقيه يسأله ويسترشده ويخبره ، فهذا يقبله إذا عرف خطه ، أو أتى به رسوله أو من يثق به ، إلا أن يأتيه به الخصم الذي له المسألة ؛ فلا يقبله إلا بعدلين . وإذا كان له من يكاتبه في نواحي عمله ، في أمور الناس وتنفيذ الالقضية وغير ذلك ، فلا يقبل الكتاب ، يأتيه منهم بالثقة يحمله ، وبالشاهد الواحد ، وبمعرفة الخاتم لقرب المسافة واستدراك ما يخشى فوته . وإذا افترق العمالان ، فلا بد من البيئة ؛ وقاله الأصمغ . ولسحنون نحوه في أمنائه بخلاف كتاب قضاته . وفي « الكتاب الملقن » : قال من أئق به : رأيت العمل عند القضاة أن يكتبوا إلى أمنائهم ، أو إلى من أحبوا أن يتعرفوا من قبلهم ، عدالة بشهود ووضع شهادات ، ليعلموا في صحتها من قبلهم ، إذا لم يكن المكتوب اليهم حكماً ، أن يبعثوا اليهم كتبهم مع الطالب بغير إشهاد عليها ، لا يقبلوها منهم إلا بعدلين من الشهود . وقال ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون : لا يجوز إشهاد الأمناء بما أمرهم القاضي بإنفاذه إلا أن يثبت إشهاد القاضي على أصل الحكم ، أو على أمره لأمنائه بإنفاذه ذلك ، وعلى أنهم أنفذوه ورفعوه إليه ؛ ويثبت ذلك كله بشهادة غير الأمناء . وذكر ابن عبدوس عن ابن القاسم : إذا شهد شاهدان على أن الأمناء أشهدوهم قبل عزل القاضي ، على ما أتاهم من القاضي بما ثبت عندهم من إنفاذ القاضي لمن أنفذه ، أنه يكون بمنزلة ما يشهد القاضي على ما يأتيه من القضاة ، وما يثبت عنده من إنفاذها . قال القاضي أبو الأصمغ بن سهل : رأيت قضاة تشرق الأندلس كتب بعضهم إلى بعض في الأحكام بالخاتم ، ومعرفة الخط ، وإن لم يكتب للقاضي منه بخط يده إلا العنوان لا غير ، وإن كان حامله هو المكتوب له في الكتاب ،

ويسلمونه اليه مختوماً ، وهو عندي ممّا لا يجوز العمل به ، ولا إنفاذه ، لا سيّما إذا كان حامله صاحب الحكومة . وقد ذكر ابن حبيب عن ابن القاسم وغيره : إذا كان حامل الكتاب صاحب القضية ، لم يجر فيما هو أخف من هذا في تحمله من عند الأمين ، أو من عند الفقيه وشبهه . فكيف في نفس الحكومة ومن قاضي بلده الى قاضي بلدة أخرى ؟ هذا ما لا يجوز عند أحد ، والقضاء به مفسوخ ؛ والله أعلم ! وأما إذا تحمّل الكتاب شاهدان ، وشهدا به عند المكتوب اليه ، وأثنى عليهما بخير ، وأن لم تكن تعديلاً بيننا وزكي أحدهما ، ولم يذكّر الآخر ، أو توهم فيهما الصلاح ، وكان الختم والخط مشهورين معروفين عند المكتوب اليه ؛ فأنا لا أستحسن إجازة مثل هذا أو إنفاذه له ، لتعذر موافقة العدول عن الطالب ، ولما قد جرى به العمل في صدر السلف الصالح من إجازة الخاتم . والله أعلم بالصواب !

ومن هذا الأصل : إنّ محمد بن شمّاخ ، قاضي غافق ، خاطب صاحب الأحكام بقرطبة محمد بن اللّيث بخطاب أدرج فيه إليه كتاب عيسى بن عتبة فقيه مكناسة ، وعقد استرعاء بملك بغل بعث فيه ثبت استحقاقه عند ابن عتبة فقيه مكناسة على عين البغل وعين مستحقه ؛ وقال ابن شمّاخ في كتابه إلى صاحب الأحكام : « ثبت عندي كتاب الفقيه ابن عتبة مستخلف قاضي الجوف ، المذرج في طي كتابي إليك . » ولم يُسمّ القاضي الذي استخلفه من هو ، ولا سمّي ابن عتبة ولا كنّاه ، ولا أنّ ثبوته كان عنده على عين البغل ومستحقه ؛ وشاور صاحب الأحكام في ذلك ؛ فأفتى ابن عتّاب وابن القطّان وابن مالك أنّ إعمال خطاب ابن شمّاخ هذا واجب ، وأنّ الحكم فيه نظر منه محمول على الإكمال ؛ وفي اتّفاقهم على الجواب عجّب ، وفيه من الضعف ما فيه ؛ وقد كانوا يختلفون فيما هو أصح من هذا في النظر ؛ وما جوابهم هذا إلاّ مسامحة . والله أعلم !

قلت : والذي استقرّ عليه العمل لهذا العهد ، بالأندلس والمغرب ، ما تعرّفناه عن كثير من بلاد المشرق من الاقتصار على معرفة الخطوط بالشهادة عليها ؛ فإذا أثبت عند الحاكم المكتوب إليه أنّ الخطاب هو بخط يد القاضي الذي خاطبه به ، وكتب اسمه فيه قبله ، إن كان عنده من أهل القبول ، وأمضاه ، وحكم بمقتضاه . وما استأهل المتأخرون الأخذ

بذلك على ما فيه ، ورأوا العدول عن إزام شهيدين لكل ذي كتاب ، يروم الاستظهار به في غير مصره بأن القاضي أشهدهما بما فيه ، وأنه كتابه ، والخطاب خطابه ، على ما تقدم تقريره ، إلا لما يلحق في ذلك من المشاق التي تعتذر مع وجودها التوصل في الغالب إلى الشيء المطلوب ؛ فليس كل طالب يقدر على استصحاب عدلين يتحملان الشهادة له على القاضي بكتابه ، ويُلَازِمَانِهِ من البلد الذي هو به إلى البلد الذي يكون فيه مطلوبه ، ولا سيما عند تباعد الأقطار ، وما حدث في هذه الأزمنة من تكاثر القواطع ، وتراؤف الأعذار . فأجروا المسألة معجري الشهادة على خط الشاهد الغائب أو الميت ، إذا لم يستنكر الناظر في المرسوم شيئاً . وكان قد تحقق عدالة الرجل المشهود على خطه وقبول شهادته أيام وضعها في المكتوبات بيده ، وكأنهم لا حظوا استحسان الرجوع عند الضرورة إلى ما كان عليه أمر القضاة في القديم من إجازة الخواتم ، والخط في التوثيق كالخاتم وأشد منه عند التأمل . وفي كتاب الإمام محمد بن إسماعيل البخاري عن ابن عباس أن النبي — صلى الله عليه وسلم ! — بعث بكتابه رجلاً . قال الخطابي عند شرحه فيه من الفقه أن الرجل الواحد يُجْزَى حمله كتاب الحاكم إلى حاكم آخر ، إذا لم يشك الحاكم في الكتاب ولا أنكره ، كما لم ينكر كسرى كتاب النبي — صلى الله عليه وسلم ! — ولا شك فيه وليس من شرطه أن يحمله شاهدان . قال القاضي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الحاج ، وقد ذكر المسألة : كما يصنع اليوم القضاة والحكام على شاهدتين في ذلك ، لإدخال الناس من الفساد ، واستعمال الخطوط ، ونقش الخواتم ؛ فاحتيط لتحضين الدماء والأموال . قال غيره : وأول من طلب البيئنة على كتاب القاضي ابن أبي ليلى ، وسوار بن عبد الله ؛ وتعرفت عن الترتيب في مكاتبات القضاة بالبلاد المشرقية أنه يجري على طريق المسامحة ، من غير ارتباط في هذه الأزمنة إلى عادة . والذي أخذت به لنفسى من ذلك أني ، مهما كتبتُ على عقدٍ بالثبوت لمن يروم السفر به ، سألتُ عن الرفقة المصاحبة له ؛ فإن كان فيها أحدٌ من أهل الخير ، استدعيته وأشهدته على عين العقد المختوم بالشهادة ، بما أرى فيه من الثبوت عندي ؛ فإن الخطاب الذي فيه اسمي هو بخط يدي ، استبلاغاً في الاحتياط ، وطمعاً في الخروج عن الخلاف ، وإذا تعذر ذلك سلكتُ من التسهيل للضرورة مسالك الجمهور .

وقد كنتُ أخذتُ في هذه المسألة مع شيخنا القاضي أبي عبد الله بن عيَّاش ؛ فقال إلى التسليم ، وأشار بإيثار التسديد ، وإن كان — رحمه الله ! — يستضعف العمل بإجازة الشهادة على خطوط القضاة ، لما يؤدي إليه من الحكم بها في الحدود والأنكحة ، وبغير ذلك من العمال ، وبخصوص إذا أتى بالرسوم صاحب حكومة والمتكلم بالخصومة ؛ فكثيراً ما كان يتوقَّف على إمضاء الحكم ، ويذهب ما ذهب إليه في مثلها ابن سهل ، ومن تقدَّمه من الأئمَّة ، ويقول عن الشهادة على الخطِّ إنَّها على الجملة من العظائم ، واحدى المسائل التي حملته على الاستعفاء من القضاء ، إذا لم يقدر على إزالتها ، ولا سهل عليه في كلِّ النوازل تحمُّل عهدها . وقد وقع التعريف بهذا الرجل الفاضل عند وضع اسمه فيما تقدَّم من هذا المجموع ^(١) .

ومن أخبره إنى كنتُ قاعداً يوماً معه بمجلس القضاء من مالقة ، زمانَ ولايته بها ؛ فاتاه أحد الفقهاء بعقد عليه خطابُ قاضٍ معروفٍ الخطِّ ، معلوم الولاية . فقال له : « أبقاكم الله ! يشهد عليكم بأعمال هذا الخطِّ ؟ » فقال : « يشهد بثبوت ذلك الرسم من وجه آخر » ذكَّره ؛ ثمَّ أشار إلى أنَّ القاضي ، الذى قد كان خاطبه به ، ليس هو عنده من أهل الاستحقاق للقضاء في عدالته ، وورعه ، ونزاهته ؛ فظهر له أن يأخذ فيه بما رواه يحيى في مسألة قاضى الكورة ، إذا لم يكن موثقاً به . وقد تقدَّم الكلام في ذلك .

تنبيهٌ على جواز المسامحة في الخطاب ، إذا وقع فيه الغلط : قال عبد السلام بن سعيد الملقَّب بسَحْنُون : ولو كتب قاضٍ إلى قاضى البصرة ، وسَمَّاه ، فأخطأ باسمه أو اسم أبيه ونسبه ، لنفذ ذلك ، إذا نسبته إلى المصر الذى هو عليه ، وشهدت البيئنة بذلك ، وليس كلُّ من كتب كتاباً يعنونه ؛ فإذا شهدت بيئنة أنَّه كتبه قلبه ، ولم ينظر في اسمه ، وإذا كان الكتاب لرجلين ، فحضر أحدهما : فإِنى أقبل البيئنة والكتاب ، وأنفذ الحكم للحاضر ؛ فإذا حضر الغائب ، أنفذت له الحكم ، ولا أعيد البيئنة وإذا أمكن تعيين الخطاب ، فهو من الصواب ؛ والاطلاق سائغ ، لا سيما عند شذود الغريم . فقد سُئل مالك عن الرجل يثبت حقه عند القاضي ، أيعطيه كتاباً إلى أى الآفاق كان ، ولا يسمَّى فيه

أحداً ، لا قاضياً بعينه ، ولا بلداً بعينه . قال : « نعم ! أرى ذلك يجوز ، إذا ثبت عند القاضى الذى يرفع اليه الكتاب أنه كتاب القاضى الذى كتبه وبعث به مثل الرجل يطالب غريمه لا يدري بآى الآفاق هو ، أو أين يلقاه ، أو العبد الآبق ، وما يشبهه . » وقال ابن القاسم وأصْبَغ عنه . قال سحنون : وإذا جاء بكتاب قاضٍ الى قاضٍ ، وأنَّ فلاناً له من الدين على فلان كذا وكذا ، لم يُجْزَ ذلك ، حتى ينسبه إلى أبيه ، وإلى نَفْذِهِ الذى هو منها ، أو ينسبه إلى تجارة يُعرف بها مشهورة .

الفرع الثانى ، إذا كتب قاضٍ بما ثبت عنده ، ثم مات الكاتب قبل أن يصل الكتاب إلى المكتوب اليه ، فإنَّه ينفذه ، ويبنى عليه إذا بلغه ، ويبنى عليه الحكم . قال أشهب في « المجموعه » : قال مالك : وإن عزل الكاتب ، فلينفَّذ بهذا ، إن كان ممن تجوز كتابته لعدالته . ومثله عن ابن القاسم ، وسواء مات أحدهما ، أو عزلا ، أو أحدهما ، إذا كان الذى كتبه هو وال . وبه أقولُ ، ولا أعلمُ فيه خلافاً بين أهل العلم . ومثله فى كتاب ابن حبيب ، عن ابن الماجشون ، ومُطَرِّف ، وابن عبد الحكم ، وأصْبَغ . قال : وجميع أصحابنا . ومن كتاب ابن المَوَّاز : وإذا تظلم المحكوم عليه من كتاب الأول ، وسأل الثانى أن يستأنف النظر فيه أو فى بعضه ، فليس له ذلك إلا بأمر بَيْنٍ ؛ وكذلك لو ولى قاضٍ آخر مكان القاضى ، لكان مثل ما قيل فى المكتوب اليه . قال القاضى أبو الوليد بن رُشد : لما كان الاصل أنَّ القاضى ينفَّذ ما ثبت عنده من قضاء أحكام البلد ، وإن كانوا على كتاب الى قاضى مصر ، وقد حجَّ قاضى مصر ، وأمره بالخروج اليها ، لم يكن له أن يسمع من بيئته أحد فى دَعْوَى على من بمصر ، حتى يصير اليها . قال القاضى أبو الأصْبَغ ، وقد نقل ما ذكرناه : ونزلت من هذا المعنى مسألةٌ ، سألت عنها ابن عَتَّاب شيخنا : « وكذلك القاضى يحلُّ بغير بلده ، وقد كان ثبت عنده ببلده حقُّ لرجل ؛ فسأله الذى له الحقُّ أن يخاطب له من موضع احتلاله قاضى موضع مطلوبه ، بما كان ثبت عنده ببلده ؟ » فقال لى : « لا يجوز ذلك ! » قلتُ : « فإن فعل ؟ » قال : « يبطل ! » ثمَّ قال لى : « وليس يبعد أن ينفذ ذلك ! » قلتُ : « فإن الحقَّ الثابت عنده ببلده على من هو بموضع احتلاله ، فأعلم قاضى ذلك الموضع مشافهة بما ثبت عنده ، هل يكون كمخاطبته آياه بذلك من بلده ؟ » فقال لى : « ليس مثله ! » . فقلتُ له : « وما الفرق ؟ » فقال لى : « هو فى إخباره هنا بما ثبت

عنده طالب فضول وما الذي يدعوه إلى ذلك . « قلت : » وما يمنع من إخباره له ويشهد عند المخبر بذلك ، وينفذه كما يشهد عنده بما يجري في مجلسه من إقرار وإنكار ، ويقضى به ؟ » فقال : « ليس مثله . ولا كن إن أشهد هذا القاضي المخبر بذلك شاهدَيْن في منزله ، وشهدا بذلك عند قاضي الموضع ، نفذ وجاز ! » .

قال ابن سهل : رأيتُ فقهاءً طَلَيْطُلَةً يُحِيزُونَ بِإِخْبَارِ الْقَاضِي الْمُحْتَلِّ بِذَلِكَ الْبَلَدِ قَاضِيَ الْبَلَدَةِ وَيَنْفِذُ ، وَيَرَوْنَهُ كَمُخَاطَبَتِهِ أَيَّامَهُ . وَفِي ذَلِكَ كُلُّهُ مِنَ الْاضْطِرَابِ مَا لَا خِفَاءَ بِهِ . فِجَوَابِ أَصْبَغَ ، فِي إِجَازَتِهِ الْقَاضِي أَنْ يَسْمَعَ مِنَ الْبَيِّنَةِ فِي غَيْرِ عَمَلِهِ ، يَخَالِفُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ فِي الْمَسْأَلَةِ ، وَقَرَّرَهُ صَاحِبُ « النُّوَادِرِ » مِنْ أَنَّ الْقَاضِي ، إِذَا كَانَ فِي غَيْرِ عَمَلِهِ ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْمَعَ مِنْ بَيِّنَةٍ أَحَدٍ ، وَلَا يَشْهَدَ عَلَى كِتَابِهِ إِلَى قَاضِي بَلَدٍ آخَرَ إِلَّا بِبَلَدِهِ .

وَأَمَّا مَسْأَلَةُ خُطَابِ الْقَاضِي فِي غَيْرِ عَمَالَتِهِ ، وَإِنِهَاؤُهُ مَا ثَبَتَ عَنْدهُ إِلَى غَيْرِهِ ، فَالصَّحِيحُ فِيهِ أَنَّهُ شَيْءٌ لَا يَقُولُ عَلَيْهِ ، وَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَالٍ فِي غَيْرِ وِلَايَتِهِ ، وَالْقَاضِي الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ يَصِلُ حُكْمُهُ بِحُكْمِ الْكَاتِبِ ، وَيُثَبِتُهُ عَلَيْهِ . وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، فَإِنَّهُ لَا يَلْتَفِتُ إِلَى قَوْلِ الْقَاضِي الْكَاتِبِ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ تُنْفَذُ فِيهِ أَحْكَامُهُ . وَقَوْلُهُ فِي غَيْرِ وِلَايَتِهِ : « ثَبَتَ عِنْدِي كَذَا » كَقَوْلِهِ بَعْدَ عَزَلِهِ : « ثَبَتَ عِنْدِي كَذَا . » وَهُوَ وَالْعَدْلُ سِوَا . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَاسٍ : وَلَوْ شَاقَهُ الْقَاضِي قَاضِيًا آخَرَ ، لَمْ يَكْفِ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَِلَايَتِهِ ؛ فَلَا يَنْفَعُ سَمَاعُهُ أَوْ إِسْمَاعُهُ ، إِلَّا إِذَا كَانَ قَاضِيَيْنِ لِبَلَدَةٍ وَاحِدَةٍ ، أَوْ التَّقْيَا مِنْ طَرَفِ وِلَايَتِهِ . فَذَلِكَ أَقْوَى مِنَ الشَّهَادَةِ . فَيَعْتَمِدُ ، وَلَوْ كَانَ الْمَسْمُوعُ فِي مَحَلٍّ وَِلَايَتِهِ دُونَ السَّامِعِ ، وَرَجَعَ السَّامِعُ إِلَى مَحَلٍّ وَِلَايَتِهِ ؛ فَذَلِكَ كَشَّاهَدَةِ سَمِعِهَا فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَِلَايَتِهِ ؛ فَلَا يَحْكُمُ بِهَا إِذْ لَا يَحْكُمُ بِمَجَرَّدِ عِلْمِهِ .

مَسْأَلَةٌ أُخْرَى فِي قَرِيبٍ مِنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى وَهُوَ فِي الْقَاضِي يَشْهَدُ عَلَى قَضَائِهِ ، وَهُوَ مَعزُولٌ أَوْ غَيْرُ مَعزُولٍ : فِي كِتَابِ الْقَضَاءِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ « الْعُتَيْبَةِ » : قَالَ أَصْبَغُ : قَالَ لِي ابْنُ الْقَاسِمِ فِي الْقَاضِي يَشْهَدُ عَلَى قَضَائِهِ قَضَى بِهِ ، وَهُوَ مَعزُولٌ أَوْ غَيْرُ مَعزُولٍ ، وَيَرْفَعُهُ إِلَى إِمَامٍ غَيْرِهِ ، إِنَّ شَهَادَتَهُ لَا تَقْبَلُ ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ الْقَضَاءُ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ عَلَيْهِ غَيْرِهِ أَنَّهُ قَضَى بِهِ . قَالَ أَصْبَغُ . قَالَ ابْنُ رُشْدٍ فِي « بَيَانِهِ » : هَذِهِ مَسْأَلَةٌ وَقَعَتْ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ ؛ وَهِيَ مَسْأَلَةٌ صَحِيحَةٌ ، وَفِيهَا مَعْنَى خَفِيٌّ . وَهِيَ أَنَّ قَوْلَ الْقَاضِي ، وَهُوَ عَلَى قَضَائِهِ : « حَكَمْتُ »

لفلان بكذا» لا يصدق إذا كان قوله بمعنى الشهادة ، بمثل أن يتخاصم الرجلان عند القاضى ، فيكون من حجته أن يقول : « قد حكم قاضى بلد كذا أو كذا ، وقد ثبت لى عند قاضى بلد كذا أو كذا ! » فيسأله البيئنة على ذلك فيذهب اليه فيأتيه من عنده بكتابه : « إئننى قد حكمتُ لفلان على فلان بكذا وكذا ، وإئننى قد ثبت عندى لفلان على فلان كذا وكذا ! » فهذا لا يجوز من أجل أنه على هذا الوجه شاهد . ولو أتى الرجل ابتداء الى القاضى قال له : « خاطب لى قاضى بلد كذا بما ثبت لى عندك على فلان بما حكمت لى به عليه ! » فخطبته بذلك ، لجاز من أجل أنه تحخير وليس بشاهد كما يجوز وقوله : وينفذ فيما يسجل به على نفسه ، ويشهد من الأحكام ما دام على قضائه . وقد وقع لابن الملاجشون ، ومطرف ، وأصبغ فى الأقضية من « الواضحة » ما يعارض رواية أصبغ هذه . ومن الكتاب المذكور : وسأله عن القاضى يقرّ عنده الرجل ؛ فيكتب إقراره ؛ ثم ينكر الرجل أن يكون أقرّ عنده بشئ ؛ هل يقضى عليه بإقراره ، أو هل هل يختلف إن قال القاضى : « أقرّ عندى من قبل أن استقضى . » قال ابن القاسم : رأيى والذى آخذ به فى ذلك وهو الذى سمعتُ أنه لا يقضى عليه حتى يشهد على إقراره عنده شاهدان عدلان سوى القاضى ، وإلا لم يقض عليه بشئ ؛ وإنما هو بمنزلة ما اطلع عليه فيه من الحدود يعلمها ، فهو لا يقيمها عليه ، إلا أن يكون معه شاهدان عدلان سواء . فإن لم يكن قد ماتوا ، أو عزلوا ، كما ينفذ ما ثبت عنده من قضاء الحاكم ببلده الميّت أو المعزول ، وجب أن ينفذ كتبهم ، وإن كانوا قد ماتوا أو عزلوا ، كما ينفذ ما ثبت عنده أنه مضى من عمل الحكم قبله الميّت أو المعزول ، فيصل حكمه بحكمه أو يبنيه عليه ، ولا يأمر الخصمَيْن باستئناف الخصام عنده ، إن كان الشهود قد شهدوا عند الميّت أو المعزول ، فأشهد على ذلك أو كتب به إلى حاكم بلد آخر ، ثم مات أو عزل ، ولم يأمر بإعادة الشهادة عنده ، وإن كانوا قد شهدوا عنده ، فقبلهم اعداراً الى المشهود عليه فيما شهدوا به دون أن ينظر فى عدالتهم ، وإن كان قد أعذر فى شهادتهم إلى المشهود عليه ، فعجز عن الدفع فيما مضى الحكم بها دون أن يستأنف الإعدار اليه مرة أخرى وإذا مات الإمام الذى تؤدى اليه الطاعة ، وقد قدّم حكماً وقضاة ، وولى الأمر غيره ، وقضى الحكام الذين قدّمهم الإمام الميّت والقاضى يقضى بين موت الإمام الأوّل وقيام الثانى

أو بعد قيامه ، وقبل أن ينفذ لهم الولاية ، فاقضوا به في الفترة وحكموا به نافذ .
وما سجلوا به قاضٍ لا يحتاجون فيه إلى إمضاء القاضي الذي يلي بعده .

ومن « المدونة » : سُئل عن القاضي يقضى لرجل أظنّه فلا يجوز المقضى له ما قضى به له حتى يموت القاضي أو يُعزل ، هل يستأنف الخصومة في ذلك الأمر ، أم ينفعه ما كان قضى له ، ثمّ أقام يَمْضِي القضاء الذي قضى به القاضي الأوّل ، ولا ينظر فيه القاضي الثاني إلا أن يكون جوراً بيّناً ، فينقضه ؟ قال ابن رشد : هذا كما قال من أنّ حكم القاضي لا يفتقر إلى حيازة ، وهو ممّا لا اختلاف فيه . وإذا عُزل القاضي ، ثمّ ولى بعد ما عُزل ، قال القاضي محمد بن يَسْقِي بن زَرْب : فهو كالحدث لا يقبل شهادة من شهد عنده قبل أن يعزل ، فيما لم يتمّ الحكم فيه ، حتى يشهدوا به عنده . قال ابن لُبَابَة : والتعليم على الشهادة في الوثائق من سنة الحكم ، ولا يكتفى بِسَمَاعِهِ للشهادة دون التعليم ، لأنه يتذكر به ما شهد عنده فيه . وكتاب الحاكم جائز إلا في الحدود والانكحة على خلافه . ومن كتاب ابن خَلْف ، وقد كتب عمر إلى عامله في الجارود ، وكتب عمر بن عبد العزيز في سنّة كسرت . وقال إبراهيم : كتاب القاضي إلى القاضي جائز إذا عرف الكتاب والخاتم . وكان الشعبيّ يحجز الكتاب المختوم بما فيه من القضاء ، ويروى عن ابن عمر مثله . وقد تقدّم قول مالك في الوصيّة المختومة . وقال معاوية بن عبد الكريم الثقفيّ : شهدت عبد الملك بن يعلى قاضي البصرة ، وإياس بن معاوية ، والحسن ، وتامة بن عبد الله بن أنس ، وبلال بن أد بردة ، وعبد الله بن بريدة الأسلميّ ، وعامر بن عبدة ، وعبداد بن منصور ، ويحيى بن كُتَيْب القضاء بغير محضر من الشهود ؛ فإن قال الذي جئ عليه بالكتاب إنّّه زور ، قيل له : اذهب ! فالتمس المخرج من غير ذلك ! »

ومن كتاب « منهاج القضاة » لابن حبيب : سألتُ أَصْبَغ بن الفَرَج عن القاضي يبعثه الإمام إلى بعض الأمصار في شيء منابه من أمر العامة ، فيأتيه رجل في ذلك المصر يذكر أنّ له حقّاً قبل رجل من أهل عمله ، وهو غائب بعمله ، ويذكر أنّ شهوده بهذا المصر ، ويسأله أن يسمع منه ؛ أيحييه إلى ذلك ؟ ولا ترى به بأساً ؟ قال : نعم ! يسمع من ذي بيّنة ، ويوقع شهادتهم ، ويسأله تعديلهم ، وإن شاء . سألت قاضى ذلك المصر عنهم ؛ فإن أخبره عنهم بعد التهم ، اجتزى بذلك ، لأنّهم من أهل عمله ؛ ولو اجتمع الخصمان عنده

بذلك المصر ، فأرادوا المحاصمة عنده ، والشئ الذي يختصمان فيه في بلاد ذلك القاضي الغائب عن عمله ، الا أن يتراضيا عليه ، كتراضيهما بعد أن يحكم بينهما ، ويلزمهما أن قضى بالحق . وكُل من تعلّق برجل في مطلب ، فإنما يخاصمه حيث تعلّق به ، إن كان ممّ قاضٍ أو أميراً ، كان المطلوب بذلك البلد أو غائباً عنه ، كان إقرارهما بذلك البلد أو لم يكن ، لا تكن الخصومة إلا حيث ترافعا . ومن كتاب « أدب القضاة » لمحمد بن عبد الله ابن عبد الحكم فإذا حجّ القاضي ، فنزل بمصر أو غيرها ، فأتاه قومٌ من أهل عمله يسألونه أن يسمع من بيّنتهم على رجل في عمله ، وكان قد شهد عنده شهودٌ في عمله ، فأرادوا منه أن يكتب الى والى العراق ، أو يشهد على كتبه بذلك الى والى مكّة ، أو يحكم لهم بحكم من شهد عنده عليه قبل ذلك ، فليس له ذلك ، لأنّه ليس الى ذلك البلد ؛ فليس له أن يسمع من بيّنته ، أو يشهد على كتاب قاضٍ الى قاضٍ بلد آخر ، أو يشهد كذلك رفعه الى من هو فوقه وكان هو شاهداً .

قال ابن رُشد : حكم القاضي على الرجل ، بما أقرّ به عنده دون بيّنة تشهد عليه بإقراره عنده ، ينقسم الى ثلاثة أقسام : أحدها أن يقرّ عنده قبل أن يستقضى ؛ والثاني أن يقرّ عنده في غير مجلس الحكم بعد أن يستقضى ؛ والثالث أن يقرّ بين يديه لخصمه في مجلس حكمه . فأما إذا أقرّ عنده قبل أن يستقضى ، فلا اختلاف بين أحد من أهل العلم في أنّه لا يجوز له أن يحكم عليه بذلك الإقرار ؛ فإن فعل ، ردّ ذلك الحكم وفسخه هو ومن بعده من القضاة والحكّام ؛ وأما ما أقرّ به عنده بعد أن يستقضى في غير مجلس القضاء ، فلا اختلاف في المذهب في أنّه لا يجوز له أن يحكم عليه بذلك الإقرار دون بيّنة تشهد به عليه . وأهل العراق يقولون إنّهُ يقضى عليه بذلك الإقرار دون بيّنة بخلاف الحدود ، على ما قال في « المدوّنة » . وقد حكي عنهم أنّه يقضى بعلمه في الحدود وهو بعيد ؛ فإن قضى عليه بذلك الإقرار ، نقض حكمه بذلك ما لم يحكم على المشهور في المذهب ، ولم يردّه من بعده من القضاة والحكّام ، مراعاة لقول أهل العراق . وأما ما أقرّ به عنده أحد الخصمين في مجلس قضائه ، ثمّ ججده ولا بيّنة عليه ، فالاختلاف فيه موجودٌ في المذهب ، وإن كان ابن الموّاز قد ذكر أنّه لا اختلاف في ذلك بين أصحاب مالك .

قال ابن المارّجشون : والذي عليه قضائنا بالمدينة ، وقاله علماؤنا ، ولا أعلم مالكا

— رحمه الله ! — قال غيره ، أنه يقضى عليه بما سمع منه وأقرَّ به عنده . وإليه ذهب مطرّف ، وأصبخ ، وسحنون . قال القاضي أبو الوليد : وهو دليل قول النبي — صلى الله عليه وسلم ! — في « الصحيح » : « إنما أنا بشرٌ وإنكم تختصمون إليَّ ! » الحديث ، إلى قوله : « فأقضى له على نحو ما أسمع منه » لأنّه قال : « على نحو ما أسمع » ولم يقل « على ما ثبت عندي من قوله » . والمشهور في المذهب أنّه لا يقضى عليه إذا جحد ، وهو قوله في هذه الرواية ، إلا أن يشهد عليه عنده من حضر مجاسه ؛ فيحكم عليه بالشهادة دون إعذار . ومن « عقيد الجواهر » : فإن لم ينكر حتى حكم ، ثم أنكر بعد الحكم ، وقال : « ما كنتُ أقرتُ بشيء ! » لم ينظر إلى إنكاره . قال اللخمي : وهذا هو المشهور من المذهب . وقد تقدّم لنا طرف من الكلام صدرَ هذا الكتاب على تفسير الحديث المسّى ^(١) ؛ وذكرنا أن عياضاً نقل عن الشافعيّ وأبي ثور ومن تبعهما أن للقاضي أن يقضى بعلمه في كلّ شيء من الأموال والحدود وغير ذلك ، ممّا سمعه ، أو رآه قبل قضاؤه وبعده ، وبصره وغيره .

وأنضيف الآن إلى ذلك من الأقوال في المسألة ما يأتي بعدُ على التقريب ، وإن كان قد مرَّ حارصٌ لمجموعه . فنقول ، تبرُّكاً بإعادة الكلام في الحديث النبويّ : ثبت في كتاب البخاريّ باب من رأى للقاضي أن يحكم بعلمه في أمور الناس إذا لم يخف الظنون والتهمة كما قال — عليه السلام ! — هُذند : « أخذى ما بكفّيك وولدك بالمعروف ! » قال ابن خلف في شرحه ما نصّه : اختلف العلماء في القاضي يقضى بعلمه . قال الشافعيّ وأبو ثور : جائزٌ له أن يقضى بعلمه في حقوق الله وحقوق الناس سواء ، عليم ذلك قبل القضاء أو بعده . وقال الكوفيّون : ما شاهده الحاكم من الأفعال الموجبة للحدود قبل القضاء أو بعده فإنّه يحكم فيه بعلمه إلا القذف ، وما علمه قبل القضاء من حقوق الناس لم يحكم فيه بعلمه في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد : يحكم فيما عليمه قبل القضاء . وقال طائفة : لا يقضى بعلمه أصلاً في حقوق الله تعالى وحقوق آدميّين ، وسواء عليم ذلك قبل القضاء أو بعده ، أو في مجلسه . هذا قول شريح والشعبيّ ؛ وهو قول مالك ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي عبيد . وقال الأوزاعيّ : ما أقرَّ به الخصمان عنده ، أخذها به ، وأنقذه عليهما ،

إلا الحدود . واحتج الشافعي بحديث رهند وأبى النبي — صلى الله عليه وسلم — قضي لها ولولدها على أبي سفيان بن قيس ، ولم يسئلها عن ذلك بيّنة ، لعلمه بوجوب ذلك عليه . وأيضاً فإنّه متيقّن بصحة ما يقضى به ، إذا علمه على يقين . وليست كذلك الشهادة ، لأنّها قد تكون كاذبة أو واهمة . وقد أجمعوا على أن له أن يعدل ، ويسقط المدول بعلمه ، إذا علم أن ما شهدوا به على غير ما شهدوا به . وينفّذ في ذلك ولا يقضى بشهادتهم . ومثال ذلك أن يعلم بنت الرجل ولدت على فراشه : فإن أقام شاهدان على أنّها مملوكته ، فلا يجوز أن يقبل شهادتهما ، ويبيح له فرجاً حراماً . وكذلك لو رأى أن رجلاً قتل آخر ، ثمّ جىء بغير القاتل ، وشهد أنّه القاتل ، فلا يجوز أن يقبل الشهادة ؛ وكذلك لو سمع رجلاً طلق امرأته طلاقاً بائناً ، ثمّ ادّعت عليه المرأة الطلاق ، وأنكر الزوج ذلك : فإن جعل القول قوله ، فقد أقامه على فرج حرام ، فيفسق به ، فلم يكن له بدّ من أن لا يقبل قوله ويحكم بعلمه . واحتج أصحاب أبي حنيفة بأنّ ما علمه الحاكم قبل القضاء إنّما حصل في الابتداء على طريق الشهادة ؛ فلم يُجز أن يجعله حاكماً ، لأنّه ، لو حكم به ، لكان قد حكم بشهادة نفسه ، وكان متهماً ، وصار بمنزلة من قضى بدعواه على غيره . وأيضاً ، فإنّ علمه لما تعلّق به الحكم على وجه الشهادة ، فإذا مضى به ، صار كالقاضي بشاهد واحد . قالوا : والدليل على جواز حكمه بما علمه في حال القضاء وفي مجلسه قوله — عليه السلام — : « أنا أقضى على نحو ما اسمع ! » ولم يعرف بين سماعه من الشهود أو المدعى عليه . فيجب أن يحكم بما يسمعه من المدعى عليه ، كما يحكم بما يسمعه من الشهود .

واحتج بعض أصحاب مالك ؛ فقالوا : الحاكم غير معصوم ، ويجوز أن تلحقه المظنّة في أن يحكم لوليّه وعلى عدوّه . خست المادة في ذلك بأن لا يحكم بعلمه لأنّه ينفرد به ، ولا يشركه غيره فيه . فظهر . على ما تقرّر في المسألة من مذهب الشافعي ومن تبعه ، أن قول ابن رشد نحو الرجل إذا أقّر عند القاضي قبل أن يستقضى ، فلا اختلاف بين أحد من أهل العلم ، في أنّه لا يجوز له أن يحكم عليه بذلك الإقرار ليس بصحيح ؛ بل الخلاف في المسألة موجود اللهم إلا إن أراد بقوله ما يرجع إلى المشهور في المذهب أو قصد الأعم والأغلب . فقد يوجد نحو هذا لابن الموّاز وابن حبيب في غير ما موضع . والاختلاف فيه حاصل . قال القاضي أبو عبد الله بن الحاج في « نوازل » ، عند تكلمه في مثل هذه المسألة :

وقد سبق إلى ذلك الأئمة كمالك ومن تقدمه ؛ يقولون : أجمع الناس والاختلاف موجودٌ إذ لا يعبأ بالشذوذ . وكذلك قول ابن رُشد في القسم الثاني من أقسامه الثلاثة . فإن قضي عليه بذلك الإقرار ، نقض حكمه بذلك ما لم يُعزل ؛ ولم يردّه من بعده من الحكماء مراعاةً لقول أهل العراق . فيلزمه أيضاً على قياسه عدم بعض أحكام من أخذ بمذهب الشافعيّ أيضاً في جواز حكم القاضي بما علمه قبل قضائه .

وعلى كل تقدير ، فطريق الاحتياط هو العمل فيما أمكن على الإشهاد . ولذلك عدّ العلماء في أدب القضاء أن يكون الحكم بمحضر عدول ، ليحفظوا إقرار الخصوم خشية رجوع بعضهم عن مقالاتهم . ولو كان القاضي ممن يقضى بعلمه ، لكان أخذه بما لا خلاف فيه أحسن لمثله ، وليكون حكمه بشهادتهم لا بعلمه . وقد روى عن عمر بن الخطّاب — رضى الله عنه ! — أنه لم يكن ينقذ الأحكام في الغالب إلاّ بمجمع من الصحابة وحضورهم ومشورتهم مع علمه وفضله وفقهه ، وحسن بصيرته بما أخذ الأحكام وطرق القياس ومعرفة الآثار . ونقل عن عثمان بن عفّان — رضى الله عنه ! — أنه كان ، إذا جلس ، أحضر أربعة من الصحابة ، ثمّ استشارهم ؛ فإذا رأوا ما رآه ، أمضاه . قال محمد بن عبد الحكم : وليس ينبغي لأحد أن يترك المشاورة ، ولا ينبغي له أن يثق برأى نفسه ؛ ولا يدخل على الإمام من فعل ذلك استكباراً : فإنّ سلف هذه الأمة وخيار الصحابة — رضى الله عنهم أجمعين ! — كانوا يسألون عمّا ينزل بهم ، ويتفاوضون في أمورهم ، ويلاحظون في أحكامهم قول الله العظيم : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ! كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ ، شُهَدَاءَ لِلَّهِ ، وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ^(١) » اي : يا أهل الإيمان ! اقيموا العدل بالإقرار على أنفسكم وبالشهادة على غيركم ، من غير مبالاة في قول الحق والقيام به بقرابة ولا بغنى ولا بفقر . يقول : لا تدهنوا في الحق حبّاً للنفس ولا حمية للقريب ولا رعاية للدعوى ، ولا شفقة على الفقير ؛ فالله أولىّ بالجميع ! فقد أخبر الله سبحانه في هذه الآية جميع المؤمنين من الحكماء وغيرهم بالقيام بالقسط . وذلك في النوازل متوجه على المشاورين والمفتين ، إذا وقفت النازلة عليهم ، وعلى الأئمة والقضاة ، إذا تأدّت القضية اليهم . فإذا تبين الناظر في النازلة

الحقُّ المحض الذي لا مَرِيَّةَ فيه ، وكَلَمْتُ لَدَيْهِ موجباته ، أنفذه وأمضاه أُحِبُّهُ من أُحِبُّهُ ، أو كَرِهَهُ من كَرِهَهُ .

ومِمَّنْ قام به من القضاة بقرطبة ، نَصْر بن ظَرِيف . ومنه علمه مع حبيب القرشيِّ في الضيعة التي قِيمَ فيها عليه بدعوى الاغتصاب ، ونهاه الأمير عند شكواه عن العجلة عليه ، ونُفِرَ من فوره وعمل بضدِّ ما أريد منه ، وأمضى الحكم على وجهه وسجَّلَ به ، وقد مرَّ ذكر ذلك في اسمه (١) .

ومن كلام سَحْنُون ، حين سُئِلَ عن القاضي يثبت عنده الحقُّ للرجل ، فيريد أن يسجِّلَ له كتاباً بما ثبت عنده ، فيحضر خروج الإمام غازياً ؛ فيأمر القاضي بأن لا ينظر إلى أحدٍ إلى انصرافه ، فيكون من رأى القاضي الإِشهاد والتسجيل لصاحب الحقِّ ، فيفعل بعد تقدُّم الإمام إليه ، ذلك لازمٌ أو لا ؟ أتري حكمه ما ضيأ ؟ قال : « نعم ! أراه لازماً ما ضيأ . » قال ابن رُشْد : هذا بيِّن على ما قال ، لأنَّه لم يعزله ، وإنما نهاه عن الحكم ؛ والتسجيل ليس بحكم . فله أن يسجِّلَ بما قد تقدَّم حكمه به قبل أن يأمره بالتوقُّف عن الحكم .

وفي « الواضحة » : إنَّ الإمام ، إذا أمر القاضي أن يدع الحكم في أمر قد شرع فيه عنده ، فله أن يدع ذلك إذا لم يتبيَّن له حقُّ أحدهما ؛ فلا يدع ذلك إلا بعزل . وهو قول سَحْنُون . هذا ، وبالله التوفيق ! وقد مرَّ الكلام أيضاً في اسم المُضْعَب بن عُمَران ، عند قصَّة العباس بن عبد الملك أيام خلافة هشام بن عبد الرحمن بن معاوية . وحاصلها أنَّ الأمير أرسل إليه مع خليفة له من أكابر فتيانه بعزمة منه ، يقول له : « لا بدَّ أن تكفَّ عن النظر في هذه القصَّة ، لأكون أنا الناظر فيها . » فلما جاءه وأبلغه عزمته ، أمره بالعودة ، ثمَّ أخذ قرطاساً ، فسوَّاه وعقد فيه حكمه وأنفذه لوقته بالإِشهاد عليه ؛ ثمَّ قال للرسول : « اذهب إلى الأمير — أصلحه الله ! — فأعلمه أنَّي قد أنفذتُ ما لزمني من الحقِّ خوف الحادثة على نفسي ورهبة من السؤال عنه . إن شاء تنقَّضه ، فذلك له ! فليتقلَّد منه ما أُحِبُّ ! » (٢) « فوافق هذا العمل الجزل من المُضْعَب — رحمه الله ! — نصٌّ » الواضحة » ، وجرى في ميدانه على الطريقة الحميدة .

(١) راجع أعلاه ص ٤٤ . — (٢) راجع أعلاه ص ٤٦ .

وُسِّيتُ فُصُولُ الْمَقَالَاتِ الْمُنْعَمِدَةِ عِنْدَ الْقُضَاةِ قَبْلَ التَّسْجِيلَاتِ (وهي التي تستفتح بها الخصومات) محاضر، على ما حكاه محمد بن حارث؛ واحداً لها محاضرة ليلزمها من هذا الاسم عند العلماء المتقدمين؛ وهو مأخوذ من «حضور» الخصمين بين يدي القاضي. واختلف في اللفظ التي تفتتح به تلك الفصول، فكتب بعضهم: «حضرني فلان»، لأن تلك الصحيفة عنده وفي ديوانه، فكأنه مخاطبٌ لنفسه، ومذكّرٌ لها بما كان بين يديه. وكتب بعضهم: «قال القاضي فلان بن فلان، يبلد كذا: حضرني فلان». وكان بعضهم يكتب: «قال القاضي: حضرني». قال عيسى: وهذا كله عندي إذا كتب بخط يده؛ وأما إن كتب عنده كاتبٌ، فلا يكتب: «حضرني»، لأنه يقع في الظاهر كناية عن الكاتب. قال ابن حارث: والذي جرى به رسم قضاة الجماعة بقرطبة أن يكتب الكاتب: «قال القاضي فلان بن فلان، قاضي الجماعة بكذا: فلان بن فلان قام عليه خصمه فلان، فادّعى عليه بكذا. فقال فلان إنه لا يعرف شيئاً من ذلك، ولا يقرُّ به.»

تنبيه: ويجب على القاضي، إذا حضر الخصمان، أن يسأل المدّعي عن دعواه، ويفهمها عنه. فإن كانت دعوى لا يجب بها على المدّعي عليه حقٌّ، أعلمه بذلك، ولم يسأل المدّعي عليه عن شيء، وأمرها بالخروج عنه. وإن نقصه من دعواه ما فيه بيان مطلبه ومعزاه، أقرّه بتمامه. وإن أتى بإشكال، أمره كذلك ببيانه؛ فإذا صحّحت الدعوى، سأل المطلوب عنها؛ فإن أقرّ أو أنكر، نظر في ذلك بما يجب؛ وإن أبهم جوابه، أمره بتفسيره، حتى يرتفع الإشكال عنه، وقيّد ذلك كله عنهما في كتاب، ويشهد عليهما به من حضر. وقد سطر المؤثّقون في ذلك ما فيه مقنع ومفتاح الطلب والإعراب عن المذهب، وفيه رفع الشغب، فلا يدع الحكم أخذ الخصوم به. والله الموفق للصواب! فإذا انعقد في مجلس القاضي مقال بإقرار أو إنكار، وشهد به عنده على القائل شهود المجلس، على ما ذكرناه، أنفذ القاضي تلك المقالة على قائلها، ولم يعذر اليه في شهادة شهودها، لكونها بين يديه، وعلمه بها، وقطعه بحقيقتها. قال أبو إبراهيم: وسقوط الإعذار في هذا إجماع من المتقدمين والمتأخرين. وكذلك ذكر ابن العطار في «وثائق»ه. وأنكره عليه محمد بن عمر بن الفخار الحافظ وقال: هذا اختلاط؛ وكيف يجوز أن يقضى بشهادتهما، من غير

أن يعذر فيها إلى المشهود عليه، وقد ينكشف عند الإعذار فيهما أنهما غير عدلين، إذ قد يأتي المشهود عليه بما يوجب ردّ شهادتهما من عداوة، أو تفسيق، وإلّا لم يقض القاضي بعلمه دون بيّنة، لأنّ فيه تعريض نفسه للتهم.

وقد حكى حاصل ذلك كلّهُ ابن سهل في كتابه، ونصّه غيرُهُ من نظرائه. ويؤيد ما قال أبو إبراهيم وابن المطّار ما في سماع أشهب وابن نافع عن مالك في القوم يشهدون عند القاضي. ويعدلون. قيل لمالك: «هل يقول القاضي للذي شهد عليه دوّك يخرج؟» فقال: «إنّ فيها لتوهيناً للشهادة، ولا أرى إذا كان عدلاً أو عدل عنده أن يفعل». فهذا مالك قد أسقط الإعذار ها هنا فيما عدل عنه، فكيف به فيمن هو عنده عدل، وشهد لديه بما سمعه في مجلسه، واستوى فيه علم الشهود وعلمه؟

ومن الفقهاء من قال: إن كتب الشهود في مجلس القاضي شهادتهم على مقالٍ مقرّر أو منكرٍ فيه، ولم يشهدوا بها عند القاضي في ذلك المجلس، ثمّ أدّوها بعد ذلك عنده، إذا احتجّج إليها، فإنّه يعذر في شهادتهم إلى المشهود عليه بخلاف إذا أدّوها في المجلس نفسه الذي كان فيه المقال.

والإعذار للمبالغة في طلب إظهار العذر. ومنه: قد أعذر من أنذر، أي بالغ في العذر من تقدّم اليك فأندرك. ومنه أيضاً: إعذار القاضي إلى من ثبت عليه حقٌّ يؤخذ في المشهود بذلك. ومن أعذر إليه، فادّعى مدفعاً أجّل في إثباته في الديون وشبهها ثمانية أيّام سوى اليوم المكتوب فيه الأجل، ثمّ ستّة أيّام، ثمّ أربعة أيّام، ثمّ يتلوّم عليه ثلاثة أيّام. وقيل: الأصل في الإعذار قوله تعالى حكايةً عن سليمان — عليه السلام! — في الهدد: «لَا عُدَّةَ بَتِّهِ عَدَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَذْبَحُنَّهُ أَوْ كَيَأْتِيَنِي بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ»^(١) وقيل في التلوّم أصله قوله تعالى: «تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. ذَلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ»^(٢).

وضربُ الآجال مصروفٌ إلى اجتهد القضاء والحكّام، وليس فيها حدٌّ محدودٌ لا يتجاوز، إنّما هو الاجتهاد، وبحسب ما يعطيه الحال. فاذا كان الأجل المضروب في الأصول أجل المعذور إليه من طالب أو مطلوب خمسة عشر يوماً، ثمّ ثمانية أيّام، ثمّ

أربعة أيام ثم تلوم له أربعة ، تيمّة ثلاثين يوماً في الجميع . ذكر ذلك ابن العطار ومجد بن عبد الله .

والغالب لهذا العهد في كتب المقالات الجارية بين الخصوم بقواعد البلد هو أن تكون في غير مجالس القضاة . وفي تلك الطريقة تؤرّسعة على الكاتب والمكتوب له أو عليه . ولا إعذار عندنا فيما تقيّد من ذلك بشهادة أهل التبريز في العدالة ، وسواء كان بمحض القاضي أو فقيه ، لما تقدّم من تعليله .

مسألة . وإذا سكت المطلوب وأبى أن يتكلّم ، أو تكلم وقال : « لا أخاصمه إليك ! » قال له القاضي : « إمّا أن تخاصم ؛ وإلاّ ، أحلفت هذا المدعى على الذي ادعى قبلك ، وحكمت له به عليك ! » فإن تكلم ، نظر في كلامه وفي حجّته ؛ وإن لم يتكلّم ، أحلف الآخر وقضى له بحقه إن كان ممّا يستحقّ مع نكول المطلوب عن اليمين . قاله ابن حبيب . وقال مجد بن المؤاز في كتابه . إن لم يرجع فيقرّ أو ينكر ، حكمت عليه للمدعى بلا يمين . وقال أبو مجد بن أبي زيد : قال ابن سحنون عن أبيه : إن قال الخصم ما أقرّ ولا أنكر ، أو قال : « ماله عندي حقّ ! » والآخر يدعى دعوى مفسّرة ، ويقول : « أسلفته ، أو بعته ، أو أودعته » فقال : « لا » ، يقبل قول المدعى عليه : « ماله عندي شيء » حتى يقرّ بالدعوى بعينها أو ينكرها ، فيقول : « ما باعني ، ولا أسلفني ، ولا أودعني ! » فإن تمادى على الردّ ، سجنه . وقال ابن المؤاز فيمن ادعى عليه ستين ديناراً ، فيقرّ بخمسين ، ويأبى في العشرة أن يقرّ أو ينكر ، أنّه يُجبر بالحبس حتى يقرّ أو ينكر ذلك ، إذا طلب ذلك المدعى . هكذا قال مالك . وأنا استحسن ، إذا تمادى على شكّه ، وقال : « لا أحلف على ما لا يقين لي فيه ! » إنّي أحلفه أنّه ما وقف عن الإقرار والإنكار إلاّ أنّه على غير يقين ! فإذا حلف على هذا أدّى العشرة أو يحسن فيها بالحكم ؛ فلا يمين على المدعى لأنّ كلّ مدعى عليه لا يدفع الدعوى ؛ فإنّه يحكم عليه بلا يمين . وقال أشهب مثله .

وإذا تشعبت المقالات المكتتة من المتشاجرين في الخصومات ، وأشكل حديثها ، طرح جميعها ، ولا حرج في ذلك ؛ فقد نقل عن قاضي كان في أيام أبان بن عثمان أنّه رفعت إليه كتب قد تقدم في أمرها والتبس البيان فيها ؛ فأخذها وأخرقها بالنار . فقليل لمالك :

« أيحسن ذلك ؟ » قال : « نعم ! إننى لا راه حسناً . » قال ابن رُشد في بيانه معنى هذه الكتب إنها كُتِبَ في خصومات طالت المحاضرُ فيها والدعاوى ، وطالت الخصومات حتى التبس أمرها على الحكماء . فإذا أُحرِقت ، قيل لهم : « يئِنُوا الآن ما تدعون ، ودعوا ما تلبسون به من طول خصامكم ! » وهو حسن الحكم على ما استحسنته مالك . ومن كتاب أبى القاسم بن الجلاب : إذا ذكر الحاكم أنه حكم في أمر من الأمور ، وأنكر المحكوم عليه ، لم يقبل قول الحاكم إلاَّ ببيئنة . قال أبو الحسن اللخمي : وهو أشبه في قضاة اليوم لضعف عدالتهم . وقال أيضاً : ولا أرى أن يباح هذا اليوم لأحد من القضاة ؛ ولا اختلاف في اعتماد القاضى على علمه في الجرح والتعديل ؛ فأماً الخطُ ، فلا يعتمد عليه إذا لم يتذكر ، لا إمكان التزوير عليه .

ومر : « عقد الجواهر » : قال القاضى أبو محمد : وإذا وجد في ديوانه حكماً بخطه ، ولم يذكر أنه حكم به ، لم يجز له أن يحكم به إلاَّ أن يشهد به عنده شاهدان . وإذا نسي القاضى حكماً حكم به ، فشهد عنده شاهدان أنه قضى ، نفذ الحكم بشهادتهما ، وإن لم يتذكر ، كما ذكر القاضى أبو محمد . وحكى الشيخ أبو عمر روايته أنه لا يلتفت إلى البيئنة بذلك ، ولا يحكم بها ولو شهد الشاهدان على قضائه عند غيره لحكم بشهادتهما ونفذ قضاؤه . قال ابن حبيب : وأخبرنى أصبغ عن ابن وهب ، عن مالك ، فى القاضى يقضى بقضاء ، ثم ينكره ، فشهر به عليه شاهدان : فلينفذ ذلك ، وإن أنكره الذى قضى به معزولاً كان أو غير معزول عن القضاء . ومن كتاب « المقنع » لأبى أيوب : قال أصبغ عن أشهب ، عن مالك ، فى القاضى يكتب شهادة القوم فى الكتاب أو الأمر يريد من أمر الخصمين ، ثم يحتم الكتاب ويدفعه إلى صاحبه ، ثم يؤتى بذلك الكتاب ، فيعرفه بخاتمه ، أيجز ما فيه لغير بيئنة أنه خاتمه . والخواتم رُبما عمِلَ عليها : قال مالك : هو أعلم وأحب أن يكون الكتاب عنده . وقد كان بعض القضاة لا يلى كتابه إلا هو بنفسه . قال أصبغ : وأرى أن يجز ما فى الكتاب إذا عرفه وعرف خاتمه .

ولنختِم هذا الفصل بنبذة من الكلام فى الشهادة على الخط وما يجوز من ذلك وما يضيق فيه . فنقول : الشهادة على الخط ترجع إلى أربعة أقسام : أحدها : الشهادة على خط

القاضي في خطاب أو حكم؛ الثاني : الشهادة على خط المقر على نفسه بحق من مال ، أو طلاق أو عتاق ، أو وصية ، وشبهها ؛ الثالث : شهادة الشاهد على خط يده في شهادته وهو لا يذكرها ؛ الرابع : الشهادة على خطوط الشهود في الرسوم ، وهي التي يكثر دَوْرانها والاحتياج إليها . أما الشهادة على خط القاضي ، فقد تقدم عليها من الكلام ما فيه الكفاية إن شاء الله . وأما الشهادة على خط المقر على نفسه ، فقال ابن المَوَّاز : لم يختلف فيها قول مالك يريد في إعمالها على المقر ؛ وفي « المُسْتَخْرَج » عن ابن القاسم في المرأة يكتب إليها زوجها بطلاقها مع من لا شهادة له ؛ فوجدت المرأة من يشهد أن هذا خط زوجها أنها ، إن وجدت من يشهد على ذلك ، نفعها ؛ وفي سماع يحيى عن ابن القاسم : وإن شهد رجل على كتاب ذكر الحق أنه كتاب الذي عليه الحق بيده ، حلف صاحب الحق مع ذلك ؛ وإن شهد عليه اثنان جاز ، وسقطت اليمين عنه . وكذلك قال مالك . وفي « المجالس » : إن كتب الوثيقة بخط يده وشهادته ، نفدت ، لأنه قليل ما يضرب على جميع ذلك ؛ وإن لم تكن شهادته فيها ، لم تنفذ لأنه كتب . ثم لم يتم الأمر . وإن قال لفلان : « عندى أو قبلى بخط يده » ، قضى عليه لأنه خرج مخرج الإقرار بالحق . وإن كتب لفلان على فلان إلى آخر الوثيقة وشهادته فيها ، لم تجز إلا ببيئته سواء ، لأنه أخرجه مخرج الوثائق ، وجرت مجرى الحقوق . ولم تجز الشهادة فيها على خطه . قال أبو عمر بن هارون ، وقد ذكر هذا التفصيل : هو تفسير جيد وفيها اختلاف . قال المحتج والخط عنده شخص قائم ومثال مائل ، تقع العين عليه وتميز كما تتميز سائر الأشخاص والصور . فالشهادة على الخط جائزة وكذلك حكى ابن سحنون في كتابه عن مالك وغيره من أصحابه أن الخط شخص يتميز العقول فكما يجوز في الأشخاص مع جواز الاشتباه فيها فكذلك يجوز في الخط من « كتاب الاستغناء » المصنف في أدب القضاة والحكام خلف بن مسلمة بن عبد الغفور ؛ ومنه قال الأبهري : كما تجوز الشهادة على الصور وإن كانت يشبه بعضها بعضاً ، إذ الاختلاف فيها ليس بغالب . وفي باب الشهادة على الخط من « الكتاب المقنع » عن مالك أنها جائزة مثل أن يشهد على خط الرجل في شيء أقر به وقال إنه كالأقرار صراحاً . وعن أبي القاسم فيه : ومعرفة الشهود له كمعرفة الشهود للثياب والدواب وسائر ذلك . ومن نوع الشهادة على الخط الشهادة أيضاً في الصوت ؛ ولذلك جازت شهادة الأعمى على معرفة الصوت .

ورد صاحب « الجواهر » الشهادة على الخط إلى ثلاثة أوجه ؛ فقال : الأول : الشهادة على خط المقر ، وهو أقواها في جواز الشهادة ؛ يليه الوجه الثاني ، وهو الشهادة على خط الشاهد الميت أو الغائب ؛ يليه الوجه الثالث ، وهو شهادة الشاهد على خط نفسه ، وهو أضعفها في إجازة الشهادة .

مسألة . قيل للقاضي محمد بن يبنقي بن زرب : « ما تقول في رجل كتب وصيته وأشهد عليها ، ثم كتب في أسفلها بخط يده : « هذه الوصية قد أبطلتها إلا كذا وكذا منها . فيخرج عني ا » وشهدت بيئته أنه خطه . فقيل : « لا ترد بهذا وصيته التي أشهد عليها وهو كمن كتب وصيته بخط يده ، ولم يشهد عليها حتى مات وشهد على خطه فيها ، فلا تنفذ .

ومن « نوازل » القاضي أبي الأصمغ بن سهل : وقع في الكتاب الثاني من أحكام محمد ابن عبد الله بن عبد الحكم : وإذا كان لرجل على رجل آخر حق ، فكتب له الى رجل له عنده مال من دين أو ودیعة ، أن يدفع اليه ماله ؛ فدفع الكتاب الى الذي عنده المال ؛ فقال : « أما الكتاب ، فإذا عرفه وهو خطه ، ولا كسني لا أدفع اليك شيئاً ! » فذلك له ، ولا يحكم عليه القاضي بدفعه ، ولا يبرئه دفعه إن جاء صاحب الحق فأنكر الكتاب . وكذلك لو قال : « قد أسرفي أن أدفع اليك ، ولا كن لا أفعل ! » فذلك له ، لأنه لا يبرئه ذلك ، إن أنكر الذي له المال أو مات .

ومن « نوازل » القاضي أبي عبد الله بن أحمد بن الحاج : إذا قال رجل أو وجد بخطه بعد وفاته « لفلان قبلي كذا » وثبت إقراره أو خطه ، فلفظة « قبلي » محتملة أن يكون أوجب له قبله هبة مائة دينار أو صدقة بها ، فوته أو فلسه قبل قبضها بطلها . ومن « عقد الجواهر » : ولو كتب وصية بخطه ، فوجدت في تركته ، وعرف أنها خطه بشهادة عدلين ، فلا يثبت شيء منها حتى يشهد عليها . وقد يكتب ولا يقدم . رواه ابن القاسم في « المجموعة » و « المتنبية » . قال محمد عن أشهب : ولو أقرأها ، ولم يأمرهم بالشهادة ، فليس بشيء حتى يقول : « إنها وصيتي ، وإن ما فيها حق » .

ويقرب من هذا الباب مسألة من وجد بخطه هو أحد من الناس أو قذفه ، وثبت بالبيئنة العادلة أنها خطه ، وأنكر هو ذلك ، وأعذر اليه ؛ فلم يكن عنده مدفع . وقع فيها

للقاضي أبي الوليد كلامٌ حكاه عنه ابن جرير في « نوازل » ، مضمَّنه الفتيا بأنَّ يحلف المشهود على خطئه أنَّه ما كتب ، ولا قذف ، ولا سبَّ ، فإن حلف ، برىء ، وإن لم يحلف ، حبس حتى يحلف ؛ فإن طال ذلك ولم يحلف ، أطلق بأدب فيمن كان من أهل السفه ودونه في غيره . وبني فتياه هذه على أنَّ الخطأ غير معمول عليه ، إلا في كونه شبهة كالشاهد الواحد . وأحال في فتياه على ما في سماع ابن القاسم من كتاب الحدود في القذف ، وعلى ما قاله أصبغ في سماعه من ذلك الكتاب . والذي وقع له في كلامه على رواية ابن القاسم ، في الكتاب الذي ذكر من كتابه المسمَّى بـ « البيان » ، أن في المسألة ثلاثة أقوال : أحدها أنَّه يُحلف ؛ فإن نكل ، سُجن حتى يحلف ؛ فإن طال سجنه ولم يحلف ، خلى سبيله ولم يؤدَّب . وقال أصبغ : يؤدَّب إن كان معروفاً بالأيداء ؛ وإن كان مبرءاً في ذلك ، اى مبرزاً فيه ، خلد في السجن . والثاني أنَّه ، إن كان معروفاً بالسفه والأيداء ، عُذِر ولم يستحلف ؛ وإن كان غير معروف بذلك ، استحلف ؛ وهو قول مالك في سماع أشهب . والثالث أنَّه يحلف مع شاهده ، ويحدُّه . روى ذلك عن مطرف . قال : وهو شذوذٌ في المذهب أن يحدَّ في القذف باليمين مع الشاهد . وإذا ثبت القذف لأحد من الناس ، فمات قبل أخذه ، فله قبة الطلبُ به . قال مالك : ويقوم بحقِّ الميت ولده ، وولدُ ولده ، وأبوه ، وجده لا ييه ، من قام منهم أخذ الحدَّ ، وإن كان ثمَّ من هو أقرب منه ، لأنَّ هذا عيبٌ يلزمه . وقد استند في جعل الخطأ والقذف شبهة . وإنَّه ليس كالنطق ، إلى ما في « الواضحة » أن الشهادة على الخطأ لا تجوز في طلاق ، ولا عتاق ، ولا نكاح ، ولا حدٍّ من الحدود ، ولا تجوز إلا فيما كان مالا من الأموال خاصة . وذكر تأويل الشيوخ لقول مالك في سماع أشهب من « العُتَيْبَة » في المرأة تدعى طلاق زوجها وتستظهر بخطه ، وهو منكر . قال : إن كان لها من يشهد على خطئه ، نعمها . قال : ومعناه أنَّ ذلك لها شبهة كالشاهد الواحد توجب لها اليمين عليه . قال في « البيان » : والذي أقول به إنَّ معنى ما في كتاب ابن حبيب إنَّما هو أنَّ الشهادة لا تجوز على خطأ الشاهد في طلاق ، ولا عتاق ، ولا نكاح ، ولا حدٍّ ، وتجاوز على خطأ الرجل أنَّه طلق ، أو أعتق ، أو نكح ، كما لا تجوز في إقراره بالمال . قال : فالصواب أن يحمل قوله في الرواية نفسها على ظاهر كلامه في البيان ، حيث خصَّ المنع بالشهادة على خطأ الشاهد خاصة

تكون الإنشادات كلها الخطيئة واللفظيَّة على سنن واحد في الحكم بها عند الشهادة عليها في الأموال وغيرها .

ولما ذكر ابن خيرة طريقة شيخه ابن رُشد في الجمع بين ما في « الواضحة » وما في سماع أشهب ، في مسألة دعوى الطلاق على الزوج ، قال : إنَّه جمعُ حسنٍ إلاَّ أنَّ نصًّا ما في « الواضحة » خلافه ؛ فالأصوبُ أنَّهما قولان . وقد قال ابن المَوَّاز : الذي نأخذ به بأن لا يجوز من الخطُّ شيءٌ إلاَّ من كتب خطَّه على نفسه ؛ فإنَّه كالإقرار على نفسه . قال : وهو قول مالك . وهذا هو القول المخالف لما في « الواضحة » أنَّه أطلق القول في لزوم ما التزمه الإنسان بخطَّه ، ولم يخصَّ مالا من غيره ووجه الفرق بين خطَّ الشاهد وخطَّه الالتزامات . وما ترتب من الحقوق الواجبات ، ما ذكره ابن حارث في « كتاب الاتفاق والاختلاف » له ؛ وذلك أنَّه ضعف الشهادة على خطَّ الشاهد . قال : لأنَّه قد يكتب شهادته من لا يؤدى ، ومن إذا سئِلَ الأداء ، استراب ، ومن لا يعرف من أشهده إلاَّ على عينه ؛ وهذا كلُّه توهينٌ للعمل على خطَّ الشاهد ، بخلاف إقرار الإنسان على نفسه أو كتبه ما يُعلن عليه حقًّا لغيره .

مسألة أخرى . وهى : مَنْ وجد بخطَّه شيءٌ من المذاهب الفلسفيَّة المخالفة للشرعية ، أو ما بمنزلتها في هذا المعنى ، حكمها أن ينظر في المكتوب ؛ فإن كان فيه تصريحٌ أن كاتبه يقول به ويرتضيه ، وهو بلسانه ينكره وينفيه ، فيجربى حكمه على ما سبق ذكره في الخطُّ ، إذا ثبت من تعليق يمين به ، أو سجن إن لم يحلف على نفيه ، أو إنفاذ ما يوجبه الخطُّ على من أقرَّ بمضمَّنه ، بحسب ما يقتضيه ؛ وإن كان الخطُّ بتلك المذاهب نقلاً مرسلًا غير مضافٍ قولاً لكتابه ، ولا مرتضى له مذهباً من قبله ، فبئس من كتب بيده ، ممَّا هو عُرضة للإخلال ، وهو رصدٌ للطعن على الدين بسببه ؛ وهو حقيقٌ بالتحريق والزجر عن مثله . وقد قال تعالى في قوم أضلُّوا غيرهم بمكتوبهم : « فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ ^(١) » وقد تقدَّم في اسم محمد بن يثيق بن زَرْب ما كان من عمله سنة ٣٥٠ جملةً من أتباع ابن مَسْرَّة الجبلى ، وأنَّه استتابهم ، وأحرق ما وجد من كتبهم وأوضاعه عندهم ^(٢) .

وجرى مثل ذلك أيضاً بحضرة غرناطة ، منتصف عام ٧٧٣ ، في كُتُب ألفيت بها من تواليف محمد بن الخطيب ، فيما يرجع إلى العقائد والأخلاق ؛ فأحرقت بمحض من الفقهاء ، والمدرّسين من العلماء ، وأماثيل الفقهاء ، لما تضمّنته الكُتُب المذكورة من المقالات التي أوجبت ذلك عندهم ، وحقّقته لديهم .

ومن الكلام الذي استعظم بالأندلس في حق القاضي أبي الوليد الباجي ، الذي أفصح به قوله عن النبي — صلى الله عليه وسلم ! — إنّه كتب بيده ؛ وكان أصل ذلك أنّه قرئ عليه بمدينة دانية في كتاب البخاريّ حديثُ المقاضاة ؛ فتكلّم عليه ، وأشار إلى تصويب من قال بظاهره . فقليل له : « وعلى من يعود ضمير قوله « كتب » ! » فقال : « على النبي — صلى الله عليه وسلم ! — فقليل له : « وكتب بيده ؟ » قال : « نعم ! : ألا ترونه يقول في الحديث : « فأخذ رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — الكتاب ، وليس يحسن الكتاب ؛ فكتب : هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله . » قال ابن العربيّ في « سراج » ه : فأعملوا ونسبوا كلّ تكذيب وتعطيل إليه . ركان من قوله إنّ النبيّ الأميّ يجوز أن يكتب بعد أميّته ؛ فيكون ذلك من معجزاته .

وكتب أميرُ وطنه في المسألة الى إفريقية وصقلية ، برغبة الباجي في ذلك . فجاءت الأجوبة من هنالك بتصديقه وتصويب مقالته . فسلم فيها قومٌ ؛ وصدرت من بعض الفقهاء بالأندلس ، في معرض الردّ لها وإبطال مضمّنها ، أوضاعٌ ، منها جزء للزاهد أبي محمد ابن مفلّح . قال صاحب « الإكمال » : فطال كلامُ كلّ فرقة في هذا الباب ، وشنت كلّ واحدة على صاحبتها . « وَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا » (١) .

وزجع ما كنّا بسبيله من الكلام . فنقول : وأمّا شهادة الشاهد على خطّ يده في شهادته وهو لا يذكرها ، ففي سماع أشهب : قيل لمالك ، في الرجل يؤتى بخطّ يده على شهادة لا يذكر منها شيئاً ؛ قال : أرى أن يرفع شهادته على وجهها ، يقول : « أرى كتاباً يشبه كتابي ، وأظنّه إتياء ؛ ولست أذكر شهادتي ، ولا متى كتبتّها » قيل له : فإن كان جليداً أبيض لا محو فيه ولا شيء ، وعرف خطّ يده ، فقال : ربّما ضرب على الخطّ وعلى الكتاب ؛ فأرى أن يرفع شهادته على وجهها . وقال عنه ابن نافع :

لا يشهد . وقال : قد أثبت غير مرة بخط يدي ، ولم أثبت على الشهادة ؛ فلم أشهد . قاله ابن القاسم وأصنع . وقال ابن حبيب : وهو الاحوط .

وفي « المستخرجة » : قيل لسحنون : « رأيت الرجل يعرف خطه في الكتاب ، لا يشك في ذلك ، ولا يذكر كل ما فيه ؟ » فقال : « قد اختلف فيه أصحابنا ؛ والذي أقول به ، إذا لم ير في الكتاب محواً ولا لحقاً ولا شيئاً يستذكر ، ورأى الكتاب كله خطأ واحداً ، فأرى أن يشهد ، وأن يقول : « أشهد بما فيه . » وهذا الأمر لا يجد الناس منه بدءاً ، ولا يستطيع أحد أن يذكر جميع ما في الكتاب . قيل له : « فلو أنه عرف الكتاب كله وعرف خطه في الكتاب كله ، وفيه شهادته ، ولم ير شيئاً يستذكر ، ولم يذكر منه شيئاً ؟ » فقال : « أرى أن يشهد به ؛ ولو أنه أعلم بذلك القاضي ، رأيت للقاضي أن يحيز شهادته جائزة إذا ذكر أنه خط الكتاب ، وكتب شهادته بيده ، ولم ير فيه محواً ، ولا يشكون أنها جائزة .

وقال سحنون : قال ابن وهب عن مالك : إذا أتى الرجل بالكتاب فيه شهادته ، فيعرف خط يده ولا يذكر شهادته ولا شيئاً منها ، فيقول بعض الشهود الذين في الكتاب معه : « نشهد أنه كتاب يدك وأنت كتبتة معنا » ، ولا يذكر هو شيئاً من ذلك قال : ان كان استيقن أنه كتابه وخط يده ، ويعلم ذلك ويثبته ، فيشهد عليه ؛ وإن كان إنما يعلم ذلك بخبر غيره ، وقولهم له ، فلا أرى أن يشهد عليه . وعن ابن وهب عن مالك : من عرف خط يده في شهادته في ذكر حق ، ولم يثبت عدة المال ، إن استيقن أنه خط يده ، وإن كان لا يثبت عدة ، فليشهد عليه . وينبغي للقاضي أن يقضى به إذا شهد عنده أنه خط يده ، وإن لم يشهد عنده على عدة المال .

ومن شرح خلف بن بطلال : اتفق جمهور العلماء على أن الشهادة على الخط لا تجوز ، إذا لم يذكر الشهادة ولا يحفظها . قال الشعبي : ولا يشهد أبداً إلا على شيء يذكر : فإنه من شاء ، انتقش خاتماً ، ومن شاء ، كتب كتاباً . وممن رأى أن لا يشهد على الخط ، وإن عرفه ، حتى يذكر الشهادة ، الكوفيون ، والشافعي ، وأحمد ، وأكثر أهل العلم . وقد فعل مثل هذا في أيام عثمان — رضى الله عنه ! — صنعوا مثل خاتمه ، وكتبوا مثل كتابه ، في قصة مذكورة في مقتل عثمان .

وأما الشهادة على خطأ الشهود، وهي التي يكثر في الغالب الاضطراب إليها، لحاصل المذهب فيها يرجع إلى قولين: أحدهما الجواز، وهو الذي رواه مُطَرِّف عن مالك في «الواضحة» أن الشهادة جائزة على خطأ الميِّت والغائب إذا لم يستذكر الشاهد شيئاً. حكاه ابن وهب أيضاً عنه. وقاله أَصْبَغ. وهو قول ابن القاسم، واختلاف في حد المغيب الذي تجوز فيه الشهادة على خطأ الغائب؛ فقال ابن الماجشون في «دوانه» ما تقصر فيه الصلاة؛ ونحوه عنه في «المجموعة». وقال ابن سحنون عن أبيه: الغيبة البعيدة من غير تحديد. وقال بن مُزَيْن في كتبه الخمسة عن أصبغ: مثل إفريقية ومصر أو مكة من العراق. القول الثاني أن شهادة الشهود على خطأ الشاهد بما علمت من حكم به وما لو سمع الشاهد ينص شهادته، لم يجز أن ينقلها حتى يقول لها: «اشهدا بذلك!» قال: والذي أخذ به ألا تجوز الشهادة على الخطأ إلا خطأ من كتب شهادته على نفسه؛ فهو كالأقرار. وقاله ابن القاسم أيضاً، رواه عن مالك. وقال محمد بن حَكَم: لا أرى أن يقضى في دهرنا بالشهادة على الخطأ، لما أحدث الناس من الفجور والضرب على الخطوط. وقد كان فيما مضى يجوزون الشهادة على طابع القاضي؛ ورأى مالك ألا يجوز. وقال ابن الماجشون في غير «الواضحة»: الشهادة على الخطأ باطل. وما قتل عثمان بن عفان — رضى الله عنهما! — وهو خير هذه الأمة بعد نبيِّنا محمد — صلى الله عليه وسلم! — وبعد أبي بكر وعمر — رضى الله عنهما! — إلا على الخطأ وما هي به منه وكتب عليه. قال: فلا أرى أن يشهد على الخطأ ولا أن يشهد الرجل إلا بما يعرف على من يعرف ويعلمه فيمن يعلم. أما سمعت الله تعالى يقول: «وما شهدنا إلا بما علمنا»^(١) وقال الطحاوي: «الا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ»^(٢). وقال مُطَرِّف مثله. وقال الطحاوي: خالف مالك جميع العلماء في الشهادة على معرفة الخطأ، وعدوا قوله شذوذاً؛ إذ الخطأ قد يشبه الخطأ، وليست شهادة على قول منه ولا معانية فعل. وقال محمد بن حارث: الشهادة على الخطأ خطأ. ولقد قلت لبعض الفقهاء: «أيجوز شهادة الموتى؟» فقال: «ما هذا الذي تقول؟» قلت: «إنكم تميزون شهادة الرجل بعد موته، إذا وجدتم خطئه في وثيقة.» فسكت. ومن «الكتاب المقنع»: كان محمد بن عمر

ابن لُبابة (١) لا يجيز الشهادة على الخط في شيء من الأشياء ، استمرّ على ذلك إلى أن مات . وهو أخو طُ لحوالة الزمان وفساد أهله . وشهادة الأحياء ربّما دخلتها الدواخل ؛ فكيف بشهادة الموتى ؟

وفي كتاب القاضي أبي الأصبغ بن سهل ، وقد قدّر مسائل من هذا النوع ، قال : من ضعف أمر الخط وضعف الشهادة ، أن رجلاً ، لوقال ، وهو قائمٌ صحيحٌ ! « هذا خطي ! ولست أذكر القصة ولا أحفظ المعنى الذي كتبت خطي فيه ! » لما كانت شهادة ولا جازت جواز العلم والقبول ، فكيف يأتي رجل الى خط غيره ، ويشهد عليه ، ويقطع أنّه كتابه وعمله ؛ فيمضى ذلك وينفذ . وهذا هو الصحيح عندي : لا أقول بغيره ، ولا أعتقد سواه ؛ وهو دليل « المدوّنة » وغيرها . ثم قال : لا كنّي أذهب إلى جواز ذلك في الإحباس خاصّة ، على ما اتّفق عليه شيوخنا — رحمهم الله ! — اتباعاً لهم ، واقتداءً بهم ، واستحساناً لما درجت عليه جماعتهم ، وقضى به قضائهم ، وانعقدت به سجلاتهم . وحسب المجتهد منّا اتباع السلف ؛ فقد أجازوا غير ما شيء على الاستحسان وأخذوا به بالتخفيف ؛ وما أجمعوا على ذلك في الإحباس إلاّ حيطةً عليها ، وتحصيناً أن تحال عن أحوالها ، وتغيّر عن سبيلها ، واتباعاً لملك وأصحابه في المنع من بيعها ، والمناقلة بها ، والمعاوضة فيها ، وإن خربت ، وذهب الاتّفاق بها . واحتجّ ببقائها بالمدينة خراباً ، لا تُحال عن وجوهها التي اثبتت فيها ؛ فظاهر اختيارهم هذا ، على ما ذكره ابن سهل ، يمنع من تجويز الشهادة على الخط في التقيّة وشبهها ، ممّا فيه توهينها ونقضها ؛ فلا يجوز إذا العمل به ، ولا يسوغ القول بذلك ، إلاّ لمن اعتقد جواز الشهادة على الخط مُطلقاً ، ولم يخص شيئاً من شيء ، لا حبساً ولا غيره ، وخالف ما اتّفق عليه الشيوخ ، وجرى به العمل . وأما من ذهب مذهبهم بتخصيص الإحباس بها ، فلا يصحّ له القول بذلك في التقيّة ، ولا في غيرها . والله المستعان !

وقد شافهت في ذلك بعض من لقيت من العلماء ؛ فأخبرني أن اختياره إبطال التقيّة ، وأنّه شاهد القضاة بذلك . ومن « أحكام » ابن جرير : قال ابن زَرَب : الشهادة على الخط جائزة في مذهب مالك — رحمه الله ! — في جميع الأشياء . والذي جرى به العمل ،

أنَّه تجوز الشهادة على الخطِّ في الإحباس المعقَّبة الموقَّفة المسبَّلة . وقال ابن حارث : لم أسمع ، ولا علمتُ أنَّ الذين رأوا إجازة الشهادة على خطِّ الشاهد فرَّقوا بين الإحباس وسواها من الأموال ، فضلاً عن أن يفرَّق بين الحبس الذي يكون مرجعه إلى المساكين ، ويرجع مملوكاً .

هذا ما وسع الوقتُ من الكلام على كتبِ القضاة إلا القضاة ، وفي الشهادة على الخطوط ، وبعض ما يرجع إليها ويتعلَّق بها من المسائل . وفيه الغنية الكاملة للمتأمل ، بفضل الله .

الفصل الثاني في صفات من بَلَغ من القضاة رتبة الاجتهاد وحكم القاهر عن تلك المنزلة في استنباط الأحكام ؛ وضبط معاني هذه الترجمة يفتقر إلى إطالة ، وغرضنا إثارة الاختصار . فنقول على جهة التقريب — والله الموفق للصواب ! :

أما الصفات التي ينبغي أن يكون عليها كُملاء القضاة ، فهي العِلْمُ بالكتاب والسنة وما وقع عليه إجماع الأمة ؛ والاجتهاد المتكلمُ به عند الفقهاء هو استفراغ الوسع في المطلوب لغةً ، واستفراغ الوسع بالنظر فيما يلحق فيه لومٌ شرعيٌّ اصطلاحاً . هذا هو المعبر عنه بالاجتهاد . وأما هل سجن النبيُّ — صلى الله عليه وسلم ! — وأبو بكر — رضى الله عنه ! — أحداً أم لا ، فذكر بعضهم أنَّه لم يكن لهما سجنٌ ولا سجننا أحداً . وذكر بعضهم أنَّ رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — سجن بالمدينة في تهمة درم : رواه عبد الرزاق والنسائي وأبو داود . وفي « أحكام » ابن زياد عن أيوب بن سليمان : أنَّ رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — سجن رجلاً أعتق شريكاً له في عبْدٍ ، فوجب عليه استتمام عتقه . قال في الحديث : متى باع له . وفي كتاب ابن شعبان عن الأوزاعي : أنَّ رجلاً قتل عبده معتمداً ؛ فجلده النبيُّ — صلى الله عليه وسلم ! — مائة جلدة ، ونفاه سنةً ، ولم يقرِّه ؛ وأمره أن يعتق رقبةً . قال ابن شعبان : وقد رويتُ عن النبيِّ — صلى الله عليه وسلم ! — أنه حكم بالضرب والسجن . ومن غير كتاب ابن شعبان عن عمر بن الخطَّاب — رضى الله عنه ! — أنَّه كان له سجنٌ ، وأنَّه سجن الحطيئة على الهجو ، وسجن آخر على سؤاله عن الداريات والمرسلات والنازعات ويس ، وضربه مرةً بعد مرةً ، ونفاه

إلى العراق . وقد تقدم أنه ضرب في التعزير مَعْنُ بن زائدة مائة سوط حيث نقش خاتمه وحبسه . وسجن عثمان ابن عفان — رضى الله عنه ! — ضَائِيء بن الحارث ، وكان من لُصُوص بنى تميم وفُتَّاكهم ، حتى مات في السجن . وسجن على بن أبي طالب — رضى الله عنه ! — بالكوفة .

واحتج بعض العلماء بمن يرى السجن فيكم وهُنَّ بقول الله تعالى : « في البُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَخْتَلَّ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ^(١) » ، ويقول النبي — عليه السلام ! — في الذي أمسك رجلاً آخرَ حَتَّى قَتَلَهُ : « اقتلوا القتال واصبروا الصابر ! » قال أبو عُبَيْد : قوله « اصبروا الصابر » يعنى « احبسوا الذى حبسه للموت حتى يموت » . وكذلك ذكره عبد الرزاق في مصنفه عن على بن أبي طالب — رضى الله عنه ! — : « يحبس الممسك في السجن حتى يموت » . ومن كتاب ابن سَهْل ، في اتِّخَاذ الحميل على من أقرَّ بَمال أو ثبت قَبْلَهُ : قال أبو صالح : من وجب عليه حميل ، فلم يقدر عليه ، فالحبسُ حميلُهُ . وأهل المشرق يقولون بالملازمة ولا يبارحه . وهذا القول قد رواه محمد بن سحنون عن أبيه وقال به . وقال محمد بن غالب : الذى نراه أن يتَّخذ عليه حميل بالمال ، توقُّعاً من الشح والهرب ؛ فيذهب حقُّ ذى الحقِّ . فإن لم يقم حميلاً ، حبس له . وقال محمد بن الوليد بمثله . وقال ابن العطار في كتاب السجالات من « وثائق » : إذا لم يأتِ المطلوب بحميل بما يثبت عليه ، سُجِنَ للطالب ، إن طلب ذلك ؛ ولا يُسجن ، إذا لم يقم حميلاً بالخصومة في أوَّل الطلب ؛ ويقال للطالب : « لا زِمَهُ إِنْ أُحْبِبْتَ » ، وَكُنْ معه حيث انصرف ! « وفي « وثائق » ابن الهندي ، هذا الوجه أنه يُسجن إن لم يقم حميلاً بوجهه .

وُسِّلَ القاضى أبو الوليد عَمَّنْ كان له على رجلٍ دينٌ حالٌّ ، وللغريم سلعةٌ يمكن بيعها مسرعاً ؛ فطلب صاحب الدين بيع السلعة ، وطلب المديان أن لا يفوت عليه سلعته ، وأن يضع السلعة رهنًا ، ويؤجِّل أَيْاماً ينظر فيها في الدين هل له ذلك أم لصاحب الدين بيع السلعة ؟ فأجاب فيها : إنَّ من حقِّه أن يجعل السلعة رهنًا ، ويؤجِّل في إحضار المال بقدر قلَّته وكثرته ، وما لا يكون فيه ضررٌ على واحد

منهما ، على ما يؤدى إليه اجتهادُ الحاكم فى ذلك . فهذا هو الذى جرى به
القضاء ، ومضى عليه العمل ؛ وهو الذى تدلُّ عليه الروايات عن مالك وأصحابه
وبالله التوفيق !

نحجز وتمَّ - والحمد لله على ما خصَّ من
نِعَمِهِ وَعَمِّ ! - كتابُ المَرْقَبَةِ
العُلَيَّا ، فِيمَنْ يَسْتَحِقُّ
القَضَاءَ وَالْفُتْيَا ، تأليفُ
الشيخ الإمام أبى الحسن
ابن الفقيه أبى محمد
عبد الله النُّبَاهِيَّ -
رحمه الله
تمالى ورضى
عنه .



الفهارس

- ١ - فهرس الأبواب والفصول والتراجم .
- ٢ - فهرس الأعلام .
- ٣ - فهرس القبائل والطوائف .
- ٤ - فهرس البلدان والأماكن .
- ٥ - فهرس الكتب المذكورة .
- ٦ - فهرس القوافي .

فهرس الأبواب والفصول والتراجم

الباب الأول

صفحة

٢	في القضاء وما ضارعه
٢	فصل في معنى القضاء
٣	فصل في فضل العدل
٤	فصل في الخصال المعتبرة في القضاة
٦	فصل فيما يصدر من الحكام في العقوبات
٩	فصل في التحذير من الحكم بالباطل أو الجهل
١٠	فصل في طلب الولاية والامتناع منها
١٧	فصل في إخراج ما يدعيه الطالب من يد المطلوب الموسوم بالظلم
٢١	إضافة لفظ القضاء إلى الجماعة

الباب الثاني

٢٢	في سير بعض القضاة الماضين وفقر من أنباء الأئمة المتقدمين
٢٦	فصل في حكم القيام للرجال
٢٨	ذكر عبد السلام بن سعيد بن حبيب الملقب بسحنون قاضي إفريقية
٣٠	ذكر القاضي عيسى بن مسكين
٣٢	ذكر القاضي ابن سماك الهمداني
٣٦	ذكر القاضي اسماعيل بن حماد بن زيد الأزدي
٣٢	ذكر القاضي أبي عمر محمد بن يوسف
٣٧	ذكر القاضي أبي بكر الباقلاني
٤٠	ذكر القاضي عبد الوهاب

صفحة

٤٢	ذكر القاضي مهدي بن مسلم
٤٢	ذكر القاضي عنتر بن فلاح
٤٣	ذكر القاضي يحيى بن زيد
٤٣	ذكر القاضي معاوية بن صالح الحضرمي
٤٤	ذكر القاضي نصر بن ظريف اليحصبي
٤٤	ذكر القاضي يحيى بن معمر
٤٥	ذكر القاضي المصعب بن عمران
٤٧	نبد من أخبار محمد بن بشير العافري وبعض سيره
٥٣	ذكر القاضي الفرج بن كنانة
٥٤	ذكر القاضي سعيد بن سليمان الغافقي
٥٥	ذكر القاضي معاذ بن عثمان الشعباني
٥٥	ذكر القاضي محمد بن زياد الحمي
٥٦	نبد من أخبار سليمان بن الأسود الغافقي
٥٩	ذكر القاضي محمد بن عبد الله بن أبي عيسى
٦٣	ذكر القاضي أسلم بن عبد العزيز
٦٣	ذكر القاضي أحمد بن عبد الله بن أبي طالب
٦٣	ذكر القاضي أحمد بن بقی بن مخلد
٦٦	ذكر منذر بن سعيد ونبد من أخباره
٧٥	ذكر القاضي محمد بن السليم
٧٧	نبد من أنباء محمد بن يتيق بن زرب
٨٣	ذكر الحسن بن عبد الله الجذامي قاضي رية
٨٤	ذكر القاضي ابن برطال والقاضي أبي العباس بن ذكوان
٨٧	ذكر القاضي أبي المطرف بن قطيس
٨٨	ذكر القاضي يحيى بن وafd الحمي
٩٠	ذكر محمد بن الحسن الجذامي النباهي قاضي مالقة
٩٤	ذكر القاضي إسماعيل بن عباد وابنه محمد
٩٥	ذكر القاضي أبي الوليد سليمان الباجي

صفحة

٩٥	ذكر القاضي أبي الوليد يونس بن مغيث
٩٦	ذكر القاضي أبي بكر بن منظور
٩٦	ذكر القاضي أبي الأصمغ عيسى بن سهل
٩٧	ذكر القاضي موسى بن حماد
٩٨	ذكر القاضي أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد
١٠٠	ذكر القاضي محمد بن سليمان الأنصارى الملقى
١٠٠	ذكر القاضي محمد بن عبد الله بن حسن الملقى
١٠١	ذكر القاضي أبي الفضل عياض اليحصبي
١٠٢	ذكر عيسى بن الملوحم قاضي فاس
١٠٢	ذكر القاضي عبد الله محمد بن الحاج
١٠٣	ذكر القاضي أبي القاسم بن حمد بن
١٠٣	ذكر القاضي حمد بن حمد بن
١٠٤	ذكر القاضي أبي محمد عبد الله الوحيدى
١٠٥	ذكر القاضي أبي بكر بن العربي المعافى
١٠٧	ذكر القاضي أبي المطرف عبد الرحمن الشعبي
١٠٩	ذكر القاضي عبد الحق بن غالب بن عطية
١٠٩	ذكر القاضي محمد بن سماك العاملى
١١٠	ذكر القاضي عبد المنعم بن الفرس
١١٠	ذكر القاضي الحسن بن هانيء اللخمي
١١٠	ذكر القاضي أبي بكر محمد بن أبي زنين
١١١	ذكر القاضي ابن رشد الحفيد
١١٢	ذكر القاضي أبي محمد عبد الله بن حوط الله الأنصارى
١١٢	ذكر القاضي محمد بن الحسن بن محمد بن الحسن الثباهي
١١٥	ذكر القاضي محمد بن حسن بن صاحب الصلاة
١١٦	ذكر القاضي أبي الخطاب أحمد بن واجب القيسى
١١٦	ذكر القاضي إبراهيم بن أحمد الأنصارى الغرناطى
١١٧	ذكر القاضي أحمد بن يزيد بن بقی الأموى

صفحة

١١٨	ذكر القاضي ربيع بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري
١١٩	ذكر القاضي أبي الربيع سليمان الكلاعي
١٢٢	ذكر القاضي أحمد بن الغماز
١٢٣	ذكر القاضي أبي عبد الله بن عسكر
١٢٤	ذكر القاضي يحيى بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري
١٢٤	ذكر القاضي محمد بن غالب الأنصاري
١٢٤	ذكر القاضي محمد بن أضحى الهمداني
١٢٥	ذكر القاضي أبي القاسم عبد الرحمن بن ربيع الأشعري
١٢٥	ذكر القاضي أبي بكر محمد الأشبرون
١٣٦	ذكر القاضي غالب بن حسن بن سيد بونة
١٢٦	ذكر القاضي أحمد بن الحسن الجذامي
١٢٧	ذكر القاضي أبي علي بن الناظر
١٢٨	ذكر القاضي الحسن بن الحسن الجذامي الثباهي
١٢٩	ذكر القاضي أبي جعفر المزدغي ويعض قضاة فاس بعده
١٣٠	ذكر القاضي محمد بن يعقوب المرسى
١٣٠	ذكر القاضي أبي عبد الله بن عبد الملك المراكشي
١٣٢	ذكر القاضي أبي العباس الغبريني
١٣٢	ذكر القاضي أبي عبد الله بن عبد المهيم الحضرمي
١٣٣	ذكر القاضي أبي إسحاق إبراهيم الغافقي
١٣٤	ذكر القاضي محمد بن محمد اللخمى القرطبي
١٣٤	ذكر القاضي محمد بن منصور التلمساني
١٣٥	ذكر القاضي محمد بن علي الجزولي بن الحاج
١٣٦	ذكر القاضي أبي إسحاق إبراهيم التسولى شارح « الرسالة »
١٣٦	ذكر القاضي أبي تمام غالب بن سيد بونة الخزاعي
١٣٧	ذكر القاضي محمد بن محمد بن هشام
١٣٨	ذكر القاضي أبي جعفر أحمد بن فركون
١٣٩	ذكر القاضي أبي بكر عيسى بن مسعود الحاربي وابنه أبي محمد

١٤١	ذكر القاضي محمد بن يحيى بن بكر الأشعري
١٤٧	ذكر القاضي عثمان بن منظور
١٤٨	ذكر القاضي أبي عبد الله محمد بن عياش
١٤٨	ذكر القاضي أبي جعفر أحمد بن برطال
١٤٩	ذكر القاضي أبي القاسم الخضر بن أبي العافية
١٥٢	ذكر القاضي أبي محمد عبد الله بن يحيى الأنصاري
١٥٣	ذكر القاضي أبي بكر محمد بن أحمد بن شبرين
١٥٤	ذكر القاضي أبي إسحاق إبراهيم بن يحيى بن زكرياء
١٥٤	ذكر القاضي أبي بكر محمد بن عبيد الله بن منظور القيسي
١٥٥	ذكر القاضي أبي عبد الله محمد بن أحمد الطنجالي
١٦١	ذكر القاضي أبي عبد الله محمد بن عبد السلام المنستيري
١٦٤	ذكر القاضي أبي البركات المعروف بابن الحاج البلفيقي
١٦٧	ذكر القاضي أبي القاسم بن مسلمون
١٦٨	ذكر القاضي أبي عمرو عثمان بن موسى الجاني
١٦٩	ذكر القاضي أبي عبد الله المقرئ التلمساني
١٧٠	ذكر القاضي أبي عبد الله محمد الفشتالي
١٧١	ذكر القاضي أبي القاسم الشريف الغرناطي
١٧٧	خاتمة
١٧٨	(باب في كتب القضاة إلى القضاة)
١٩٧	(باب في الشهادة على الخطوط)
٢٠٦	فصل في صفات كلام القضاة

فهرس الأعلام

(١)

ابن الأَبَّار = محمد بن عبد الله .

أَبَان بن عثمان ١٩٦ .

أَبَان بن عيسى بن دينار ١٣ - ١٣٠ .

إبراهيم بن أحمد بن الأغلب (أمير إفريقية)

٢٥ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٩٠ .

إبراهيم بن أحمد بن عبد الرحمن الغرناطي

١١٦ - ١١٧ .

إبراهيم بن أحمد بن عيسى الغافقي أبو أحمد

١٣٣ - ١٣٤ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٧٦ .

إبراهيم بن أسلم ١٦٥ .

إبراهيم بن العباس القرشي ١٥ .

إبراهيم بن عبد الله ١٧٨ .

إبراهيم بن عبد الرافع أبو إسحاق ١٥٣ .

إبراهيم بن محمد بن بار ١٢٢ .

إبراهيم بن محمد بن خلف البلقيي ١٦٤ .

إبراهيم بن أبي يحيى التَّسُولي ١٣٦ .

إبراهيم بن يزيد ٥٨ ، ٥٩ .

أبو إبراهيم (من قهواء قرطبة) ٧ ، ٨ ، ٧٣ .

الأبرش الكلبى ١٧٤ .

الأبلج أبو الحسن ١٣٩ .

الأبهرى ١٤ ، ١٧٩ .

أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفى أبو جعفر

١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١٠٧ .

١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ .

١١٦ ، ١١٨ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٦ .

١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٤٠ ، ١٥٢ .

١٥٤ ، ١٦٧ .

أحمد بن إبراهيم بن محمد الساحلى ١٦٨ .

أحمد بن أحمد الثَّبريني أبو العباس ١٣٢ .

أحمد بن إدريس شهاب الدين ٢٦ .

أحمد بن إسحاق القوصى أبو المعالى ١٤١ .

أحمد بن بقر بن مخلد ٦٣ - ٦٥ ، ٧٦ .

أحمد بن الحسن بن يحيى بن الحسن الجذامى

أبو العباس ١٢٦ .

أحمد بن خالد ٤٨ .

أحمد بن أبي داود ٥٢ .

أحمد بن رزق ١٠٢ .

أحمد بن زياد ٩٢ .

أحمد بن سعيد بن أبي الفياض أبو جعفر

٨٠ ، ٨٢ ، ٨٣ .

أحمد بن عبد الله بن الحسن الجذامى ٨٤ .

أحمد بن عبد الله بن ذكوان الأموى ٢١ ،

٧٧ ، ٨٤ - ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ .

- أحمد بن عبد الله بن أبي طالب الأصبحي . ٦٣
 أحمد بن عبد الله الأشبيلي أبو عيسى ١٣
 أحمد بن محمد ١٣
 أحمد بن محمد بن أحمد بن جرري الكلبى
 أبو بكر ١٧٧
 أحمد بن محمد بن أحمد الطنجالى أبو جعفر
 ١٥٥ ، ١٥٩
 أحمد بن محمد بن أحمد بن فركون أبو جعفر
 ١٣٨ - ١٣٩
 أحمد بن محمد بن هلى بن برطال أبو جعفر ١٤٨
 أحمد بن محمد بن هلى بن محمد بن أبو القاسم
 ١٠٣
 أحمد بن محمد بن عمر بن واجب القبيسى
 أبو الخطاب ١١٩
 أحمد بن محمد بن الغماز الخزرجى أبو العباس
 ١٢٢ - ١٢٣ ، ١٢٧
 أحمد بن مطرف ٧٠
 أحمد بن معاوية ١٣٩
 أحمد بن نزار أبو ميسرة ١٩
 أحمد بن الهيثم ٢٨
 أحمد بن يزيد بن عبدة الرحمن بن بلى
 أبو القاسم ١١٧ - ١١٨
 ابن أبي الأحوص القرشى أبو هلى ١١٧ ،
 ١٤٠
 إدريس بن يحيى بن على بن حمود العالى
 بالله الظاهر بأمر الله ٩١ ، ٩٢
 إسحاق بن محمد بن غانية اللمتونى ١١٦
 أبو إسحاق النلمسانى ١٤١
 ابن إسحاق ١٧٤
 أسد بن القرات بن سنان ٥٤
 أسلم بن عبد العزيز ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٣
 إسماعيل بن إسحاق ٦٣ ، ١٦١
 إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد
 ابن زيد الأزدي ٣٢ ، ٣٦ ، ١١٤
 إسماعيل العيدى ١٦
 إسماعيل بن القاسم البغدادى القالى أبو على
 ٦٦ ، ١٤٥
 إسماعيل بن محمد بن عباد أبو الوليد ٩٢ ، ٩٤
 إسماعيل بن نصر ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٣
 الأشبتون = محمد بن فتح بن أحمد
 أشهب ١٠٧ ، ١٥٠ ، ١٧٩
 أشهب بن عبد العزيز ٤٤
 أصبغ ٨ ، ٢٠ ، ١٧٩
 أصبغ بن خليل ٥٥ ، ٥٦
 أصبغ بن عيسى ٦٤
 أصبغ بن الفرج ٤٥ ، ٥٠ ، ١٨٨
 ابن أصبغ الهمدانى ٦٩
 ابن أضحى = محمد بن أضحى ؛ أبو على بن
 أضحى
 ابن الانليلى = أبو القاسم بن ابراهيم
 ابن أكرم ٢٤
 امرؤ القيس ١٧٦
 أمة العزيز بنت أبي عامر بن ربيع ووالدة
 أبي عبيد الله الطنجالى ١٥٩
 ابن الأنبارى ٣٤

بقي بن مخلد ١٨، ١٩، ٥١، ٦٥، ١٤٦، ١٥٢ .

أبو بكر الصديق ٢، ٢٢، ١٧٧، ٢٠٤ .
أبو بكر البصري ٤١ .

أبو بكر الخطيب ٣٧، ٤١ .

أبو بكر بن داوود الأصبهاني ٣٤ .

أبو بكر بن عبيدة ١٤١ .

أبو بكر بن بقي بن زرب = محمد بن بقي .

بلال بن أبي بردة ١٨٨ .

بلج بن يحيى بن خالد ١٤١ .

بلقين بن باديس بن حبوس سيف الدولة

٩١، ٩٢، ٩٤ .

(ت)

تاشفين بن علي بن يوسف بن تاشفين

المرابطي ١٦ .

ابن تافراجين أبو محمد عبد الله ١٦١ .

التسولي = إبراهيم بن أبي يحيى .

تمامة بن عبد الله بن أنس ١٨٨ .

التميمي أبو محمد ١٠١ .

التونسي أبو إسحاق ١٥٠ .

التونسي أبو عبد الله ١٥٤ .

(ث)

أبو ثور ٧، ١٧٩ .

الثوري ٦١ .

أنس بن أحمد الجبائي أبو بحر ٨٤، ٨٥ .

أنس بن مالك ١٧٧ .

الأوزاعي ٧، ٤٧، ٥١، ٦١، ١٩٠ .

ابن أبي أويس ٥٠ .

أياس بن معاوية ٢٣، ١٨٨ .

ابن أيوب أبو محمد ١١٧ .

(ب)

الباجي أبو الوليد ٣٣، ١٠٠، ١٠٥ .

٢٠٢ .

باديس بن حبوس بن ماكسن بن زيري

الصنهاجي ٩١، ٩٢، ٩٣ .

ابن الباذش أبو جعفر ١٠٧ .

الباذش أبو الحسن ١١٠ .

الباز الأشهب أبو العباس ٣٤، ٣٥ .

الباقلاني = محمد بن الطيب .

الباهلي أبو محمد ١٤٧ .

بدرون الصقلي ٥٧، ٥٨ .

ابن بوطال = أحمد بن محمد بن علي ؛ محمد بن

يحيى بن زكرياء .

أبو البركات = محمد بن محمد بن إبراهيم .

ابن البزلياني ٩٣ .

ابن بشكوال ٩٥، ٩٦، ٩٨، ١٠٢ .

١٠٣ .

ابن بشير = سعيد بن محمد ؛ محمد .

ابن بطال = أبو الحسن بن خلف ؛ خلف ؛

سليمان بن محمد .

(ج)

- أبو حازم الحنفى ٣٣ .
 حبيب القرشى ١٩٣ .
 ابن حبيب — عبد الملك بن حبيب .
 ابن محبش أبو القاسم ١١٩ .
 ابن مخرئث ١٧٦ .
 ابن كزم ١٤١ .
 حسان الفتى ٥٦ .
 حسن بن أحمد بن سيد بونة ١٢٦ .
 حسن صاحب الدبوس ٩٣ ، ٩٤ .
 حسن بن محمد الصّدفى أبو على ١٠١ .
 حسن بن يحيى بن على بن حمود ٩٠ .
 الحسن البصرى ٧٧ .
 الحسن بن عبد الله بن الحسن الجذامى النباهى
 ٨١ ، ٨٢ — ٨٤ .
 الحسن بن عبد الرحمن بن قاسم بن هانز
 اللّخمى ١١٠ .
 الحسن بن على ٢٢ .
 الحسن بن محمد صاحب « كتاب الاحتفال »
 ١٢ ، ٢١ ، ٤٦ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٧٨ .
 الحسن بن محمد بن الحسن الجذامى النباهى
 ٢٠ ، ١٢٨ — ١٢٩ .
 الحسن بن محمد بن أبي محمد بن أسد ١٥٨ .
 أبو الحسن الأشعري ١٦٣ .
 أبو الحسن بن خلف بن بطلال ١٨٠ .
 أبو الحسن السلطان الرينى ١٦١ ، ١٦٢ .
 ابن الحسن النباهى = الحسن بن محمد بن
 الحسن ؛ محمد بن الحسن بن محمد .
 الحسنائى أبو إسحاق ١٧٠ .

- الجبائى أبو على ١٦٣ .
 ابن الجبد أبو بكر ١١٩ ، ١٢٤ .
 ابن مجزى = أحمد بن محمد بن أحمد .
 جعفر الخلدى ١٧٧ .
 جعفر بن الحسن بن الحسن الأمدى
 ١٦ — ١٧ .
 جعفر الصقلبى ٧٢ ، ٧٣ .
 جعفر بن عبد الله بن محمد بن سيد بونة أبو محمد
 ١٢٦ ، ١٣٧ .
 جعفر بن عقيل بن أبي طالب ١٥٩ .
 جعفر المتوكل أبو الفضل ٢٤ .
 ابن الجلاب أبو القاسم ٤١ ، ١٩٧ .
 الجنيد بن محمد ١٤٢ ، ١٧٧ .
 الجهنى ٢٧ .
 ابن أبي الجواد ٢٨ .
 ابن الجيَّاب ١٧١ ، ١٧٢ .

(ح)

- أبو حاتم بن عبد الله بن ذكوان ٨٦ ، ٨٧ .
 ابن الحاج = محمد بن أحمد بن خلف ؛ محمد بن
 على بن عبد الرزاق .
 ابن الحاجب = عثمان بن عمر .
 ابن حارث = محمد بن حارث الخبشنى .
 الحارث بن مسكين ٢٤ ، ٣٠ ، ٥٤ ، ١٥٥ .
 حازم أبو بكر ١٠٢ .

(خ)

- خالد بن الوليد ٥٢ .
 خديجة بنت سحنون ٢٨ .
 الخُشْنِي = محمد بن حارث .
 ابن الخضار أبو الحسن ١٣٣ ، ١٣٤ .
 ابن الخضار أبو عبد الله ١٤١ .
 الخضر بن أحمد بن أبي العافية أبو إبراهيم
 ١٤٩ .
 ابن الخطيب = محمد بن عبد الله .
 ابن الخطيب الراي = محمد بن عمر الرازي .
 ابن الخطيب الداني ١٦٣ .
 ابن خلدون = عبد الرحمن بن محمد .
 خلف بن بطل ٢٠٣ .
 خلف بن عبد الملك بن بشكوال ٢٠ ، ١٠٠ ،
 ١٠١ ، ١٠٦ ، ١١٧ ، ١٢٤ ، ١٥٨ .
 وانظر : ابن بشكوال .
 خلف بن مسلمة بن عبد الغفور ٦ ، ١٤٧ ،
 ١٩٨ .
 الخليل ٧٤ ، ١٥٦ ، ١٦٠ .
 ابن خميس محمد ١١٢ ، ١١٤ ، ١٢٣ .
 أبي خيرة محمد أبو عبد الله ٩٨ .

(د)

- الداني أبو عمرو ٣٣ .
 داوود النبي ٢٢ .
 أبو داوود ٢٣ .

- ابن حسون أبو الحكم ١٠٤ .
 الحسين بن عبد العزيز بن الناظر أبو علي
 ١٢٧ .
 الحشاش أبو زيد ٩٧ .
 الحطيئة ٢٠٦ .
 الحكم بن عبد الرحمن المستنصر بالله ٦٥ ،
 ٦٦ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٥ ،
 ٧٦ ، ٨١ ، ١٦٥ .
 الحكم بن هشام بن عبد الرحمن أمير
 الأندلس ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ،
 ٥٠ ، ٥٣ ، ٥٤ .
 ابن الحكم ١٢٨ .
 الحلّاج ٣٦ .
 حماد بن عبد الرحمن ١٧٨ .
 حماد بن عمار الزاهد ٨٩ .
 حماس بن مروان بن سمالك الهمداني ٣٢ .
 حمديس بن عمر القطف ٣١ .
 حمدين بن محمد بن حمدين ١٠٣ —
 ١٠٤ .
 ابن حمدين = أحمد بن محمد بن علي ؛ حمدين
 ابن محمد .
 حميد الطويل ٢٢ .
 الحُمَيْرِي أبو عثمان بن عيسى ١٣٥ .
 ابن الحنّاط الضرير ٨٧ .
 أبو حنيفة النعمان بن ثابت ٤ ، ٦ ، ١١ ،
 ١٥ ، ٢٤ — ٦١ ، ١٧٩ .
 ابن حوط الله = عبد الله بن سليمان .
 ابن حيان ٤٠ ، ٧٧ ، ٨٨ ، ٩٤ .

ابن ربيع = ربيع بن عبد الرحمن ؛ يحيى بن
عبد الله بن يحيى ؛ يحيى بن عبد الرحمن ؛
يحيى بن علي ؛ عبد الرحمن بن يحيى .
ابن أبي الربيع أبو الحسن ١٣٣ ، ١٣٤ .
رجاء بن حيوة ١٧٤ .
ابن رزق أبو جعفر أحمد ٩٨ .
ابن رشد = محمد بن أحمد بن أحمد ؛ محمد بن
أحمد بن محمد .
ابن رشد أبو القاسم ١٠٣ .
ابن الرقام أبو عبد الله ١٥٢ .
الريمي أبو عبد الله الوزير ١١٣ .
روح بن حاتم ١٥ ، ١٦ .
ابن رئيس ١٧٦ .

(ز)

الزبيدي ٧٨ .
ابن الزبير = أحمد بن إبراهيم .
ابن زرب = محمد بن يتي .
ابن زرعة ٤٢ .
ابن زرقون ١١٩ ، ١٢٤ .
الزغبى أبو الحسن بن محمد ١٣٠ .
الزليجي عبد الرحمن بن محمد ١٣٠ .
ابن أبي زمنين = محمد بن عبد الله ؛ محمد بن
عبد الملك .
أبو الزباد ٥٠ .
ابن زنون = عبد الله بن زنون .
الزهري ٢٣ ، ٦١ .

داوود بن علي ٣٥ .
داوود بن علي الأصهباني ٧٤ .
الدباج أبو الحسن بن جابر ١٢٧ .
ابن الدبّاغ أبو الوليد ١١٦ .
ابن دحمان ١١٤ .
دحيم بن اليتيم ٥٤ .
أبو الدرداء ٩ ، ١٠ ، ٢٣ .
ابن درهم = أبو القاسم بن يحيى .
الدمياطى شرف الدين أبو محمد بن أحمد بن
خلف ١٦٧ .

(ذ)

أبو ذر ١٠ .
أبي ذكوان = أحمد بن عبد الله ؛ أبو حاتم
ابن عبد الله .
ابن أبي ذؤيب ٩ .
ابن أبي ذئب ٢٤ .

(ر)

ابن راجح السوسى أبو عبد الله ١٧٣ ، ١٧٤ .
الرازي ١٢٥ .
الرازي أبو الفضل ١٧٨ .
الراضى (الخليفة العباسى) ٣٦ .
الربيع ٥١ ، ٥٢ .
ربيع بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعرى
أبوسليان ١١٨ ، ١٢٤ .

سفيان الثوري ٤٣ .
 ابن السقاء ٩٣ .
 سكن بن إبراهيم ١٩ .
 ابن السكوت = أبو القاسم بن أحمد ؛ محمد
 ابن عباس .
 السلفي ١١١ .
 سلمان الفارسي ٩ ، ١٠ .
 سلمون بن علي بن عبد الله بن سلمون
 أبو القاسم ١٥٧ ، ١٦٧ - ١٦٨ .
 ابن سلمون = سلمون بن علي ؛ محمد بن أحمد
 سلمة بن قيس ٥٥ .
 ابن السليم = محمد بن إسحاق .
 سليمان النبي ٢٢ ، ١٩٥ .
 سليمان بن الأسود الغافقي ٥٦ ، ٥٩ .
 سليمان بن بلال ٥٥ .
 سليمان بن الحكم المستعين بالله ٨٦ ، ٨٨ ،
 ٨٩ .
 سليمان بن خلف الباجي أبو الوليد ٩٥ .
 سليمان بن فارس ٥٤ .
 سليمان بن محمد بن بطّال ٩ .
 سليمان بن موسى بن سالم الكلاعي أبو الربيع
 ١١٩ - ١٢٢ ، ١٢٧ .
 ابن سمالك = حماس بن مروان ؛ عبد الله
 ابن أحمد ؛ محمد بن عبد الله بن أحمد .
 سهل بن مالك الأزدي ١٢٧ .
 ابن سهل = أبو علي ؛ عيسى بن سهل .
 الشّهيلي ١١٧ .
 سوار بن عبدالله ١٨٣ .

الزواوي أبو علي ١٧٣ .
 ابن زونان ٦٠ .
 ابن الزيات أبو جعفر ١٣٤ ، ١٥٤ .
 زياد بن أبي سفيان ١٧٢ .
 زياد بن عبد الرحمن ١٢ ، ١٧ ، ١٠٨ .
 ابن زياد أبو الحسن ٢ .
 ابن أبي زياد ٥٥ .
 زيادة الله الأمير ٥٤ .
 زيد بن ثابت ٢٣ .
 زيد بن الحباب ٤٣ .
 أبو زيد بن إبراهيم ٥٥ ، ٥٦ .
 ابن أبي زيد أبو محمد ٣٣ ، ٩٢ ، ١٣٦ .
 زينب بنت حمود ، أم محمد بن الحسن ٨٩ .
 زينب بنت أبي علي بن الحسن ، زوجة عثمان
 ابن منظور ١٤٧ .

(س)

ابن أبي السداد = عبد الواحد .
 سراج بن عبد الملك بن سراج أبو الحسين
 ١٠١ .
 ابن سراج أبو مروان ٩٨ .
 السطيفي أبو محمد ٩٠ .
 سعيد بن زيد الأزدي ٣٢ .
 سعيد بن سليمان الغافقي أبو خالد ٥٤ .
 سعيد بن محمد بن بشير ٢١ .
 سعيد الخير بن الأمير عبد الرحمن الأموي
 ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ .

الشياني ٥١ .

الشيرازي ٤٠ ، ٤١ .

(ص)

ابن صاحب الصلاة = محمد بن حسن بن محمد

صعصعة بن سلام ٤٧ .

الصغير أبو الحسن ١٣٦ .

ابن الصوفي ٣٧ ، ٣٨ .

الصنيرفي ٣٧ .

(ض)

ضابي بن الحارث ٢٠٧ .

ضرار ٢٣ .

(ط)

أبو طالب المكي ٣٥ .

أبو الطاهر بن صفوان ١٥٤ .

ابن طاهر (والى مصر) ٢٤ ، ٢٥ .

الطحاوي ٩٩ ، ١٨٠ .

الطُّرطوشي = محمد بن الوليد .

طرقة الفتي ٨٦ .

الطغرائي ١٣٥ .

ابن الطلائع أبو عبد الله بن فرج ١٠٢ ،

١١٧ ، ١٤٠ .

طلحة بن عبيد الله ٢٦ .

سيويه ١٣٧ .

ابن سيد بونة = جعفر بن عبد الله ؛ حسن

ابن أحمد ؛ غالب بن حسن بن أحمد ؛

غالب بن حسن بن غالب .

ابن سيدة ٩ .

ابن سينا ١١١ .

(ش)

الشاشي أبو بكر ١٠٥ .

الشافعي الامام = محمد بن إدريس .

شأنجه (الملك الرومي) ٨٣ .

ابن شبرين = محمد بن أحمد بن محمد .

شُرخبيل بن حسنة ١٧٢ .

شُريح (قاضي الكوفة) ٢٢ ، ٥٠ .

شريح بن محمد ١١٧ .

ابن شريح أبو العباس ٢٤ .

الشريف الغرناطي = محمد بن أحمد

ابن محمد .

الشعباني ١٤ .

الشعي ١٠ ، ١٠٥ . وانظر عبد الرحمن

ابن قاسم .

شعيب بن الحسين أبو مدين ١٣٧ .

الشقوري أبو جعفر ١٤٥ .

الشلويين أبو علي ١٢٧ .

ابن شماخ الغافقي = محمد بن شماخ .

ابن شماخ ٩٦ ، ١٠٠ .

ابن شهاب ٣ .

- عبد الله بن أبي جعفر ٢٩ .
عبد الله بن زنون ١١٤ ، ١٢٣ .
عبد الله بن سليمان بن حوط الله الأنصاري .
١١٢ .
عبد الله بن سليمان بن وهب (وزير المعتضد)
٣٢ ، ٣٣ .
عبد الله بن سهل ١٦٩ .
عبد الله بن شاش ١٨٦ .
عبد الله بن طالب ٩٠ .
عبد الله بن عبد الحكم ٢٥ .
عبد الله بن عمر بن الخطاب ١١ ، ٢٢ .
عبد الله بن عمر بن غانم ١٦ ، ٢٥ ، ٢٦ .
٢٨ ، ١٥٩ .
عبد الله بن عمر الوحيدى ١٠٤ - ١٠٥ .
عبد الله بن فروخ الفارسي ١٥ ، ١٦ .
٢٥ ، ٢٦ ، ١٥٩ .
عبد الله بن محمد (أمير الأندلس) ١٩ ، ٢١ .
عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أيوب التجيبي
١٢٧ .
عبد الله بن محمد بن العربي المعافري ١٠٦ .
عبد الله بن محمد بن مفرج ٣١ .
عبد الله الوردى ١٤٦ .
عبد الله بن وهب ٤٨ .
عبد الله بن يحيى بن محمد الأنصاري ١٥٢ .
عبد الأعلى بن وهب ٥٥ ، ٥٦ .
ابن عبد البر أبو عمر ٢٢ ، ٤٤ ، ٥٤ .
٥٥ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٤ .
عبد الجبار بن خالد ٣٠ .

- الطنجالي = أحمد بن محمد بن أحمد ؛ محمد بن
أحمد بن محمد .
الطنجى أبو عمرو ١٥٤ .
ابن الطيّب ١٣٤ .
ابن الطيب المؤدّب ٣٣ .
ابن الطيّلسان أبو القاسم ١٢٧ .

(ع)

- ابن عات أبو عمر بن هارون الشاطبي ١١٦ .
ابن أبي العافية = الخضر بن أحمد .
عاصر بن عبدة ١٨٨ .
عاصر بن معاوية بن زياد ١٩ .
عائشة أم المؤمنين ٢٨ .
عبّاد بن منصور ١٨٨ .
عبادة بن الصامت ٢٣ .
العباس بن عبد الملك المرواني ٤٦ ، ٤٧ ، ١٩٣ .
العباس بن عيسى ٩٢ .
العباس بن مرداس ١٦٤ .
أبو العباس بن أبي دبّوس ١٦١ .
ابن عباس ٥٠ .
عبد بن مسلمة بن قعنب التميمي ٢٧ ، ٢٨ .
عبد الله بن أحمد بن الحسن النباهي ١٩ ،
٢٠ .
عبد الله بن أحمد بن سمالك العاسلي ١٠٩ .
عبد الله بن بريدة الأسلمي ١٨٨ .
عبد الله بن بُلَقيْن بن باديس بن حبوس
أبو محمد (أمير غرناطة) ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٧ .

عبد السلام بن سعيد بن حبيب التتوخي
ابن سحنون بن سعيد .

عبد العزيز بن عبد السلام الشلّمي أبو محمد
عز الدين ٢٣ ، ٢٧ ، ٣٠ .

عبد العزيز الهوّاري ١٤١ .

عبد العظيم بن الشيخ ١١٣ ، ١١٤ .

ابن عبد الغفور أبو أيوب ٦ ، ٧ .

عبد الكريم بن عبد الواحد بن مغيث ٥٤ .

عبد الملك بن حبيب ٢ ، ٣ ، ٨ ، ٩ ، ١٥ .

٥٠ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ١٥١ ، ١٧٩ ، ١٨٨ .

عبد الملك بن الحسن ٤٧ .

عبد الملك بن الزيات ٥٢ .

عبد الملك بن سراج ١٠٢ .

عبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون ١٧٩

عبد الملك بن محمد بن أبي عامر = المظفر .

عبد الملك بن يعلى ١٨٨ .

ابن عبد الملك المراكشي = محمد بن محمد بن سعيد

عبد المنعم بن محمد بن الفرس ١١٠ .

عبد المهيمن بن محمد بن عبد المهيمن الحضرمي

أبو محمد ١٣٣ ، ١٧٤ .

عبد المؤمن بن خاف الديماطي ١٤١ .

عبد الواحد بن أبي السداد الباهلي أبو محمد

١٢٧ ، ١٤١ ، ١٥٤ .

عبد الوهاب بن نصر بن أحمد القاضي ٣٧ ،

٤٠ - ٤٣ .

ابن عبدوس ١٨١ .

ابن أبي عبدة الوزير ١٩ .

عبيد الله بن يحيى ٤٨ ، ٥٠ ، ٧٤ .

عبد الحق بن غالب بن عطية المحاربي
أبو محمد ١٠٩ ، ١٢٧ .

عبد الحكم بن مسرة أبو مروان ٩٩ .

عبد الرحمن بن أحمد بن بقي ٦٥ ،
١١٧ .

عبد الرحمن بن بشر ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ .
عبد الرحمن بن أحمد (أمير الأندلس)

١٤ ، ١٥ ، ٤٤ ، ٥٥ ، ٥٦ .

عبد الرحمن الزاهد ٢٩ .

عبد الرحمن بن القاسم ٤٨ ، ٥٣ .

عبد الرحمن بن قاسم الشعبي ١٠٧ - ١٠٨

عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي .

١٦٢ .

عبد الرحمن بن محمد الزّبيجي ١٣٠ ، ١٣٣ .

عبد الرحمن بن محمد بن أبي عامر ٨٦ .

عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن قطيس

٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ .

عبد الرحمن بن محمد الناصر لدين الله الخليفة

٦٠ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٦٩ .

٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ١٤٥ .

عبد الرحمن بن معاوية الداخل (أمير

الأندلس) ١٣ ، ٢١ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ،

٥٧ .

عبد الرحمن بن موسى ٤٧ .

عبد الرحمن بن يحيى بن عبد الرحمن بن

ربيع الأشعري ١٢٥ .

عبد الرؤوف بن الفرّج بن كينانة أبو غالب

١٩ .

علي بن أحمد بن عبد الحسن الغرامى ١٦٧ .
 علي بن أحمد الفقيه ٨١ .
 علي بن حمود الغاطمى الأمير ٨٩ .
 علي بن أبي الشوارب ٣٣ .
 علي بن أبي طالب ٢٣ ، ٥٠ ، ٢٠٧ .
 علي بن القاسم الكوفى ٢٤ .
 علي بن مسعود بن علي المحاربى ١٤٠ .
 علي بن يحيى ٥٥ .
 علي بن يوسف بن تاشفين الأمير المراتبى
 ٩٧ ، ٩٩ .
 أبو علي بن أضحى ١٢٥ .
 أبو علي بن الحسن ١٤٧ .
 أبو علي بن سهل الحشنى ١١١ .
 أبو علي بن ظاهر بن ربيع ١٤١ .
 أبو علي الفارسى ٣٣ .
 عمار بن ياسر الصحابى ١٢٥ .
 عمر بن الحسين ١٠ .
 عمر بن الخطاب ٧ ، ١١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٥٢ ،
 ٦٤ ، ١٧٢ ، ١٧٧ ، ١٨٠ ، ١٩٢ ،
 ٢٠٤ ، ٢٠٦ .
 عمر بن عبد العزيز ٣ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٤٧ ،
 ٥٠ ، ١٠٧ ، ١٧٤ ، ١٨٨ .
 عمر بن هبيرة ١١ .
 أبو عمر بن لييب ٧٢ .
 أبو عمر بن مهدى ٩٥ .
 ابن عمر ٢٥ .
 عمران الشد الى أبو موسى ١٦٩ .
 ابن عمران أبو عبد الله ١٢٩ .

ابن عبدة أبو بكر ١٥٣ .
 عتاب بن عتاب ٥٣ .
 عتاب أبو عبد الله ٩٦ ، ١٠٠ .
 أبو محمد ١٠١ ، ١١٠ .
 عثمان بن سعيد الزاهد ٤٥ .
 عثمان بن عفان ١١ ، ٢٢ ، ١٩٢ ، ٢٠٣ ،
 ٢٠٤ ، ٢٠٧ .
 عثمان بن عمر بن الحاجب أبو عمرو ١٦١ .
 عثمان بن محمد بن منظور أبو عمرو ١٤٧ ، ١٦٥ .
 عثمان بن موسى الجانى أبو عمرو ١٦٨ ، ١٦٩ .
 العثمانى ١١١ .
 عجب (حظية الأمير الحكم بن هشام) ٥٥ .
 ابن أخى عجب ٥٥ ، ٥٦ .
 العذرى أبو العباس ٩٨ .
 أبو العرب (محمد بن أحمد بن تميم) ٢٨ .
 ابن العربى = محمد بن عبد الله .
 عز الدين = عبد العزيز بن عبد السلام .
 ابن عسقلجة = عمرو بن عبد الله .
 ابن عسكر = محمد بن علي .
 ابن عصفور الحضرمى أبو القاسم ٩٦ .
 ابن العطار ١٩٤ .
 عضد الدولة ٣٧ ، ٤٠ .
 ابن العطار ٧٧ .
 ابن عطية = عبد الحق بن غالب ؛ غالب
 ابن عفيف ٦٦ ، ٧٧ ، ٨٤ .
 عقبة بن الحجاج ٤٢ .
 ابن عقيل الرندى ١٥٤ .
 عكرمة بن أبي جهل ٢٦ .

ابن أبي العيش ١٠٤ .
ابن أبي مَعِيْنَة ٤٣ .

(غ)

الغازي بن قيس ٤٧ .
الغافقي = إبراهيم بن أحمد بن عيسى .
غالب بن حسن بن أحمد بن سيد بونة
أبو تمام ١٢٦ .
غالب بن حسن بن غالب بن سيد بونة
أبو تمام ١٣٦ - ١٣٧ .
غالب بن عطية ١١٠ .
ابن غالب = محمد بن إبراهيم بن محمد .
الغالب بالله (محمد بن نصر الأمير) ١٢٤ ، ١٢٥ .
غانم الأديب ٩٣ .
الغُبَرِيْنِي = أحمد بن أحمد .
الغزالي أبو حامد ١٠٥ .
الغُسَّانِي أبو علي ٩٨ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ .
الغُمَارِي أبو عبد الله ١٧٦ .
ابن الغَمَّاز = أحمد بن محمد .

(ف)

ابن الفاسي ٩٣ .
فاطمة ٢٨ .
ابن الفَخَّار محمد بن عمر أبو بكر ١٤٧ ، ١٩٤ .
الفرج بن كنانة الكِنَانِي ٢٥ ، ٥٣ - ٥٤ ، ١٤٣ .

عمرو بن دينار ٥٠ .
عمرو بن عبد الله بن عَسْقَلَاجَة ٨١ .
أبو عَنَان (السلطان المريني) ١٦٩ .
العنبري عبد الله ٤ .
عنبرة بن فلاح ٤٢ .
العَوَّاد أبو بكر بن عبد الرحمن ٩٦ .
عُوف بن مالك ١٥٥ .
ابن عوف ١١١ .
ابن عِيَّاش أبو العباس ١٢٧ ؛ وانظر محمد
ابن محمد .
عياض بن موسى بن عياض اليحصبي
أبو الفضل ٢٤ ، ١٥ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ،
٣٢ ، ٣٧ ، ٤١ ، ٥٤ ، ٦٥ ، ٧٩ ، ٨٤ ،
٨٥ ، ٩٥ ، ١٠١ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ،
١٩٠ .
عيسى النبي ٣٩ .
عيسى بن سعيد الوزير ٨٦ .
عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدي
أبو الأصْبَغ ٥ ، ٨ ، ٥٠ ، ٩٦ ، ٩٧ ،
١٨١ ، ١٨٤ ، ١٨٧ ، ٢٠٥ .
عيسى بن عتبة ١٨٤ .
عيسى بن مسكين بن منصور ٢٩ ، ٣٠ ،
٣٢ ، ١٦٨ .
عيسى بن التَّكْدِر ٢٤ ، ٢٥ .
عيسى بن يوسف بن عيسى الأزدي أبو موسى
المعروف بابن المَجْجُوم ١٠٢ .
ابن أبي عيسى = محمد بن عبد الله بن أبي
عيسى .

- أبو القاسم بن أحمد بن السكوت ١٢٦ .
 أبو القاسم بن عبد الله ١٤٣ .
 أبو القاسم بن عبد الرحيم ١٤١ .
 أبو القاسم بن محمد بن أحمد بن رُشد ٩٩ .
 أبو القاسم بن محمد بن حاتم ٩٦ .
 أبو القاسم بن يحيى بن محمد الوزروالى المعروف
 بابن درهم ١٤٣ ، ١٤٨ .
 ابن قاسم ١٨ .
 ابن القاسم ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٧٩ .
 قالون ٣٣ .
 القالى أبو على = إسماعيل بن القاسم .
 ابن قُزمان أبو مروان ١١١ ، ١١٦ ،
 ١١٧
 ابن قسّى ١٠٣ .
 ابن القصار أبو الحسن ٤١ .
 القطان أبو عبد الله أحمد ١٤٨ .
 ابن القطان أبو عمر ٩٦ ، ١٣٠ .
 القعنبي = عبد بن مسلمة .
 القُليعى أبو زكرياء ٩٦ .

- ابن فرج محمد ٩٨ ، ١٠٢ ، ١٠٣ .
 ابن الفرّس = عبد المنعم بن محمد .
 ابن الفرّض أبو الوليد ٢٠ ، ٥٩ .
 الفرغانى ٣٢ .
 ابن قرّكون = أحمد بن محمد بن أحمد .
 ابن فروخ = عبد الله بن فروخ .
 ابن فريد ٢٠ .
 الفزارى إبراهيم ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ .
 الفشتالى = محمد بن أحمد بن عبد الله .
 أبو الفضل الدمشقى ٤١ .
 أبو الفضل بن موسى = عياض بن موسى .
 ابن فضيلة أبو الحسن ١٣٧ ، ١٤١ ، ١٥٢ .
 ابن قُطيس = عبد الرحمن بن محمد بن عيسى
 الفقيه محمد بن محمد بن نصر (أنير غرناطة)
 ١٢٥ ، ١٢٩ ، ١٣٧ ، ١٣٨ .
 الفنش بن هراً نده بن شانجه (الملك الرو)
 ١٥٦ .
 ابن أبي الفيّاض = محمد بن سعيد .

(ق)

(ك)

- قاسم بن أصبغ ٨٤ .
 قاسم بن ثابت الفهرى الضرير ١٣ .
 قاسم بن منصور ٨٣ .
 القاسم بن حمود الأمير ٨٩ ، ٩٤ .
 القاسم بن محمد ٦١ .
 أبو القاسم بن إبراهيم بن محمد الزهرى الافليلي
 ١٩ .
 كعب بن سور ٢٢ ، ٢٣ .
 كعب بن مالك ٢٦ .
 الكلاعى = سليمان بن موسى .
 ابن كنانة = الفرّج بن كنانة .
 الكندى أبو عمر ٢٤ .
 الكواب أبو محمد ١٢٧ .

(ل)

- أبو المثاب ٣٣ .
 مجاهد الموفق (أمير دانية) ٤٢ .
 ابن مجاهد الأشبيلي أبو عبد الله ١٠٦ .
 المحاملي ٣٣ .
 ابن مُحَرِّز ١١١ ، ١٥٠ .
 مجد رسول الله ٣ ، ٤ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ،
 ١١ ، ٢٣ ، ٢٨ ، ٥٠ ، ٥٣ ، ١٥٥ ،
 ١٧٧ .
 مجد بن إبراهيم بن جماعة الكناني ١٦٧ .
 مجد بن إبراهيم الطائي المعروف بمشكور ١٣٩ .
 مجد بن إبراهيم بن مجد بن غالب الأنصاري
 ١٢٤ .
 مجد بن أحمد بن أحمد بن رشد أبو الوليد
 ١٧ ، ٢٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١١٠ ، ١١١ ،
 ١٢٤ ، ١٣٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ .
 مجد بن أحمد بن أحمد بن قطبة الدوسي ١٤١ .
 مجد بن أحمد بن خلف بن إبراهيم التجيبي
 المعروف بابن الحاج ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٨٣ .
 مجد بن أحمد بن سلمون ١٦٧ .
 مجد بن أحمد بن عبد الله الفشتالي ١٧٠ .
 مجد بن أحمد بن عيسى بن منظور ٩٦ ، ٩٧ .
 مجد بن أحمد بن مجد بن أحمد بن رشد الحفيد
 ١١١ .
 مجد بن أحمد بن مجد بن شبرين الجذامي ١٥٣ .
 مجد بن أحمد بن مجد الشريف الغرناطي ١٧١ ،
 ١٧٧ .
 مجد بن أحمد بن مجد الطنجالي ١٥٠ - ١٦٠ ،
 ١٦٤ .

- ابن لبّ ١١٤ .
 ابن لبابة = مجد بن عمر .
 ابن اللباد أبو الحسن ١٤١ .
 لبيد بن ربيعة ١٠٠ .
 اللؤلؤي ٧٣ .
 الليث بن سعد ١١ ، ٤٣ ، ٥٠ ، ٥١ ،
 ١٤٦ .
 ابن أبي ليلى ١٨٣ .

(م)

- ابن الماجشون ٨ ، ٢٠ ، ١٧٩ ، ١٨٩ .
 المازري أبو عبد الله ٤١ ، ١٥٠ ، ١٥١ ،
 ١٥٢ .
 مالك بن أنس ٢ ، ٤ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ،
 ١٤ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٢ ،
 ٤٣ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٦١ ، ٦٢ ،
 ٧٥ ، ١٠٧ ، ١١٧ ، ١٢٨ ، ١٥٠ ،
 ١٦٣ ، ١٨٩ ، ١٩٠ .
 مالك بن القاسم ٦٥ .
 مالك بن الرحل أبو الحكم ١٣٣ .
 المأمون العباسي ٤٧ .
 ابن مامة ١٧٤ .
 المبرد أبو العباس ٣٤ .
 المتنبي ٢٠ .
 المتوكل بن المعتصم العباسي ٢٤ ، ٣٤ .

- محمد بن الطيب الباقلاني أبو بكر ٣٧ - ٤٠ .
 محمد بن عباس بن السكوت ١٤١
 محمد بن عبد الله بن الأتبار ١٧ ، ١٠٦ ،
 ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٣٧ ،
 ١٦٤ .
 محمد بن عبد الله بن حسن بن عيسى ١٠٠ -
 ١٠١ .
 ■ محمد بن عبد الله بن أحمد بن سمالك العاملي
 ١٠٩ .
 محمد بن عبد الله بن الخطيب ١٧٣ ، ٢٠٢ .
 محمد بن عبد الله بن سليمان ١٣٣ .
 محمد بن عبد الله بن أبي عاصم = النصور .
 محمد بن عبد الله بن العربي المعافري أبو بكر
 ٩٥ ، ١٠٥ = ١٥٧ ، ١١٦ ، ١٦٤ .
 محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ١٨٩ ، ١٩٩ .
 محمد بن عبد الله بن أبي عيسى ٥٩ - ٦١ .
 محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي زمين المري
 أبو بكر ١١٠ - ١١١ .
 محمد بن عبد البر الكسنياني ٦٦ ، ١٤٥ .
 ■ محمد بن عبد الحق الخزرجي ١١٧ .
 محمد بن عبد الحكم ١٩٢ .
 محمد بن عبد الرحمن (أمير الأندلس) ١٢ ،
 ١٣ ، ١٤ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ .
 محمد بن عبد الرحمن بن عبيد الله بن عبد
 الرحمن الناصر المستكفي بالله ١٩ .
 ■ محمد بن عبد السلام الخشنى ١٣ ، ١٤ .
 محمد بن عبد السلام المنستيرى ١٦١ ، ١٦٣ .
 محمد بن عبد الملك بن أبي زمين ١١٠ .
- محمد بن إدريس الشافعى الامام ٤ ، ٦ ، ١٥ ،
 ٤١ ، ٥٣ ، ٦١ ، ٦٢ .
 محمد بن إسحاق بن السليم ٧٥ - ٧٧ ، ٨٠ .
 محمد بن إسماعيل بن محمد بن عباد أبو القاسم
 ٩٤ .
 محمد بن أضحى الهمداني ١٢٤ - ١٢٥ .
 محمد بن الأغلب الأمير ٣٠ .
 محمد بن أيمن ٦٠ .
 محمد بن أيوب ١٢٩ - ١٣٠ .
 محمد بن بشير المعافري ٣١ ، ٤٧ - ٥٣ ،
 ١٤٦ .
 محمد بن حارث الخشنى ١٢ ، ١٤ ، ٢١ ، ٤٢ ،
 ٤٨ ، ٥٥ ، ٦٤ ، ٧٨ ، ١٩٤ ، ٢٠٤ .
 محمد بن حسن بن محمد بن صاحب الصلاة
 ١١٥ - ١١٦ .
 محمد بن الحسن بن محمد بن الحسن النباهى
 ١١٢ - ١٢٣ ، ١١٥ .
 محمد بن الحسن بن يحيى النباهى ٢٠ ، ٨٩ ،
 ٩٠ - ٩٤ .
 محمد بن حسين الزبيدى ٧٤ .
 محمد بن زياد اللخمى ٥٥ - ٥٦ .
 محمد بن زيد الأزدي ٣٢ .
 محمد بن سعيد ١٥ ، ١٧٨ .
 محمد بن سعيد العنسى ١٢٥ .
 محمد بن السليم الحاجب ٥٥ ، ٥٦ .
 محمد بن سليمان ٢٠ .
 محمد بن سليمان بن خليفة ١٠٠ .
 محمد بن شماخ الغافقى ٤١ ، ١٨٢ .

محمد بن عبد المهيمن الحضرمي ١٣٢ - ١٣٣
 محمد بن عبد الوارث ٢٤ .
 محمد بن عبيد الله بن منظور القيسي ١٥٤ -
 ١٥٥ .
 محمد بن العطار ٨٧ .
 محمد بن علي بن حمدين ١٠١ .
 محمد بن علي بن خضر بن عسكر ٨٢ ، ٩١ ،
 ١٠١ ، ١٠٩ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٦ ،
 ١١٨ ، ١٢٣ .
 محمد بن علي الخولاني المشتهر بقيري ١٣٤ .
 محمد بن علي بن عبد الرزاق الجزولي المعروف
 بابن الحاج ١٣٥ - ١٣٦ ، ١٧٠ ، ١٨٠ .
 محمد بن عمر بن خميس الحجري ١٣٥ .
 محمد بن عمر الرازي ابن خطيب الراي ١٤٦ .
 محمد بن عمر بن لبابة ٥٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ .
 محمد بن عمران ٥١ ، ٥٢ .
 محمد بن عمران بن عمران ١٣٣ .
 محمد بن فتح بن أحمد الأشبرون ١٢٥ - ١٢٦ .
 محمد بن فرج بن جذام اللخمي ١٧٧ .
 محمد بن الليث ١٨٣ .
 محمد المخلوع ٤٧ .
 محمد بن محمد بن إبراهيم بن الحاج البلفيقي
 أبو البركات ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٦٣ ، ١٦٧ .
 محمد بن محمد بن أحمد المقرئ التلمساني ١٣٦ ،
 ١٦٩ - ١٧٠ .
 محمد بن محمد بن سعيد بن عبد الملك المراكشي
 ١٠١ ، ١٠٢ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٢٣ ،
 ١٣٠ - ١٣٢ .
 محمد بن محمد بن عياش الخزرجي ٢٠ - ٢١ ،
 ٧٣ ، ١٤٨ ، ١٧١ ، ١٨٤ .
 محمد بن محمد القرطبي ١٣٤ .
 محمد بن محمد بن محمد بن عبد الملك المراكشي
 ١٣١ ، ١٣٢ .
 محمد بن محمد بن نصر ١٣٨ .
 محمد بن محمد بن هشام ١٣٧ - ١٣٨ ، ١٥٢ .
 محمد بن محمد بن يقي بن زرب ٨٠ .
 محمد بن منصور بن علي التلمساني ١٣٤ -
 ١٣٥ .
 محمد بن المواز ٣٠ .
 محمد بن موسى بن عزرون ٨٠ .
 محمد النيسابوري ٧٤ .
 محمد بن وصاح ٣٣ ، ٤٣ ، ٤٨ ، ٥٤ .
 محمد بن الوليد الطرطوشي ١٠٥ .
 محمد بن يحيى بن زرب أبو بكر ١٣ ، ٧٧ ،
 ٨٢ ، ١٥١ ، ١٨٨ ، ١٩٩ ، ٢٠١ .
 محمد بن يحيى بن بكر الأشعري ١٤١ - ١٤٧ ،
 ١٤٨ ، ١٥٩ .
 محمد بن يحيى بن زكرياء التميمي المعروف بابن
 بُرْطَال ٨٤ .
 محمد بن يعقوب المرسى ١٣٠ .
 محمد بن يعقوب الموحدى الأمير ١٥ .
 محمد بن يوسف أبو عمر ٣٤ ، ٣٦ .
 محمد بن يوسف بن هود (أمير الأندلس)
 ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٨ ، ١٢٣ .
 أبو محمد القرشي ٤٧ .
 ابن مدّين أبو القاسم ١٠٣ .

محمد بن عبد المهيمن الحضرمي ١٣٢ - ١٣٣
 محمد بن عبد الوارث ٢٤ .
 محمد بن عبيد الله بن منظور القيسي ١٥٤ -
 ١٥٥ .
 محمد بن العطار ٨٧ .
 محمد بن علي بن حمدين ١٠١ .
 محمد بن علي بن خضر بن عسكر ٨٢ ، ٩١ ،
 ١٠١ ، ١٠٩ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٦ ،
 ١١٨ ، ١٢٣ .
 محمد بن علي الخولاني المشتهر بقيري ١٣٤ .
 محمد بن علي بن عبد الرزاق الجزولي المعروف
 بابن الحاج ١٣٥ - ١٣٦ ، ١٧٠ ، ١٨٠ .
 محمد بن عمر بن خميس الحجري ١٣٥ .
 محمد بن عمر الرازي ابن خطيب الراي ١٤٦ .
 محمد بن عمر بن لبابة ٥٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ .
 محمد بن عمران ٥١ ، ٥٢ .
 محمد بن عمران بن عمران ١٣٣ .
 محمد بن فتح بن أحمد الأشبرون ١٢٥ - ١٢٦ .
 محمد بن فرج بن جذام اللخمي ١٧٧ .
 محمد بن الليث ١٨٣ .
 محمد المخلوع ٤٧ .
 محمد بن محمد بن إبراهيم بن الحاج البلفيقي
 أبو البركات ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٦٣ ، ١٦٧ .
 محمد بن محمد بن أحمد المقرئ التلمساني ١٣٦ ،
 ١٦٩ - ١٧٠ .
 محمد بن محمد بن سعيد بن عبد الملك المراكشي
 ١٠١ ، ١٠٢ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٢٣ ،
 ١٣٠ - ١٣٢ .

- مُرْجَان ٧٩ .
 ابن المرْعَزَى ٨١ .
 مروان بن عبد العزيز (أمير بلنسية) ١٦ ،
 ١٧ .
 أبو مروان بن مالك ٩٦ .
 المزدَغى أحمد أبو جعفر ١٢٩ .
 ابن مُزَيْن أبو عبد الله ١٢٦ .
 المستعين = سليمان بن الحكم .
 مستقور = محمد بن إبراهيم .
 ابن مسرة ٧٨ ، ٢٠١ .
 ابن مسعود ٢ .
 مسلمة بن زرعة ١١ .
 المصعب بن عمران أبو محمد ١٢ ، ٤٥ - ٤٧ ،
 ١٤٢ ، ١٩٣ .
 مطرّف ٨ ، ٢٠ ، ٥٠ ، ١٧٩ .
 المظفّر عبد الملك بن محمد بن أبي عامر ٨٥ ،
 ٨٦ ، ٩٤ .
 معاذ بن عثمان الشعباني ٥٥ .
 معاوية بن أبي سفيان ٢٢ ، ٢٣ .
 معاوية بن صالح الحضرمي ٤٣ ، ٥٥ .
 معاوية بن صخر ٢٤ .
 معاوية بن عبد الكريم الثقفي ١٨٨ .
 المعتضد العباسي ٣٢ ، ٣٣ .
 المعتمد بن عباد ٩٦ .
 معن بن زائدة ١٨٠ ، ٢٠٧ .
 ابن مغيث ٨ ، ١٠٨ .
 ابن مغيث الحاجب ١٢ .
 المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي ١٥ .
 ابن مفرّج ٦٠ .
 ابن مفرّز ٢٠٢ .
 المقرّي = محمد بن محمد بن أحمد .
 ابن المكوى ٧٧ .
 مكى بن أبي طالب أبو محمد ٩٦ .
 الملاحى ١٠٩ ، ١١٠ .
 ابن الملجوم = عيسى بن يوسف .
 منذر بن سعيد بن عبد الله النفزي البلوطي
 ٦٦ - ٧٥ ، ١٤٥ .
 المنذر بن محمد بن عبد الرحمن (أمير الأندلس)
 ١٨ ، ١٩ .
 منصور بن أحمد بن عبد الحق المشدالي
 أبو علي ١٦٤ ، ١٦٧ .
 المنصور الخليفة العباسي ٥١ ، ٥٢ .
 المنصور الخليفة الموحدي ١١٠ ، ١١٨ .
 المنصور محمد بن أبي عامر ١٣ ، ٧٧ ، ٧٨ ،
 ٧٩ ، ٨٠ - ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ،
 ٨٦ ، ٨٧ .
 ابن منظور = عثمان بن محمد ؛ محمد بن عبيد الله
 مهاجر بن نوفل القرشي ١١ ، ١٢ ،
 ٤٣ .
 المهدي الخليفة العباسي ٣٣ .
 المهدي محمد بن عبد الجبار الأموي ٨٦ .
 مهدي بن مسلم ٤٢ .
 مهدي بن يوسف ٤١ .
 ابن المواز ٣ ، ٩ ، ١٨٥ .
 ابن المواق ١٣٠ .
 موسى النبي ٣٩ ، ١١٠ .

ابن هانى = الحسن بن عبد الرحمن .
 ابن مهندي أبو الحسن ١١٦ .
 الهروي ٩ ، ٤٧ .
 هشام بن الحكم المؤيد بالله الخليفة الأموي
 ١٣ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٦ .
 هشام بن عبد الرحمن بن معاوية الأمير
 الأموي ١٢ ، ١٧ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ،
 ٤٧ ، ١٩٣ .

هشام بن عبد الملك ١٧٤ .
 هشام بن محمد الرواني ٩٥ .
 ابن هشام (قاضي القيروان) ٨٧ ، ٨٨ ،
 ١٠٨ ، ١٧٤ .
 ابن هشام = أحمد بن محمد هند ١٩٠ ، ١٩١ ،
 ابن الهندي ١٠٨ .
 ابن هود = محمد بن يوسف .

(و)

الواثق (الخليفة العباسي) ٥٢ .
 ابن واجب = أحمد بن محمد بن عمر .
 واضح الصقلي ٨٦ ، ٨٧ .
 ابن واهد = يحيى بن عبد الرحمن .
 الوحيد = عبد الله بن عمر .
 ابن أبي الورد أبو الحسن ٣٥ .
 ابن وضاح أبو بكر ١٢٧ .
 وكيع ٣٤ ، ١٦١ .
 ابن ولاد أبو العباس ٧٤ .
 الوليد بن يزيد الخليفة الأموي ٢٤ .

موسى بن إسحاق بن حماد الأزدي ٣٣ .
 موسى بن حماد أبو عمران ٩٧ - ٩٨ .
 موسى بن عبد الرحمن الفاسي أبو عمران
 ٣٧ ، ١٦٩ .
 موسى بن عزرون ٨١ .
 موسى بن محمد بن زياد ٢١ .

(ن)

الناصر لدين الله = عبد الرحمن بن محمد .
 ابن الناظر = الحسين بن عبد العزيز .
 نافع ٢٥ .
 نجاء الصقلي ٩٠ ، ٩١ .
 ابن النحاس أبو جعفر ٧٤ .
 نصر بن طريف اليحصبي ٤٤ ، ١٩٣ .
 ابن نصر أبو عبد الله (أمير غرناطة) ١١٤ .
 النعمان بن ثابت أبو حنيفة الامام ١١ .
 ابن النعمة ١١١ .
 النووي أبو الحسن ٣٥ .

(هـ)

هارون ١١٠ .
 هارون الرشيد ١٥ ، ٢٥ .
 هارون الفقيه ٥١ .
 هاشم بن عبد العزيز أبو خالد الوزير ١٢ ،
 ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ .
 هاشم بن عبد مناف ١٥٩ .

ابن وليد ٧٧ .

ابن وهب ١٤ ، ٢٩ ، ٥٠ ، ١٢٨ ، ١٧٩ .

يحيى بن يحيى الليثى ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ،

٤٥ ، ٥٥ ، ٥٦ .

يحيى بن يزيد اللخمي ٢١ .

أبو يحيى (الأمير الحفصي) ١٦٢ ، ١٦٣ .

أبو يحيى بن يحيى بن مسعود المحاربي ١٤٠ -

١٤١ .

يزيد بن عبد الرحمن بن أحمد بن بقی

أبو الوليد ١١٧ .

يزيد بن عبد الملك (الخليفة الأموي) ٢٤ .

ابن يزيد بن سعيد ٣٢ .

اليعمري ١١٧ .

يقظويه ٣٤ .

يوسف ١٠ .

يوسف بن إسماعیل بن نصر أبو الحجاج

(أمير غرناطة) ٢١ ، ١٤٨ ، ١٥٧ ،

١٧٣ .

يوسف بن تاشفين (الأمير المرابطي) ٩٧ .

يوسف بن يعقوب ٣٣ .

يونس بن عبد الله بن محمد بن مغيث أبو الوليد

٩٥ ، ٩٦ - ٩٧ .

يوسف بن يزيد ٥٥ .

ابن يونس ٥٣ .

(ى)

يحيى بن إسحاق ١٧ .

يحيى بن زيد التجيبي ٤٣ .

يحيى بن سعيد ٩ ، ١٠ ، ٤٣ .

يحيى بن عبد الله بن يحيى بن ربيع أبو عامر

١٢٩ .

يحيى بن عبد الرحمن بن ربيع أبو عامر ١٢٤ ،

١٢٦ ، ١٣٨ ، ١٥٩ .

يحيى بن عبد الرحمن بن وافت اللخمي ٢١ ،

٨٨ - ٨٩ .

يحيى بن على بن حمود المعتلى بالله (أمير

الأندلس) ٨٩ ، ٩٠ .

يحيى بن على بن ربيع ١١١ ، ١١٤ .

يحيى بن مسعود بن على المحاربي أبو بكر

١٣٩ - ١٤٠ ، ١٤١ .

يحيى بن مطرف ٨٣ .

يحيى بن معمر ٤٤ - ٤٥ ، ١٤٢ ، ١٥٧ .

يحيى بن معن ١٤ - ١٥ .

فهرس القبائل والطوائف

بنو عباد ١٠٦ .	الأنصار ٢٧ .
بنو العباس ٢٤ .	البراهمة ٣٨ .
بنو العزّاف ١٣٢ ، ١٣٣ .	البربر والبرابر والبرابرة ٨٦ ، ٨٨ ، ٨٩ ،
الحبشة ١٦٨ .	٩٠ ، ٩٤ .
الروم ٣٧ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٨١ ، ٨٣ ، ١١٦	بنو إسرائيل ١٥٦ .
١١٧ ، ١١٨ ، ١٣٣ ، ١٣٩ ، ١٤٠ .	بنو أشقيلولة ١٠٤ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ،
١٥٥ ، ١٦١ .	١٣٧ ، ١٣٨ .
الشاميون ٤٢ ، ٨٢ .	بنو الأصفر ١٥٥ .
قريش ٥٣ .	بنو أضحى ١٢٥ .
المجوس ٣٨ .	بنو أميّة ١٢ ، ١٩ .
المرابطون ٩٤ ، ٩٧ .	بنو تميم ٢٠٧ .
المصريون ٤٢ .	بنو حماد بن زيد ٣٢ ، ٣٣ ، ١١٤ .
الموحدون ١٠٩ ، ١٦١ .	بنو حمدين ١٠٤ .
اليهود ٣٨ .	بنو حمود ٨٧ ، ٩٤ .
اليونان ٣٨ .	بنو سعيد ١٢٥ .

فهرس البلدان والأماكن

(أ)

- برجة (Berja) . ١٤٩ ، ١١١
 بسطة (Baza) . ١٥٣ ، ١٢٨ ، ١٠١
 البصرة ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٨ ، ٣٣ ، ٣٥ ،
 . ١٨٨ ، ١٨٤ ، ١٦٠
 بغداد ٢ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٤١ ، ١٠١ ،
 . ١٠٦ ، ١٠٥
 بلش مالقة (Velez Malaga) . ١٣٤
 بلنفيق (Velefique) . ١٦٤
 بلنسية (Valence) ١٦ ، ١١٦ ، ١١٩ ،
 . ١٦٧ ، ١٣٧ ، ١٢٧
 بونة (Bône) . ١٣٦
 البيازين (ربض) بغراناطة (Albaicin)
 . ١٤٠ ، ١٣٦
 بيت المقدس . ١٥٥

(ت)

- تادريا ٣٣
 تازة (Taza) . ١٣٦
 تبوك ١٥٥
 تلمسان (Tlemcen) . ١٣٤ ، ١٣
 تونس (Tunis) . ١٦١ ، ١٥٣ ، ١٣
 . ١٦٣ ، ١٦٧ ، ١٦٤

استبة (Estepa) . ٨٢

الأسكندرية (Alexandrie) . ١٠٥ ، ٢٤
 . ١٠٦

آش ١٤٧

إشبيلية (Séville) ٤٣ ، ٤٥ ، ٩٢ ، ٩٤ ،

٩٦ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١١٢ ، ١١٨ ،

١٢٤ ، ١٣٣ ، ١٥٣ ، ١٥٤ .

إطرا بلس (Tripoli) . ١٧٠ ، ١٣٦

إفريقية ١٦ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٢ ،

٤٥ ، ٩٠ ، ١٢٢ ، ١٣٦ ، ١٧٠ ، ٢٠٢ .

إلبيرة (Elvira) . ١٢٥ ، ٦١ ، ٦٠

الأندلس ١١ ، ١٢ ، ١٩ ، ٤٢ ، ٤٣ ،

٤٥ ، ٤٧ ، ٥١ ، ٥٣ الخ .

أنيشة ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ .

(ب)

باجة إفريقية (Beja) . ١٣٠

باجة الأندلس (Beja) . ١٥٣

بجانة (Pechina) . ٥٩

بجاية (Bougie) . ١٦٤ ، ١٣٧ ، ١٣٢

(خ)

- خُرَاسَان ١٠٨ .
الخنُوس ٨٢ .

(د)

- دَانِيَّة (Denia) ٤٢ ، ١٣٩ ، ٢٠٢ .
الدِينَوْر ٤٠ .

(ر)

- رَباط الفتح (Rabat) ١٤٠ .
الرَّبَض (بقرطبة) ٧٩ ، ٧٠ ، ٥٣ .
رَنْدَة (Ronda) ١٥٣ ، ١٣٩ .
الرَّيْسُول (Arnisol) ٩٩ ، ٨٢ .
رَيْة ١٩ ، ٢٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٩٢ .
١٠٤ ، ١١٤ ، ١١٨ ، ١٢٦ ، ١٢٨ .
١٧١ .

(س)

- الساحل (من كور إفريقيا) ٣١ .
سَبْنَة (Ceuta) ٩٧ ، ١٠١ ، ١١٢ ، ١١٤ .
١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٤١ ، ١٥٣ .
١٥٤ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٧١ ، ١٧٥ .
١٧٧ ، ١٧٦ .
سَرْقُسْتَة (Saragosse) ١٣ .

(ث)

- الثغر الأعلى (بالأندلس) ٥٤ .

(ج)

- جبل فَارُهُ (Gibralfaro) ١١٣ ، ١٢٣ .
جبل الفتح (Gibraltar) ١٥٦ .
جَزِيرَة (Cervera) ٨٣ .
الجَزِيرَة الخُضراء (Algeciras) ٩٠ ، ١٩ .
٩١ ، ١١٤ ، ١٣١ .
جَزِيرَة شَقْر (Alcira) ١١٠ ، ١٢٧ .
جَلْيَانَة (Jilena) ٨٢ .
جَلِيْقِيَة (Galice) ٥٤ ، ٥٦ .
جَيَّان (Jaen) ١٢ ، ١٣ ، ٤٦ ، ٥٦ .
٦٥ ، ٩٦ ، ١١٠ .

(ح)

- الحجاز ١٠٥ .
حصن بنى بَشِير ٨٢ .
حصن الوَرْد ٨٢ .
حَضْرَمَوْت ١٣٣ .
الحُمْراء (Alhambra) ٢١ ، ١٢٦ .
١٣٨ .
الحَمَّة (Alhama) ٨٢ .

العراق ٢٤، ٣٢، ١١٤، ١٧٩، ١٨٩،
٢٠٤، ٢٠٧.
العقاب (Las Navas de Tolosa) ١١٥،
١١٦.
العُنَاب (بلد) ١٣٦، ١٣٧.

(غ)

غافق (Belacazar) ١٣٣، ١٨٢.
غراب ١٦٧.
غرب الأندلس (Algarve) ١٠٣، ١١٤.
غَرْناطة (Grenade) ٢٠، ٢١، ٩١، ٩٤،
٩٦، ٩٧، ٩٨، ١٠٠، ١٠١، ١٠٩،
١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤،
١٢٤، ١٢٥، ١٣٦، ١٢٧، ١٢٩،
١٣٣، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٠،
١٤٢، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩،
١٥٢، ١٥٣، ١٥٧، ١٦٥، ١٦٨،
١٧٢، ١٧٧، ٢٠٢.

(ف)

فاس (Fès) ٥١، ١٠٢، ١٠٦، ١٠٧،
١٢٩، ١٣٥، ١٣٦، ١٦٩، ١٧٠،
١٧٤.
فرت بعون ٩١.

(ق)

قَرْطبة (Cordoue) ٥، ٧، ١٢، ١٣،

سَرْقوسة (Syracuse) ٥٤.
سَلَا (Salé) ١٠٤، ١١٢، ١٣١.
السودان ١٦٨.
سوسة (Sousse) ٥٤.

(ش)

شاطِبة (Jativa) ١١٦.
الشام ٢٢، ٤٣، ٥٤، ١٠٥، ١٧٩.
شَذونة (Sidona) ٥٤.
شرق الأندلس (Levante) ٩٥، ١٠١،
١١٦، ١٣٧، ١٨١.
الشرقية ٣٣.
شَلَب (Silves) ١٥٣.
شَلَّة (Chella) ١٤٠.

(ص)

صالحَة (Zalia) ١١٨.
صِقِلِّيَّة (Sicile) ٥٤، ٢٠٢.

(ط)

طَرِيف (Tarifa) ١٤٦، ١٦١.
طَلْطُلَة (Tolède) ٥٩، ٩٧، ١٨٦.

(ع)

العِدْوَة ٨٦، ٩٧، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٦،

١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ،
١٣٥ ، ١٣٩ ، ١٤٢ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ،
١٤٨ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ،
١٥٩ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٧٢ ، ١٨٤ ،
المدينة ١. ، ١٥ ، ٥١ ، ١٧٩ ، ١٨٩ ،

٢٠٦ .

مدينة سالم (Medinaceli) ٨١ .

المدينة الزاهرة ٧٧ .

مدينة الزهراء ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٨٨ .

مدينة النصور ٣٣ .

مراكش (Marrakech) ١٠١ ، ١٠٦ ،

١١٦ ، ١١٧ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٦٤ .

مربلة (Marbella) ٨٢ .

مُرْسِيَة (Murcia) ١٠٩ ، ١١٢ ، ١٥٢ ،

المرية (Almeria) ٨٦ ، ١٢٧ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ،

١٤٠ ، ١٤١ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ .

المشرق ٤٤ ، ٥٣ ، ١٠٥ ، ١١١ ، ١١٥ ،

١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٨٢ .

مضرب ١ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٣٠ ، ٤١ ، ٤٢ ،

٤٥ ، ٤٨ ، ٥٤ ، ٧٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ،

١٠٨ ، ١٥٥ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٩ ،

١٨٥ ، ٢٠٤ .

الغرب ٣٧ ، ٤٢ ، ٩٩ ، ١١٧ ، ١١٩ ،

١٢٥ ، ١٣٥ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٨٢ .

مَقَرَّة ١٣٦ .

مَكْنَسَة (Meknès) ١٨٢ .

مكة ١٧ ، ٢٨ ، ٧٤ ، ١٠٨ ، ١٧٩ ،

١٨٩ ، ٢٠٤ .

٢١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٥٣ ،

٥٤ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٦٣ ، ٦٦ ،

٧٠ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٢ ،

٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٢ ، ٩٣ ،

٩٤ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠١ ،

١٠٢ ، ١٠٣ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٧ ،

١١٨ ، ١٢٤ ، ١٤٢ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ،

١٨٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ .

قَرْمُونَة (Carmona) ٩٠ .

القُسْطَنْطِينِيَة ٣٨ ، ٦٦ .

قلعة يَحْصِب (Alcala la Real) ١٢٥ .

قَمَارَش (Comares) ١٤٧ .

القَيْرَوَان (Cairouan) ١٥ ، ٣٠ ، ٤٢ ،

٥٤ ، ٨٧ ، ١٦١ ، ١٦٨ ، ١٧٤ ،

١٧٩ .

(ك)

الكوفة ١٠ ، ٢٢ ، ٤٣ ، ١٦٠ ، ٢٠٧ .

(ل)

لَوَرْقَة (Lorca) ١٠٩ .

ماردة (Mérida) ٥٦ ، ٥٧ .

مالقة (Malaga) ٢٠ ، ٤٣ ، ٨٢ ، ٨٩ ،

٩٠ ، ٩١ ، ٩٣ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٣ ،

١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١١١ ،

١١٣ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١٢٣ ،

(و)

وادی آش (Guadix) . ١١٠ ، ١٣٧ ،

. ١٧٣

وادی شَنِیل (Genil) . ٨٢ .

وادی عبد الله ٩٦ .

واسط ١٦٧ .

وهران (Oran) . ٨٧ .

(ی)

الین ٢٣ ، ٢٦ ، ١٧٤

ملتاس (Bentomiz) . ١٤٧ .

ملّی ١٦٨ .

مُمنت کیور ٨٢ .

الْمَسْتِیر (Monastir) . ١٦١ .

مُورُور (Moron) . ٨٢ .

مَیورْقَة (Majorque) ١١٢ ، ١١٦ ، ١١٧ ،

(ن)

الناعورة (بقرطبة) . ٨١ .

فهرس الكتب المذكورة

(١)

الاتفاق والاختلاف (لابن حارث) ٢٠١ .
الاحتفال في تاريخ أعلام الرجال
(للحسن بن محمد) ٧٨ .

الأحكام (لابن أبي زياد) ٥٠ .

الأحكام (لابن سَهْل) ٩٧ .

الأحكام (لعبد الحق) ١٣٠ .

الأحكام (لعبد المنعم بن الفرس) ١١٠ .
أدب القضاة (لمحمد بن عبد الله بن الحكم)

١٨٩ .

الاستغناء (لخلف بن مسلمة بن عبد الغفور)
في أدب القضاة والأحكام ١٩٨ ، ١٤٧ ، ٦

الاستيعاب ٢٨ .

الإشراف (لمحمد النيسابوري) ٧٤ .

الإشراف على نكت مسائل الخلاف (للقاضي
عبد الوهاب) ٤١ .

الإعلام بنوازل الأحكام ٦ .

الإفادة (للقاضي عبد الوهاب) ٤١ .

الاكتفاء في المغازي (لأبي الربيع الكلاعي)

١٦٩ .

الإكمال (لعياض بن موسى) ٤ ، ٦ ،

٢٠٦ ، ٦١

تاريخ فتنه الأندلس

إكمال المعلم ١٠ .

أوائل الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء
الملة (للقاضي عبد الوهاب) ٤١ .

(ب)

البداية والنهاية (لابن رشد الحفيد) ١١١ .

البرهان والدليل ، في خواص سور التنزيل

(لأبي بكر بن منظور) ١٥٥ .

البيان والتحصيل ، فيما في المستخرجة من

التوجيه والتعليل (لأبي الوليد بن رشد)

٢٦ ، ٩٩ ، ١١١ ، ١٨٦ ، ٢٠٠ .

(ت)

التبيان عن الحادثة الكائنة بدولة بني زيري

في غرناطة (للأمير عبد الله بن بلقين

ابن زيري) ٩٣ ، ٩٧ .

التذكرة (لأبي علي الفارسي) ٣٣ .

ترتيب المدارك ، وتقريب المسالك (لعياض

ابن موسى) ١٥ ، ٢٧ .

التسهيل (لابن مالك) ١٧٦ .

التعريف (للشيرازي) ٤٠ .

(ر)

- رسالة ادخار الصبر ، وافتخار القصر والقبر
(لأبي عبد الله بن عسكر) ١٢٣ .
الرعاية ٣٠ .
رفع الحجب المستورة ، عن محاسن المقصورة
(لأبي القاسم الشريف الغرناطي) ١٧٦ .
الروض الأنف (للسهيلى) ١١٧ .
الروض المنظور ، فى أوصاف بنى منظور ١٥٤
رياضة الآن ، فى شرح قصيدة الخزرجى
١٧٦ .

(س)

- السجم الواكفة ، والظلال الوارفة ، فى الرد
على ما تضمنه المظنون به من اعتقادات
الفلاسفة (لأبي بكر بن منظور) ١٥٤ .
السراج (لابن العربى) ٢٠٢ .

(ش)

- شرح التلقين (للقاضى عبد الوهاب) ٤١ .
شرح الحمدانية فى الأصول (لابن رشد
الحفيد) ١١١ .
شرح رجز ابن سينا (لابن رشد الحفيد) ١١١
شرح رسالة ابن خميس (لمحمد بن منصور
التملسانى) ١٣٥ .
شرح رسالة ابن أبى زيد (للتسولى) ١٣٦ .

تقريب المسالك ، بمعرفة أعلام مذهب مالك

- ٣٢ ، ٢٤ .
التكملة (لابن الأبار) ١٧ ، ١٠٦ ،
١١٩ .
التكملة (لابن خميس) ١١٢ .
التكميل والاتمام ، لكتايب التعريف والاعلام
(لأبي عبد الله بن عسكر) ١٢٣ .
التلقين (للقاضى عبد الوهاب) ٤١ .
التهيئات ٨ .
تنظيم الدر ، فى ذكر علماء الدهر (لأبي
عامر بن ربيع) ١٢٧ .

(ج)

- جهد المقل (لأبي القاسم الشريف الغرناطي)
١٧٥ .
الجواهر الثمينة ١٧٨ .

(د)

- الدلائل فى شرح غريب الحديث (لقاسم
ابن ثابت بن عبد العزيز الفهرى)
١٣ .

(ذ)

- الذيل والتكملة ، لكتاب الصلة (لابن
عبد الملك المراكشى) ١٣٠ .

عقد الجواهر ١٩٠ ، ١٩٧ ، ١٩٩ .
العين (للخليل) ٧٤ .

(غ)

الغريسين (كتاب) للهوى ٩ .

(ف)

فصل المقال فيما بين الفلسفة والشريعة من
الاتصال (لابن رشد الحفيد) ١١١ .
فضائل المنقطعين إلى الله (ليونس بن
مغيث) ٩٦ .

(ق)

قوت النفوس ، وإنس الجلوس (لأبي الحسن
ابن أضحى) ١٢٥ .

(ك)

الكليات في الطب (لابن رشد الحفيد)
١١١ .

(م)

المجموعة (لابن المايجشون) ٨ .
المختصر ، في السلوك عن ذهاب البصر
(لابن عسكر) ١٢٣ .

شرح الرسالة والنصرة لمذهب دار الهجرة
(للقاضي عبد الوهاب) ٤١ .

شرح شعر المتنبي (لابن الأفليلي) ٢٠ .
شرح مختصر ابن الحاجب الفقهى (لابن
عبد الله المنستيرى) ١٦١ .

شرح الموطأ (لمحمد بن سليمان الأنصارى)
١٠٠ .

(ص)

الصلة (لابن بشكوال) ٢٠ ، ٩٥ ، ١٠٠ ،
١٠١ ، ١٠٨ .
صلة الصلة (لابن الزبير) ١٠٦ ، ١١٨ .

(ط)

طبقات القراء (لأبي عمرو الداني) ٣٣ .
طبقات قضاة مصر (لأبي عمر الكندى)
٣٤ .

طبقات النحويين واللغويين (لمحمد بن
خميس الزبيدي) ٧٤ .

الطُرر في الوثائق المجموعة (لابن عات) ١١٦ .

(ع)

عائد الصلة ١٤١ ، ١٤٧ ، ١٤٨ .

العُتبية ١٧ ، ١٨٦ .

العذب والاجاج (لأبي البركات ابن الحاج
البلقيتي) ١٦٥ .

المؤمن ، في أبناء من لقيه من أبناء الزمن
(لأبي البركات بن الحاج البليقي) ١٦٥ .
الموطأ ٩ ، ١٠٨ ، ١١٧ .
المؤنس في الوحدة والموظ من سنة الغفلة
(ل محمد بن عبد الله بن حسن المألقي) ١٠٠

(د)

نفحات النسوك ، وعيون التبر السبوك ،
في أشعار الخلفاء والوزراء والملوك (لأبي
 بكر بن منظور) ١٥٤ .
نكتة الأمثال ، ونفثة السحر الحلال (لأبي
 الربيع الكلاعي) ١١٩ .
النوادر ١٨٦ .
نوازل أبي عبد الله بن الحاج ١٩١ ، ١٩٩ .
نوازل الأحكام (لأبي المطرف الشعبي) ١٠٨

(و)

الواضحة ١٩٣ .
وثائق ابن العطار ١٩٤ .
وثائق ابن الهندي ٢٠٧ .
الوجيز ١٧٨ .
الوجيز في التفسير (لعبد الحق بن عطية)
١٠٩ .

مختصر المبسوط (لأبي الوليد بن رشد) ٩٩ .
المدارك (للقاضي عياض) ٣٠ ، ٣٧ ،
٤٥ ، ٦٥ ، ٧٧ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٩ .
المدونة ٨ ، ١٠٨ ، ١٣٧ ، ١٥٠ ، ١٨٨ .
المزيد (لأبي عامر بن ربيع) ١٣٨ .
المستخرجة ١٩٨ ، ٢٠٣ .
المسلسلات من الأحاديث والآثار (لأبي
 الربيع الكلاعي) ١١٦ .
المشروع الروي ، في الزيادة على كتاب
المهروي ، في غريب القرآن والحديث (لابن
عسكر) ١١٣ ، ١٢٣ .
مشكل الآثار (للطحاوي) ومختصره لأبي
الوليد بن رشد ٩٩ .
المعالم (لابن الخطيب الداني) ١٦٣ .
المعونة (للقاضي عبد الوهاب) ٤١ .
المفيد (لابن هشام) ١٠٨ .
المقدمات لأوائل كتاب المدونة (لأبي الوليد
ابن رشد) ٩٩ .
المقصد المحمود ١٠ .
المقصورة (لحازم) ١٧٦ .
المقنع ٦ ، ١٨١ ، ١٩٧ ، ١٩٨ .
مناهج الأدلة ، في الكشف عن عقائد الملة
(لابن رشد الحفيد) ١١١ .
المنتخب (لابن مغيث) ٨ .
منهاج القضاة (لابن حبيب) ١٨٨ .

فهرس القوافى

(د)	(ب)
<p>١٦٧ يَفَنَّدُ (ابن الحاج)</p> <p>١٧٥ وَجَدَا (الشرىف الغرناطى)</p> <p>٦١ فَرِيدَا</p> <p>١٥٣ طَرِيدَا (ابن شبرين)</p> <p>١٦٦ الْعَهْدُ (ابن الحاج)</p>	<p>١٣٥ وَالْأَسْبَابُ (الطغرائى)</p> <p>١٢٦ يَكْتَبُ (النباهى)</p> <p>١٠٠ الْأَجْرَبُ (لبيد)</p> <p>٣٤ عَاتِبُ (الأزدى)</p> <p>١٣٣ بِالنَّسَبِ</p> <p>١٤٨ الْقَطْلَبُ (ابن الحاج)</p>
(ر)	(ت)
<p>١٥٥ وَاصْطَبِرَ (ابن منظور)</p> <p>١٣٣ وَأَجْرُ (ابن عسكر)</p> <p>١٥٨ الْفَخْرُ (النباهى)</p> <p>١٧٤ يَفْرِى (ابن مامة)</p> <p>١٦٥ الْقَفْرِ (ابن أسلم)</p> <p>٦٠ آثَارُ</p> <p>١١١ السَّفَرُ (ابن أبى زمنين)</p>	<p>١٧٤ الْفَرَاتُ (الشرىف الغرناطى)</p> <p>١٣٢ سَجْدَتَا (الغبرينى)</p>
(س)	(ج)
<p>١٠٠ وَلَانَسُ (الأنصارى)</p> <p>١١٩ الْنَفْسُ (الكلاعى)</p> <p>١١٧ الْأَنْسُ (ابن بقى)</p>	<p>١٤٩ حَبَّةُ (ابن أبى العافىة)</p> <p>١٥٠ نَهْجُهُ (النباهى)</p>

(م)

(ف)

١٢٣	أُحْلِمُ (ابن عسكر)	٤١
٣٤	القياما (المبرّد)	١٦٦
١٢٢-١٢٠	والصوارم (ابن الأبار)	
١٧٥	والأكْمِ (الشريف الغرناطى)	
١٧٢	تَمَّ	

(ق)

٣٦	ضيقُ (أبو عمر بن يوسف)
١١٣	رائقِ (الثّباهى)
١٦٧	سائقِ (ابن الحاج)
١٦٦	حقيقِ (ابن الحاج)

(ن)

(ك)

١٦٦	وَطَنَ (ابن الحاج)	١٧٠	شَرَكُ (أبو عمران)
١٧٤	تَسِيرُونَ	١٧٣	مقدارِك (الشريف الغرناطى)
٨٧	إحسانِ (ابن الحنّاط)		
١٣٠	سَكَنَ (ابن عبد الملك)		
١١٢	رَهِينَ (ابن حوط الله)		

(هـ)

(ل)

٨٢	نَراهُ	٧٨	مَذَلَّلَ
٤٧	أَعَدَّه	٢٥	قليلُ (ابن غانم)
١٦٦	بُرْهَانَهَا (ابن الحاج)	١٠٤	تعطّيلَا (الوحيدى)
٣٦	يَفْتَنْدِيهِ (الأزدى)	١٣١	مَلَا (ابن عبد الملك)
١٣٥	بِالْهَا (ابن خميس)	١٦٥	وترحالِ (ابن الحاج)
١٥٣	أَرْضِيهَا (ابن شبرين)	٥٣	وقال
٩٣	أمر الله	١٦٠	مُعْجِلَ
٩٥	كساعه (الباجى)	١٧٦	الْحَاذِلِ (الشريف الغرناطى)

(ى)

٥٨	والْحَوْلِ (ابن أسود)
١١٨	بِاطِلِ (ابن بقى)

٤١	جَوَابِيَا (عبد الوهاب)
----	-------------------------

INTRODUCTION

de mon *Histoire de l'Espagne musulmane* actuellement en préparation. Il n'est donc pas utile que je m'étende ici sur la question. Je voudrais simplement signaler d'un mot l'intérêt des notices de la *Markaba*, qui apportent un complément de première importance à notre source essentielle sur la vie judiciaire à Cordoue jusqu'au Xème siècle, le *Ta'rikh kudat Kurtuba* de Muhammad ibn al-Harith al-Khushani.

Parmi les documents, malheureusement trop rares, qui nous renseignent sur l'histoire sociale d'al-Andalus à l'époque de l'émirat, puis du califat umayyade, on sait en effet la place de choix qu'il faut accorder au livre d'al-Khushani qui, né à Cairouan, la capitale de l'Ifrikiya, émigra à Cordoue, où il ne cessa de résider jusqu'à sa mort survenue en 981 (371). Ce fut à la demande du calife al-Hakam II al-Mustansir qu'il rédigea sa monographie, dont Julian Ribera a donné en 1914, d'après l'*unicum* d'Oxford, une édition accompagnée d'une traduction en espagnol et d'une substantielle étude liminaire. L'histoire d'al-Khushani n'avait qu'un défaut : celui de s'arrêter au Xème siècle (IVème siècle). C'est le mérite d'al-Nubahi que d'être essayé à compléter cette histoire jusqu'à sa propre époque.

C'est pourquoi je n'ai pas hésité, pour répondre au désir de mon éminent collègue et ami, le Dr. Taha Bey Husain, à confier l'édition de cet ouvrage aux presses du « Scribe Égyptien ». Je remercie la direction de cette société du zèle et du soin apportés à la composition et à la présentation de l'ouvrage. J'exprime aussi ma gratitude à mon élève, le Dr. Kamil Isma'il, qui, du Caire même, a bien voulu m'assister dans la revision des épreuves.

INTRODUCTION

paraît pas avoir été conservée, fut écrite par le littérateur grenadin pour fustiger le cadî de Grenade; elle s'intitulait *Khal' al-rasan fi wasf al-kadi Ibn al-Hasan*.

Ce n'est pas ici le lieu de chercher à préciser les raisons du différend qui mit aux prises Ibn al-Khatib et Ibn al-Hasan al-Nubahi. Mais ce dernier ne fut certainement pas étranger à la campagne d'intrigues, de dénonciations et d'accusations de lèse-foi (voir ainsi p. 202 de la présente édition), qui finit par aboutir à la disgrâce de Lisan al-din et entraîna celui-ci dans les pires tribulations, jusqu'au moment où, condamné à Grenade pour hérésie, il fut arrêté à Fès, où il avait cherché asile, et étranglé dans sa prison en 1374 (776). Après la fin tragique d'Ibn al-Khatib, nous ne savons plus rien de précis sur la carrière du cadî Ibn al-Hasan al-Nubahi. L'auteur du *Nail al-ibtihadj* note simplement qu'il fut envoyé à deux reprises en mission diplomatique de Grenade à Fès, en 859 (760), puis en 1386 (788), et qu'il était encore vivant en 1390 (792); mais il ajoute qu'il n'a pas retrouvé la date de sa mort, qui dut vraisemblablement survenir avant la fin du XIV^{ème} siècle. Il cite enfin deux de ses ouvrages : une « enquête » qui semble aujourd'hui perdue, sur la question de l'invocation après la prière canonique, destinée à réfuter l'opinion de l'imam andalou Abu Ishak al-Shatibi, et l'ouvrage sur la judicature qui fait l'objet de la présente publication.

Une troisième œuvre d'al-Nubahi, non signalée par Ahmad Baba, nous est toutefois parvenue. C'est le commentaire d'une « séance » du même auteur, intitulée *al-Makama al-nakhliya* (dialogue entre un palmier et un figuier), qui, avec maintes digressions d'ordre littéraire, constitue une histoire de la dynastie nasride de Grenade. Elle s'intitule : *Nuzhat al-basa'ir wa-l-absar*. Un exemplaire manuscrit s'en trouve à la Bibliothèque de l'Escorial sous le No. 1658 (voir E. Lévi-Provençal, *Les manuscrits arabes de l'Escorial*, t. III, Paris, 1928, p. 186-187), et des extraits en ont été publiés par M. J. Müller dans ses *Beiträge zur Geschichte der westlichen Araber* (t. I, Munich, 1866, pp. 101-106).

* * *

« L'HISTOIRE DES JUGES » D'AL-NUBAHI. — Dans la notice du *Nail al-ibtihadj*, « l'histoire des juges » d'Ibn al-Hasan al-Nubahi, qui est mentionnée sous le titre *al-Mirkat al-'ulya fi masa'il al-kada'*, est donnée comme comprenant deux tomes. L'auteur semble bien n'en avoir écrit qu'un seul. Il annonce dans son introduction que son ouvrage comprendra quatre grands chapitres (*bab*). En fait, dans le manuscrit, nous n'en trouvons que deux, d'étendue d'ailleurs fort inégale. Le premier, qui occupe un peu moins du tiers de l'ensemble, a trait à la judicature en général et aux questions qui s'y rapportent; l'autre, au contraire, constitue un ensemble de biographies des juges occidentaux, andalous pour la plupart, qui donne tout son prix à l'œuvre du cadî de Grenade.

Tout un développement sur la judicature andalouse doit figurer au tome III

Ibn al-Khatib, que d'indications assez peu détaillées. Si l'on connaît l'époque de sa naissance, aucune biographie ne nous fournit pour celle de sa mort une date précise.

De ces indications modiques, la plupart proviennent, soit d'Ibn al-Khatib lui-même, soit du principal biographe de ce dernier, al-Makkari, l'auteur du *Nafh al-tib* et des *Azhar al-riyad*. En plus de ces deux auteurs, on ne trouve guère qu'une notice, que leur a empruntée le juriste soudanais Ahmad Baba al-Tinbukti dans son *Nail al-ibtiḥādī* (publié en marge du *Dibādī* d'Ibn Farhun, le Caire, 1329 h., pp. 205-206). La courte rubrique consacrée à l'auteur de la *Markaba* par F. Pons Boigues (*Ensayo bio-bibliográfico sobre los historiadores y geógrafos árabe-españoles*, Madrid, 1898, No. 297, p. 348) n'apporte aucune précision utile.

Le nom complet de cet auteur était Abu l-Hasan 'Ali ibn 'Abd Allah ibn Muhammad ibn Muhammad ibn al-Hasan al-Djudhami al-Malaki al-Nubahi, mais on le désignait plus généralement sous la simple appellation d'Ibn al-Hasan. Il appartenait à une famille installée depuis de nombreuses générations dans une des plus florissantes villes du littoral andalou, Malaga. C'est là que 'Ali al-Nubahi naquit en 1313 (713). Il y fit ses études sous la direction de maîtres en vue — nous en avons la liste, mais il n'est pas utile de la reproduire ici — puis il partit pour Grenade, afin d'y parfaire sa culture littéraire et juridique. Il quitta ensuite la capitale nasride pour aller exercer les fonctions de juge dans les petites cités de Bentomiz (بنتوميذ) et Velez-Malaga (بلش), puis y revint pour s'y fixer définitivement, quand il y fut pourvu d'un poste de secrétaire de chancellerie à la cour du souverain. Un peu plus tard, celui-ci l'appela à la charge éminente de juge en chef (*kadi l-djama'a*) de Grenade.

C'est justement vers cette époque qu'Ibn al-Khatib, dans son célèbre *Kitab al-Ihata fi ta'riḫ Gharnata*, consacre à al-Nubahi une notice extrêmement élogieuse. Elle figure dans le manuscrit No. 1673 de la Bibliothèque de l'Escorial (p. 302 et suiv.) et est presque entièrement reproduite par al-Makkari (*Nafh al-tib*, éd. de Bulak, III, p. 65 et 385; *Azhar al-riyad*, éd. du Caire, t. II, 1946, début). Non seulement, Ibn al-Khatib fait de son compatriote et de son ami de la cour de l'Alhambra un éloge presque dithyrambique, mais il donne de copieux échantillons de sa poésie et de sa prose d'art. Il apparaît toutefois qu'entre les deux hommes, les rapports ne tardèrent pas à s'altérer. Quand, dans l'exil, Ibn al-Khatib composa son *Kitab a'mal al-a'lam*, il ne craignit pas de satiriser sans ménagements son ancien ami et d'aller jusqu'à l'affubler du surnom peu flatteur de Dju'sus (« le courtaud »), qu'on lui donnait sans doute dans le monde intellectuel grenadin, en tournant en dérision sa petite taille (voir p. 90-92 de mon édition, Rabat, 1934). Dans un autre de ses ouvrages, *al-Katiba al-kamina*, sur les poètes du VII^e siècle de l'hégire, il lui consacra une notice virulente (No. 50 du manuscrit No. 410 de la Bibliothèque chérifienne de Rabat). Il alla même plus loin. Une courte épître d'Ibn al-Khatib, qui ne

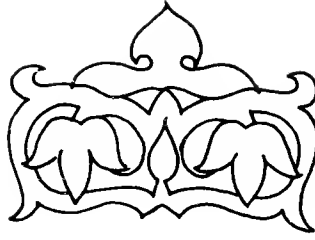
INTRODUCTION

L'ouvrage inédit qui fait l'objet de la présente édition constitue un document important pour l'histoire de la judicature dans l'Occident musulman du Moyen Age. La date relativement tardive de sa rédaction a permis à son auteur d'embrasser une assez longue période, depuis la conquête arabe jusqu'au XIV^{ème} siècle. Toutefois, malgré l'ampleur du sujet qu'il traite, ce livre est demeuré ignoré jusqu'à ce jour. Son titre ne figure à ma connaissance dans aucun des répertoires bibliographiques de la littérature arabe : on ne le trouve cité ni par Hadjdji Khalifa, ni par Brockelmann. On en chercherait en vain la trace dans les bibliothèques d'Europe ou d'Orient dont les catalogues ont été publiés. La cause en est sans doute qu'il n'en a guère circulé de copies : quelques-unes, du petit royaume musulman de Grenade, où l'ouvrage a été composé, ont, à la fin du Moyen Age, passé au Maroc. C'est là que j'ai eu la chance d'en retrouver deux manuscrits, suffisamment corrects pour m'engager à en entreprendre une édition.

La première de ces copies est conservée à la Bibliothèque Chérifienne de Rabat, sous le No. 1424. Il s'agit d'une copie assez récente, non datée, de 117 feuillets (20×15 centimètres, 21 lignes par page). Elle est suivie d'un résumé de la main du même scribe, qui couvre douze feuillets et porte la date du 20 safar 1221 (8 mai 1806). C'est ce manuscrit de Rabat qui a servi de base à l'établissement du texte. L'autre manuscrit, conservé à la Bibliothèque de la Grande Mosquée d'al-Karawiyin, à Fès, sous le No. 2988/80, est une copie de date sensiblement plus ancienne; malheureusement, il en manque environ le dernier tiers. Elle comprend 50 feuillets d'écriture serrée de type maghribin (28×18 centimètres, 22 lignes par page). Ces deux exemplaires fournissent l'un et l'autre le titre de l'ouvrage : *Kitab al-Markaba al-'ulya fi-man yastahikku* (sic, au lieu de *istahakka*) *al-kada' wa-l-fitya*, et le nom de son auteur : Abu l-Hasan al-Nubahi.

* * *

L'AUTEUR. — Celui-ci est loin d'être un personnage obscur. Ce fut l'un des dignitaires les plus en vue du royaume des Nasrides de Grenade au XIV^{ème} (VII^{ème} siècle). On ne dispose toutefois, sur sa carrière, qui fut intimement mêlée à celle du plus illustre de ses contemporains andalous, Lisan al-din



ذخائر التراث العربي

خلاصة الثقافة العربية الخالدة

صدر منها :

الفرق بين الفرق

وبيان الفرق الناجية منهم

الدين والدولة

درة التنزيل وغرة التأويل

جواهر القرآن

حي بن يقظان

عجائب المخلوقات

رسائل فلسفية

مناقب الامام أحمد بن حنبل

الفروق في اللغة

طبقات الشافعية

الأخلاق والسير

عبد القاهر البغدادي

علي بن ربن الطبري

الخطيب الأسكافي

الإمام الغزالي

ابن طفيل

زكريا القزويني

أبو بكر الرازي

ابن الجوزي

أبو هلال العسكري

ابن هداية الله الحسيني

ابن حزم

الإمام الغزالي	معارج القدس
ابن تيمية وابن القيم	في مدارج معرفة النفس
ابن المقفع	القياس في الشرع الاسلامي
ابن القيم الجوزية	كليلة ودمنة
تحقيق د. عبد الأمير الأعسم	عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين
ابن سيد الناس	تاريخ ابن الریوندي الملحد
ابن العماد الحنبلي	نصوص ووثائق من المصادر العربية
محمد بن حبيب البغدادي	عيون الاثر ٢/١
أبو العباس الغبريني	في فنون المغازي والشمال والسیر
ابن حزم	شذرات الذهب ٨/١
الإمام مسلم	في أخبار من ذهب
الحاكم النيسابوري	كتاب المحبر
أبو الحسن النباهي	عنوان الدراية
ابن سيده	فيمن كان من العلماء في المئة السابعة بيجاية
ابن قنفذ القسنطيني	المحلى ١١/١
أبو العلاء المعري	الجامع الصحيح (صحيح مسلم) ٨/١
أبو العلاء المعري	معرفة علوم الحديث
	تاريخ قضاة الاندلس
	المخصص ٥/١
	كتاب الوفيات
	رسالة الملائكة
	رسالة الهناء

أخبار أبي تمام
أخبار الحمقى والمغفلين
الأذكىاء

تداعي الحيوانات على الإنسان
مجموع أشعار العرب

أبو بكر الصولي
ابن الجوزي
ابن الجوزي
أخوان الصفا
رؤبة بن العجاج

IBN AL-HASAN AL-NUBAHI

HISTOIRE
DES
JUGES D'ANDALOUSIE

INTITULÉE
KITAB AL-MARKABA AL-'ULYA

EDITED BY
**Revival of arabic culture
committee**

Dar al-Afaq al-Jadida

**Dar al-Afaq al-Jadida
BEIRUT. LEBANON**